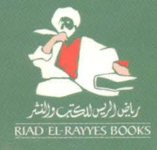


الوثائق البريطانية عن السودان

تحرير: محمود صالح عثمان صالح

المجلد الأول

١٩٤٠-١٩٤٤





1940-1956

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

General Editor
MAHMOUD S.O. SALIH
Introduction by
PROFESSOR PETER WOODWARD

VOLUME I
1940-1944

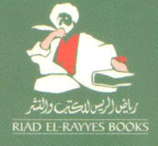
الوثائق البريطانية عن السودان
THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

١٩٤٠-١٩٥٦

المجلد ١
١٩٤٠
١٩٤٤











الوثائق البريطانية عن السودان

١٩٤٠-١٩٥٦

المجلد الأول

١٩٤٠-١٩٤٤

١٩٤٠-١٩٥٦

الوثائق البريطانية عن السودان

تحرير: محمود صالح عثمان صالح

المجلد الأول
١٩٤٠-١٩٤٤





THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN 1940 - 1956

General Editor:

MAHMOUD S. O. SALEH

First Published in October 2002

إشـراف وتوزيـع:
شركة رياض الريس للكتب والنشر ش.م.م.
بيروت ـ لبنان

ISBN 1855 13 457 8

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

المحتويات

١٩٤٣

١٩٤٤

تمهيد
وشكر وتقدير

يأتي في طليعة أهداف مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي في أم درمان دوره المتنامي في جمع وحفظ وتوثيق التراث السوداني الهادف إلى ردم الفجوة بين الماضي والحاضر. كما يهدف في الوقت ذاته إلى تيسير الحصول على هذه المصادر والمراجع للباحثين والطلاب وغيرهم من أفراد المجتمع دون أن تترتب على هذه الخدمة أي تكلفة مادية.

إن التدهور المتواصل في الاقتصاد السوداني منذ عام ١٩٧٠م قد حدّ من فرص الدراسة والبحث في الخارج أمام الباحثين والطلاب. كما أن السياسة التعليمية غير الرشيدة التي قوّضت تدريس اللغة الإنجليزية، وجعلتها مادة هامشية قد حالت دون الإفادة الكاملة من الدراسات المعدة بهذه اللغة. ولكل هذه الأسباب مجتمعة برزت الحاجة إلى ترجمة أكبر عدد من هذه الوثائق إلى اللغة العربية.

لقد شهدت الست عشرة سنة التي سبقت استقلال السودان في الأول من يناير ١٩٥٦ نشاطاً سياسياً حياً كان للسودانيين فيه الدور الأكبر. وإنه من حسن الطالع أن البريطانيين والمصريين والسودانيين قاموا بتدوين معظم تلك الجهود. وبما أن ما كتبه المصريون والسودانيون كان في اللغة العربية، فإن عنايتنا كانت منصبّة على ما جاء في الوثائق البريطانية التي حرصنا على ترجمتها إلى تلك اللغة.

قدم هذه المجموعة البروفسور بيتر وودورد بكلمات وافية وموجزة وكاملة المعنى. لقد أمضى ستة أسابيع يعمل أكثر من ثماني ساعات في اليوم يدقق في ما يزيد على ١٥٠٠ وثيقة مدوّنة في ما يربو على ٤٥٠٠ ورقة من الحجم الكبير. وقد اختار منها ٣٤٠ وثيقة مدوّنة في ١٢٨٧ ورقة، هي التي تُرجمت في هذه المجلدات. إن الوثائق المنتقاة ليست بالضرورة هي الأهم أو الأكثر إثارة من بقية الوثائق، وإنما تم اختيارها لأنها تتعلق وتتفاعل مع الأحداث المتواترة سنة بعد سنة خلال الفترة من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٥٦. وإن أملنا لكبير في أن يقوم أشخاص آخرون من ذوي الكفاءة والغيرة الوطنية والمهنية بمتابعة

هذا الجهد وتكملته بترجمة بقية الوثائق.

لقد حرصنا قبل بداية هذا المشروع على أن نستطلع آراء بعض المتخصصين في هذا الشأن الذين كان لهم السبق العلمي والمهني فيه، ومنهم الأساتذة: البروفسور بيتر هول، والبروفسور نيفل ساندرسون، والبروفسور بيتر وودورد، والبروفسور شون أوفاهي، والبروفسور مارتن دالي، والبروفسور تيم نبلوك، والبروفسور جون هنويك، والبروفسور هارولد ماركس، والدكتور أندروز بروكيلو.

أكّد هؤلاء جميعاً على أهمية المشروع وضرورة الإسراع في تنفيذه. كما أثبتوا من جانب آخر أن هذه الوثائق تمثل بطبيعة الحال وجهة النظر البريطانية، ولهذا فإن المعرفة المتكاملة بالأحداث وبدرجة متوازنة لا تتم إلا بتوافر الوثائق المصرية والسودانية عن الفترة ذاتها لكي يلمّ القارىء في كليهما. ولا جدال في أن القارىء الكريم سيجد تأكيداً على أهمية هذا العنصر في المقدمة الافتتاحية التي كتبها البروفسور بيتر وودورد.

ويسعدني أن أشير بكثير من التقدير إلى أن الأساتذة الأفاضل الذين شاركوا في ترجمة هذه الوثائق، قد أقبلوا على هذا العمل بقدرات متميزة، وانتماء للوطن، وحماسة بيّنة، وتفانٍ غير محدود. وسيجد القارىء نبذة تعريفية موجزة عن كل منهم في صدر مجموعة الوثائق التي قام بترجمتها كل منهم وهم:

البروفسور حسن أحمد إبراهيم، رئيس شعبة التاريخ والحضارة المدنية في الجامعة الإسلامية العالمية ـ كوالالمبور؛ البروفسور محمد سعيد القدال، رئيس شعبة التاريخ جامعة عدن ـ اليمن؛ الدكتور خالد المبارك: زميل معهد الدراسات الشرق أوسطية في جامعة كمبردج؛ البروفسور فيصل عبدالرحمن علي طه، أستاذ مادة القانون الدولي ـ شعبة القانون في جامعة الخرطوم، وحالياً المستشار القانوني لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ الدكتورة فدوى عبدالرحمن علي طه، مساعد بروفسور علم التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، شعبة الآداب، جامعة الخرطوم؛ الدكتور أحمد إبراهيم أبو شوك، مساعد بروفسور علم التاريخ في مركز الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية، جامعة بيرجن، النرويج.

وفي الوقت الذي نعبّر فيه عن اعتزازنا بهذه النخبة المتميزة من الأكاديميين السودانيين الذين نهضوا بهذا الجهد المشترك وقد شتتتهم ظروف الحياة إلى غير مكان ومكان في شمال أوروبا وشرق آسيا، فإننا نعبّر أيضاً عن قدر من الحزن لفقد الوطن، ولو إلى حين، هذه الثروة المتميزة من الخبرات.

وتجدر الإشارة إلى أن كثيرين آخرين قد أسهموا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في رعاية وإنجاح هذا المشروع، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الأساتذة: بول ولسون، صاحب مكتبة الكتب الشرقية والأفريقية؛ الدكتور الباقر أحمد عبد الله، وفضل الله محمد،

والسر قدور، وأحمد عبدالمكرم، وهم من صحيفة الخرطوم؛ أحمد بدري، من المدرسة السودانية لندن؛ الدكتور أنور عبدالماجد عثمان، قسم الآثار ـ جامعة بيرجن، النرويج؛ لسلي فوربز Forbes، مكتبة بودليان ـ أكسفورد؛ جين هوجان، مساعد المشرف على أرشيف السودان في درهام؛ السير دونالد هولي، والطيب صالح، والدكتور محمد إبراهيم الشوش، ومحمد الحسن أحمد، وأمير الصاوي، وحسن تاج السر. والدكتور أحمد البشرى والدكتور عمر النقر وصلاح أحمد محمد صالح والدكتور فاروق محمد إبراهيم النور ويونس الدسوقي والدكتور كمال عبدالكريم ميرغني وعثمان فضل ومحجوب شريف.

وإنه لمن الفأل الطيب أن قام الأستاذ رياض الريس، صاحب دار رياض الريس للكتب والنشر في بيروت، بالعمل على إخراج هذه المجلدات إلى النور. وقد أعطاها من جهده ووقته الكثير، نظراً إلى صلاته الحميمة بالسودانيين، حيث إن جده عمل لفترة ليست بالقصيرة في السودان. ودار رياض الريس غنية عن التعريف، فهي من الدور الرائدة والعريقة والمتميزة في نشر وطباعة الكتب في العالم العربي.

والشكر للدكتور حسن أبشر الطيب عضو مجلس أمناء المركز ـ وهذا جهد من بين جهود متعددة يقوم بها ـ الذي حرص على ترجمة مقدمة بيتر وودورد. ويسعدني تقديم وافر الشكر إلى الأستاذ مبارك محجوب (شيخ مجلس أمناء المركز) الذي ترجم كلمتي إلى العربية بهذه الكلمات الرصينة.

والشكر الجزيل أيضاً إلى دار الوثائق البريطانية التي لولا موافقتها على تصوير هذه الوثائق، لما كان في الإمكان تنفيذ هذا المشروع. ويود المركز أن يسجل وافر شكره وامتنانه على ذلك. كما يتقدم المركز في الوقت ذاته بالشكر إلى معهد دراسات الكومنولث في جامعة لندن الذي جاد ببعض الوثائق التي تصدر في نشرته «الوثائق البريطانية في نهاية الإمبراطورية» المسلسل ب المجلد ٥ الجزء ١ ـ ٢.

محمود صالح

الرئيس الفخري ـ مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي

مقدمة

تحتوي هذه المجلدات بين دفتيها على الوثائق المتعلقة بالفترة الأخيرة من نهاية الحكم الثنائي البريطاني ـ المصري في السودان، وتشمل الفترة ما بين عام ١٩٤٠ وعام ١٩٥٦، وهي في جملتها معبّرة عن وجهة النظر البريطانية. وتجدر الإشارة إلى حقيقة أنه لم تنقل كل الوثائق البريطانية إلى مكتب السجلات العامة في بريطانيا، علماً بأن المواضيع المتعلقة بالتطورات الداخلية في السودان لم تكن في دائرة اهتمام العاملين في وزارة الخارجية البريطانية في لندن. لقد كان اهتمامهم مركّزاً على مدى تأثير وضع السودان على العلاقات البريطانية ـ المصرية، ولهذا فقد كانت جلّ الوثائق التي تمّ اختيارها متعلقة في هذا الشأن. ورغم ذلك، فقد كانت هناك مجموعة قليلة من الوثائق تناولت بعض الموضوعات مثل: الاقتصاد، العمل والتعليم، وقد تمّ حصرها، وفقاً لموضوعاتها، كل عام على حدة. وفي الإمكان الإفادة من المزيد من الوثائق المتصلة بالشؤون الداخلية للسودان، وهي متوافرة في دار الوثائق المركزية في الخرطوم. وبما أن مصر تتبع منهج عدم نشر الوثائق إلا بعد خمسين عاماً، فلا تزال معظم الوثائق غير منشورة باستثناء القليل الذي استخدم في بعض أوجه النزاع السياسي. أما المصادر السودانية فقد انحصرت بشكل رئيسي في المذكرات الشخصية، والصحف والروايات الشفهية عن تلك الحقبة التاريخية.

إن الوثائق المنتقاة يعود معظمها إلى ثلاثة مصادر أساسية تُعنى بالسياسة البريطانية وهي: وزارة الخارجية في لندن، والسفارة البريطانية في القاهرة، ومكتب الحاكم العام ومكتب السكرتير الإداري في الخرطوم. وعندما بدأت تحولات السودان نحو الحكم الذاتي في عام ١٩٥٣، وتمت سودنة المكاتب في الخرطوم، فقد تمّ نقل مهام إعداد التقارير البريطانية إلى مكتب العلاقات التجارية البريطانية. وبما أن هذه المجموعة من الوثائق قد جمعت بشكل أساسي لإطلاع القارىء السوداني، فقد تمّت الإشارة إلى السياسيين والموظفين البريطانيين من خلال وظائفهم لا أسمائهم في أكثر الأحيان، وقد كان من أهمهم:

ـ منصب رئيس الوزراء: ونستون تشرشل (١٩٤٠ ـ ١٩٤٥)، كلمنت أتلي (١٩٤٥ ـ

١٩٥١) وونستون تشرشل (١٩٥١ ـ ١٩٥٦).

ـ منصب وزير الخارجية: أنتوني إيدن (١٩٤٠ ـ ١٩٤٥)، أرنست بيفن (١٩٤٥ ـ ١٩٥١)، أنتوني إيدن (١٩٥١ ـ ١٩٥٥)، هارولد ماكميلان (أبريل ـ ديسمبر ١٩٥٥) وسلوين لويد (ديسمبر ١٩٥٥).

ـ منصب السفير البريطاني في القاهرة: لورد كيليرن (١٩٤٠ ـ ١٩٤٦)، سير رونالد كامبل (١٩٤٦ ـ ١٩٥٠)، سير رالف ستيفنسن (١٩٥٠ ـ ١٩٥٥) وسير همفري تريفيلان (١٩٥٥ ـ).

ـ منصب الحاكم العام: سير روبرت هدلستون (١٩٤٠ ـ ١٩٤٦)، سير روبرت هاو (١٩٤٧ ـ ١٩٥٥) وسير نوكس هلم (١٩٥٥).

ـ منصب السكرتير الإداري: سير دوجلاس نيوبولد (١٩٤٠ ـ ١٩٤٥) وسير جيمس روبرتسون (١٩٤٥ ـ ١٩٥٣).

ـ منصب مستشار الحاكم العام للشؤون الخارجية والدستورية: دبليو لوس.

ـ المديرون التجاريون البريطانيون خلال الفترة الانتقالية.

إن اختلاف مسؤوليات السياسيين والتنفيذيين البريطانيين في لندن والقاهرة والخرطوم كانت في بعض الأحيان مصدراً للصراع بين مراكز صنع السياسة في المواقع الثلاثة. كانت المهمة الأساسية في لندن هي التحكم بمكوّنات السياسة الخارجية البريطانية وحفظ التوازنات في الإمبراطورية البريطانية، علماً بأنه بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، غدت بريطانيا القوة العظمى في الشرق الأوسط، ومصر بطبيعة الحال هي بمثابة نقطة الارتكاز لبريطانيا في هذه المنطقة. كما أن مصر في الوقت ذاته، ذات وضع وأهمية خاصتين، نظراً لأهمية قناة السويس التي تربط الإمبراطورية البريطانية العظمى مع أطرافها في الشرق.

وعندما نالت مصر استقلالها في عام ١٩٢٢ كان على السفارة البريطانية في القاهرة أن تقوم بمسؤولية رعاية المصالح البريطانية الحيوية في المنطقة. لقد عملت بريطانيا على التمسك ببعض الجوانب ومنها: الدفاع عن قناة السويس، وإدارة السودان، وبالتالي كان لذلك أثره في تقييد استقلال مصر. يضاف إلى ذلك التأثير السياسي البريطاني في مصر ودور السفارة البريطانية وتدخلها من حين إلى آخر في شؤون السياسة الداخلية في مصر، مع الملك أحياناً ومع بعض السياسيين في البرلمان أحياناً أخرى. ونتيجة لهذا التدخل فقد كان الملك والبرلمان، ومعهما الشعب المصري متململين من الإخفاق في الحصول على الاستقلال الكامل والفعّال. ولقد جدت مفاوضات عديدة بين البلدين، منيت بالفشل، غير

أنه نتيجة للضغوط المتنامية من قبل إيطاليا فقد أبرمت معاهدة في عام ١٩٣٦.

من الزاوية الرسمية كان السودان يخضع للحكم الثنائي البريطاني ـ المصري منذ عام ١٩٨٩، غير أن الحكام العام المتتالين على الحكم في الخرطوم قد عملوا على عزل السودان عن مصر لكي يُحكم كمستعمرة، وفي الوقت ذاته تكون المسؤولية عنه تابعة إلى وزارة الخارجية في لندن وليس وزارة المستعمرات. وكان البريطانيون العاملون في السودان دائماً ضد مصر، ويؤمنون بالتطور البطيء المتدرّج للسودان بتوجه بعيد لتحقيق الحكم الذاتي. بينما كان السودانيون، والذين درسوا في الغرب بخاصة، أصحاب رغبة أكيدة في الإسراع في التطوير، وقد تنبهوا إلى أن لمصر دوراً يمكن أن تقوم به في هذا الشأن، كحليف ضد بريطانيا، أو كمهدد لبريطانيا ومتعاون ومتحالف مع السودانيين.

ولم يكن البريطانيون في لندن والقاهرة والخرطوم في توافق مع بعضهم البعض. حيث كانت وزارة الخارجية في شكل خاص حريصة على أن لا يعوق الاهتمام بقضايا السودان التوصل إلى معاهدة دفاع في مصر. ومن جانب آخر، فإن حكومة السودان كانت ترى أن واجبها «حماية» السودان من الهيمنة المصرية. ولهذا عارضوا كل الضغوط الواردة من لندن والهادفة إلى تقديم بعض التنازلات في ما يتصل بالمسألة السودانية ـ كما صارت تُعرف ـ بغية التوصل إلى اتفاقية مع مصر. أما السفارة البريطانية في القاهرة فقد وجدت ذاتها في خضم هذا النزاع، فكان عليها أن تلعب دوراً رئيسياً للتمهيد لاتفاقية جديدة بين بريطانيا ومصر. وقد كان حزب الأمة متعاوناً مع بريطانيا نظراً لالتزامه وسعيه إلى فصل السودان عن مصر وتحقيق الاستقلال كاملاً، بينما عارضت الأحزاب الأخرى توجُّه حزب الأمة وعبّرت عن رغبتها في استمرار العلاقة، وإن كانت غير محددة، مع مصر.

ظلّت هذه التوجهات السياسية سائدة قبل الحرب العالمية الثانية، لكن الحرب أبرزت بجلاء مجمل العملية السياسية، ودفعتها إلى مراحل متقدمة. كانت لندن تدرك أهمية مصر طوال فترة الحرب، وبالتأكيد فإن النصر العظيم الذي حققته قوات الحلفاء في معركة العلمين عام ١٩٤٢ قد غيّر محور الهجوم في شمال أفريقيا. ولمست القاهرة تدخلاً بريطانياً سافراً في شؤونها السياسية أثناء فترة الحرب لا سيما عندما قاد السفير البريطاني مجموعة من الجنود لمطالبة الملك فاروق بتغيير رئيس الوزراء، وتهديده في حالة الرفض بالسعي إلى عزله. وشهدت الخرطوم في العام ذاته الذي طُرد فيه الغزاة الإيطاليون من السودان، تسليم مذكرة مؤتمر الخريجين المطالبة بتسريع التطورات السياسية. ورغم أن هذه المذكرة قد رُفضت من جانب السكرتير الإداري، فإن مجلساً استشارياً لشمال السودان قد تمّ تشكيله، وظهرت الأحزاب السياسية على مسرح الأحداث، بعضها مع التوجهات البريطانية، بخاصة حزب الأمة، والآخرون مع التوجهات المصرية مثل الاتحاديين والأشقاء.

وعلى كل حال، لم تعنَ الحكومة البريطانية بالقضايا السياسية إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وطالبت مصر في عام ١٩٤٦ بإعادة التفاوض بشأن معاهدة عام ١٩٣٦ بغرض تقليص عدد الجنود البريطانيين، وقد وافقت الحكومة البريطانية على مضض. كان التفاوض في شؤون الدفاع صعب، ولكن تحقق بعض التقدم في هذا الشأن، غير أن المسألة السودانية ظلّت مستعصية على الحل. لقد سعت مصر لتأكيد سيادتها وأن يصبح فاروق ملكاً على مصر والسودان. لقد أدركت بريطانيا مدى قانونية هذا الطلب، غير أنها بنت حجتها على أن يترك الموضوع إلى السودانيين، عندما يكونون مستعدين للحكم الذاتي، لقرّروا بأنفسهم ما إذا كانوا يودون البقاء ضمن التاد المصري أو في دولة مستقلة. ولقد حاولت بريطانيا تجاوز موضوع الاختلاف ببروتوكول صدقي ـ بيفن في أكتوبر ١٩٤٦، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل. وقد نتج من ذلك عرض النزاع على هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، ولم يتم التوصل إلى حل، حيث ظل الموضوع معلقاً حتى عام ١٩٥٠، ليتم طرحه مرة أخرى.

وفي غضون كل ذلك، كانت التحركات السياسية الأساسية تتنامى داخل السودان. ونظراً إلى حاجة الحكومة السودانية للحفاظ على مساندة حلفائها من السودانيين، فقد حرصت على الإسراع في بث القوانين الدستورية، وشكّلت مؤتمراً إدارياً في عام ١٩٤٦. ونجح الأعضاء المشاركون من الشمال في طرح أهمية إشراك أعضاء من جنوب السودان. وقد تمّ تأكيد هذا التوجه في المؤتمر الذي عقد في مدينة جوبا عام ١٩٤٧. وتمّ أيضاً تشكيل المجلس التنفيذي الذي شارك فيه، للمرة الأولى، وزراء سودانيون، كما تمّ انتخاب جمعية تشريعية. ومهما يكن من تفاعلات، ففي الوقت الذي ساند فيه حزب الأمة وزعماء القبائل هذه التوجهات، قاطعها الاتحاديون وتوجهوا إلى مصر رغبة في الحصول على دعمها.

وتسارعت الأحداث تارة أخرى في عام ١٩٥٠ عندما تمّ انتخاب حكومة وفدية في مصر. وأعيدت إثارة موضوع اتفاقية الدفاع بين بريطانيا ومصر وإلغاء الحكم الثنائي في السودان في عام ١٩٥٢. وكانت المفاوضات المتعلقة بكل ذلك غامضة ومربكة لا سيما في مسألة السودان، غير أن النتيجة العملية تمثلت في التحرك الحثيث من قبل الحكومة السودانية لمنح السودان الحكم الذاتي. ولقد ظهرت معضلة أخرى عند نجاح الانقلاب العسكري للضباط الأحرار في يوليو ١٩٥٢ وتسنمهم زمام السلطة في مصر. وفي غياب التاج وحكم الملك الذي كان هناك توجه بأن يشمل السودان أيضاً، فقد كان حكام مصر الجدد في موقف متعارض مع بريطانيا بشأن اتفاقية الدفاع وحدها، وقد نجحوا في ذلك في وقت وجيز. كما حرصوا من جانب آخر على جذب السودانيين للتحالف مع الحكومة المصرية الجديدة، وحظوا بالتأييد والمساندة من كل الأحزاب السودانية لمفهوم مصر عن

كيفية قيام الحكم الذاتي في السودان، وبما يشمل السرعة في سودنة معظم الوظائف الإدارية والعسكرية، وبالتالي إحلالهم مكان الموظفين البريطانيين.

إن بوادر نجاح السياسة المصرية قد تأكدت بانتصار الحزب الوطني الاتحادي في انتخابات ١٩٥٣، لكن بريطانيا لم تقتنع بذلك، وكان إصرارها على كبح النفوذ المصري في السودان بكسب ودّ الحكومة التي تمّ انتخابها في السودان. وفي هذا الإطار ساعدت مجريات الأمور الحكومة البريطانية، حيث كان عزل محمد نجيب أمراً غير مقبول لدى السودانيين. وظلّ ما يشغل مجريات السياسة السودانية طوال عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥، قضايا: تقرير المصير، والاستقلال الكامل أو الوحدة مع مصر، وأدى ذلك إلى خلاف حتى في مجلس الوزراء.

وبينما نجحت بريطانيا في إبعاد حكومة الحزب الوطني الاتحادي برئاسة إسماعيل الأزهري من دائرة التأثير المصري، فقد ظلّت الحكومة المصرية ساعية لاسترداد موقعها. ومن أبرز الفرص التي سنحت أمام بريطانيا كان عدم الرضا من قبل جنوب السودان الذي بدا واضحاً تراجعُ معدلات النمو فيه، الوضع الذي قاد إلى عدم حصولهم على وظائف في خلال عملية تغيير السلطة والسودنة. وسعت مصر من جانبها إلى استغلال هذا الوضع وبالتالي أسهمت في إشعال التمرّد في جنوب السودان في أغسطس ١٩٥٥. وعوضاً من أن يؤدي ذلك إلى الإبطاء في خطوات تحقيق المصير، كما أملَتْ مصر، كان البريطانيون أكثر إصراراً على حثّ حكومة الحزب الوطني الاتحادي لدفعها نحو المطالبة بالاستقلال الكامل مستفيدين في ذلك من الحالة المناوئة للحكومة المصرية وقتذاك. ولهذا ألحّت بريطانيا على الأزهري لعرض الموضوع على التصويت في البرلمان في ديسمبر ١٩٥٥ وإعلان استقلال السودان اعتباراً من الأول من يناير ١٩٥٦، ولم يكن أمام مصر من بديل غير تقبّل الوضع.

لقد شهد السودان تغييرات كبيرة خلال الخمس عشرة سنة التي تغطيها الوثائق التي تشملها هذه المجلدات، وقد انتقل السودان في خلال هذه الفترة من حكم استعماري، وبخطوات سريعة، إلى الاستقلال الكامل، لكن هذه التحولات السريعة فتحت ثغرات بين الأحزاب المتنافسة، وبخاصة الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة، إضافة إلى الاستياء في جنوب السودان. ووجدت بريطانيا نفسها خارج مصر والسودان، وقد تفاقم ذلك خلال أزمة السويس في عام ١٩٥٦. لقد أخفقت مصر في فرض سيادتها على السودان أثناء حكم الملك فاروق، كما أخفقت في جذب السودانيين للوحدة بعد الانقلاب العسكري في عام ١٩٥٢. لقد كان الطريق نحو الاستقلال معقداً وسريعاً، وظلّت موروثات كل ذلك واضحة وملموسة لفترة طويلة.

التسلسل الزمني للأحداث

١٩٤٠

فبراير : قام رئيس الوزراء المصري، علي ماهر باشا بزيارة السودان.

يونيو شارك السودان في الحرب العالمية الثانية.

يوليو تمّ الغزو الإيطالي عن طريق الحبشة.

أكتوبر : تمّ تعيين السير هيوبرت هدلستون حاكماً عاماً بدلاً من السير ستيوارت سيامس.

١٩٤١

يناير : إجلاء القوات الإيطالية من السودان.

١٩٤٢

أبريل تمّ رفع مذكرة مؤتمر الخريجين إلى الحكومة السودانية، وقد رفضت الحكومة هذه المذكرة.

١٩٤٣

سبتمبر : إعلان مرسوم إنشاء المجلس الاستشاري وقانون مجالس المديريات.

أكتوبر : قررت لجنة المؤتمر الستينية مقاطعة المجلس الاستشاري.

١٩٤٤

مايو افتتاح المجلس الاستشاري لشمال السودان.

أكتوبر : بروز كل من: الأشقاء، الأحرار، الاتحاديين، القوميين كمجموعات داخل البرلمان.

نوفمبر : اكتسح الأشقاء انتخابات لجان البرلمان.

١٩٤٥

فبراير : تشكيل حزب الأمة.

مارس وفاة سير دوغلاس نيوبولد، السكرتير الإداري.

أبريل تمّ تعيين جيمس روبرتسون سكرتيراً إدارياً. وقررت لجنة المؤتمر المؤلفة من ستين عضواً: «أن يحكم السودان بالسودانيين بحكومة ديموقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري».

١٩٤٦

مارس تكوين وفد الأحزاب الاتحادية إلى مصر.

أبريل بداية مفاوضات الاتفاقية الإنجليزية ـ المصرية.

سبتمبر : مناقشات المسألة السودانية أخفقت في التوصل إلى اتفاق.

أكتوبر : بروتوكول صدقي ـ بيفن.

نوفمبر : اندلاع المظاهرات احتجاجاً على التفسير المصري للبروتوكول.

ديسمبر : هيدلستون يعرض التفسير البريطاني للبروتوكول. استقال صدقي من منصب رئيس وزراء مصر وحلّ محله النقراشي. التخلّي عن السياسة الخاصة بالجنوب.

١٩٤٧

يناير : قطع النقراشي المفاوضات مع بريطانيا ورفع النزاع إلى هيئة الأمم المتحدة.

أبريل : تمّ تعيين السير روبرت هاو حاكماً عاماً.

يونيو : مؤتمر جوبا.

يوليو إضراب السكة الحديد.

١٩٤٨

يناير إضراب السكة الحديد.

مارس إضراب السكة الحديد. وضع قوانين النقابات والاتحادات المهنية.

أكتوبر : انتخابات الجمعية التشريعية.

ديسمبر : تكوين المجلس التنفيذي وافتتاح الجمعية التشريعية.

١٩٤٩

أبريل تقرير مارشال الحكم المحلي.

١٩٥٠

يونيو : مواصلة المفاوضات الإنجليزية ـ المصرية.

نوفمبر : أعلنت مصر عن رغبتها في إلغاء اتفاقية الحكم الثنائي ومعاهدة ١٩٣٦.

ديسمبر : صوتت الجمعية التشريعية لصالح الحكم الذاتي.

١٩٥١

يناير : إضراب السكة الحديد.

أبريل تعيين لجنة تعديل الدستور.

يونيو : إضراب الشرطة.

أكتوبر : ألغت مصر اتفاقية الحكم الثنائي ومعاهدة ١٩٣٦.

نوفمبر : إصرار بريطانيا على سياسة الحكم الذاتي وتقرير المصير. تشكيل الحزب الجمهوري الديموقراطي.

١٩٥٢

يناير : تقرير من لجنة تعديل الدستور. وفد من وزارة الخارجية الأميركية يقوم بزيارة إلى الخرطوم.

مايو قدم هلالي باشا رئيس وزراء مصر دعوة لممثلي حزب الأمة.

يوليو انقلاب الضباط الأحرار في مصر.

أكتوبر : تكوين الحزب الوطني الاتحادي. إبرام اتفاقية بين الحكومة المصرية والأحزاب الشمالية. استقبل أنتوني إيدين السيد عبدالرحمن المهدي وممثلي حزب الأمة.

١٩٥٣

يناير زيارة ممثل الضباط الأحرار المصري صلاح سالم إلى السودان. اتفاقية كل الأحزاب مع مصر.

فبراير الاتفاقية الإنجليزية ـ المصرية بخصوص السودان.

مارس تكوين حزب الأحرار الجنوبي.

نوفمبر : الانتخابات.

ديسمبر : إعلان انتصار الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات.

١٩٥٤

يناير إسماعيل الأزهري يشكّل حكومة الوطني الاتحادي، تعيين لجنة الحاكم العام.

مارس : اندلاع المظاهرات عند افتتاح البرلمان. تأجيل افتتاح البرلمان.

يونيو : تقرير لجنة السودنة.

ديسمبر : إجراء تغييرات في مجلس الوزراء.

١٩٥٥

مارس : تمّ تعيين السير نوكس هلم حاكماً عاماً.

أبريل : إعلان الوطني الاتحادي استقلال السودان.

يونيو : إجراء تغييرات في مجلس الوزراء.

أغسطس: تمرّد الجنوب. أقرّ البرلمان تقرير المصير عن طريق الاستفتاء العام.

نوفمبر : هزيمة الأزهري وإعادة انتخابه مرة أخرى رئيساً للوزراء.

ديسمبر : أجاز البرلمان إعلان استقلال السودان يوم ١ يناير ١٩٥٦.

١٩٤٠

[I]

F.O. 407/224
(J 201/51/16)

رقم (٤)

السير مايلز لامبسون إلى فايكاونت هاليفاكس
(استلمت في ١٨ يناير)

سيدي، القاهرة، ٩ يناير ١٩٤٠

١ ـ سأقدم في رسالة أخرى تقريراً عن زيارة حاكم عام السودان إلى مصر، ولكنني رأيت من الأفضل أن أسجل في رسالة منفصلة تطورات معينة في الموقف المصري نحو السودان والذي أثار الانتباه لبعض الوقت، كما شكّل خلفية لبعض مباحثات السير ستيوارت سايمز خلال إقامته هنا. وستجدون في ملخص الاستخبارات السودانية الشهرية لشهر يونيو الماضي ـ الفقرات من ١٣٠٨ إلى ١٣١١ ـ والمرفقة في الملحق الأول، أحسن توضيح لأوجه الاهتمام المصري في الشؤون السودانية حديثاً. كما يحتوي الملحق الثاني لهذه الرسالة على صور لخطابين من وكيل حكومة السودان بالقاهرة إلى السكرتير الإداري بالخرطوم، يبينان بشكل أكثر تفصيلاً أمثلة إضافية لاهتمام المصريين بشؤون السودان.

٢ ـ ركّز المصريون في الأساس محاولاتهم للتغلغل على ثلاثة قنوات، هي: التجارة والتعليم والدين.

٣ ـ بدأت «لجنة السودان الدائمة»، كفرع من وزارة التجارة والصناعة، إلا أن تمثيلها الآن متوقع له أن يمتد خارج المجالات التجارية البحتة. ولم تتخذ أي عمل فاعل بالنسبة للسودان. ولا يعلم أكثر أعضائها شيئاً عن شؤون السودان. فقد حصروا أنفسهم في الأساس لتحقيق تطلعات مخلصة لتقوية التلاحم بين مصر والسودان عن طريق توحيد التعرفة الجمركية وتحسين وسائل المواصلات على سبيل المثال. لقد كان ابتعاث عبدالله بك أباظة إلى السودان لملأ وظيفة الخبير المصري الاقتصادي المستحدثة أكثر ايجابية، إلا أن مهامه لم تحدد بوضوح، وأن نشاطه كان ارتجالياً وكيفما اتفق. وقد كان الغرض الأساس من تعيينه هو تركيز أذهان الوزراء والمسؤولين المصريين بصفة دائمة على السودان وتسليط ضوء الصحافة المصرية على «قضية السودان».

٤ ـ في مجال التعليم كان المصريون راغبين منذ مدة طويلة في إنشاء مدرسة مصرية ثانوية في السودان. وتناولت الصحف المصرية هذا المشروع على فترات مختلفة مما حدا بالحاكم العام أن يتقدم بشكوى للحكومة المصرية على الطريقة التي تعرض بها هذه الأمور التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشؤون السودان الداخلية في الدوائر الرسمية والصحافية المصرية دون الرجوع إليه. وقد اضطر السير ستيوارت سايمز في زيارته الأخيرة إلى مصر ليخبر النقراشي باشا ـ وزير المعارف ـ بوضوح أن حكومة السودان هي الجهة المسؤولة أولاً وأخيراً عن التعليم في السودان وأنها ستعطي موافقتها فقط في حال الالتزام بشروط معينة تضمن التطور المنهجي للتعليم في السودان، كما هو موضح من محضر محادثات السير ستيوارت سايمز ووزير المعارف والمرفق صورتها في الملحق الثالث مع هذه الرسالة.

ويستغل المصريون التعليم أيضاً كعامل أساسي في محاولاتهم لتوظيف أكبر عدد من المصريين في خدمة حكومة السودان. وقد أبدى المصريون تذمراً عنيفاً في مطلع العام الماضي عندما أعلن عن تعيين الوظائف التعليمية للسودان في انجلترا ولكن لم يعلن عنها في مصر، وبعدها أبدوا رغبة في إيجاد مصريين لشغل وظائف تعليمية هناك. ولربما كان الدافع لذلك هو رغبتهم في ترويج الدعاية المصرية. وعلى الرغم من تلك الرغبة من جانب المسؤولين المصريين، على كل حال، كان من الصعوبة بمكان إيجاد مصريين مناسبين ذوي تأهيل ورغبة لملء وظائف بالسودان. وكانت الشكاوى تصل إلى وكيل حكومة السودان من وقت لآخر، عند تعامله مع السلطات المصرية في هذه المسألة، مفادها أن المصريين لا يستوعبوا في خدمةِ حكومة السودان بصفة دائمة، وإنما يبعثون من خدمة الحكومة المصرية لفترة محدودة أو يمنحون عقوداً قصيرة الأجل، تمنعهم من الارتقاء إلى مراتب عليا في الخدمة.

٥ ـ في مجال الدين استقلت المساعدات التي يقدموها أهل الخير من المصريين للمؤسسات الدينية في السودان لحد ما، مثل تبرع الأمير عمر طوسون إلى مسجد جوبا بمبلغ مائة جنيه مصري. إلا أن مركز الاهتمام كان هو المعهد (مؤسسة دينية). لقد سنحت لي الفرصة مسبقاً لأن أرسل إلى سيادتكم نسخة من محضر محادثة بين السير ستيوارت سايمز وشيخ الأزهر حول الأمر (رسالتي رقم ١٢٠٠ بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٣٨)، ونوقشت المسألة مرة أخرى، بتطويل بعض الشي، من قبل السير ستيوارت سايمز عن زيارته مؤخراً مع شيخ الأزهر، كما يتضح من المحضر المرفق. كرر السير ستيوارت سايمز وجهة النظر التي عبّر عنها سابقاً إلى السلطات المصرية، وهي أن السودانيين يفضلون الإبقاء على استقلالية المعهد الحالية من أن يتبع لمؤسسة مصرية. وبعد عودته إلى السودان تسلم السير ستيوارت سايمز خطاباً طويلاً من الشيخ المراغي يعبّر فيه

عن وجهة نظر تفيد أن السودانيين حقيقة يفضلون تبعية معهد أم درمان للأزهر، لكنهم يخشون ذكر هذا لاعتقادهم أن الحاكم العام لا يحبذ هذه الفكرة. وأشار الشيخ في الخطاب نفسه إلى مسألة جعل الدعاء للملك فاروق في مساجد السودان إجبارياً. وأوضح الملك فاروق في معرض مقابلته للسير ستيوارت سايمز على استحياء، رغبته في هذا الأمر، كما ضغط رئيس الوزراء المصري على السير ستيوارت سايمز لاتخاذ بعض الإجراءات الرسمية في هذا الشأن. وكانت وجهة نظر السير ستيوارت سايمز أن القادة الدينيين في السودان أحرار في الدعاء لمن يريدون، وأنه ليس من شأنه هو، كمسيحي ورجل إنجليزي، الإملاء عليهم في شأن ديني.

٦ ـ تزامن مع زيارة الحاكم العام تجدّد ملحوظ لنشاط الصحافة المصرية حول موضوع السودان. وبلغ مداه في تقرير متحيّز عن محادثات السير ستيوارت سايمز والذي ظهر في «المقطم» بتاريخ ١ ديسمبر ووجد في ما بعد أنها تمثل بياناً رسمياً صادراً عن مكتب رئيس الوزراء. واشتكت صحف أخرى من الدور المميز الذي يقوم به البريطانيون في إدارة السودان، وعبرت عن رغبتها في مشاهدة تعيين موظفين مصريين أكثر، وعلى وجه الخصوص، نائب مصري للحاكم العام. إن المذكرة التي نشرت في «المقطم» غير دقيقة في مواطن كثيرة، وتعطي انطباعاً كاذباً كلية عن نبرة محادثة الحاكم العام. إن حقيقة أنها صدرت عن مكتب رئيس الوزراء، مقرونة بدلالات أخرى عن موقفه، تدعم وجهة النظر القائلة إن علي ماهر باشا ربما بتحريض، ومؤكداً بالاتفاق ، مع القصر، يمول حملة لتمصير السودان. اقترح أنه ومن أجل مناهضة هذه الدعاية لفت انتباه رئيس الوزراء إلى التأثيرات السيئة لمثل هذه الأشياء على العلاقات الإنجليزية ـ المصرية، خصوصاً في الوقت الحاضر، عندما يستغل أي أثر للشقاق بين الحليفين من قبل الدعاية المعارضة. واقترح أيضاً كسياسة طويلة المدى، تشجيع القومية السودانية كأمثل دفاع إلى السودان ضد القومية المصرية المفرطة. بعض الملاحظات حول نمو القومية السودانية مضمنة في الفقرات الأولى من مقتطفات من موجز الاستخبارات الوارد في هذا.. وأخيراً، اقترح شن حملة دعاية مناهضة في الصحف المصرية لتوضيح أن التغلغل المصري غير مرحب به في السودان، وأن المصريين عاجزون عن المساعدة في إدارته ولم يتمكنوا من تزويد الوظائف التي عرضت عليهم بمرشحين.

ناقشت هذه الإمكانات مع الحاكم العام خلال زيارته، وأرسل لي مذكرة حول الأمر، منها صورة مرفقة. خلاصة هذه المذكرة هي أن الهدف الرئيسي لحكومة صاحب الجلالة في السودان، على وجه التحديد، هو خلق إدارة غير مكلفة وفاعلة لفائدة المواطنين ، ولن تدرك هذه الغاية بمشاركة مصريين في خدمة الحكومة يتم اختيارهم من دون تمحيص

وبتخبط: إن الشعور القومي السوداني ما زال مضطرباً وربما عانى انحرافات في اتجاهات متعددة، وأن محاولات المصريين للتغلغل من المحتمل أن تتسم بالتشنج، ويمكن التعامل معها بإيجاد آلية أفضل لاطلاع المصريين على أحوال السودان، بينما تعارض سياسة التأخير والمقاومة السلبية لمحاولات، قد تؤخذ، لإدخال تغييرات عنيفة في السودان محابية للشريك المصري في الحكم الثنائي. وفي اتصال لاحق، أجاب السير ستيوارت سايمز عن تساؤل مني بأنه لا يؤيد فعل شيء مع رئيس الوزراء في المرحلة الراهنة إلا إذا كانت هناك إشارات إلى أن النشاطات الدعائية للمسؤولين المصريين قد تترجم إلى أفعال.

٧ ـ يوجد دليل أبعد يعزز الرغبة المصرية للقيام بدعاية في السودان، هو اقتراح رئيس الوزراء المصري زيارة السودان الشهر المقبل، يرافقه وزيران آخران ووفد من عشرة برلمانيين. لهذا أنظر من فضلك تلغراف الخرطوم الرقم ١ بتاريخ ٢ يناير والمراسلة المتعلقة به.

٨ ـ سأرسل نسخة من هذه الرسالة للسير ستيوارت سايمز.

المخلص

مايلز لامبسون

ملحق ١ الرقم ٤

(سري)

مقتطفات من موجز استخبارات السودان الشهري،

الرقم ٦٤، يونيو ١٩٣٩

الشؤون المحلية

١٣٠٢ القومية السودانية

تبدو هذه لحظة مناسبة لاستعراض، وبصورة تفصيلية، النمو والتبلور الأخير للروح القومية في أوساط المتعلمين السودانيين، والذين يبدون راغبين، في الصحف على الأقل، في الاستفادة من الوضع العالمي الراهن لوضع مطالبهم موضع التنفيذ.

في شكلها الحالي، إن هذه الروح ناتجة من تزايد الوعي السياسي وعزة النفس، والتي إن

لم يكن سببها الأساسي توقيع المعاهدة الإنجليزية ـ المصرية، فهي على الأقل نتيجة لتلك الحادثة .

من غير المشكوك فيه أن معظم الوطنيين السودانيين قد أصيبوا بخيبة أمل من الموقف المصري الجديد نحو السودان، كما كشف عنه في المعاهدة. فقد تحول المصريون من مطالبين بالاستقلال لكل وادي النيل «كل لا يتجزأ» إلى شركاء راغبين مع البريطانيين، يطالبون وينالون، نظرياً على الأقل، نصيباً عادلاً في حق السيادة على السودان.

إن «الأخ» المصري والرفيق الوطني قد أصبح، إلى هذا الوقت على الأقل ، حاكماً، وأن كثيراً من المتعلمين السودانيين ينظرون بعدم استحسان لظهوره في هذا المظهر. إن عودة القوات المصرية «جيش ثاني للاحتلال»، كما يسميه كثيرون منهم، أثارت قليلاً من الحماسة في أوساطهم.

ويجب ألا يغيب عن الذهن أن وضع المصريين في السودان، على رغم أنه لم يتغير نظرياً، لكنه في حقيقة الأمر، مختلف إلى حد بعيد، اليوم عما كان عليه قبل ١٩٢٤. ففي الفترة السابقة كانت مصر نفسها تحت الحكم البريطاني، وعليه فإن الشركاء المصريين في السودان كانوا رفقاء للسودانيين أكثر منهم شركاء في الحكم مع البريطانيين. فاليوم، على كل حال، يبدو المصريون للسودانيين، وهم مستقلون، وحلفاء للبريطانيين على قدم المساواة، في صورة مختلفة جداً.

١٣٠٣ المؤتمر نتيجة للمعاهدة

ولما لم يكن هناك بديل غير قبول الحكومة الثنائية كما أكدتها المعاهدة (وبالتأكيد، حقاً لا يوجد بديل أحسن في الوقت الحاضر) فإن المتعلمين السودانيين، مع ذلك مقتوا الطريقة التي تقرر بها مصيرهم من دون مشاورتهم في الأمر، وشعروا أن وضعهم مهين، وقرروا أنه يجب عليهم ، ومن داخل إطار الحكومة الثنائية، تطوير وإعلان هوية، منفصلة عن مصر وإنجلترا، والتي بدأت في اتخاذ شكل لبضع سنوات خلت، تحت شعار «السودان للسودانيين». ويجب عليهم صوغ وجهة نظر موحّدة يضعها في الاعتبار الشريكان في الحكم الثنائي. واتخذ رد الفعل هذا شكلاً محدداً في مؤتمر الخريجين.

١٣٠٤ ما هو المؤتمر على وجه التحديد؟

يتضح مما سبق أن مؤتمر الخريجين أراد له منظموه أن يكون جنيناً للقومية السودانية، له هيئته الدستورية الاستشارية ويمثل في البدء المستنيرين، لكن يأمل منشئوه في أن يتسع تدريجياً ليشمل عناصر أخرى متى ما زاد نضجهم السياسي. باختصار، إن المؤتمر سيكون

نواة لبرلمان السودان المستقبلي ، وهذا هو الشيء الذي تفتقده كل الطبقة المتعلمة.

إن تطور القومية السودانية في هذه المرحلة يعني منذ بداية المؤتمر شيئين أساسين: أ ـ اختفاء التفرقة القبلية، و ب ـ الحفاظ على هوية سودانية أهلية، ينطوي على رفض فكرة احتواء قومي من مصر.

١٣٠٥ العداء المصري للمؤتمر

منذ البداية وبتوجس من الاتجاه الثاني، فإن شعور المصريين نحو المؤتمر كان عدائياً، زاعمين أن هذه الهيئة أوجدتها حكومة السودان بهدف مقاومة التغلغل المصري. إن الإصرار السوداني الصادق على هوية مستقلة قد رُفض من قبل المصريين على أساس أنه خدعة بريطانية ماكرة. وفي هذا ارتكبوا خطأً فادحاً في التقدير.

كشف هذا العداء المصري للمؤتمر نفسه أخيراً في عدد من الأمثلة، بعضها ذكر مسبقاً في الفقرة ٩٢، الملحق الثاني لموجز الاستخبارات السودانية الشهري عن شهر أبريل.

إن آخر وأوضح مثال كان إعادة الأمير عمر طوسون غير اللطيفة لنسخة من مجلة المؤتمر كانت قد أرسلت إليه. أوردت «النيل» الحدث مع تعليقات عاتبة ، عبرت فيها عن أملها في أن إرجاع المجلة كان خطأً غير مقصود.

١٣٠٦ الرد السوداني

رداً على هذه الشكوك والاتهامات المصرية، فإن عدداً من مقالات المحرضين على القومية السودانية ظهرت أخيراً في الصحف، وقد وضعت فيها أهداف المؤتمر ووجهة النظر السودانية بصفة عامة. وأهم من ذلك مقابلة أجريت مع إسماعيل الأزهري، سكرتير المؤتمر إلى المراسل المحلي لصحيفة «الأهرام» القاهرية. وفي تلك المقابلة التي نشرت أولاً في «الأهرام»، ثم أعيد نشرها في «النيل»، أكد سكرتير المؤتمر أن الهدف الرئيسي للمؤتمر هو استبدال الانفصال القبلي بالوحدة القومية. وبالنسبة إلى دولتيّ الحكم الثنائي فإن المؤتمر غير منحاز لأي منهما.

وناشدت مقالات أخرى، من متحدثين باسم المؤتمر، المصريين بالتفهم والتعاطف مع رغبة السودانيين لتطوير قوميتهم. وركّزت هذه المقالات على أن الروابط الكثيرة التي تربط السودان بمصر يمكن تطويرها وتأمينها على أحسن وجه على أساس هوية سودانية منفصلة.

١٣٠٧ نواحٍ أخرى للقومية السودانية: التحيز ضد الإدارة الأهلية

إن وقوف القومية السودانية ضد القبلية أكد كثيراً، في الآونة الأخيرة، ان الانقسامات

القبلية ، التي يعززها ويؤكدها في الوقت الحاضر نظام الإدارة الأهلية، كما نوقش في عدد من المقالات الأخيرة، يجب أن تتقولب في شعور قومي عام. كذلك يجب على السودانيين التوقف عن القول إنهم جعليون أو دناقلة أو كبابيش، وأن يقولوا فقط إنهم سودانيون.

كما ذكر أحد الكتاب ، لم يعرف بعد من أي موقع يتحدث ، أن القصد هو توسيع قاعدة المؤتمر تدريجياً وتغيير وجهته من «مؤتمر الخريجين» إلى «مؤتمر السودانيين القومي»، وعليه يصبح المؤتمر هيئة لكل السودانيين. إن هذا العنوان ، في حقيقة الأمر، كتبته «النيل» في خطوط عريضة وكبيرة، عندما كتبت عن هذا الموضوع. هذه الفكرة مدهوشة في الوقت الحاضر وتحيد عن نص بيان المؤتمر للحكومة، مما يجعل من المشكوك فيه أن يكون المؤتمر حقيقة يفكر في توسع كهذا في هيئته أو تسميته. وكقشة في مهب الريح، على كل حال، فإن هذا التصريح يبدو مثيراً.

إن جزءاً كبيراً من الدفاع، في الوقت الحاضر، عن قومية موحدة ، يمثلها المؤتمر، تناهض الانفصال القبلي الذي يجسده نظام الإدارة الأهلية، جاء كأول رد فعل للمستنيرين لتقاعد السير ستيوارت سايمز وتعيين حاكم عام جديد.

١٣٠٨ التغلغل المصري

تراكمت الدلائل عن حملة مصرية سرّية للتغلغل، لكنها متواصلة على أسس اقتصادية وثقافية وعاطفية. إن المعلم الأساسي الذي يلوح في الأفق الآن هو اقتراح من قِبَل الحكومة المصرية لفتح مدرسة ثانوية في الخرطوم. إن الاعتقاد العام هنا أن هذه المدرسة مهما كانت الشروط المبدئية لتأسيسها ، ستفتح، مثل كلية كمبوني والمدرسة القبطية للبنين السودانيين، وأنها ستلعب دوراً مهماً في تطور التعليم في السودان، ورحبت بها غالبية السودانيين كمركز للتنوير في بلد متخلف يحتاج إلى أكبر عدد من المدارس. ويأملون أن توفر المدرسة الجديدة التعليم الثانوي لعدد كبير من أبناء السودان الذين يفتقدونه الآن، خصوصاً إذا خفضت المصروفات وخصصت أماكن بالمجان. إن قلة من السودانيين الذين لديهم القدرة على التمييز على كل حال ينظرون إلى الاقتراح بتخوّف مؤكد وبعين الناقد. إن هؤلاء المنتقدين لديهم فكرة عن المستوى المتدني للتعليم المصري، ولا يثقون في أساليبه و تحيّزه ولا يرغبون في زرعه في السودان ويخشون أيضاً أن مدرسة يكون في مقدورها (كما قالوا) قيادة هيئة تدريس مؤهلة أكثر من أي شيء أوجده السودان حتى الآن، ستنال إعجاب الآباء السودانيين وتنتقص من برنامج حكومة السودان التعليمي.

١٣٠٩ الربط الثقافي

حول هذه المدرسة الجديدة ومقر الخبير الاقتصادي (عبدالله بك أباظة) فقد اقترح مشروع للربط الثقافي، تكون نواته مكتبة مصرية مقرها في مكاتب الخبير الاقتصادي. ومن ملامحه أيضاً عقد فصول في الخرطوم وأم درمان لتدريس القرآن وتبادل الزيارات الثقافية بين البلدين. ويبدو بالتأكيد أن الفكرة فيه أن يكون نظير مصري لدار الثقافة السودانية. وهذا من سوء الطالع، ما دام المقصود من دار الثقافة السودانية أن يكون عاماً و«مختلطاً» لثقافة عربية وبريطانية وأن يشمل كل العناصر البريطانية والسودانية والمصرية. ويبدو على كل حال أن المصريين ينظرون إليه كمشروع بريطاني تم عزلهم عنه. ويؤمل في أن يصحح هذا المفهوم الخاطىء وأن يكون ممكناً دمج المشروعين خصوصاً في ما يتعلق بالمكتبة العربية، وبالتالي تجنّب التكرار وإزالة التنافس الضار.

١٣١٠ زيارة الملك فاروق المرتقبة

أخيراً، يدور علناً أن الملك فاروق يرغب في زيارة السودان في الشتاء المقبل. وإلى افتتاحه رسمياً خزان جبل أولياء ووضع حجر الأساس للمدرسة الثانوية المقترحة، فإن جلالته كما قيل سيزوّد السودان مستشفى لأمراض الأذن والعين. إن التحسينات الكبيرة التي أدخلت على منزل عبدالقوي بك على شاطىء النيل قيل إنها تمتّ بالصلة إلى فكرة الزيارة الملكية. الطلاب السودانيون في مصر أبرقوا إلى الملك فاروق يشكرونه على نيّته زيارة قطرهم.

١٣١١ أشياء متفرقة

وفي هذه الأثناء فإن عبدالله بك أباظة يدرس إمكان ربط حلفا بالشلال بطريق سيارات ، كما خفضت السكك الحديد المصرية أجورها للطلبة السودانيين في مصر من وإلى الشلال بنسبة ٥٠ في المئة.

كل هذا النشاط الخاص بالتغلغل المصري في السودان طبيعي، وأن جزءاً كبيراً منه في جوهره لا غبار عليه، لكن أسلوب التدخل المباشر من قِبَل الحكومة المصرية (والذي أظهرت مصر نفسها فيه مراراً بمظهر المذنب) خطأ وفيه تعدٍ واضح على حقوق الحكومة الثنائية التي تمثل الشريكين. إن الإجابة هي، بالطبع، أن المصريين حقيقة، وهذا طبيعي، ينظرون إلى الحكومة الثنائية على أنها بريطانية في الأساس، ولا يشعرون أنهم ممثلون بصورة كافية في سياستها أو أفعالها. ومهما كان الوضع في النظرية الدستورية، فإننا سنرى دائماً الحكومة المصرية، حقيقة، تتصرف بطريقة تنافسية أزاء الحكومة الثنائية في السودان.

الملحق ٢ بالرقم ٤

وكيل حكومة السودان إلى السكرتير الإداري، الخرطوم

(سري) ٥ يوليو، ١٩٣٩

أشعر أن الوقت الحاضر مناسب للإحاطة بشيء من التفصيل بالمجهودات التي تجرى هنا الآن لتشجيع التغلغل السلمي للموظفين المصريين والثقافة المصرية في السودان.

٢ ـ في الماضي وبالطبع، فإن فؤاد باشا أباظة قد شجع الاهتمام في السودان بوسائل لا داعي إلى الخوض في الحديث عنها هنا. إن فؤاد باشا كبقية زمرته، يؤثر نفسه على غيره وأن طرقه وأساليبه هدفها الأقصى مصلحته وتعظيم شأنه.

٣ ـ جعل عبد الرحمن فكري أباظة، وكيل وزارة التجارة، الاهتمام حياً في مسألة السودان في مجلس النواب، وملاحظاته عن السودان لها عادة صبغة سياسية، وأن اقتراحاته توحي أن مصر لم تمنح نصيبها العادل في الإدارة.

٤ ـ وقد تفوق عليهم جميعاً في مجهوداته عبد الله بك أباظة وذلك لتبرير تعيينه، وللحصول على شهرة، وفي الوقت نفسه تعزيز ما يشعر بأنها مطالب مصر في السودان.

٥ ـ إنني لا أقترح مطلقاً أن عبد الله أباظة غير مخلص كلية. فهو، وبرفقة مصريين آخرين «شباب» يحاولون ربط السودان بمصر بصورة وثيقة ما أمكن لهم ذلك. وهو يدرك تماماً أهمية السودان القصوى إلى مصر، وهي حقيقة أكدها له عبد القوي بك أحمد.

٦ ـ يجب عليَّ أن أصف عبد القوي بك بأنه «مصري طيب»، فهو كخبير في الشؤون الفنية للري، يقدر أن شرايين مصر تتمركز في السودان إلى حد كبير، ويناشد هنا باستمرار بأهمية تأمين مستقبل جريان دمهم وذلك بأن تبدي مصر رغبة حيوية في السيطرة على إدارة السودان مستقبلاً.

٧ ـ لقد استوعب تماماً عبد الله أباظة كل ما ذكره عبد القوي بك كخبير ري عن اعتماد مصر على السودان. وكانت النتيجة أن أخذ عبد الله أباظة الطواف بحماسة حول المكاتب المختلفة يستعجل وكلاء الوزارات أن يبعثوا إلى السودان أفضل الشبان المؤهلين.

٨ ـ وبالتالي فإن لدينا الآن الثمار الأولى لهذه الحركة، في المتقدمين المؤهلين جيداً الذين اقترحت أسماؤهم للوظائف في مصلحة التعليم والتي من المحتمل أن تثمر فيها الدعاية. إن هذه الحركة لوضع أسماء للوظائف التي أعلن عنها في إنجلترا قام بها محمود

بك درويش (الأمين العام لوزارة المعارف) وصديق لعبد الله أباظة، وأطلعني على المذكرة التي أعدها للوزير عند سماعه أن الوظائف أعلن عنها في «التايمز» وليس في مصر.

٩ ـ ومن قبيل ذلك، فإن عبد القوي بك، بعد فشله في الانتخاب لمجلس المدرسة القبطية في الخرطوم بالاشتراك مع درويش بك وعبدالله، أقام الدنيا ولم يقعدها للحصول على التمويل الضروري لمدرسة مصرية في الخرطوم، وقيل إنه نجح الآن.

١٠ ـ إضافة إلى ذلك، فإن وزير الأشغال العامة يرغب في زيارة الخرطوم قريباً لدراسة إمكان فتح مستشفى مصري في الخرطوم.

المغلف ٣ المتضمن في الرقم ٤

مذكرة عن محادثة مع محمود فهمي النقراشي

(سري جداً) في ٢٥ نوفمبر ـ ١٩٣٩

ذكر جلالته أن الموضوع الرئيسي الذي يود مناقشته معي هو فتح مدرسة ثانوية مصرية في الخرطوم. قلت إننا، فيما عدا تقارير الصحف، في جهل تام عن طبيعة المشروع أو توقيته. وما هو الاقتراح الحالي؟ أجاب فخامته أنه وإذا ما سمح التمويل فإنهم يأملون في المضي قدماً بتشييد المباني وأن تقام المدرسة في أسرع وقت ممكن. إن التمويل يشكل صعوبة الآن ولكن الحيازة على الموقع، جعلتهم يرغبون البدء في البناء. قلت إن لديّ بعض المعرفة عن خلفية المسألة وناقشتها مع محمد باشا محمود عندما كان رئيساً للوزراء، ونتيجة لتلك المناقشة زار عوض إبراهيم بك (من وزارة المعارف المصرية)، الخرطوم وكتب تقريراً عن هذا المشروع. ولا أذكر أنني رأيت التقرير أو أي معلومات أخرى من مصدر رسمي. وكما آراه فإن هناك ثلاث أسئلة متضمنة:

(أ) إن من المرغوب فيه تجنب إثارة موضوع الأقباط إزاء المسلمين، وأن يعمل لاستبدال مدرسة مصرية حكومية بالمدرسة القبطية الثانوية الحالية بنية طيبة، وإلا فسوف تكون هناك مدرستان ثانويتان مصريتان تتنافسان مع بعضهما بعضاً. هذه المسألة وبالتأكيد، كل الموضوع عن إيجاد تعليم ثانوي لأبناء المصريين في السودان مسألة مصرية في المقام الأول وليست من شأن حكومة السودان.

(ب) إن التنافس المحلي بين المدارس الثانوية الثلاث في الخرطوم، المصرية وكمبوني

وكلية غردون (للسودانيين فقط) من غير المرغوب فيه.

(ج) يجب أن تتأكد حكومة السودان من أن سياستها في تقييد التعليم ما بعد الثانوي للسودانيين، بالتوافق مع سوق العمل، لن تتأثر. وأعتقد أن هذا الأمر في غاية الأهمية. أعدَّ مستر كوكس تقرير إلى مجلس إدارة كلية غردون يتضمن دراسة شاملة عن السياسة التعليمية في السودان، (وقد وعدت بإرسال نسخة منه إلى رئيس الوزراء المصري). وقد قبل التقرير وستتم تطبيق بنوده عندما تسمح مواردنا بذلك.

أكدت للباشا أن (ب) و(ج) تتعلقان بأسئلة لا بد من أن تكون لها أجوبة مقنعة قبل أن تصدر حكومة السودان الإذن للمدرسة المصرية الجديدة. وانتفض سيادته قليلاً عند ذكر كلمة «إذن». وكررت ذلك وقلت إن أي مدرسة جديدة تُقام في السودان لن تعفى من القوانين المعمول بها حالياً. وآمل ألا تكون هناك صعوبة في إيجاد حلول مقنعة ومتفق عليها وأن إصدار الإذن الضروري سيتبع ذلك. وبناء على هذه الرواية (وللحصول على معلومات رسمية حول نوايا الحكومة المصرية) كتب السكرتير الإداري لمفتش عام الري المصري، مؤخراً. وقال سيادته إنه لم يرَ حتى الآن صورة من هذا الخطاب. وقد علقت بأن الخطاب كان لعنايته.

ذكر فخامته بصورة عابرة صعوبة إيجاد مصريين مناسبين مستعدين لقبول التعيينات التي تعرض عليهم في السودان. لقد اعترف بأريحية أن الفشل في تطبيق بنود المعاهدة في هذا الاتجاه يرجع إلى القاهرة لا إلى الخرطوم. وتطوع بالقول إن عدم إرسال مصريين بالمطلق أفضل من إرسال مصريين غير مناسبين للتعيين في السودان في الوقت الحاضر.

المغلف ٤ المضمن في الرقم ٤

مذكرة عن العلاقات الإنجليزية ـ المصرية في ما يختص في السودان الإنجليزي ـ المصري

(سري) (ديسمبر ١٩٣٩)

كانت علاقة مصر قبل القرن التاسع عشر بالمناطق التي تقع داخل نطاق السودان الإنجليزي ـ المصري ذات مصلحة تاريخية لا تتناسب إلا قليلاً مع المشكلات الحالية. إن مشروع الإمبريالية المصرية بين ١٨٢١ و ١٨٨٥ انتهى بهزيمة عسكرية ولم يحرز

مكاسب إدارية أو اقتصادية تذكر، لكنه فتح المنطقة ومواصلاتها المهتزّة، ومنح بعض التماسك السياسي لمجموعة الدويلات المحلية الصغيرة والوحدات القبلية في شمال السودان(*) وتطورت عملية التماسك هذه أكثر في رعاية الثيوقراطية (المسلمة) الممركزة بدرجة عالية في دولة المهدية (١٨٨٥ ـ ١٨٩٨). عليه، وبعد إعادة الاحتلال الإنجليزي ـ المصري، فإن تشكيل حكومة موحدة للمنطقة، إلى جانب التوافق مع السابقة التاريخية المصرية الحديثة ، لديه قيمة حقيقية معينة ومتميزة.

٢ ـ إن اهتمام مصر في السودان الذي لا يمكن نكرانه هو بسبب مياه النيل، السيطرة عليها وتأمينها في كل الظروف، من المنبع وحتى الحدود المصرية. ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا الاهتمام الحاجة لإدارة سليمة ومنظمة في المنطقة. وعليه فإن وضع إدارة السودان في أيدٍ غير موالية أو عاجزة سيكون كارثة رئيسية. إن من المحتمل أن هذه الفكرة التي تدور بخلد الفلاحين المصريين، قد أثّرت كثيراً على المطالب المعبر عنها بصوت عالٍ ومسموع من قبل مصر لسيادة كاملة على السودان. ويجب أن يضاف إلى هذا الاعتبار المتعاظم الأهداف القومية المصرية وأهداف الأسرة الحاكمة. والروابط العاطفية ـ الإسلامية واللغوية ـ مع شمال السودان.

٣ ـ ومن دون نكران لشواذ اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩، الذي صاغها اللورد كرومر فإن هذا الاتفاقية أرجأت مسألة السيادة أكثر من أن تقوم بتسويتها. لقد أمنت من العدوان الخارجي (الفرنسي) المنطقة التي شكلت حديثاً وهيّأت لها إدارة قادرة على فرض نمط بريطاني لحكومة استعمارية مع تأمين المصالح المصرية التي حددت أعلاه. وتحت هذه الإدارة شبه المستقلة فإن السودان حقق تقدماً طيباً إلى أن حدث شرخ في العلاقات السياسية الإنجليزية ـ المصرية، تبعته اضطرابات في ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥، أدت إلى سحب القوات المصرية و الموظفين المرؤوسين من القطر. ونتيجة لذلك فإن مسألة السيطرة على المياه والسيادة كمسائل ملحّة لإثبات «الحقوق» المصرية في السودان ، أصبحت مرة أخرى مسائل ملتهبة. وبقيت كذلك حتى جرى تغيير في الأحوال الدولية العالمية أظهر إيطاليا «إزاء فرنسا» دولة معتدية خطرها كامن ، والتهديد بحرب أوروبية هوجاء، ما دفع مصر إلى تسوية خلافاتها مع حكومة صاحب الجلالة. وكانت النتيجة معاهدة التحالف والصداقة لعام ١٩٣٦، والتي نصّت المادة ١١ منها، الخاصة بالسودان بها على :

أ ـ إطالة ترتيبات الاتفاقية الثنائية؛

ب ـ توصلت إلى صيغة تعالج بها المظالم المصرية المختلفة؛

(*) كان لقب الخديوي: «ملك النوبة وكرفان ودرافور».

ج ـ أعلنت أن رفاهية السودانيين هي «الهدف الأسمى في إدارة البلاد».

في نظر المصريين: (أ) منحت اعترافاً ضمنياً للوضع الدستوري الموجود فعلياً وكذلك نوعاً من التعويض للتجاوزات الإدارية لاتفاق الحكم الثنائي التي ارتكبت منذ 1925؛ (ب) تضمنت العودة إلى الوضع السياسي والإداري الذي كان قائماً قبل 1924 ـ 1925 في المنطقة؛ (ج) أدخلت حزباً ثالثاً (سودانياً) يتوقع منه ـ أو يؤثر عليه ـ الميل بإيجاب نحو المتطلبات المصرية في السودان.

في نظر البريطانيين: أكدت (أ) عموماً ـ على الأقل مؤقتاً ـ السيادة البريطانية والغلبة في إدارة السودان، إن أي تطبيق لـ (ب) يكون خاضعاً لهذا وكذلك للتقييد الأقصى الذي أوجده الاعتراف المصري بـ(ج).

ركزت **وجهة النظر السودانية**، أساساً و لا يبدو ذلك غريباً، على (ج) لأنها تشكل مطلباً حتمياً لتقدم سياسي أبعد.

٤ ـ إن الملخص أعلاه يقترح أن اختلاف وجهات النظر، بين الشريكين الإنجليزي ــ المصري بالنسبة لاتفاقية الحكم الثنائي، ربما يحدث مباشرة في ما يتعلق بالمطالبة بمشاركة مصرية أكبر في إدارة السودان. إن الصحف المصرية الوطنية تعبّر باستمرار عن هذا الموضوع، وكذلك عن الحاجة إلى تغلغل إسلامي وثقافي بين «إخواننا في السودان».

إن الموقف البريطاني من هذه المطالب (إذا ما أبقيت السياسة بقدر المستطاع خارج هذا النقاش) يجب أن يؤسس على مبادئ عملية. إن قضيتنا ربما تكون غريبة قانونياً، لكنها قوية من حيث الواقع. إن إفساد هذا الإنجاز بتغيير فجائي أو جذري للأشخاص أو السبل ستكون فائدته قليلة بالنسبة إلى المصريين، ولن يقبله السودانيون. إن النفوذ البريطاني والمبادئ الراسخة للإدارة في السودان يجب الحفاظ عليها في الوقت الحاضر. وإن التعديلات، كانت بمشاركة أكبر لمصر في شؤون السودان، أو بربط السودانيين بصورة أكثر نشاطاً في الإدارة، ربما كان مطلوباً في النهاية، لكن يجب إدخالها تدريجياً وبالنظر إلى الاعتبارات العملية، مثلاً:

(أ) يحتاج قطر واسع وفقير، ونصف متطور إلى سياسة مفيدة وهي التي تعمل الآن بنجاح.
(ب) وإن معارضة مصطنعة نسبة إلى متطلبات السياسة الحزبية سواء كان ذلك في لندن، الخرطوم أو القاهرة ستعمل على إرباك هذا التقدم.

(ج) إن تكوين إدارة سليمة مكونة من كوادر إنجليزية مختارة بعناية مع مصريين مختارين من دون تمييز أمر مستحيل. إن الخدمة المدنية في السودان تتطلب رجالاً من البلدين، عددهم قليل لكن من أفضل الكوادر، فكرياً وجسدياً وأخلاقياً، مما يمكن الحصول عليهم.

٥ ـ وإذا ما تم الانتباه لهذه القيود ـ مهما كان الرأي فيها ـ فإن الحكومات المصرية المتعاقبة (يبدو أن التغيير الوزاري حدث سنوي في القاهرة) يجب أن تطلع، وعن طريق اتصالات رسمية وفردية تساعد في الحصول على معلومات حقيقية عن الوضع في السودان. إن وجهة نظرهم في الشؤون التي تؤثر مباشرة في مصالح مصر في القطر يجب أن تمنح عطفاً واهتماماً وأن تتبنى كل ما كان ذلك ممكناً. ويجب أن يبذل كل جهد لتجنب الانتقاص من كرامة المصريين في ما يتعلق بمسألة السيادة. على وجه الخصوص، كل النقاش للمشكلات التي تؤثر في السيطرة على مياه النيل، يجب أن يبقى ما كان ذلك ممكناً، على أسس تقنية.

٦ ـ وعلى رغم هذه الإجراءات المسكِّنة أو غيرها يجب علينا أن نتوقع أن الهيمنة المصرية في السودان ستستمر مدفوعة إلى الأمام على خطوط علمانية وثقافية كلما سنحت الفرصة ذلك. إن الدفع العلماني ربما دفع إلى أكثر من حدود التحمّل البريطاني وتعدى الحدود الدستورية الحالية، ما لم يتم ضبطه. هذه الحدود يمكن تطبيقها بصعوبة ـ إن لم يكن على الإطلاق ـ على التغلغل الثقافي المصري، الذي يرتبط ارتباطا وثيقاً بالإسلام، الذي هو معتقد نسبة كبيرة من السكان في شمال السودان. ومع ذلك، فإن بدعاً، مثل الدعاء للملك فاروق في مساجد السودان، وسلطة الأزهر على المؤسسات الدينية المحلية، والمسائل التي تؤثر في التطور التعليمي، شؤون يجب أن يستشار فيها السودانيون أنفسهم. إن مسألة الدعاء يصعب فصلها في عقول السودانيين عن مشكلة الخلافة المعقدة، إن تدخلاً أزهرياً مفرطاً يمكن أن يسبب مقت محلي، وإن العناصر التقدمية في السودان أصبحت مدركة لمزايا الإنجليزية مقارنة بالعربية كوسيلة للتعليم العالي. في مثل هذه المسائل فإن تدخل حكومة السودان أحياناً ربما كان ضرورياً من أجل تأمين ممارسة حرة للخيارات المحلية (سودانية).

٧ ـ أخيراً، يوجد اعتباران مهمان لمشكلة العلاقات السياسية بأكملها. أحدهما، أن الشخصية السودانية وولاءها العاطفي ما زالا إلى حد كبير في مرحلة التكوين . وثانيهما أن انشغال المصريين بالسودان وشؤونها سيكون عرضة لأن يكون متشنجاً ومتقلباً من الناحية العملية. في الظروف الفعلية، إن موقفاً تكتيكياً قوياً في مواجهة المد والجزر المربك للتغلغل المصري ربما كان تأمينه غالباً سهل باتباع سياسة التذرع وضبط النفس بدلاً من إظهار العضلات.

G.S.S.

الخرطوم، ١٥ ديسمبر ١٩٣٩

المغلف ٥ في رقم ٤

مذكرة من صموئيل عطية حول مقابلة فخامة الحاكم العام مع الشيخ مصطفى المراغي

في ٢٨ نوفمبر، ١٩٣٩

سجل معالي الحاكم العام زيارة للشيخ مصطفى المراغي في منزله بحلوان ظهر الثلاثاء ٢٨ نوفمبر ١٩٣٩.

ابتدأت المحادثة بمناقشة إذا كان ممكناً ترشيح الشيخ محمد نور الحسن شيخاً للمعهد في أم درمان. واتفق على أن هذا التعيين قد يعمل على تسوية المصاعب. طمأن الشيخ المراغي معاليه إلى أن الشيخ محمد نور عالم ذو كفاية عالية وينظر إليه باحترام من قبل السلطات الأزهرية.

أوضح معاليه أن حكومة السودان ليست هي التي لم توافق على التعيين، لكنه نصح أن الشيخ النور غير محبوب وغير مرغوب فيه في أوساط السودانيين وأن تعيينه سيكون غير مرغوب فيه كما لو تم تعيين مصري للمنصب.

إن الفكرة السائدة في أوساط علماء السودان وآخرين أن تحتفظ مشيخة المعهد للسودانيين. إن الوظيفة الآن شاغرة نسبة إلى وفاة المرشح الرسمي (الشيخ الآغا). إلا أن مرشحاً آخر كفياً سيتوافر في منتصف عام ١٩٤٠. ذكر معاليه أنه يرغب في تأجيل تعيين علماء الأزهر الاثنين للمعهد حتى يتم تعيين الشيخ الجديد، وذلك كي لا يعملا تحت وصاية شيخ بالإنابة.

التفت الشيخ المراغي بعد ذلك نحو مسألة تبعية معهد أم درمان للأزهر. قال إن ليس لديه مصالح شخصية في هذا الأمر، لكن بالنظر إليه من وجهة النظر المالية لحكومة السودان ووجهات نظر أخرى لها مصلحة في الموضوع فإنه يعتبر أن التبعية ستحل مشكلة دينية صعبة بصورة مقنعة لكل الناس. وألمح إلى أن هناك قراراً مسبقاً من مجلس الوزراء لإنشاء معهد مصري في الخرطوم، ومن غير المشكوك فيه أنه ليس في مصلحة حكومة السودان أن يقوم هذا المشروع. وإذا ما قام هذا المعهد وضم إلى الأزهر فإنه سيعمل في وقت وجيز على تقويض معهد أم درمان. وفي الوقت نفسه فإن حكومة السودان لن ترفض منح إذنها له. أجاب معاليه أن سلطات حكومة السودان ترغب في أن يزاح عن كاهلها المسؤوليات المالية والأدبية للمعهد، لكنه يعتقد أن وجهة النظر السودانية تعارض التبعية وتحرص على إبقائه مؤسسة سودانية. وعليه، من الأسلم الإبقاء على الوضع الدستوري الراهن لكن مع التحرك ببطء نحو الإصلاح بتحسين مستوى التدريس بعلماء أزهريين

مقتدرين كما هو مقترح الآن وأن يترك وقت للقرار حول المسألة النهائية . اقترح شيخ المراغي أن يزور الخرطوم بنفسه و أن يسعى إلى «ترتيب المسألة». لم يشجع معاليه الفكرة، وقال إن هذه الزيارة ستكون غير مناسبة، وأن معاليه لا يرغب في إثارة السودانيين حول هذا الأمر في الوقت الحاضر.

أشار الشيخ المراغي إلى أنه بينما هناك فريق من أهل السودان عبّروا عن عدم رغبتهم لمعاليه فإن هناك آخرين طالبوه باستمرار أن يكون المعهد تابعاً للأزهر.

[II]

رقم (٢٥) J 1223/51/16

السير مايلز لامبسون إلى فايكاونت هاليفاكس
(استلم في ١٩ ابريل)

رقم ٣٧٩ سري

سيدي، **القاهرة، ١٣ أبريل، ١٩٤٠**

١ ـ ضمّنت في رسالتي الرقم ٢٤٨ بتاريخ ٨ مارس نسخة عن رسالة من حاكم عام السودان، رقم ٣٢ بتاريخ ٤ مارس، تخبر عن زيارة رئيس الوزراء المصري ووزيري الدفاع والأشغال العامة إلى السودان، وفكرت الآن أن من المرغوب فيه تلخيص مادة معينة جمعت هنا حول ردود الفعل للزيارة في كل من مصر والسودان.

٢ ـ إن أول تعليقات للسير ستيوارت سايمز حول الزيارة سُجلت في خطاب شخصي وسري، رقم ٧١ بتاريخ ٢٨ فبراير ومنه أرسلت نسخة إلى مستر نورتون في خطابي بتاريخ ٨ مارس. استدل سير ستيوارت سايمز من مسلك علي ماهر باشا في السودان أن نواياه من الزيارة إعطاء انطباع أن المعاهدة الإنجليزية ـ المصرية لعام ١٩٣٦ قد أضعفت موقف مصر في السودان بدون سبب، آملاً بذلك أن يلقى اللوم على خصومه السياسيين في الوفد والأعضاء الآخرين في الجبهة الوطنية التي وقّعت المعاهدة. وهو يتوقع أيضاً مكاسب شخصية لنفسه حيث إن زيارته كانت أول زيارة لرئيس وزراء مصري إلى السودان وخطوة في طريق الزيارة المخططة للملك فاروق، والتي يُعمل إلى حد ما، على تمهيد الطريق لها. بهذه الأهداف الموضوعة نصب عينيه، صمّم علي ماهر أن يجعل زيارته ناجحة ما أمكن مع أكبر قدر ممكن من طبقات المجتمع. لقد تصرف بلطف مع الموظفين البريطانيين وامتنع من التأكيد على الرغبة المصرية في تعيين مصريين للوظائف الرسمية في السودان. وباسم الإخاء الإسلامي تحدث عن مسائل مثل ذكر اسم الملك فاروق في صلاة الجمعة، المعهد الديني في أم درمان ومسألة تبعيته للأزهر، ومسألة العمل التبشيري في جنوب السودان. ومهّد للهدف الرامي للتدخل المصري اللاحق بتأمين طلبات سودانية لمساعدة مصرية للمدارس والمستشفيات. أخيراً فإن عطيّته السخية البالغ قدرها ٦٠٠٠ جنيه مصري

ومعظمها لأغراض خيرية، وحجم وهبات الحاشية التابعة له تركت انطباعاً حسناً لدى الجمهور.

٣ ـ هنالك، على كل حال، دلالات معينة أن الدعاية المصرية لعلي ماهر لم تجد نجاحاً تاماً عند كل الجهات. أرفق في هذا المعنى خلاصة مثيرة من موجز الاستخبارات العسكرية للسودان رقم ٦ والذي يصف حفل شاي أقامه مؤتمر الخريجين في الخرطوم على شرف الزوار المصريين. هذا المؤتمر كان عبارة عن مجموعة سودانيين متعلمين تقريباً، وهم موظفو حكومة إلى حد كبير، ويمثل الهيئة الوطنية الوحيدة ذات الادعاءات الفكرية أو السياسية في السودان. ومن اللافت أن عدداً من الأعضاء الشباب في المؤتمر حضروا حفل الشاي. إن ارتداء القبعة بدلاً عن الطربوش من قِبَل بعض الأعضاء الشبان في المؤتمر ربما عنى إشارة للانفصالية السودانية. وعلى كل حال فإن الرئيس في كلمته، بينما ذكر الإخاء بين مصر والسودان، أكد أكثر على وجود أمة سودانية ورأي عام وأن التعبير عن الولاء للملك فاروق خلط بالتعبير عن ولاء بالقدر نفسه للحاكم العام. إن هذا التجمع يجب أن يؤكد للمصريين الزوار أن الروح الاستقلالية للقومية السودانية مترسخة بصورة قوية وأنها ليست من نسيج الدعاية البريطانية.

٤ ـ أخبرني السير ستيوارت سايمز منذ ذلك الوقت أن ليس هناك شيء مثير في السودان للإخبار عنه. ومجملاً إن وجهة النظر السودانية سترحب بالرغبة التي رآها في تصرفات رئيس الوزراء اللاحقة وفي الصحافة المصرية لترك مسألة السودان جانباً في الوقت الراهن.

٥ ـ أرفق أيضاً نسخة من مذكرة مفيدة أعدت في وكالة السودان، حول ردود الفعل في مصر لزيارة رئيس الوزراء. تنبأت غالبية الصحافة المصرية بتوقع أشياء كبيرة من الزيارة، وتحدثت عن مفاجآت محزنة، ولما يحدث شيء مثير، وأن رئيس الوزراء ووزير الدفاع في كلمات ألقيت بعد رجوعهما أكدا فقط الروابط التقليدية بين مصر والسودان، وولاء المواطنين للملك فاروق ورغبة الحكومة المصرية في رفاهية السودانيين، على الطريقة المعتادة، لم يكن لديهم سوى استرجاع هذه العواطف. سأرفق نسخة من الكلمة التي ألقاها رئيس الوزراء في مجلس الشيوخ والنواب بعد عودته بفترة وجيزة. وبينما أكدت الكلمة الدور الذي لعبته مصر في إعمار وتطور السودان، فإنها بالمقارنة غير ضارة من وجهة نظرنا وتشمل إشارة ودية للتعاون الإنجليزي ـ المصري في السودان ونشاط الحاكم العام. وقد علمت أنه لم يتحمس لها أحد هنا.

٦ ـ إن النتيجة الوحيدة للزيارة التي لفتت انتباهي حتى الآن اقتراح تشكيل فرقتين سودانيتين لتنضما إلى الجيش المصري وتعيين سودانيين في الحرس الملكي وهي، كما أخبرت في رسالتي رقم ٣٥٢ بتاريخ ٦ أبريل، من غير المحتمل أن تثمر نظراً لعقبات

عملية ومالية. إن إشارتي الوحيدة إلى علي ماهر حول السودان، بعد رجوعه فضلاً عن التقريظ الدافق للخدمة المدنية، كانت عندما كنت أتحدث معه عن نشاط أحمد حسين وحزب مصر الفتاة، وعبّر عن اتفاقه الفوري مع اقتراحي أن هذا بالتأكيد ليس الوقت المناسب لإثارة مسألة السودان. وربما كان مناسباً أن يذكر هنا أن الوفد، كما تمّ توضيحه في مذكرة وكالة السودان، لم تلقَ صحافته بالاً نحو الزيارة، اشتمل منشورهم الأخير على المطالبة بـ «حقوق» مصر في السودان.

٧ ـ مجملاً لم يتمخض عن الزيارة أية نتائج فورية ملحوظة، لكن لا بدّ لي من الاعتراف بقلق ينتابني وهو أنها ربما ساهمت في جعل التطلعات المصرية المبالغ فيها عن السودان متيقظة وأن تمهد الطريق لزيارة من الملك فاروق والتي يمكن أن تكون علامة لدعاية قوية لصالح هذه التطلعات.

٨ ـ سأرسل نسخة من هذا المكتوب إلى السير ستيوارت سايمز.

المخلص

مايلز لامبسون

[III]

رقم (٤٣) (J/1575/123/16)

من السير مايلز لامبسون إلى فايكاونت هاليفاكس
(استلم في ١٢ يونيو)

القاهرة، ١٢ يونيو، ١٩٤٠

رقم ٤٩٥ (تلغرافيك)

استلمت الآتي من الخرطوم، بالرقم ٩٣ ، بتاريخ ١١ يونيو:

«هنا نص الإعلان الذي أذعته اليوم في السودان:

«أعلن لكم أن موسوليني وحكومته الفاشية في إيطاليا انتهزوا الفرصة، عندما كانت قوات صاحب الجلالة البريطانية والجمهورية الفرنسية منهمكة في صراع شديد مع هتلر ألمانيا، لتجديد سياستهم في التوسع القومي، والتي بدأت باغتصاب إثيوبيا وألبانيا. عليه، فإن حكومتي بريطانيا وفرنسا المتحالفتين، اللتين تصممان على مقاومة أي أعمال عدوانية أخرى من الدول القوية، تعلنان حالة حرب ضد الحكومة الإيطالية. وكنتيجة لهذه الأحداث فإن الحرب التي اشتعلت وبضراوة كبيرة في شمال فرنسا ستنتشر إلى مناطق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وإن السودان الإنجليزي ـ المصري عرضة الآن لأن يدخل في نطاق العمليات العسكرية النشطة. وللدفاع المحلي عن السودان فإن القوات البرية والجوية الموجودة في القطر ستناهض العدو بقوة. وستتوافق أفعالهم مع قوات التحالف تلك. وبهذه الجيوش العظيمة فإنهم يجتمعون ضد قوات الحقد والمكر والتي يجب قهرها ليصبح العالم في سلام مرة أخرى. نحن مستعدون لأي طارىء داخلي قد يحصل. وكما أن الجنود ملزمون أن يقاتلوا حتى الموت، كذلك المدنيين الذين قد يطلب منهم مواجهة المخاطر والمتاعب التي تسببها أفعال العدو من طريق الجو أو البر. إن واجبنا واضح. وهو الشجاعة وحفظ النظام وتنفيذ التوجيهات التي تصدرها السلطات العسكرية والمدنية، وإننا نتمسك بقوة بإيماننا في النصر لقضيتنا العادلة. إلهي إحمها!».

متضمن في رقم (١٢٧)

من حاكم عام السودان
إلى سفير صاحب الجلالة في القاهرة

رقم ٨٨

سيدي، الخرطوم، ١٥ أغسطس، ١٩٤٠

يشرّفني أن أشير إلى خطاب سيادتكم السري بتاريخ ٢١ مايو عن موازنة السودان السنوية. تمشياً مع التعليمات المتضمنة فيه، أرفق مسودة من تقرير قصير جداً عن إدارة السودان خلال عام ١٩٣٩، والتي بعد موافقة سعادتكم أقترح إرسالها إلى معالي رئيس مجلس الوزراء في القاهرة.

المخلص
ج. س. سايمز
حاكم عام السودان

تقرير من الحاكم العام
حول إدارة ومالية وأحوال السودان في عام ١٩٣٩

في عالم مشغول، بفاصلة مزعجة تبعت تسوية ميونخ، مع إعادة التسلح والاستعداد للحرب، يكون غير متوقع أن يكون هناك تقدم ملحوظ في الرخاء المادي أو أي إنعاش رائع لأحوال تجارية سلمية. ومهما كان فإن مستوى مقنعاً من الرخاء العام قد حوفظ عليه وتواصل التقدم الثابت في تثبيت دعائم البنيان الإداري في القطر. وعندما اندلعت الحرب أخيراً في سبتمبر فإن رد الفعل معاً من أفراد الشعب ومن زعمائهم القبليين والدينيين كان موحداً. مقدرون لأربعين عاماً من التقدم السلمي تحت الحكومة الثنائية، أطول فترة من السلام العام عرفوها، وبفهم واسع الانتشار بصورة ملحوظة لمبادئ الحرية والعدل التي تستلهم بها هذه الحكومة فقد اتحدوا من دون تردّد لنصرتها. استلمت عن طريق

الخطابات وعبر جولاتي حول القطر تأكيدات شخصية للمناصرة والولاء من زعماء قبليين بينما أفاد الموظفون الإداريون في كل مكان أن الكبار والصغار ملؤهم الثقة بعدالة القضية التي حمل لها المواطنون البريطانيون السلاح وفي النصر الحتمي. ومثل ذلك يمكن أن يقال عن الطبقة المتعلمة، والتي عبرت وطنيتها الناشئة عن نفسها أحياناً في عدم الصبر أو النقد لسياسة الحكومة، ولكنها جعلت واضحاً بصورة كافية في أعمدة الصحف غير المصادرة أن دعاية العدو لن تجد مجالاً خصباً في السودان. إن جميع المواطنين اتحدوا تلقائياً وبحماس مع مجهود الحكومة الحربي.

٢ ـ على رغم عدم استقرار الأحوال العالمية فإن النتائج المالية لهذا العام مقبولة إلى حد ما. إن الإنتاج الزراعي عموماً جيداً وعلى رغم أن مستوى الصادرات الرئيسية بقي منخفضاً معظم العام، فإن قيمة الصمغ والقطن زادت مؤخراً زيادة محسوسة.

٣ ـ مع إيراد قدِّر بـ ٤,٦١٦,٩٠٢جنيه مصري وصرف قدر بـ ٤,٨٩٠,٨٧١ جنيهاً مصرياً فإن هناك عجزاً منتظراً بـ ٢٤٨,٥٠٤ جنيهات مصرية لعام ١٩٣٩. وأتى الإيراد في الحسابات الأخيرة إلى ٥,٠٥٣,٧٦٥ جنيهاً مصرياً والصرف إلى ٤,٨٩٠,٨٧١ جنيهاً مصرياً وهذا يهيىء لفائض ١٦٢,٨٩٤ جنيهاً مصرياً للاحتياط العام. ترجع هذه النتيجة المرضية في الأساس إلى التحسن في حصيلة الإيرادات. إن المواد الأساسية التي فاقت فيها حصيلة الإيرادات/التقديرات مبيعات قطن الجزيرة ورسوم الجمارك، إضافة إلى مبيعات السكر والعوائد الجليلة. كانت مساهمة السكك الحديد في الإيراد العام ٥٠٢,٠٠٠ جنيه مصري بعد تخصيص ٦٥٤,٤٨٢ جنيهاً مصرياً للديون على خدمات السكك الحديد والاحتياط. وكنتيجة للرقابة الصارمة والحذر المتواصل، خصوصاً بعد اندلاع الحرب، فإن الصرف فاق نصف الموازنة العامة بهامش قدره ٢٥,٤٦٥ جنيهاً مصرياً فقط على رغم الحاجة لمواجهة تكلفة الصرف على الطوارئ والضوابط الإضافية وترتيبات التنسيق التي نتجت من الحرب.

٤ ـ إن الحدث المهم لهذا العام هو سداد القرض المؤمن من حكومة السودان بفائدة خمسة ونصف في المئة. وكان المبلغ المدفوع ٥,١٨٩,٩٥٦ جنيهاً مصرياً دفع جزء منه من احتياطات الحكومة وجزء من حصيلة قرض مؤمن جديد بفائدة ثلاثة وربع في المئة وكان سعر الكبون ٩٧ جنيهاً. وقد نتج عن هذه العملية وفراً صافياً في الموازنة بمبلغ ٢٠٢,٠٠٠ جنيه مصري سنوياً لمدة العشرين سنة القادمة وتخفيضاً لمبلغ ٣,٢٣٩,٨٥٦ جنيه مصري أو ما يزيد عن ٢٤ في المئة من الدين الكلي للسودان.

٥ ـ تصل التقديرات الكلية للإيرادات لعام ١٩٤٠ إلى ٤,٢٢٥,١٧٥ جنيهاً مصرياً وبصرف قدر له ٤,٥٢٢,٢٧٥ جنيهاً مصرياً فإن العجز المتوقع ٢٩٧,١٠٠ جنيه مصري.

وفي جانب الإيرادات فإن النقص في تقديرات العائد من رسوم الجمارك وأرباح السكر مسؤول عن حوالى نصف النقصان ، إلا أن الخسارة الرئيسية للموازنة جاءت من سحب قسط آخر من الإعانة النقدية من الحكومة المصرية في عام ١٩٣٩، فإن ٣١٢,٥٠٠ جنيه مصري قد استلمت تحت هذا البند، لكن سيكون الرقم ٦٢,٥٠٠ جنيه مصري لعام ١٩٤٠ . وفي الجانب الآخر فإن التقديرات من عائد قطن الجزيرة قد ازدادت، كما أنه سيخصص للسكة الحديد ٩٥,٠٠٠ جنيه مصري لمقابلة فوائد مدفوعات مقدمة من الحكومة المركزية، والتي تحملت موازنتها لوحدها وطأة سحب الإعانة المصرية ولن تتمكن من الاستمرار في هذه المساعدة.

٦ ـ إن التقديرات الكلية للصرف لعام ١٩٤٠ ستكون ٣٤٣,١٣١ جنيهاً مصرياً أقل مما كان عليه في عام ١٩٣٩. وقد كان البند الأساس من تحقيق هذا التخفيض هو مبلغ ٢٤١,٩٤٢ جنيهاً مصرياً عبارة عن نقص صافٍ في تكلفة خدمة الديون. ولأجل ضمان التخطيط المنظم والتقدم السلس لأشغال عامة معينة مثل المباني المدنية، الطرق وإمدادات المياه الإقليمية فقد أدخلت طريقة للتعامل معها خارج الموازنة الرئيسية عن طريق حسابات مرصودة والتي ستغذى من الموازنة الرئيسية، واتخذت الإجراءات هذا العام للبدء في حسابات مرصودة دائنة. وعلى رغم متطلبات ومستلزمات الحرب فإن برنامج التوسع في التعليم قد أبقي. وبصرفٍ جارٍ قدره ٢٢٧,٨٨٦ جنيهاً مصرياً، واحتياطي للمصروفات الرأسمالية قدره ١٥٣,٧٠٠ جنيه مصري مقارنة مع ١٩٩,٩٧٢ جنيهاً مصرياً ٥٩,١٤٨ جنيهاً مصرياً على التوالي في عام ١٩٣٩ فإن نقطة نصف المسافة في الخطة العشرية قد تمّ تقريباً التوصل إليها في السنة الرابعة.

٧ ـ وكما كان متوقعاً فإن الأرقام التجارية أوضحت كساداً أكثر مما كان في عام ١٩٣٧، وأن القيمة الكلية لتجارة القطر الخارجية كانت ١١,٦٠٨,٠٠٠ جنيه مصري مقارنة مع ١٢,٢٥٣,٠٠٠ جنيه مصري في العام الماضي. وكان هناك نقص في القيمة الكلية للواردات الحكومية والعامة على رغم أن واردات الحكومة كانت أعلى بقليل من عام ١٩٣٨. وازدادت قيمة الواردات من مصر بـ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري وانخفضت الصادرات بـ ١٢٢,٥٢٧ جنيهاً مصرياً أو بنسبة ٢.٢ في المئة. إن متوسط معدل وحدات الصادر أظهر تغييراً طفيفاً عدا في قليل من السلع.

٨ ـ إن اندلاع الحرب وعدم انتظام الشحن الناجم عن ذلك نتج منه نقص في حجم التجارة. ولحسن الحظ تم شحن كميات كبيرة من محصول القطن للموسم في بداية العام، عليه فإن النقص في الصادر منه كان لا بد من توقّعه، وإن النقص في الواردات يعزى جزئياً إلى تأخر السفن القادمة. وبما أن كميات معتبرة من البضائع قد تم توفيرها

من قبل الحكومة والجمهور قبل الحرب فإن قلة السفن الآتية إلى «بورتسودان» لم ينتج منه أي نقص خطير في السلع المستوردة. ومن أجل ضمان عدم نفاذ المخزون من منتجات معينة مهمة لحاجات القطر، فإن جدول السلع التي، تحت التشريعات السارية، منحت رخصة صادر قد وسّع بصورة معتبرة. وفي حال معظم هذه المنتجات وجد أنه من الممكن منح رخص عامة مفتوحة وأن التدخل في العمل العادي للصادرات ضئيل.

٩ ـ شكلت لجنة طوارئ للإمدادات في يونيو، والتي أعيد تشكيلها بعد اندلاع الحرب كمجلس موارد السودان. وقد قام هذا المجلس مسبقاً بأعمال مفيدة في بحث الطرق التي يمكن بها توظيف موارد السودان لمصلحة السودان نفسها، لمصر، وللمملكة المتحدة، والطرق التي تؤمن بها الإمدادات الرئيسية للسودان. قدمت الغرفة التجارية في السودان نصائح قيمة للحكومة في مسألة تحديد الأسعار وفي مسائل أخرى.

١٠ ـ لقد كان ناتج الزراعة على مستوى القطر مرضياً خلال العام. وعلى الرغم من تأخر هطول الأمطار، إلا أنها كانت في بعض المناطق أغزر من المعتاد، وإن المحاصيل المطَرِية، في ما عدا بعض المناطق، جيدة. وإن إنتاج الذرة والدخن عالٍ وإن الإمداد للمواطنين من الغذاء الرئيسي أُمّن جيداً. كان فيضان النيل ضعيفاً، على كل حال، وكان المستوى أقل بحوالى متر عمّا كان عليه في العام السابق مما أدّى إلى انخفاض مماثل في زراعة الأراضي النيلية والأحواض بالمديرية الشمالية، وقد عوض هذا النقص نوعاً ما بزيادة في مناطق الري بالمضخات وبإعادة زراعة عدد كبير من مناطق السواقي المهجورة. وأخذت الاحتياطات على نطاق القطر لمكافحة الجراد، لكن الغزو المهدد كان أخفّ مما كان متوقعاً والضرر أقل بالمقارنة.

١١ ـ وصل الإنتاج الكليّ للقطن إلى ١,٢٦٩,٩٨٥ قنطاراً من بذرة القطن، وهو رقم أقل قليلاً من العام الماضي. عرض كل قطن الحكومة للبيع في بورتسودان، وفي ما عدا بعض البالات التي أرسلت للبيع في إنجلترا، تمّ بيعه بأسعار أعلى قليلاً من أسعار عام ١٩٣٨. وعلى الرغم من الأحوال غير المرضية خلال موسم الزراعة فإن قطن الجزيرة كان مرة أخرى جيداً بإنتاجية بمتوسط ٤,٥٤ قنطاراً للفدان وكانت حملة الحلج ناجحة جداً. واستفادت دلتا طوكر من فيضان كبير في عام ١٩٣٨ وإن القطن الذي أنتج كان جيداً كمية ونوعاً. ولأول مرة فإن جزءاً من المحصول نقل إلى المحالج بالشاحنات. وفي القاش كان فيضان ١٩٣٨ متفاوتاً فقد جرفت الفيضانات والسيول بعض الأراضي على ضفتي النيل مما تسبب في زراعة بعض الأراضي والتي لم تكن داخلة في برنامج الزراعة هذا العام. ومع أن المحصول كان متوسطاً فقد عانى من الآفات أكثر من الأعوام الماضية. كان إنتاج القطن المزروع مطرياً من المديريات الجنوبية أقل من محصول العام الماضي بنسبة ضئيلة.

١٢ ـ تم تقدم في مشاريع الإعاشة بالنيل الأبيض لمصلحة المزارعين الذين تضررت مصالحهم ببناء خزان جبل أولياء. لم يتم فقط زراعة محاصيل نقدية ناجحة بل إن مناطق واسعة زرعت بمحاصيل غذائية وأغلال كما كانت بدايات زراعة أحوض الخضر جيدة. ويشترك الشيوخ المنتجون بنصيبٍ متنامٍ في إدارة المشاريع. وفي جبال النوبة والمديريات الجنوبية فإن مصلحة الزراعة تواصل إنشاء المزارع التجريبية والتنويرية وكثفت من سياستها في مساعدة زراعة المحاصيل المعيشية المحسّنة لمواطني هذه الجهات البسطاء. وفي الخرطوم أكمل طلاب المدرسة الزراعية العليا امتحاناتهم الأولية.

١٣ ـ واصل معهد الأبحاث الزراعية أعماله التجريبية والبحثية في مزرعة الأبحاث في واد مدني ومن خلال موظفيها في الحقول. إن جمع المعلومات عن الحوادث المحلية لأمراض القطن، وهجرة الجراد وإبادته، واختبار عينات من التربة وتأثير التسميد الكيماوي، ومسحاً بيئياً في المديرية الاستوائية وتجارب في زراعة وتجهيز الكسافا هي ضمن كثير من الأنشطة المفيدة التي يقوم بها المعهد.

١٤ ـ لم تكن حوادث الأمراض في أوساط الحيوانات كثيرة. كان طاعون الماشية حميداً على الرغم انتشاره الكبير، لكن حالات أمراض التهاب الرئة المعدي عند الأبقار سجلت نقصاً، وأبعدت كل أمراض الماشية من مناطق الحجر الصحي حيث الحيوانات المعدة للتصدير. وخفضت أمراض الحصان مرة أخرى بالإدارة الناجحة للقاح الأعصاب. إن التحسُّن عموماً في الثروة الحيوانية تواصل من خلال سياسة زيادة النسل من الأنواع المحلية أكثر من الفحول المستوردة.

١٥ ـ إن الوضع العام للصحة في القطر مرضي. وعلى الرغم من أن الحمى الراجعة والجدري قد حدثتا بصور متقطعة في عدد من المديريات إلا أن ذلك لم يكن في شكل وباء خطير. وانتشر وباء الحمى الشوكية في المديرية الاستوائية، إلا أن الوسائل الجديدة للعلاج قد خفضت آثاره بصورة درامية. ونتج من الأحوال المناخية الحسنة حوادث قليلة من الملاريا في شمال السودان خلال النصف الثاني من العام.

١٦ ـ كانت هناك ١٠٥,١٠٣ حالات دخول للمستشفى، وأجريت ٧,١١٩,٩٧٣ مقابلة و١١,٢٥٣ عملية. وأصبحت الأعمال التي تقوم بها المستشفيات والمستوصفات مستقرة الآن. وهناك مستشفى يتسع لـ ٥٠٠ سرير قيد البناء في الخرطوم ومستشفى جديد يتسع لـ ١١٠ أسرّة في كوستي. وعندما تكتمل المباني الآن فإن نظام المستوصفات سيكون كافياً لمتطلبات القطر الحالية. ويوجد الآن ٤٠ مستشفى و٣٧٥ مستوصفاً ٦,١٢٥ سريراً معداً تديرها مصلحة السودان الطبية. ويحقق مشروع التطوير السريع للطب الوقائي الذي بدأ قبل خمسة أعوام تقدماً جيداً. وقد تحسنت بثبات مستويات أعمال مكافحة الملاريا

والنظافة العامة نتيجة للجهود في تدريب موظفي الصحة في جميع أنحاء القطر. وتلقت إمدادات المياه في القرى والريف وإسكان المواطنين والتغذية عناية دقيقة. وأصبحت مستشفى العيون موظفة بالكامل. وهناك ٨٣٩ مريضاً مقيماً ٧٤,٠٤١ مريضاً خارجياً خلال العام.

١٧ ـ على صعيد الأوبئة، إن مرض الحمى الشوكية سبب متاعب كثيرة. وكان هناك وباء كثيف في تونج وأويل ومنطقة البحيرات في المديرية الاستوائية، ورصدت فيها ٢,٦٠٢ حالة منها ٦٠٦ حالات وفاة. ووجد أن بالإمكان خفض حالات الوفاة بصورة فاعلة وذلك باستخدام أدوية من مجموعة السلفوناميد. هناك ١,٠٠٦ حالات من الحمى الراجعة منها ٩٢ حالة وفاة. إن الحرص المتواصل مهم لمنع وصول هذا المرض إلى نسب وبائية، لذا أنشئت محطات لإزالة القمل في طرق الحركة عبر وسط السودان، ونظّف فيها جميعاً ١٠٠,٠٠٠ شخص. يوجد الجدري بشكل متفرق فقط وأجريت أكثر من نصف مليون حالة تطعيم.

١٨ ـ أظهرت أرقام الأمراض المستوطنة تغييراً طفيفاً من أرقام العام الماضي، إلا أن هناك خفضاً في الملاريا نتيجة للفيضان المتدني للنيل والأمطار الخفيفة في شمال السودان. وما زال المرض أخطر مشكلات الصحة العامة في القطر، على الرغم من أن الإجراءات التي تتخذ سنوياً أصبحت فاعلة بالزيادة في الموظفين وتحسين الوسائل. إن بالإمكان الآن منع الأوبئة التي اعتادت أن تنتشر في شمال السودان مع نقص كبير في الأرواح، ووضع المرض تحت السيطرة في المناطق الحضرية والمأهولة بالسكان. هناك زيادة خفيفة، لوحظت لسنوات عدة، في أرقام الإصابات بالسل الرئوي. إن الحالة بالنظر إلى هذا المرض تتطلب اهتماماً فائقاً خلال السنوات القليلة القادمة.

١٩ ـ هناك خمسة عشر طالب طب تحت التدريب في مدرسة كتشنر الطبية. وأشرف السير أدولف أبراهام، F.R.C.P. و O.B.E. عميد مدرسة وستمنستر الطبية، الزائر الذي عُيِّن من قِبَل المجلس المشترك لكلية الأطباء الملكية في لندن وكلية الجراحين الملكية في إنجلترا على الامتحانات. ووافقت الكلية الملكية الآن على أن خريج مدرسة كتشنر الذي أكمل مدة ليست أقل من عامين من التمرين في المستشفى مع المؤهل، يمكن إعفاؤه من الامتحان الأول وأن يؤذن له بامتحان نهائي لـ L.R.C.P. و M.R.C.S. بعد تكملة اثني عشر شهراً من التدريب في مدرسة طبية ومستشفى معترف به في المملكة المتحدة. واتفق أيضاً على أن يسمح لخريج مدرسة كتشنر بالجلوس لامتحان دبلومات ما بعد التخرج التي تمنحها الكليتان الملكيتان معاً وذلك بالتقيد بإجراءات القبول لهذه الامتحانات. نفذ برنامج التدريب الاعتيادي للطلاب الخريجين والصيادلة ، والممرضات والقابلات

ومساعدي الأطباء ومساعدي المعامل. وقضت معامل «استاك» سنة عمل دائب إدارياً وبحثياً.

٢٠ ـ إن الانشغال بالحرب وتكاليفها لم يعوق التقدم الثابت في البرنامج الشامل لتوسع وإصلاح التعليم المؤسس على التوصيات الواردة في تقارير لجنة دي لاوور وعلي بك الجارم. بدأ العمل في مباني مدرسة وادي سيدنا الجديدة ويؤمل أن تستكمل في عام ١٩٤١، مما سيفسح المجال لطلاب ما بعد الثانوي في مباني كلية غردون الأصلية.

٢١ ـ عيّن سوداني خامس من كلية غردون التذكارية في هيئة التدريس السودانية مرشداً على الداخليات، وعليه فإن خمساً من الداخليات الست أصبحت تحت مسؤولية سودانيين.. قُبِل مئة وثلاثون طالباً جديداً في يناير، مما جعل العدد الكلي للطلاب ٤١١ في ستة عشر فصلاً. وفي هذا العام أخذ جميع طلاب السنة الرابعة مقررات شهادة كامبردج. وكان عدد الطلاب في المدارس الابتدائية الإحدى عشرة ١,٣١٧ » وهناك إقبال كبير على الدخول إلى هذا النوع من المدارس، واتخذت خطط لزيادة في عدد الفصول وتحسين المقررات. وضوعفت تقريباً أعداد الدخول للسنة الأولى في معهد تدريب معلمي المدارس الأولية وعدد الطلاب الآن ١١٦. وزيدت مدة الدراسة العامة إلى أربع سنوات. ويؤدي التلاميذ تدريبهم المهني في السنة الخامسة. انخرط أربعة وخمسون معلماً في الدورات التجديدية. وظلّ عدد مدارس البنين ١٠٦، لكن ازداد عدد التلاميذ إلى حوالى ١,٨٠٠» وقوبل الطلب القوي من كل المديريات على مزيد من المدارس من هذا النوع بفتح تسع وعشرين مدرسة صغرى. ويخضع ١٢٩ طالباً لدورات تدريب في مدرسة أم درمان الفنية، واكتملت إعادة بناء المباني الرئيسية والمخازن والفصول الجديدة خلال العام. وقد قام الطلاب أنفسهم بكل أشغال البناء تقريباً.

٢٢ ـ ارتفع عدد الطالبات في كلية تدريب المعلمات من ستين إلى ثمانين. مكنت الزيادة في عدد المدرسات المتدربات من فتح ثماني مدارس أولية جديدة وزيادة هيئة التدريس في ست أخرى. اكتملت مباني أول مدرسة ابتدائية للبنات في أم درمان، واستُلم عدد كبير من طلبات الدخول.

٢٣ ـ يوجد الآن خمسة وسبعون طالباً في المرحلة ما بعد الثانوية. سجلت مدرسة الهندسة، في عامها الأول بالمباني الجديدة، سبعة طلاب لمقرر ثلاث سنوات في علم المساحة، وفتحت مدرسة العلوم دورات ما قبل التخصص للطلاب الذين سيذهبون إلى مدرسة الطب، الزراعة أو العلوم البيطرية. واكتملت المباني الجديدة لمدرسة الزراعة في شمبات.

٢٤ ـ وفي جنوب السودان كان تركيز أعمال هذه السنة على تحسين وسائل التدريس. وزيد عدد موظفي الهيئة الكنسية التبشيرية بقدوم معلمين مؤهلين، ويؤدي خمسة من جمعية آباء

فيرونا التبشيرية الآن فترة تدريبية الآن في انجلترا. وزيد أيضاً عدد المفتشين في الجنوب.

٢٥ ـ وفي الإدارة الداخلية للمديريات فإن الحدث الرئيسي كان تطبيق ثلاثة قوانين للحكم المحلي والتي صدرت في عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨ ويشكلان مع لوائحهما القاعدة التشريعية للحكم المحلي في الريف والحضر. وتحت هذا التشريع فإن هناك مساحة كافية لتعديل النظم القائمة للتوافق مع الأحوال المحلية المتباينة من دون التضحية بدرجة التناسق اللازمة للأشراف والتطور المنظم . قُسّمت الحكومة المحلية إلى ثلاثة أقسام، منها مجالس البلدية ومجالس المدن ومناطق الأرياف. وشكلت ثلاثة مجالس بلدية وعشرون مجلس مدينة، وقسّم بقية القطر إلى اثنتين وثلاثين منطقة ريفية وعيّن فيها رؤساء الإدارة الأهلية كسلطات محلية بموجب القانون. إن سلطات المحاكم الأهلية تتحرك بثبات من أساس قبلي إلى إقليميّ، كما تطوّرت قوانين الحكم المحلي.

٢٦ ـ الأمن الداخلي بقي مرضياً. هناك تراجع في عدد جرائم القتل بنسبة ٣٢ في المئة ونقص ملحوظ في عدد الأشخاص الذين نفذ فيهم حكم الإعدام. وأعطى البوليس دليلاً مقنعاً على مقدرته في التعامل مع مختلف أنواع الجرائم التي بدأت في الظهور في المدن الكبيرة. إن الفضل الأكبر يعزى إلى قوة الخرطوم لأن تنظيم احتياطات الحذر ضد الغارات الجوية ألقى على عاتقها كثيراً من العمل فوق الاعتيادي. وما زالت سرقة الحيوانات والخلافات الفردية تشكل غالبية الجرائم المسجلة. وكان مهماً لرجال الشرطة المدنيين استخدام السلاح الناري في ثلاث حالات فقط ، في الجزء الغربي من مديرية دارفور، في المساعدة على إلقاء القبض عليهم. وحدث الهياج القبلي الوحيد الخطير في المديرية الاستوائية البعيدة، حيث انهارت العلاقة الودية التي بنيت بجهد بين التابوتا في المنطقة الشرقية والتركانا في كينيا بسلسلة من الغزوات في يوليو حيث كانت خسارة التركانا كبيرة. بدأت الغارات قبائل المورل والنينجاتوم في أفريقيا الشرقية الإيطالية واستدعت تسويتها مؤتمراً بين ممثلي الحكومات الثلاث المعنية.

٢٧ ـ يمكنني أن أختم هذا التقرير بالقول بأمانة إنه وكنتيجة لحسن التدبير لموارد القطر والإدارة الرشيدة الخيّرة في السنوات الماضية فإن السودان دخل فترة الحرب الثانية بتهيئة جيدة في كل النواحي المادية، وبجمهور يتحرّق لتحقيق الهدف المشترك ومتحل بالهدوء والثقة ومساهماً عن طواعية في النصر الحتمي.

[IV]

رقم (١٣٨) (J 2096/4/16)

السير م. لامبسون إلى فايكاونت هاليفاكس
(استلم في ١٧ أكتوبر)

تلغرافياً

سيدي، القاهرة، ١٦ أكتوبر، ١٩٤٠

بالإشارة إلى برقيتي رقم ١٢٨٠

١ ـ المرسوم الملكي الخاص بتعيين جنرال سير هـ. هدلستون كحاكم عام للسودان تم نشره كما اتفق صباح يوم ١٥ أكتوبر.

٢ ـ عصر اليوم نفسه وخلافاً للسوابق ولكن تحت الطلب الملح للملك توجه الحاكم العام الجديد إلى القصر حيث استقبله الملك. وقد قمت أنا بتقديم الجنرال هدلستون إلى صاحب الجلالة.

٣ ـ كان لقاء الملك فاروق الجنرال هدلستون في غاية الود ولم يتطرق النقاش لأي موضوع ذي بال.

(مكرر للخرطوم رقم ٣٣٥)

١٩٤١

[V]

F.O. 407/225
[J 2958/2958/16]

السير مايلز لامبسون إلى مستر إيدن
(استلم ١٦ سبتمبر)

رقم ٨١٥

سيدي، **القاهرة، ٣٠ أغسطس، ١٩٤١**

بالإشارة إلى رسالتي بالرقم ٨٨٧ بتاريخ ١٢ سبتمبر، ١٩٤٠، يشرفني أن أرسل مع هذا مسوّدة تقرير موجز عن إدارة ومالية وأحوال السودان خلال عام ١٩٤٠، والذي يقترح الحاكم العام إرساله إلى رئيس الوزراء المصري لإطلاع الحكومة المصرية كما نُصّ عليه في المعاهدة.

٢ ـ لا أرى اعتراضاً على إرسال هذا التقرير إلى الحكومة المصرية، ويسرني أن أعلم إن كنت تشاركني وجهة النظر هذه. وسأستشير أيضاً القائد العام، منطقة الشرق الأوسط.

المخلص

مايلز لامبسون

مغلف متضمن في رقم ١٤

من حاكم عام السودان إلى سفير صاحب الجلالة في القاهرة

رقم ٥٠

سيدي، الخرطوم، ١٤ أغسطس، ١٩٤١

لي الشرف في أن أرفع مسوّدة تقرير موجز عن إدارة السودان خلال عام ١٩٤٠، أُعِدَّ على ذات الخط الذي أرسله من قبل السير ستيوارت سايمز مع مكتوب تعريفي في رسالته رقم ٨٨، بتاريخ ١٥ أغسطس، ١٩٤٠.

سأكون ممتناً لموافقة فخامتكم في الوقت المناسب قبل أن أرسل صورة إلى رئيس مجلس الوزراء.

المخلص

هـ. هدلستون

حاكم عام السودان

تقرير موجز من الحاكم العام
حول إدارة ومالية وأحوال السودان في عام ١٩٤٠

١ ـ يقع تاريخ السودان خلال عام ١٩٤٠ في ثلاث فترات مميزة. عندما كانت الحرب مع ألمانيا لا تزال بعيدة وإمكانية التدخل الإيطالي، على الرغم من توقعنا لها، غير وشيكة، فقد كانت البلاد تتمتع باطمئنان راسخ ودرجة معقولة من النماء. إن أحداث مايو، التي بلغت ذروتها بدخول إيطاليا الحرب، أوحت بفترة من عدم الثقة والركود . على الرغم أن الرأي العام كان قد هيئ، إلا أن الروح المعنوية للسكان المدنيين لم تتأثر باحتلال القوات الإيطالية لكسلا، القلابات والكرمك والذي قُبل بهدوء ودون كبير انزعاج. وعندما بانت التعزيزات الأولى العسكرية في نهاية أغسطس، ارتفعت الروح المعنوية والنشاط الداخلي، وفي نهاية العام أدرك الناس أن السودان مرّ من حالة خطر محدق إلى مرحلة يمكن أن

ينظر فيها بثقة إلى المستقبل. وخلال اللحظات الصعبة، فإن ولاء جميع فئات المواطنين لم يهتز، وإن الأداة الإدارية والمصلحية التي بنيت خلال الأعوام المنصرمة استمرت في العمل بشكل عادي رغم الصعاب وتحقيق درجة الإشراف لحد كبير. وهي بالطبع ليست فترة يمكن أن تحدث فيها تطورات جديدة، لكن حيث تم تبني سياسة توسع، كما حصل خصيصاً في مجال الحكم المحلي، فإن التقدم التعليمي والزراعي تواصل على النهج نفسه الذي رتب له.

٢ ـ ليس هذا هو المكان للتحدث عن النشاط العسكري، أو الدور الذي لعبته قوة دفاع السودان في حملة شرق أفريقيا . إن قوة الشرطة التي جندت في قوة دفاع السودان عند اندلاع الحرب، توسعت كثيراً وقامت بعمل دوري ممتد ذي طبيعة عسكرية، كما نهضت هيئات عدة من كشاف القبائل غير النظاميين لأغراض مشابهة. وبعيداً عن الحدود شكلت فرق مساعدة لقوة دفاع السودان، لتنفيذ أعمال مضادة للطائرات وواجبات حراسة منزلية. وخضع كثير من موظفي الحكومة وموظفي الشركات المدنية لتدريب عسكري وألحق عدد منهم بالجيش للقيام بأعمال عسكرية. وركّب جهاز إنذار لرصد الطائرات المعادية ونفذ عدد كبير من العمال المتطوعين النظام المعدّ للاحتياط في المدن الرئيسية ضد الغارات الجوية. إن الغارات الجوية التي تؤثر على السكان المدنيين ليست خطيرة. لقد هوجمت الخرطوم وعطبرة، إلا أن الهدف الرئيسي للهجوم كان بور سودان، حيث أغير على منطقة الميناء على دفعات أدت إلى سقوط عدد من الضحايا.

٣ ـ وفي مجال خدمة الحكومة، فإن إلحاق الموظفين بالأغراض الحربية أرخى حملاً ثقيلاً على الذين بقوا، وزاد عمل بعض المصالح كثيراً مقارنة بفترة السلم. وقد طلب من إدارة السكك الحديدية إدارة حجماً أكبر من الحركة مقارنة بما اعتادت عليه سابقاً، وقد أنجزت ذلك بنجاح وفي زمن وجيز. وتمكنت من خلال ورشها من تجهيز عدد كبير من المواد التي تحتاج لها القوات. وألقت الزيادة الكبيرة في الاتصالات العسكرية عبئاً ثقيلاً على مصلحة البريد والتلغراف، وطلب من مصلحة الأشغال العامة تنفيذ برنامج شامل من أجل الجيش . وزيد موظفو مصلحة المخازن إلى ثلاثة أضعاف خلال العام. وبالعمل الدؤوب والابتكار، فإن العقبات الكثيرة التي قامت نتيجة صعوبة الحصول على المواد الخام جرى التغلب عليها بنجاح، بينما برهنت نشاطات مجلس الموارد المشكّل حديثاً في تخفيف كل المسائل التي تؤثر على الإمدادات، على أنها ذات قيمة كبيرة لكل فروع الإدارة المدنية وللقوات العسكرية.

٤ ـ وبإيرادات قدّرت بـ ٤,٢٢٥,٠٠٠ جنيه مصري وصرف قدر بـ ٤,٥٢٢,٠٠٠ جنيه مصري، فإن عجزاً يقدر بـ ٢٩٧,٠٠٠ جنيه مصري كان متوقعاً. وفي هذه الحالة،

وصلت الإيرادات إلى ٤,٦٣٢,٠٠٠ جنيه مصري والمصروفات إلى ٤,٤٦٣,٠٠٠ جنيه مصري مما حقق فائضاً بـ ١٦٨,٠٠٠ جنيه مصري. أخذ من هذا الفائض ٨٠,٠٠٠ جنيه مصري للحسابات المرصودة للمباني المدنية والطرق، والتي رصدت لها تقديرات عام ١٩٤٠ إسهامات رمزية فقط، تاركة فائضاً صافياً مقداره ٨٨,٠٠٠ جنيه مصري سيحوّل إلى حساب الاحتياطي العام.

٥ ـ جاءت التحسينات الأساسية في الإيرادات من رسوم الجمارك، والعوائد الجليلة ومبيعات السكر. وأنتجت الاستثمارات التي بيعت لتمويل تكاليف الحرب ربحاً مقداره ٨٩,٠٠٠ جنيه مصري تقريباً. ومن الناحية الأخرى، فإن نصيب الحكومة من بيع قطن الجزيرة نقص بـ ١١٧,٠٠٠ جنيه مصري عن التقديرات ومن الضرائب المباشرة بحوالى ١٧,٠٠٠ جنيه مصري. كانت مساهمة سكك حديد السودان للدخل العام القومي ٤٩٥,٠٠٠ جنيه مصري بعد رصد مبلغ ٢٩٥,٠٠٠ جنيه مصري لحسابات التجديدات، ومبلغ ١٧,٠٠٠ جنيه مصري لمقابلة الصرف خلال العام على الحماية الخاصة بالحرب، و٣٨٩,٠٠٠ جنيه مصري لحساب جديد سمي «احتياط السكة الحديد لطوارىء الحرب»، والذي سيكون متاحاً لمقابلة الصرف غير العادي الناشىء عن الحرب.

٦ ـ إن توفير ٥٩,٠٠٠ جنيه مصري من التقديرات الأصلية للصرف يعتبر مرضياً جداً، خصوصاً أن هذا الصرف شمل بنوداً لخدمات الدفاع المدني وإجراءات طوارئ أخرى، ولامتداد مشروع عبد الماجد البديل للإعاشة، ولأول هدية حرب لحكومة صاحب الجلالة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري.

٧ ـ قد قوبل تخفيف العبء على الميزانية بمبلغ ٤٧٩,٠٠٠ جنيه مصري والذي نتج عن الاتفاق الذي تمّ مع حكومة صاحب الجلالة وتم بمقتضاه تشوية الصرف العسكري السنوي لحكومة السودان على أساس تقديرات عام ١٩٣٩. وعُمِل بموجب هذا الاتفاق في ١ سبتمبر ١٩٤٠. وحتى هذا التاريخ إلى طول كل السنة الأولى من الحرب، فإنه يمكن القول إن حكومة السودان كانت تتحمل كل التكلفة الكلية لقوات دفاع السودان التي أعيد تسليحها وتوسّعت كثيراً. وهيأ الاتفاق لأكثر من ذلك، وهو أنه وإذا ما أظهر الوضع المالي للسودان تحسناً غير منظور فإن عدم مساهمة السودان بأكثر من ٢٥ في المئة ستؤخذ بالاعتبار، وإن السودان ستدفع تلك المساهمة على حسب استطاعتها عند نهاية الحرب.

٨ ـ وصلت التقديرات الكلية للدخل لعام ١٩٤١، إلى ٤,٠٦٦,٠٠٠ جنيه مصري، وبصرف حُسِب على أساس ٤,٦٣٩,٠٠٠ جنيه مصري فإن العجز المتوقع هو ٥٧٣,٠٠٠ جنيه مصري. ولن تكون هناك خلال هذا العام ، ولأول مرة، مساهمة من الحكومة المصرية.

٩ ـ بقيت الأحوال الاقتصادية حسنة خلال النصف الأول من العام، لكنها تأثرت حتماً بدخول إيطاليا الحرب وامتداد القتال إلى أراضي السودان. أظهر الحجم الكلي للتجارة الخارجية تدهوراً مقداره نسبة ٦,٤ في المئة من ١١,٦٠٨,٠٠٠ جنيه مصري إلى ١١,٠٧٩,٠٠٠ جنيه مصري. وتقلصت الواردات العامة بـ ٧٩,٠٠٠ جنيه مصري وواردات الحكومة بـ ٢٢٢.٠٠٠ جنيه مصري. ونقصت الصادرات بـ ٣٤٥,٠٠٠ جنيه مصري، الشيء الذي سيكون في مقابله زيادة ١١٧,٠٠٠ جنيه مصري في قيمة الواردات المعاد تصديرها.

١٠ ـ تسببت التوقعات في ازدهار الأحوال ارتفاعاً حاداً في أسعار السلع العامة في السودان بنهاية عام ١٩٣٩، لكن كان هناك رد فعل في أوائل عام ١٩٤٠. وباستثناءات طفيفة، فإن الأسعار انخفضت إلى المستوى العادم أو بزيادة طفيفة. وأعيقت الصادرات خلال الخمسة أشهر الأولى لعدم وجود الشحن وكانت أقل في الحجم من السنوات الأخيرة. وعلى كل حال فقد حوفظ جيداً على الواردات، تحسباً لزيادة الطلب والارتفاع في الأسعار، وهذه الحقيقة ، مع الحركة البطيئة لتجارة القطاعي الداخلية، نتج منها تراكم معتبر للمخزون في الوقت الذي دخلت فيه إيطاليا الحرب. وبعد ذلك ولمدة شهرين، لم تدخل بور سودان إلا سفن قليلة، واقتصرت التجارة الخارجية تقريباً على مصر عبر طريق النيل وكانت التجارة الداخلية في انحسار شديد. وفي أغسطس، نتج من البناء السريع للقوات العسكرية في السودان زيادة معتبرة في النشاط الداخلي. على الرغم من أن الحكومة وضعت في الاحتياط المواد الضرورية، كان هناك طلب شديد على المخزون في أيدي التجار، والذي انخفض في نهاية العام. وعرقلت مصاعب النقل سير التجارة الخارجية. وعلى الرغم من تحسن الشحن إلا أن المساحات المتاحة للشحن كانت محدودة. كما وأن الاحتياجات العسكرية قلّلت من توفر خدمات النقل الداخلية. وعانت بالتالي صادرات القطن وبذرة القطن والإمدادات المطلوبة للشرق الأوسط.

١١ ـ تأثرت المحاصيل التي تُروى مطرياً بالجفاف في الفترة الأخيرة من الموسم. ووصل إنتاج الحبوب إلى ٢٥٩,٠٠٠ طن، وعلى رغم النقص المقدر بـ ٣٠ في المئة عن رقم العام الماضي، فمن المتوقع أن يكون كافياً لسد الحاجات الداخلية. كان فيضان النيل منخفضاً للسنة الثانية على التوالي، ومرة أخرى فإن الأحواض في المديرية الشمالية قد غمرت جزئياً. وصاحب قلة الأراضي المروية زيادة في أسعار المحاصيل مما تسبّب في زيادة الطلب على الري بالمضخات ونتج منها انتعاش عدد من المشاريع المعطلة. كان غزو الجراد محدوداً مرة أخرى، والضرر أقل.

١٢ ـ كانت الكمية الكلية لبذرة القطن التي سلمت إلى المحالج ١,١٢٩,٠١٨ قنطاراً،

أي نحو ١٤٠,٠٠٠ قنطار أقل من إنتاج الموسم السابق. وفي مشروع الجزيرة، كان وقع تجعد الأوراق كبيراً. وكان متوسط الإنتاج ٣,٨٤٦ قنطاراً للفدان، وإجمالاً ٧٩٣,٥٣٦ قنطاراً، وهو رقم أقل من ذلك لعام ١٩٣٩. وفي دلتا طوكر فإن نوعية القطن كانت مرة أخرى مقبولة جداً. وكان فيضان ١٩٤٠ شبيهاً بفيضان ١٩٣٩، معتدلاً، إلا أن المحصول الجديد كان قد ثبت جيداً. كان فيضان ١٩٣٩في دلتا القاش الأدنى لسنوات كثيرة، وعانى الإنتاج جراء ذلك. كان فيضان ١٩٤٠ معتدلاً في الحجم وزرع المحصول على الرغم من أن كسلا، في منبع الدلتا، كانت في أيدٍ إيطالية في ذلك الوقت. وفي مشاريع الري بواسطة المضخات الحكومية، فإن النتائج كانت لا بأس بها، ولكن هذا العام كان مجدباً للمشاريع الخاصة، وكان السبب الرئيسي مرة أخرى تجعّد الأوراق. ومن ناحية أخرى أظهر القطن المروي بواسطة الأمطار زيادة بنسبة ٢٣ في المئة ١٤٢,٠٠٠ قنطار. عرض كل قطن الحكومة مرة أخرى للبيع في بور سودان، وبيع كله في نهاية العام، على الرغم من أن معظم البيع كان مشروطاً بإيجاد مكان للشحن خلال ثلاثة أشهر.

١٣ ـ نفذ العمل في مدرسة الزراعة في المسح الزراعي لكردفان والمديريات الجنوبية وفي المسح البيئي للمديرية الاستوائية خلال العام. وجرت صيانة المزارع التجريبية والحقول الزراعية وتوسعت عموماً، على رغم أنه اقترح قفل أعمال تجريبية معيّنة في المناطق التي أبانت التجربة فيها أن النتائج لا تبرر الاستمرار. في المديرية الشمالية، فإن التشجيع بالمثال والإرشاد للوسائل المحسنة لزراعة البلح والفواكه الحمضية واصل تقدّمه. ولكن كثيراً من الأعمال المذكورة أعلاه قد أعيقت إلى حد ما بتحويل الموظفين لعمليات خاصة مرتبطة بالحرب. وأدت العمليات بدورها إلى زيادة كبيرة في إنتاج جميع الخضر والعلف وأعمال الخشب، ويشمل ذلك الخشب الخفيف والذي صار يُنتج الآن لأول مرة في تاريخ القطر.

١٤ ـ على صعيد الحيوانات، فإن انتشار التهاب غشاء الرئة المعدي عند الأبقار كان قليلاً، ولكن طاعون الماشية كان انتشاره واسعاً مرة أخرى. وخفضت الخسائر الفادحة بإجراءات وقائية، وتلقى أكثر من ربع مليون رأس ماشية العلاج، بصفة رئيسية من خلال موظفي البيطرة في الإدارة الأهلية. وارتفع تصدير الماشية إلى مصر بخمس لـ ١١,٠٠٠ رأس، بينما تضاعف ذلك للخراف بما يقارب ٤٠,٠٠٠ رأس. وتعزى هذه الزيادة إلى الحرب، التي نتجت منها حاجة كبيرة إلى حيوانات النقل داخل القطر.

١٥ ـ شهد العام، تأهيل أول دفعة من السودانيين كجراحين بيطريين، وهو تقدم مهم في تاريخ هذه الوظيفة. تمتد مدة الدراسة في مدرسة الخرطوم البيطرية لأكثر من خمس سنوات، السنتان الأوليان منها في مدرسة العلوم. تأهل ثلاثة طلاب للديبلوم الذي أقر حديثاً. استمرت الأعمال المعملية الروتينية في الازدياد، إلا أن البحث المخطط بقي مرة

أخرى معلقاً. أبان بحث صغير، لكنه مهم، أن الدواء البريطاني «انتريبول» بديل كافٍ للمستحضر الألماني «ناقانول» في علاج أمراض الجِمال.

١٦ ـ كان الحدث الرئيسي في مجال الصحة العامة، وباء الحمى الصفراء الذي لم يسبق له مثيل في جبال النوبة ولولاه لكانت السنة مرضية. لم يوجد تاريخ سابق لوباء الحمى الصفراء، على رغم أن الاختبارات أوضحت أنه كان مستوطناً في المنطقة التي انتشر فيها. أدّت صعوبة الاتصال في موسم الأمطار لبعض التأخير في تشخيص الأعراض، ولكن، وفي خلال ذلك، فإن إجراءات عزل صارمة قد طبقت، وعليه فإن الوباء انحصر في مقاطعة واحدة، وانتهى عملياً بنهاية العام، ونظف مركز العدوى الوحيد المتبقي بتطعيم جماعي. كانت هناك ١٥,٦٣٣ حالة خلال العام، منها ١,٦٢٧ حالة وفاة. وطبقت رقابة صارمة على الأشخاص عابري المنطقة التي يمكن أن تحدث فيها العدوى. واتخذت الاحتياطات اللازمة ضد عودة هذا المرض. إن الفضل الأعظم يعود إلى السلطات الصحية والإدارية المختصة بالسيطرة على هذا الوباء الخطير، وإن السودان مدين لمؤسسة «روكفلر» ومكتب و«يلكوم للأبحاث العلمية» لمساعدتهما الفورية والقيّمة في تأمين إمدادات المصل.

١٧ ـ لم تكن الأوبئة الأخرى ذات خطورة شديدة. بقيت الحمى الشوكية منتشرة في أجزاء من جنوب السودان. كانت هناك ٤,٠٣٢ حالة منها ٧٩٦ حالة وفاة، وحدّت المعالجة بالأدوية من حالات الوفاة. استدعت الحمى الراجعة مرة أخرى في منطقة الجزيرة إجراءات جذرية، وحدث انتشار طفيف للجدري في مناطق الحدود. إن حملة التطعيم الشاملة خلال السنوات الأربع الماضية ستمنع أي عودة لمرض الجدري الخطير في المستقبل القريب.

١٨ ـ لا تستدعي الأمراض المستوطنة تعليقاً خاصاً. كانت إصابات الملاريا طفيفة، في الأحوال المناخية الحسنة. وما زال الحذر المتواصل ضرورياً للسيطرة على مرض النوم والبلهارسيا. إن الزيادة الظاهرة في حدوث الكلازار يمكن إرجاعها إلى الأبحاث الخاصة التي تجرى الآن لمعرفة المسببات والعلاج. لم تكن هناك زيادة في حالات السل الرئوي.

١٩ ـ تأثر العمل في المستشفيات والمستوصفات في بعض أنحاء القطر سلبياً بغياب عدد كبير من أعضاء الهيئة البريطانيين والسودانيين لانشغالهم مع القوات المقاتلة. ومع ذلك سُجلت حالات دخول إلى المستشفيات والمستوصفات بلغ عددها ١٠٤,٤٢٢ حالة، وزيارات عددها ٦,٦٤٩,٣٣٥ حالة و١١,١٣٩ عملية جراحية. وأجّل برنامج تحسين خدمات المستشفيات إلى ما بعد الحرب، على رغم أن شيئاً بسيطاً تبقّى عمله سوى تشييد مستشفى جديد في الخرطوم. هنالك الآن ٣٩ مستشفى، و٣٧٥ مستوصفاً و٦,٠٧٥ سريراً معداً تديرها الخدمة الطبية. أحرز تقدّم أيضاً في الطب الوقائي. واصلت

مستويات العمل ضد الملاريا والصحة العامة تحسنها، وبرهن نظام الصحة العام على وعي كبير في هذه الظروف الطارئة التي تمر بها البلاد الآن.

٢٠ ـ هناك خمسة عشر طالباً في مدرسة «كتشنر» الطبية. أكمل سبعة منهم تدريبهم ونجحوا. وزيدت مدة الدراسة إلى عام ونصف في مدرسة العلوم وأربعة أعوام ونصف العام في مدرسة الطب، مما يسمح بستة أشهر إضافية للدراسات في الطب السريري. واصل العمل الروتيني لمعامل «استاك» الازدياد، وأجريت الأبحاث على أمراض الملاريا والكلازار وحمى التيفوس والحمى الصفراء والمصل اللمفاوي.

٢١ ـ نفذت أكثر خلال العام سياسة التوسع في التعليم التي بدأها اللورد دي لاوور. وضمت مدرسة الآداب الجديدة، المتكونة من كلية فرعية للقانون، وقسماً لتدريب المعلمين إلى المدارس ما بعد الثانوي الموجودة أصلاً. واجه التعليم الثانوي سنة صعبة. فقد استعملت المباني الحالية لكلية غردون كمقر عسكري، واستعملت المباني الجديدة في وادي سيدنا التي شارفت على الانتهاء والتي يؤمل في أن تنتقل إليها الكلية قريباً كمستشفى عسكري. وعليه اضطرت الكلية لإيجاد مقر موقت في أم درمان، حيث واصلت عملها مع أعداد متزايدة، تحت ظروف صعبة بعض الشيء. هناك ٥٠٨ طلاب في الكلية تقدم ٧١ منهم لامتحان شهادة مدرسة «كامبردج».

٢٢ ـ حوفظ جيداً على توسع النظام التعليمي لشمال السودان في المراحل الدنيا، فهناك ١,٥٠٩ تلميذاً في المدارس الابتدائية و ١٦,٧٨٥ تلميذاً في ١٠٨ مدارس أولية و٢٠,١٤١ تلميذاً في ٣٨٥ مدرسة صغرى. واصل معهد تدريب معلمي المدارس الأولية عمله بـ ١٥٨ تلميذاً، وأحرز تقدماً أكثر في إنتاج الكتب المدرسية. مثَّل افتتاح أول مدرسة حكومية ابتدائية للبنات تقدّماً واضحاً، على رغم أن المدرسة أعيقت في مراحلها الأولى لعدم وجود المقرّ نتيجة ظروف الحرب. عدد مدارس البنات الأولية الآن ٤٨ تلتحق بها ٥,١٠٨ تلميذة.

٢٨ ـ إعادة تنظيم النظام التعليمي في جنوب السودان واصل تطوره في حدود الامكانات التي فرضها نقص المدرسين وظروف الحرب. كان لا بد من نقل المدرسين من جمعية «فيرونا» من مواقعهم لأسباب أمنية، إلا أن مدارسهم بقيت مفتوحة بمدرّسين أفارقة. شهدت المدارس الأولية ومدارس الغاب تغييراً طفيفاً في الأرقام من تلك في العام المنصرم، فالمدارس الأولية ٣٩ مدرسة يدرس فيها ٢,٧٧٥ تلميذاً ومدارس الغاب ٤٥٠ مدرسة يدرس فيها ١١,٩٢٣ تلميذاً. إن مهمة تحسين التعليم في القرى بإيجاد مدرسين مدربين لهذه المدارس وتأكيد الإشراف الكافي عليها تحت السيطرة. إلتحق ٨٤ تلميذاً بالمدرستين الاعتياديتين، وعيّن ٢٢ من الذين أكملوا الفترة التدريبية مدرّسين. بدأت

الفصول التدريبية للكتبة والمحاسبين في جوبا، وهناك ٩٠ صبياً يتلقون تدريبهم في المدارس التقنية الثلاث. وتحتوي الـ١٩ مدرسة للبنات على ٧٥٠ تلميذة.

٢٤ ـ أقفلت كلية كمبوني الكاثوليكية الرومانية في الخرطوم ومدارس البعثة الكاثوليكية الرومانية في عطبرة وبورتسودان بسبب الحرب، واستقبل عدد من تلاميذ كلية كمبوني في كلية غردون التذكارية. أقفلت أربع مدارس أخرى غير حكومية موقتاً لأسباب أمنية، وتدنى الحضور في كل المدارس غير الحكومية بما يقرب من ٨٠٠ مقارنة بالعام الماضي.

٢٥ ـ لم تكن هناك تغييرات لافتة في مجال الحكم المحلي. وقد أبان العام، على كل حال، القيمة الحقيقية لكثير من الإدارات الأهلية التي تعمل في ظروف الحرب الصعبة. واستجابوا بإخلاص للنداءات المتزايدة التي وجّهت لهم، خصوصاً في تلك المناطق التي يتواجد فيها قوات مسلحة وبمتطلباتهم العديدة والجديدة. وعلى رغم النقص في الموظفين السياسيين والشرطة، فإن السلطات الأهلية حافظت على مستوى عالٍ من الأمن والمعنويات.

٢٦ ـ واصل تطبيق قانون الحكومة المحلية تقدّمه إلى الأمام بثبات، وقامت السلطات الأهلية بتولي المسؤوليات المالية المتعاظمة، في المناطق الحضرية والريفية معاً. نشرت الجريدة الرسمية ما لا يقل عن ثلاثين زعيماً كسلطات حكم محلي في المناطق الريفية في شمال السودان، بمسؤوليات تنفيذية على مليوني شخص تقريباً. لم توكل السلطات التنفيذية إلى الآن في المناطق الريفية في جنوب السودان، والمناطق الحضرية في جميع أنحاء القطر، إلى السلطات المحلية. ومهما يكن، فإن مجالس الزعماء في الجنوب و مجالس المدن في الشمال بدأت تُنشأ تدريجياً وبانتظام تمهيداً لأن يمنحوا سلطات تنفيذية كاملة. إن ميل الوحدات القبلية الإدارية الصغيرة للاندماج آخذ في الازدياد، وإن عملية تغيير الإدارات من أسس قبلية إلى أساس إقليمي تواصلت، ولوحظت بصفة خاصة في تلك الوحدات التي تطورت فيها الزراعة العلمية وذلك بالتوسع في مشاريع الري.

٢٧ ـ كان هناك تدهور حتمي في الأمن في مراكز الحدود التي تجاور المناطق التي احتلها الإيطاليون، على رغم أن درجة مشرّفة من النظام حفظتها بعض السلطات القبلية، حتى في المناطق التي تجاور العدو مباشرة. وفي بقية القطر هناك تغيير قليل في الجرائم المسجلة وقد حوفظ على المستوى العام للأمن. لم يكن هناك اضطراب قبلي مهم، على رغم أن ثارات الدم المتأصلة في الجنوب قد ساهمت بحصتها العادية في الاضطرابات الصغيرة المحلية. إن التوسع في قوة الشرطة الذي تلا انخراطها في قوة دفاع السودان كان لأغراض الحرب فقط، مثل تفتيش الحدود وحراسة النقاط المهمة، ولم يزدد عدد الرجال المناط بهم أعمال الأمن الداخلية الاعتيادية.

٢٨ ـ لن أنهي هذا التقرير من دون الإشارة إلى سلفي، السير ستيوارت سايمز. إنه إلى حد بعيد من خلال حكمته ونظرته البعيدة التي بنى وثبت بها بنية الحكومة خلال سبع سنوات من تولّيه المنصب، مكن القطر من اجتياز فترة من القلق المتفاقم من دون إخلال في الآلية الإدارية والمالية والاجتماعية رغم الصعاب التي فرضتها عليه ضرورات الحرب، وتواجه البلاد المستقبل الآن وبناءها الداخلي متماسك ومؤسساتها متينة.

١٩٤٣

[VI]

F.O.403/466
J/1928/121/16

السير مايلز لامبسون إلى مستر إيدن
(استلم ٢٤ أبريل)

رقم ٣٢٤

سيدي، **القاهرة، ١ أبريل، ١٩٤٢**

١ ـ يشرّفني أن أرفق مع هذا صورة رسالة من حاكم عام السودان يقدم فيها نسخاً من مذكرات قدمها السكرتير المالي لحكومة السودان إلى مجلس الحاكم العام توضح تقديرات موزانة حكومة السودان لعام ١٩٤٢.

٢ ـ أُرسلت تقديرات حكومة السودان لعام ١٩٤١، مرفقة برسالتي رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٣ مايو ١٩٤١ وتظهر عجزاً يبلغ ٥٧٣,٠١٢ جنيهاً مصرياً، ويتضح الآن أن الإيراد الكلي لعام ١٩٤١ من المحتمل أن يكون ٥,٢٢٦,٨٦٣ جنيهاً مصرياً أو ١,١٦٠,٦٩١ جنيهاً مصرياً فوق التقدير، والصرف الكلي ٥,٠٦٦,٣٥١ جنيهاً مصرياً أو ٤٢٧,١٦٧ جنيهاً مصرياً فوق التقدير؛ وأنه بدلاً من عجز قدّر بـ ٥٧٣,٠١٢ جنيهاً مصرياً سيكون هناك فائض فعلي للعام قدره ١٦٠,٥١٢ جنيهاً مصرياً.

٣ ـ تعزى زيادة ١,١٦٠,٦٩١ جنيهاً مصرياً في إيراد عام ١٩٤١، مقارنة مع التقديرات بصفة أساسية إلى التحسن في أحوال فترة الحرب في السودان إذا ما قورنت بالجزء الأخير من عام ١٩٤٠، والتي بنيت عليها التقديرات لعام ١٩٤١، ولعدم تأثر اقتصاد السودان بظروف الحرب ومتطلباتها. ويلاحظ هذا خصوصاً في النتائج المتوقعة في ١٩٤١ بالنسبة إلى مصلحة الزراعة والغابات والجمارك والبريد والبرق والري. إن أكثر الزيادات اللافتة كانت في إيرادات مصلحة الري. والرقم الكلي لهذه الإيرادات ١,٤٠٥,٥٧٠ جنيهاً مصرياً مقارنة مع تقديرات بـ ٧٠٤,٧٧٠ جنيهاً مصرياً. يبقى هناك عادة قطن غير مباع من مشروع الجزيرة، ولكن خلال ١٩٤١، فإن كل المخزون من العام السابق والإنتاج الحالي بيع وشُحن. ونتج من ذلك زيادة كبيرة لنصيب الحكومة من عائدات البيع؛ لكن

الإيرادات لعام ١٩٤١ كانت غير طبيعية. إن حكومة السودان لم تعتمد، على كل حال، كل الفائض من إيرادات القطن لعام ١٩٤١ كدخل؛ لكن في تلك الظروف اعتبر أنه من الحكمة نقل ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري إلى حسابات الموازنة للقطن وأن تعتمد فقط ١,١٥٥,٥٧٠ جنيهاً مصرياً لتحسب كإيراد.

٤ ـ إن زيادة ٤٢٧,١٦٧ جنيهاً مصرياً في الصرف لعام ١٩٤١، مقارنة مع التقديرات، نتجت من إدخال هديتي حرب مقدارهما ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري للحكومتين البريطانية والهندية، في حساب الصرف الموقت و١١٩,٧٧٠ جنيهاً مصرياً عبارة عن زيادة ٢٥ في المئة من مساهمة حكومة السودان إلى الحكومة البريطانية نحو تكلفة قوة دفاع السودان، و١٢٠,٠٠٠ جنيه مصري كمخصصات الأشغال العامة.

٥ ـ توضح تقديرات حكومة السودان لعام ١٩٤٢ دخلاً كلياً مقداره ٤,٧٥٣,١١٢ جنيهاً مصرياً أي بزيادة ٦٨٦.٩٤٠ جنيهاً مصرياً فوق تقديرات ١٩٤١، وصرفاً كلياً بالقدر نفسه (بعد حسم العجز الكلي والبالغ ١٠٨,٠٠٠ جنيه مصري) وهو ما يزيد بمبلغ ١١٣,٩٢٨ جنيهاً مصرياً فوق عام ١٩٤١.

٦ ـ قدّرت الإيرادات لعام ١٩٤٢ بـ ٤٧٣,٧٥١ جنيهاً مصرياً أقل من الإيرادات المتوقعة لعام ١٩٤١. إن النقص الأساسي إذا ما قورن بالدخل المتوقع لعام ١٩٤١ يأتي من مصلحة الزراعة والغابات والجمارك والسكر والري. إن تقديرات الإيرادات من السكة الحديد، أبانت، على كل حال، زيادة ١٣٠,٠٠٠ جنيه مصري فوق الإيرادات المتوقعة لعام ١٩٤١. سيكون مفرطاً في التفاؤل نسبة إلى الحرب توقّع تكرار الإيرادات العالية من الجمارك كالعام المنصرم.

إن التحكم في استهلاك السكر والتكاليف العالية للإمدادات من المحتمل أن ينتج منها تخفيض في الاستهلاك وأرباح أقل من السكر. إن تخفيض ١٩٠,٥٠٠ جنيه مصري للري بالنسبة إلى إيرادات القطن، مقارنة مع الإيرادات المتوقعة لعام ١٩٤١، أوضحته في الفقرة الثالثة أعلاه.

٧ ـ قدّر الصرف لعام ١٩٤٢ (بعد حسم التخفيض الكلي ومقداره ١٠٨,٠٠٠ جنيه مصري) بـ ١١٣,٩٢٨ جنيهاً مصرياً فوق التقديرات لعام ١٩٤١ و٣١٣,٢٣٩ جنيهاً مصرياً أقل من الصرف المتوقع لعام ١٩٤١. وهناك زيادة ٩٣,٢٦٤ جنيهاً مصرياً بالنسبة لشؤون الأفراد (أنظر الملحق السادس صفحة ١)، وترجع بصفة رئيسية إلى مناشدة بعض المصالح نظراً للظروف الحاضرة للحرب. وهذا ملاحظ بصفة خاصة في مصلحة الزراعة والغابات ومصلحة البريد والتلغراف، ومصلحة إمدادات الحرب الجديدة. وفي حال المصلحتين الأوليين، فإن العمل مدر للربح. إن التكلفة المتزايدة للخدمات وصلت إلى

٩٦,٠٦١ جنيهاً مصرياً وتعزى أيضاً للنشاطات المتزايدة وأيضاً للتكاليف العالية لجرايات الجنود وعلف الماشية والمواد المستوردة. إن التقديرات للصرف فوق العادة ٢٥٨,٦٠٣ جنيهات مصرية، وهي تزيد بـ ١٣٠,٠٠٠ جنيه مصري عن عام ١٩٤١. ومن الكل فإن ١٣٠,٠٠٠ جنيه مصري تقريباً قد ضمنت للمشاريع التي ستصبح مصدر دخل.

٨ ـ توضح المذكرة، على كل حال، أنه في جانب الصرف، يجب الأخذ في الاعتبار الالتزامات المتزايدة لمقابلة متأخرات الديون الرأسمالية ومتطلبات التجديد لما بعد الحرب نسبة لعدم وجود المواد الكافية. بما وأن هذه الالتزامات ستتضخم قيمتها كميةً وسعراً. بالإضافة لذلك ونسبة لظروف الحرب، فإن هناك بضائع مخزونة بما قيمته مليون ونصف المليون جنيه مصري تقريباً ومليون جنيه مصري لمقابلة الصرف العسكري. كما وأن الحكومة مطالبة في أي وقت لتوفير التمويل اللازم، وبمبالغ طائلة، إنتاج أو استيراد سلع ضرورية. وعليه، فمن الضروري المحافظة على احتياطٍ كافٍ من السيولة. إن التقديرات المتوازنة لعام ١٩٤٢ هُدف منها المحافظة على احتياط السيولة بنهاية عام ١٩٤١، والذي نأمل أن يكون أعلى من عام ١٩٤٠، كما أوضحت في رسالتي رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤١، إذا ما تحققت فعلياً الأرقام المتوقعة للدخل والصرف.

٩ ـ سأرسل نسخة من هذه الرسالة إلى حاكم عام السودان ومصلحة التجارة لما وراء البحار.

المخلص

مايلز لامبسون

[VII]

FO 371/31587,
Nº 2664

مؤتمر الخريجين العام: رسالة رقم ٥٣٦ من السير مايلز لامبسون إلى مستر إيدن وخطابات متضمنة من السير هـ. هدلستون.

٢٢ مايو ١٩٤٢

يشرفني أن أرسل نسخة رسالة من حاكم عام السودان، مع الخطابات المتضمنة التابعة لها، وتتعلق بمؤتمر الخريجين العام.

٢ ـ أخطر مستشار شؤون الشرق الأوسط[1] النحاس شفاهة عبر أمين باشا عثمان بمحتوى البند (١) من مذكرة رفعها مؤتمر الخريجين السودان وبمغزى الفقرة الأولى من ردّ أرسله لهم السكرتير الإداري. وفي الوقت نفسه، ذكر لأمين باشا تعيين المؤتمر للجنة بالقاهرة، والتي أشير إليها في الفقرة الثانية من الرسالة، وحذّره أنه سيكون من الحكمة أن تمتنع المصالح الحكومية المصرية عن أي اتصالات رسمية مع أعضاء اللجنة. وأشار أن هذه الأنشطة غير المسؤولة للمؤتمر ربما تسبّب حرجاً للمصريين بنفس القدر الذي ستسببه لنا.

٣ ـ ومن الغريب أن كبار المصريين بالسودان يعتبرون أن الوثيقة أعدت بإيحاء بريطاني بغرض إقصاء المصريين عن السودان. تسود هذه الفكرة أيضاً في الدوائر السياسية في مصر.

---

(١) سير و. سمارت سكرتير (ثم مستشار فيما بعد) شؤون الشرق الأوسط بالسفارة البريطانية بالقاهرة ١٩٢٦ إلى ١٩٤٥.

المرفق رقم ١

رسالة من السير هـ. هدلستون
إلى السير مايلز لامبسون، ١٢ مايو ١٩٤٢

يشرّفني أن أضمّن لمعلومية سعادتكم نسخاً من خطاب مُعَنْوَن إليَّ من رئيس مؤتمر الخريجين العام بتاريخ ٣ أبريل المنصرم مع رد أرسل له من السكرتير الإداري. إن نشأة مؤتمر الخريجين العام قد تم وصفها في رسالتنا رقم ٩٨ بتاريخ ٥ يوليو، ١٩٣٨.

٢ ـ لمساعدة سعادتكم في الحصول على تصوّر صحيح للوضع في المؤتمر كأول تعبير حيّ عن قومية سودانية ناشئة، أرفق أيضاً مذكرة قصيرة عن تاريخه الماضي والحركة التي يزعم تمثيلها.

سيتضح أنه وفي أكثر من مرة أن المتعقلين والأكثر توازناً من الأعضاء انجرفوا وراء الشبان المتطرفين مما قادهم لتصرفات ندموا عليها لاحقاً.

٣ ـ إن مرور السير ستافورد كربس على السودان في طريقه إلى الهند وإمكان إلقائه نظرة عطف على طموحات السودانيين في رحلة العودة هي الأسباب المعترف بها للقرار «بوضع قضية السودان أمام الحكومة». إن الدور الناجح والنشط الذي لعبته قوة دفاع السودان والخدمات السودانية الإضافية، عسكرية ومدنية معاً، في الحملة ضد الإيطاليين في شرق أفريقيا، والتوسّع الكبير لقوة دفاع السودان في مصالح إمبريالية، أخرى مثلاً، حماية إريتريا بين مهام أخرى قد عجلت بالتوقعات المتنامية أصلاً للمتعلمين عن نصيب السودان من وعود ميثاق الأطلسي.

٤ ـ تجاهل واضعو الخطاب السنوات الطويلة لتقدّم الهند المضني حتى وصولها إلى وضعها الحالي، ولن يتمكنوا من الزعم أنهم يمثلون كل الطبقة المتعلمة، القليلة العدد، وإن كانت قوية، لأنها الفئة الوحيدة شديدة الاعتداد بالنفس، من الرأي العام. ومن معلومات متوافرة لديّ يتضح أن أقساماً كبيرة حتى من الطبقة المتعلمة، من أعضاء المؤتمر أو خارجه، انزعجوا وغضبوا من نبرة ومحتوى الخطاب. مما لا شك فيه إذا وجدت أي وسيلة فاعلة لتعبئة الرأي العام الذي يمثل العمود الفقري في القطر ـ وهم زعماء القبائل ومواطنوهم، وطبقة التجار، وكبار الموظفين التنفيذيين المعتدلين ـ فستكون إدانتهم عنيفة للوثيقة. ومما يجدر ذكره أيضاً أن الخطاب لم يجد قبول من قياديين مصريين في السودان، والذين نظروا إليه كدليل آخر يثبت شكّهم بأن المؤتمر حركة وراءها الحكومة

هدف منها مناهضة الخطط المصرية في السودان للاندماج الحتمي بين السودان ومصر. ولإزالة هذه الشكوك شعر المؤتمر أن من الضروري وبمحض إرادته زيارة قاضي القضاة المصري[٢] ومفتش عام الري لإعطاءهم توضيحاً يطمئنهم لمحتويات وغرض الخطاب. إن صائغي الخطاب أصبحوا فزعين من جرأتهم، ويؤمل أن يتبع ذلك فترة من التعقل. ومع ذلك، فإن الخطاب بذاته دليل على نمو شعور قومي سوداني أصيل يجب أن يؤخذ أكثر وأكثر في الاعتبار من قِبَل حكومة السودان في سياستها الداخلية (هذا على رغم أن الحكومة لم تقبل هذه الهيئة الخاصة كمتحدثاً شرعياً للقومية السودانية) ويجب أن تعترف به حكومة صاحب الجلالة كعامل مهم في مفاوضات المعاهدة مع مصر بعد انتهاء الحرب.

٥ ـ أما عن المستقبل القريب، أرفق نسخة من توجيه عنونه سكرتيري الإداري إلى كل الحكام ورؤساء المصالح. باختصار، إن موقفي هو أن المسؤولية الآن تقع على المؤتمر لإعطاء دليل على نيته السليمة وذلك بأخذ خطوات عملية لترتيب أموره؛ و في هذه الحال، إن حكومة السودان لن تبخل بنصحها إذا ما سئلت.

٦ ـ ربما يكون مناسباً أن أختم رسالتي هذه باقتباس ملاحظة حديثة لإحدى شخصيات السودان القيادية، السيد السير عبد الرحمن المهدي باشا: «بعد الحرب ستطلب مصر المكافأة لولائها وخدماتها. إن ولاء السودان كان أكبر من ولاء مصر، وخدماتها كانت أكثر مباشرة. لا تكافئوا مصر مرة أخرى على حسابنا، ولا تنسوا أننا أيضاً سنطالب بتعويضنا».

المرفق رقم ٢

من إبراهيم أحمد إلى السير هـ. هدلستون، ٣ أبريل ١٩٤٢

يشرّف مؤتمر الخريجين أن يرفع إلى فخامتكم، بحكم وضعكم كممثل لحكومة صاحب الجلالة الملك جورج السادس وحكومة جلالة الملك فاروق الأول، المذكرة التالية التي تعبر عن تطلعات سكان السودان في الوقت الحالي :

(٢) شيخ حسن مأمون، قاضي قضاة السودان ١٩٤١ إلى ١٩٤٧، عبد الرزاق عبد القادر بك، مفتش عام مصلحة الري المصري بالسودان ١٩٤١ ـ ١٩٤٣.

إن التطورات في العالم وأحداث الحرب الحالية ألهمت الشعوب برغبة شديدة لتأكيد العدالة الإنسانية وحرية الشعوب؛ ولقد عبر عن ذلك في تصريحات الساسة البريطانيين وسجل في اتفاقات القادة الديموقراطيين.

إن الشعب السوداني، كواحد من هذه الشعوب التي تعاونت مع الإمبراطورية البريطانية منذ اندلاع الحرب، تعلم تماماً حقوقها كأمة تنشد الحياة، بعد سنوات قضتها تحت حكم نظامي. إن المؤتمر، الذي يمثل الرأي العام المستنير، والذي في حد ذاته إحدى «الثمار الناضجة» للحكم الثنائي، يشعر بمسؤولياته الجسيمة نحو القطر وكل أهله.

وعليه، فإن المؤتمر يرفع هذه المذكرة آملاً أن تؤخذ في الاعتبار الذي تستحقه، ويتوقع أن يرحب بها. إن المؤتمر واثق أن هذه المذكرة تعبّر بصدق عن رغبات وتطلعات هذا القطر:

١ ـ أن يصدر، في أول فرصة ممكنة، تصريح مشترك من الحكومتين البريطانية والمصرية، يمنح السودان، في حدوده الجغرافية، حق تقرير المصير، مباشرة بعد الحرب، وأن يؤمن هذا الحق بضمانات تؤكد حق السودانيين في تقرير حقوقهم الطبيعية مع مصر في اتفاق خاص بين الأمة المصرية والأمة السودانية.

٢ ـ تشكيل هيئة تمثيلية للسودانيين لإجازة الموازنة والقوانين.

٣ ـ تشكيل مجلس عالٍ للتعليم، يتكون من غالبية سودانية، وتخصيص ما لا يقل عن ١٢ في المئة من الميزانية للتعليم.

٤ ـ فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

٥ ـ إلغاء قانون المناطق المقفولة، ورفع القيود الموضوعة على التجارة والتنقل للسودانيين داخل القطر.

٦ ـ إصدار تشريع يحدد الجنسية السودانية.

٧ ـ وقف الهجرة، في ما عدا الحدود المتفق عليها في المعاهدة الإنجليزية ـ المصرية.

٨ ـ إنهاء عقد الشركة الزراعية السودانية عند انتهائه.

٩ ـ تنفيذ مبدأ رفاهية السودانيين وأوليتهم في الوظائف الحكومية كما يلي:

(أ) منح السودانيين فرصة للمشاركة الفعلية في حكم البلاد؛ ويترتب على هذا تعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسية، في كل الفروع الرئيسية للحكومة.

(ب) أن يقتصر التعيين للوظائف الحكومية على السودانيين.

وبالنظر إلى الوظائف التي من الضروري أن يعين فيها غير سودانيين، يجب أن تملأ

بأشخاص يخدمون بعقود محددة؛ ويدرب السودانيون في هذا الأثناء لملء الوظائف عند انتهاء مدة العقود.

١٠ ـ تمكين السودانيون من استغلال موارد القطر التجارية والزراعية والصناعية.

١١ ـ إصدار قانون يفرض على الشركات والمحال التجارية الالتزام بحفظ نسب معقولة من وظائفها للسودانيين.

١٢ ـ إلغاء الإعانات لمدارس الإرساليات وتوحيد مناهج التعليم بين الشمال والجنوب.

هذه هي المطالب التي، إذا ما استجيب لها، نعتقد أنها ستلبي رغبات السودانيين في الوقت الحاضر. إن المؤتمر يتطلع لمساعدتكم ويأمل أن يحظى بما يفيد موافقتكم عليها والشروع في تنفيذها.

المرفقة رقم ٣

من نيوبولد إلى إبراهيم احمد، ٢٩ أبريل ١٩٤٢

كلفني صاحب المعالي الحاكم العام أن أبلغكم أنه أطلع على مذكرتكم بتاريخ ٣ أبريل ١٩٤٢. ولاحظ أن كثيراً من مطالبكم تتعلق مباشرة بوضع دستور السودان. هذا الدستور، المبني على اتفاق الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ والمعاهدة الإنجليزية ـ المصرية لعام ١٩٣٦ والمنفَّذ بموجب التشريعات الخاصة بذلك، لا يمكن تغييره إلا بعمل مشترك من قبل دولتي الحكم الثنائي. إن حكومة السودان غير مستعدة لمناقشة مراجعتها مع أي مجموعة من الأشخاص. وعلى كل حال، إذا ما قررت دولتا الحكم الثنائي في أي وقت مراجعة الاتفاقية أو المعاهدة، فإن حكومة السودان تأمل في استشارة الرأي السوداني المسؤول، إن الحكومة، على كل حال، لن تتمكن من منح وعود لأي هيئة من الأشخاص باسم دولتي الحكم الثنائي أو باسمها.

أيضاً لعلكم تذكرون، أن السير أ. جيلان[١] في خطابه بتاريخ ٢٢ مايو، ١٩٣٨، إلى رئيس مؤتمر الخريجين أوضح أنه مستعد لاستلام مراسلات من المؤتمر في مواضيع كتلك التي تأتي ضمن حدود صلاحياته، ولاحظ أن المؤتمر لا يزعم تمثيل أحد غير أعضائه.

(١) السير أنجس جيلان سكرتير إداري، ١٩٤٣ إلى ١٩٣٩.

ويتوجّب عليَّ أن أطلب منكم إعادة قراءة رسالتي لكم بتاريخ ٣٠ أكتوبر، ١٩٤٠، بخاصة الفقرة الثانية[١]، وفيها أوضحت أن الزعم بتمثيل كل السودانيين ومحاولة تحويل نفسه إلى هيئة سياسية قومية، فإن مؤتمر الخريجين لن يفقد فقط تعاون الحكومة بل لن يكون له أمل في استمرار الاعتراف به. وبتقديمه المذكرة والتي هي موضوع هذه الرسالة، وبالعبارات التي وردت فيها، فإن المؤتمر وقع في هذين الخطأين اللذين حذرته منهما وفقد بالتالي ثقة الحكومة. ولن تعود تلك الثقة حتى يصحح المؤتمر مساره وأن تعتمد الحكومة عليه في احترام رغباتها والأخذ بمحاذيرها. وللأسباب أعلاه فإن معاليه وجد نفسه غير قادر على قبول مذكرتكم، والتي يعيدها لكم مرفقة بهذه الرسالة.

ويرغب صاحب المعالي مني أن أضيف لكم أنه ومستشاريه يدركون تماماً حاجة السودان والرغبات الطبيعية والمشروعة للمستنيرين السودانيين لمشاركة أكبر في حكم بلادهم وتنميتها. ولهذه الغاية فإن حكومة السودان تدرس، وتنفذ باستمرار خططاً لإشراك السودانيين في إدارة شؤونهم وللرفاهية العامة والتطور المنظم لهذا القطر وشعبه.

على المؤتمر إذاً، أن يدرك أن على عاتق حكومة السودان منفردة يقع واجب تحديد وسرعة تنفيذ تحقيق تلك الحاجة والرغبات واضعة نصب أعينها التزاماتها كوصي نحو أهل السودان وبالاستشارة مع حكومتي الشريكين في الحكم الثنائي.

إن للحكومة رغبة صادقة في أن تبرهن الطبقات المتعلمة في البلاد على أنها ذات كفاءة ومقدرة لاحتلال مركزها المناسب في إدارة الشؤون الداخلية. على أن أي تقدم لهذا المركز لا بد أن يكون موضع إحراج خطير وتأخير ما لم يدرك المؤتمر بوضوح ونهائياً أنه يتحتم على الحكومة أن تصر على أن يحصر المؤتمر نفسه في الشؤون الداخلية للسودان وأن يقلع عن أي دعوى صريحة أو ضمنية في تمثيل البلاد تمثيلاً عاماً، وأنها ستصر على ذلك.

وفي الختام كلفني صاحب المعالي الحاكم العام أن أبلغكم أسفه لتسرعكم في تقديم هذه المذكرة.

---

(٢) السير ك.د.د. هندرسون، تكوين السودان الحديث، حياة وخطابات السير دوكلاس بيوبولد، لندن ١٩٥٣، صفحة ٥٣٨.

المرفق رقم ٤

مذكرة عن القومية السودانية ومؤتمر الخريجين

إن أول تعبير عن القومية السودانية كان الحركة العنيفة في الأعوام ١٩١٩ ـ ١٩٢٤ التي استلهمت من مصر. وأدى فشل هذه الحركة إلى إعادة تكييف الشعور القومي تحت شعار «السودان للسودانيين».

وكانت القومية الجديدة تهدف إلى تطور نحو الاستقلال بوسائل سلمية وفي تعاون مع حكومة السودان. ومؤتمر الخريجين كان أول تنظيم يعبّر عنها.

٢ ـ إن الشعور السياسي المتنامي للطبقة المتعلمة قد نشط تماماً بحدة عند توقيع المعاهدة الإنجليزية ـ المصرية في عام ١٩٣٦. إن الوطنيين السودانيين، بينما قبلوا هذه المعاهدة، امتعضوا من حقيقة أنها أبرمت من دون الرجوع إلى السودانيين أنفسهم. كما كرهوا أيضاً ظهور المصريين في المظهر الجديد كشركاء متساوين مع البريطانيين، مطالبين ليس بالاستقلال لكل من مصر والسودان ككينونة واحدة، بل بحقوق متساوية مع البريطانيين على السودان. وشعروا أن عليهم أن يوضحوا للشريكين في الحكم الثنائي أن السودان لم يعد جسماً هامداً يقرر مصيرها من دون الرجوع إلى رغباتها. وكان من الضروري تشكيل شعور سوداني قومي متّحد قبل أن تراجع المعاهدة بعد فترة خمسة وعشرين عاماً وتشكيل تنظيم يصبح المركز والمعبّر عن هذا الشعور القومي داخل إطار المعاهدة وتحت رعاية حكومة السودان.

وما دام أن رفاهية السودانيين قد أعلنت في المعاهدة لتكون الهدف الرئيسي للحكومة الثنائية، شعر المتعلمون السودانيون أن لهم الحق من المشاركة في تطبيقها.

٣ ـ إن الفكرة الأولى المحددة في النداء لاجتماع عام لخريجي المدارس فوق الأولية من أجل انتخاب هيئة تمثيلية تمت مناقشتها في صيف ١٩٣٧. وحضر الاجتماع الأول للمؤتمر، في ١٢ فبراير، ١٩٣٨ أكثر من ١.٠٠٠ خريج بقليل (خمس الفئة المتعلمة تقريباً). وانتخب هؤلاء هيئة من ستين خريجاً لتشكيل نوع من البرلمان، وانتخب الستون بدورهم لجنة تنفيذية من خمسة عشر شخصاً. إن أهداف المؤتمر كما حددت في الاجتماع الأول كانت:

أ ـ التعبير عن وصياغة وجهة نظر موحدة تمثل آراء الخريجين.

ب ـ ترقية الوعي القومي بمحاربة الحزبية والقبلية.

ج ـ وضع أساس لحياة قومية معافاة وسليمة وذلك بتنفيذ برنامج للإصلاح الاجتماعي.

كان أول تصرف للمؤتمر أن قام بإرسال نسخة من دستوره إلى حاكم الخرطوم. والثاني، بعد مداولات مطولة، لم تخلُ من بعض الخوف، إرسال خطاب إلى السكرتير الإداري في ٢ مايو ١٩٣٨، وفيه أوضح الخريجيون أنهم مدفوعون بشعور الواجب نحو وطنهم وبرغبة للتعاون مع الحكومة، بالطرق التي ربما تفتح أمامهم للعمل على رفاهيته. وحدّدوا واجباتهم أنها تتعلق بـ:

أ ـ الإصلاح الاجتماعي وشؤون داخلية أخرى تقع خارج دائرة اهتمام الحكومة الرسمي

ب ـ الشؤون التي تتعلق بالمصلحة العامة وتقع داخل نطاق سياسة الحكومة.

ووعدوا بتعاون ودّي وطاعة للقانون فيما يتعلق بالبند الأول وعبروا عن أملهم أن تعطي الحكومة اعتباراً لوجهات نظرهم واقتراحاتهم في الثاني. وأنكروا أي مطالبة بوضع «يتجاهل العناصر المهمة بالبلاد»، لكنهم إدعوا أن وضعهم مميز لأنهم «العنصر المتعلم الوحيد». وعبّروا عن أملهم في أن تتخلى الحكومة عن عادتها في أخذ النصيحة من أفراد سودانيين متعلمين وأن تستشيرهم بدلاً عن ذلك كهيئة منفصلة.

رد السكرتير الإداري ناظراً لرغباتهم بعين العطف، ووعد بالدراسة بعناية لأي مراسلات قد يستلمها من المؤتمر، على أن يكون مفهوماً عاماً أن «المؤتمر لا يسعى لاعتراف رسمي كهيئة سياسية ولا يطلب تمثيل أي وجهة نظر غير أعضائه، لكنه يأمل أن ينظر إليه كتنظيم شبه شعبي يرغب في الأعمال الخيرية والعامة». وأشار أيضاً إلى أن دخول عدد من موظفي الحكومة في عضويته يجب أن يمنع الدخول في أي فعل يعارض سياسة الحكومة أو السلطة الدستورية.

٤ ـ كان أول عمل عام قام به المؤتمر نموذج للأخطاء التي تكررت في المستقبل. لقد تورط، تحت تأثير آراء صغار الموظفين السودانيين المتطرفة في خلاف نشأ في صيف عام ١٩٣٨ حول إصدار قوانين مراجعه تنظم العطل وكوادر الحكومة. ورفعت مذكرات إلى السكرتير الإداري، الذي أجاب أنه «لن تسمح الحكومة بأي حال بأمور مثل هذه (أي العلاقات التعاقدية بينها وبين موظفيها) أن تصبح موضوع تفاوض أو مناقشة مع مؤتمر الخريجين». وفي الوقت نفسه اتخذت إجراءات، عبر القنوات الصحيحة، للتحقيق في أسباب الشكوى. وكان لهذا الرد تأثير محبط بصورة ملحوظة على لجنة الخمس عشرة، التي اعتبرت أن وضع السودانيين في خدمة الحكومة شأن من المصلحة العامة، وليس مجرد علاقة تعاقدية، وأنه إذا ما كان هذا هو موقف الحكومة مما يرفعونه إليها فإن من الأحسن أن ينفضّ المؤتمر. على كل حال، فإن الهياج تلاشى وشغل المؤتمر نفسه لبعض الوقت بتنظيمه الداخلي.

٥ ـ شهد الاجتماع العام السنوي لعام ١٩٣٩ نقصاً في الحضور وفي رسوم العضوية، وبدأ المتطرفون من الشباب في الهياج والمطالبة باتخاذ مواقف جريئة وتمثيل للشباب في اللجنة. ونجحوا فقط في إقناع اللجنة بأن ترسل برقية سخيفة تسلم باليد إلى الحاكم العام حول حادث شخصي بين شيخ العلماء وموظف بريطاني في أم درمان.

وفي أبريل من ذلك العام رفعت لجنة الخمس عشرة إلى السكرتير الإداري مذكرة معقولة، صيغت بعناية، وتحتوي على توصيات لإصلاح معهد أم درمان. وعلى رغم أن هذا التصرف أفسد بنشر المذكرة في الوقت نفسه في الصحف الشعبية، فإنه نظر إليها بصفة عامة كأكثر شيء محدد ومفيد أحرزه المؤتمر حتى هذا التاريخ، وألمحت الحكومة إلى إعجابها.

رفعت مذكرة ثانية، عن التعليم في السودان في نهاية العام واعترف بها السكرتير الإداري أنها «مساهمة بنّاءة في مسألة تؤثر حيوياً على السودان».

وبعد ذلك بفترة قصيرة وافقت لجنة الخمس عشرة على دعوة غير رسمية من الحكومة لتسمية خمسة أشخاص للتعاون مع أعضاء بريطانيين مختارين لتأسيس دار الثقافة السودانية.

٦ ـ عند اندلاع الحرب مع ألمانيا وجّه المؤتمر رسالة ولاء للحاكم العام وأصدر مناشدة للمواطنين السودانيين يحثهم فيها على مساندة الحكومة وقضية الحلفاء.

إن المتطرفين، على كل حال، ما زالوا قلقين لرفض الحومة قبول مبدأ الاستشارة الجماعية. وحاولوا مرة أخرى، من دون نجاح، تأمين انتخاب لجنة متطرفة في عام ١٩٤٠، وأدّى الشعور العام بعدم الإنجازات حتى الآن إلى نقص أكثر في العضوية.

رفض الاجتماع السنوي مقترحات:

أ ـ أن يطلب أعضاء المؤتمر استبدال كلمة «سوداني» بدلاً من التعريف القبلي في ملفات خدمتهم.

ـ منع الاستشارات الفردية لأعضاء المؤتمر.

٧ ـ اتخذت زيارة رئيس الوزراء المصري، علي ماهر، في فبراير ١٩٤٠، فرصة لإظهار وحدة المؤتمر في حفل شاي في نادي مدارس السودان. وألقى الرئيس كلمة اختيرت كلماتها بعناية، وفيها أشار بكل وضوح إلى أن السودانيين لا ينظرون إلى أنفسهم كمصريين، بل كأصحاب هوية مستقلة ومنفصلة ترغب في أن تتطور على نهجها الخاص في تعاون وصداقة مع مصر.

أكسب هذا الاجتماع المؤتمر وزناً متجدداً في السودان وأقنع وجهة النظر المصرية أنه جنين لحركة وطنية سودانية أصيلة والتي يجب أن تتخذ مصر منها موقفاً متعاطفاً.

وكان لها تأثير أبعد في تشجيع المؤتمر في الاستفادة من علاقاته المصرية كوسيلة تكتيكية للحصول على اعتراف أكبر من حكومة السودان. ووجه رجاء لمساعدة مادية لمشروعات اجتماعية متعددة إلى «الشعب المصري عبر علي ماهر»، وسلم إلى علي ماهر قبل مغادرته، وتلقّى المؤتمر توبيخاً على ذلك من السكرتير الإداري، الذي ألمح إلى أن المؤتمر إذا ما واصل الاستماع إلى عناصره المتطرفة فربما طالبت الحكومة بانسحاب موظفيها من عضويته ويمكن أن تحلّ المؤتمر كلية. وعلى رغم ذلك حافظ المؤتمر على علاقته مع علي ماهر بتبادل البرقيات في مناسبات متعددة، مناسبة وخلاف ذلك.

٨ ـ وتلى ذلك التوبيخ تحسّن في العلاقات، وعندما أعلنت إيطاليا الحرب على الحلفاء ضم ثلاثة من أعضاء المؤتمر الكبار في لجنة الخمس عشرة إلى مجلس من الأعيان والقادة تم استدعاؤه ليستمع إلى الحاكم العام وهو يقرأ إعلانه في ١١ يونيو. ابتهج أعضاء المؤتمر بهذا الاعتراف، وطلبوا إذناً بإذاعة رسالة من أم درمان «للشعب السوداني» ومنح الإذن بشرط أن لا توجه الرسالة إلى شعب السودان، بل إلى «أعضاء وأصدقاء المؤتمر» وقد قوبل هذا الشرط بامتعاض؛ وكنتيجة مباشرة أمّن المتطرفون مؤخراً هزيمة لجنة الخمس عشرة لموافقتها على التعاون مع الإذاعة في إعداد برامجها الثقافية من دون اعتراف محدّد بكيان موحد للمؤتمر. وحاولت اللجنة الجديدة فرض حظر على أي عضو في المؤتمر يذيع بصفته الفردية. كما ثبتت اقتراحاً في الصحف أن لا يتطوع أي من أعضاء المؤتمر للخدمة الوطنية من دون إذن المؤتمر. وحثت على ضم طبقات المجتمع الأخرى لأجل أن تجعل المؤتمر قومياً بصدق، وتبني نشيد وعلم قوميين. وبلغت هذه النشاطات الذروة بإرسال برقية وداع إلى السير ستيوارت سايمز «باسم كل القطر».

وفي خطاب بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٠ لفت السكرتير الإداري النظر إلى خرق بنود التفاهم التي تم بموجبها التصديق على قيام المؤتمر وأعلن سحب تعاطف الحكومة. ونتج من ذلك اعتذارات وإعلان حسن النية ووعود بسلوك جيد في المستقبل. وعلى رغم ذلك، فإن الرئيس تفاخر في الاجتماع السنوي بأنه رفع الغبن عن مجموعة بعينها من الطلبة، كما قام بتسوية نزاع عمالي، وتدخل مع الحكومة لصالح عمال سكة حديد مفصولين. وفي كل هذه المسائل كان، في حقيقة الأمر، يوبخ بشدة. وأضاف أبعد من ذلك أنه واللجنة نجحوا في إزالة سوء الفهم الواضح في خطاب السكرتير الإداري بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٠ ـ تصريح خالٍ من الحقيقة.

ولحسن الحظ، فإن اللجنة الجديدة ضمّت نسبة لا بأس بها من الخريجين الكبار والمعتدلين، الذين سرعان ما أبدوا رغبة ملحّة في تحسين العلاقات مع الحكومة. وتخلّت عن الموقف المعوق لسلفها حول الإذاعة ووجّهت مشروع يوم للتعليم، طمعاً في أن

تكسب منه تأييد الجمهور من دون كسب عداء الحكومة. وواصلت، على كل حال، المغازلة مع مصر.

٩ ـ ارتفع عدد الأعضاء المساهمين خلال عام ١٩٤١ إلى ١,٣٩٠ عضواً وهو رقم قياسي. كان الرئيس الجديد لعام ١٩٤٢، إبراهيم أحمد، وقد كان حقيقة، أقدر وأحسن من سابقه وأبدى استعداداً للتعاون وأخذ النصح.

توسع البرنامج للسنة الجديدة في مجالات كثيرة منها التعليم: وإصلاح القرية والجمعيات التعاونية، إلى مشكلة جنوب السودان ومسألة الجنسية السودانية.

نجح يوم التعليم نجاحاً معتبراً ونظرت إليه حكومة السودان على أنه نوع من الجهد الذي يجب أن توظف فيه طاقات المؤتمر. ومُنح كل الدعم الممكن.

١٠ ـ وعليه، فقد كان من المقلق حقاً أن تتورط هذه اللجنة المعتدلة ورئيسها المستنير في توجيه خطاب إلى الحاكم العام يحتوي على مطالب مُبالغ فيها وغير مدروسة، للحكم الذاتي السوداني الفوري بعد انتهاء الحرب، وعلى الرغم من تخوف أعضاء لجنة المؤتمر الشديد من عاقبة فعلهم ـ كما هي العادة دائماً ـ وتأكيد أن صائغي الخطاب شفاهة أن الخطاب لا يعني ما كتب فيه، وفي الفترة بين استلام الخطاب ونشر ردّ عليه فإن المؤتمر اقترف حماقة أخرى وهي تشكيل لجنة فرعية في القاهرة من دون مشاورات مسبقة مع حكومة السودان. ووجه خطاب تحذيري حول هذا الموضوع للرئيس وأرفقت صورة منه بهذه المذكرة.

مقتطفات من منشور من نيوبولد إلى جميع الحكام ورؤساء المصالح، ٢ مايو ١٩٤٢

٣ ـ هذا لتوجيهكم إذا ما أشار مأموروكم، شيوخكم، أعيانكم، الأفندية (إن كانوا أعضاء في المؤتمر أم لا) وآخرون إذا أشاروا للمذكرة أو إلى المؤتمر أو إلى مستقبله.

١ ـ يجب أن تتفادوا مناقشة محتويات المذكرة في أية طريقة أياً كانت. حتى الاثنا عشر بنداً والتي لا اعتراض عليها في حدّ ذاتها ملوّثة طالما ارتبطت بالمذكرة وفي حد ذاتها ليست للنقاش. فقد أعطى معاليه ردّه، وأرجعت المذكرة وقفل الموضوع.

٢ ـ إن موقف الحكومة نحو المؤتمر أنهم عن قصد وبعد تحذير مناسب فقدوا ثقتها. وأن المسؤولية على عاتقهم الآن ليعبروا عن حسن مقاصدهم بتعديل دستورهم وإعادة تنظيم آليتهم بحيث يصبح تكرار مثل هذه الحادثة مستحيلاً. ولتحقيق ذلك بطريقة تحفظ ثقة الحكومة يجب عليهم إقناع الحكومة:

أ ـ أنهم سيتخلون عن الزعم بأنهم يتحدثون باسم كل القطر؛

ب ـ أن يتأكدوا أن اتصالاتهم المستقبلية مع الحكومة ستمثّل وجهة النظر المعتبرة لغالبية أعضائهم، وليس مجرد اجتماع أو لجنة؛

ج ـ أن يحصروا بياناتهم للحكومة على الشؤون الإدارية الداخلية والشؤون الاجتماعية، عدا تلك المواضيع التي شكلت موضوعاً لاتفاقات محددة مع الحكومات الأخرى؛

د ـ وإذا ما أبدوا أي رغبة صادقة لتصليح أوضاعهم وفقاً لهذه الخطوط فلن ترفض الحكومة منحهم مساعدة معقولة والنصح خلال تطورهم.

[VIII]

FO 371/31587,
Nº 4288

مؤتمر الخريجين العام:
خطاب من د. نيوبولد إلى إبراهيم أحمد

١٧ يوليو ١٩٤٢

أودّ أن أسجل أنه كانت لنا محادثة أمس حول موضوع الخطابات المتبادلة بين الحكومة ومؤتمر الخريجين. آمل في أن يكون الوضع الراهن واضحاً لديك وأن تتمكن من توضيحه بالمثل للجنتك.

أوضحت لك لماذا كتبت الحكومة هذين الخطابين وأنها تعني ما تقول، وأن هذه الخطابات ستبقى سارية المفعول. وفي الوقت نفسه وإلى جانب توضيح الأسباب لموقف الحكومة، أنتهز هذه الفرصة لتأكيد أن الحكومة لا يحركها أي عداء للفئة المتعلمة، وأكتب لك هذا الخطاب لأطمئنك ولجنتك مرة أخرى. إن زيادة نصيب السودانيين في الحكومة ومنحهم مسؤوليات كبيرة ما زالت نقاطاً أساسية في سياسة الحكومة. وفي الحقيقة فإن خطوات نشطة قد اتخذت لتطبيقها أبعد من هذا، ولكني أودّ أن أسجل أنه، وبينما ستستمر الحكومة تعلن عن سياستها من وقت إلى آخر، فمن الواضح أن الأصح هو أن يتم هذا الإعلان إلى عامة أهل السودان وليس لفئة معينة. وذكرت أيضاً أن الحكومة حريصة دائماً للقيام باتصالات مع الرأي العام السوداني المسؤول، سواء كان ذلك عبر الزعماء الدينيين والإداريين، أو كبار موظفي الحكومة، أو اللجنة التنفيذية لمؤتمر الخريجين (والتي أعلم أنها تمثل هيئة معتبرة من الفئة المتعلمة)، أو أي هيئات ممثلة لوجهات نظر أخرى. إن الاتصال مستمر في الحقيقة مع كل هؤلاء المجموعات.

وفي الوقت نفسه، أوضحت لك اعتراض الحكومة على أن يزجّ مستخدموها بأنفسهم في الجدل السياسي العام، وأيضاً الأسباب التي لا يمكن بها الاعتراف بالمؤتمر كهيئة سياسية. وحتى ذلك الوقت الذي توجد فيه آلية للتمثيل الرسمي لرأي السودانيين في شؤون السياسة، لا اعتراض، كما ذكرت لك، على قادة الرأي السودانيين وموظفي حكومة مسؤولين، سواء كانوا أعضاء في المؤتمر أم لم يكونوا، أن يعلموا الحكومة بوجهة نظرهم

في شؤون السياسة بصفة شخصه. لكنه ضروري لفعالية وسمعة الحكومة أن يكون مثل هذا الاتصال شخصياً وسرياً. كما نبّهتك أيضاً أن المناقشة الفردية والمعقولة للشؤون السياسية من قِبَل مستخدمي الحكومة لم ولن تمنع في هذا القطر، بشرط أن لا يعوقهم ذلك أو يؤثر على قدرتهم على تنفيذ سياسة الحكومة المصدق عليها بالولاء المطلوب.

[IX]

FO 371/31587,
Nº 4388

مؤتمر الخريجين العام:
خطاب (رذ) إبراهيم أحمد إلى د. نيوبولد

٢٣ يوليو ١٩٤٢

أشكركم على خطابكم بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٤٢، ويسرّ المؤتمر أن يعبّر عن ارتياحه للروح الودية التي ميزت محادثتكم مع ممثليه في ١٦ يوليو ١٩٤٢، وطمأنتهم فيها أن الحكومة تتعاطف مع آمال ورغبات المؤتمر.
ويسرنا أيضاً أن نشير إلى ما تضمنته محادثتكم والمحادثات التي جرت بين نائب السكرتير الإداري المستر بني وبين رئيس المؤتمر والتي خلصت بأن اتجهات الحكومة ورغباتها لا تتعارض مع آمال المؤتمر في تقدم السودان ومستقبله. وقد نوّه عن ذلك في تلك المحادثات بما يلي:
ـ استشارة السودانيين عندما يعاد النظر في المعاهدة الإنجليزية ـ المصرية.
ـ زيادة حصة السودانيين من المسؤولية في إدارة شؤون بلادهم العامة وذلك بالسعي لإنشاء هيئة تمثيلية استشارية سودانية وبزيادة وظائف السودانيين ذات المسؤولية في الحكومة.
ولما كان من أماني المؤتمر تحقيق الرغبات التي وردت في مذكرته فإنه ليعبّر باغتباط عن امتنانه أن يرى من مجموع المحادثات والرسائل التي تلتها ـ وإن لم تخل من اختلاف في بعض الآراء ـ أن الحكومة مهتمة لتلبية بعض رغباتنا. وعليه، فإننا سننتظر باهتمام تلك الخطوات العملية التي سترافق نوايا الحكومة الحسنة في تنفيذ تلك السياسة والتي أكدت الحكومة أنها عاكفة على تنفيذها.
وبما أنكم عبّرتم لنا عن رغبة الحكومة الصادقة في استمرار التواصل بينها وبين المؤتمر، فيأمل المؤتمر أن يؤدي هذا التواصل إلى تفاهم تام في جميع مطالبه، كما يرجو أن تتاح له الفرصة، وفي الوقت المناسب، وقبل البت في التفاصيل، لإبداء رأيه في الأمور الهامة التي علمنا من المحادثات أنها الآن تحت النظر.
وفي الختام نأمل أن تساعد الخطة العملية المقبلة من جانب الحكومة والمؤتمر على تعزيز روح تفاهم صحيح يقوم على إدراك سليم لنوايا الحكومة ورغبات السودانيين.

[X]

FO 403/467 33951

من حاكم عام السودان
إلى رئيس مجلس الوزراء (القاهرة)

سيدي، **الخرطوم، ٢٥ أكتوبر، ١٩٤٢**

يشرّفني أن أرفع إلى فخامتكم تقريراً مختصراً عن مالية وإدارة وأحوال السودان لعام ١٩٤١.. على نفس نمط تقارير العامين الماضيين وأكون ممتناً بإحاطته بالسرية الكافية للاعتبارات السالفة ذاتها والتي لا تزال قائمة.

المخلص
هـ. هدلستون
حاكم عام السودان

تقرير موجز من حاكم عام السودان
عن إدارة ومالية وأحوال السودان لعام ١٩٤١

سري

تركز اهتمام البلاد في الشهور الأولى من العام على سير العمليات العسكرية على الحدود الشرقية. افتتح العام باحتلال القوات الإيطالية لمدينة كسلا وقرية الكرمك؛ وقد أغفل العدو مدينة القلابات بالرغم من قربها وعدم (احتلالها) من أي من الطرفين. إن فشل العدو في التقدم خلف هذه النقاط والقوة المتنامية للقوات الإمبريالية تضامنتا لاستعادة الثقة في كل القطر وأصبح واضحاً أن أي غزو لأقاليم السودان ولو كان خفيفاً لن يدم طويلاً. ولهذا ما

يبرره، فقد تمكنت قواتنا من استعادة كسلا في ١٩ يناير، والقلابات في ١ فبراير، والكرمك في ١٢ فبراير. ورأى الشعب السوداني في التعقب السريع للعدو داخل إريتريا وإثيوبيا والنصر الذي توّج في كرن في ٢٧ مارس كنهاية لتهديد لقطرهم من الناحية الشرقية، على رغم أن العدوان في مستعمرات إيطاليا في شرق أفريقيا لم يتوقف بصفة نهائية إلا بعد سقوط غندار في نوفمبر. لعبت قوة دفاع السودان دوراً في هذه العمليات الحربية، وكذلك وحدات من البوليس والقوات غير النظامية في المراحل الأولى للحملة. إن هذا ليس هو المكان لتدوين إحرازاتهم ، لكن من صائب القول أن هذه الوحدات السودانية دخلت تجربتها الأولى في الحرب الحديثة بشرف وتميز. وساهم الولاء الراسخ وثبات السكان المدنيين بقدر ليس بالقليل في نجاح العمليات الحربية وفي تأمين قاعدة آمنة للقوات العسكرية. وبانحسار التهديد الإيطالي المباشر للسودان، أصبحت الحرب بعيدة عن عقول الناس بشكل متزايد وتركّز انتباههم لتأثير الحرب في حياة القطر الاقتصادية. على رغم أنهم بعيدون عن إدراك العواقب بعيدة المدى للحرب لكنهم قبلوا بجَلَد الاضطرابات الحتمية لمعيشتهم الاعتيادية. ومن المؤكد، أن الحاجة المتنامية للصادرات والقيمة العالية لمحاصيل السودان الزراعية والحيوانية قد جلبت رخاءً متزايداً لعدد كبير من السكان، على رغم أن النقص في البضائع المستوردة جعل من الاستحالة أن يتمتعوا كاملاً بهذه الثروة الجديدة. ولم يخمد خلال المرحلة الثانية من العام طلب التجند في قوات دفاع السودان المتسعة وكانت الاستجابة عموماً مرضية. وساهمت كل طبقات المجتمع بأريحية كبيرة، في المال والمساعدات، في تمويل الحرب كلما تمت مناشدتهم.

٢ ـ كانت للمحافظة على أداة الإدارة ومصالحها الموجودة وتعديلها وفقاً لأحوال الحرب متى كان ذلك ضرورياً الأولوية على أي تقدم آخر جديد. هذا على رغم أنه لم يسمح للتقدم بالتوقف كلية في مجال الحكومة المحلية، التعليم، والزراعة. وأثرت الحرب في خدمة الحكومة حيث عانى الموظفون من ضغوط مكثفة بسبب النقص في عددهم. فقد سُرِّح عدد كبير من الموظفين للعمل في أغراض الحرب خصوصاً في الإدارة الحربية في مناطق العدو المحتلة. ووقع عبء السيطرة على الأسعار وتوزيع سلع بعينها علي موظفي الإدارة. وواصلت السكك الحديد العمل تحت ضغط عالٍ لتلبية المطالب العسكرية الملحة لحركة القوات وأسرى الحرب ولحمل مواد الحرب عن طريق وادي النيل.

توسعت مصلحة المخازن للتعامل مع المتطلبات العسكرية المتنامية، وواجهت في الوقت نفسه صعوبات متزايدة في الحصول على الإمدادات. وقامت مصلحة الأشغال العامة والخدمات الطبية، ومصلحة البريد والبرق والخدمات البيطرية بعبء إضافي كبير متعلق بالحرب. وأحرزت مصلحة إمدادات الحرب التي أنشئت حديثاً، على رغم النقص في

الموظفين تقدماً كبيراً في تشكيل وإدارة آلية تسيطر على النشاطات الاقتصادية وتقوم بتنسيقها. وبرهنت على قيمتها الكبرى في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي للقطر.

ـ تحسّن الوضع المالي للقطر بدرجة غير متوقعة من طرق تأثير الحرب. وبلغت الأصول السايلة عند نهاية العام ٨,٣٩٠,٣٣٥ جنيهاً مصرياً مقارنة مع ٦,٦٧٨,٨٠٨ جنيهات مصرية في العام الماضي. وبدخل قدّر بـ ٥,٠٦٦,١٧٢ جنيهاً مصرياً وصرف قدّر بـ ٤,٦٣٩,١٨٤ جنيهاً مصرياً، فقد توقّع أن يكون هناك عجز بـ ٥٧٣,٠١٢ جنيهاً مصرياً. ووصل الدخل في الحسابات الختامية، إلى ٥,٣٧٩,٢٧٧ جنيهاً مصرياً والمصروفات إلى ٥,٠٤٧,١٦٠ جنيهاً مصرياً، محققة بذلك لفائض قدره ٣٣٢,١١٧ جنيهاً مصرياً حولت إلى حساب الاحتياط العام.

٤ ـ نتجت أهم الزيادات من الإيرادات من الجمارك ومن نصيب الحكومة في مبيعات قطن مشروع الجزيرة. واستفادت هذه المصادر من التحسن في أوضاع الشحن في بورتسودان والذي تلا فتح البحر الأحمر أمام السفن الأميركية والنهاية الناجحة للمعارك في أفريقيا الشرقية الإيطالية. نقصت الإيرادات من بيع السكر من التقديرات بـ ٤٢,٤٠٠ جنيه مصري نسبة للتكلفة المتزايدة للإمدادات والقيود على الاستهلاك. كانت مساهمة السكك الحديد في الدخل العام ٤٩٥,٠٠٠ جنيه مصري . إضافة إلى هذا المبلغ، فإن الربح الذي استخلص من الجهد الاستثنائي المكثف جعل ممكناً تخصيص مبلغ ٢٦٩,٢٦٧ جنيهاً مصرياً لحساب التجديدات و٤,٩٩٩ جنيهاً مصرياً لمقابلة الحماية الاستثنائية للحرب ومصروفات الطوارىء، و١١١,٤٢٧ جنيهاً مصرياً لحساب الاحتياط الجديد لطوارىء الحرب، و١١٠,٠٠٠ جنيه مصري لتغطية التخفيضات الخاصة التي مُنحت للتحركات العسكرية، و٨٠٢,٢٩٣ جنيهاً مصرياً لتقوية حساب رأس مال السكك الحديد، والذي يواجه بطلبات استثنائية كبيرة.

٥ ـ تحقق مرة أخرى توفير جوهري في التقديرات الأصلية للصرف في المديريات والمصالح. وشمل الرقم النهائي للصرف نواحي مهمة لم تُضمن في التقدير الأصلي. ومن بين هذه هديتا حرب مقدار كل منها ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى حكومة الهند، تخصيص و١٤٠,٠٠٠ جنيه مصري للمنشآت المدنية، ومنح ٨٠,٢٩٦ جنيهاً مصرياً لتغطية الطلبات الإضافية غير المرئية.

٦ ـ بلغ الحجم الكلي للنقد المتداول في نهاية العام ٣,٣٤٧,٧١٠ جنيهات مصرية مقارنة مع ٢,١٢٦,٨٥٨ جنيهاً مصرياً في العام الماضي. وتعزى زيادة ١,٢٢٠,٨٥٢ جنيهاً مصرياً جزئياً إلى وجود قوات عسكرية كبيرة في القطر وإلى زيادة مبيعات القطن ومحاصيل السودان الأخرى. عملت القيود على الواردات والسيطرة على الاستهلاك على

تقليل العائد العادي للنقد من التداول، وتضافرت هذه الظروف لتؤدي إلى زيادة مفرطة للنقد في متناول أيدي الناس. ولمقاومة خطر تضخم الأسعار، اتخذت إجراءات فاعلة لتشجيع الاقتصاد والتوفير. وخلقت مشكلة إضافية وهي صعوبة الحصول على الفضة الكافية والنيكل من مصر نسبة إلى الطلب المتزايد عليها في مصر. وقوبل ذلك ما أمكن بتحويلات متواصلة للنقد بين الخزائن وبإجراءات خاصة أخرى لتوفير نقدٍ كافٍ في مراكز الأسواق الهامة.

٧ ـ تمت موازنة تقديرات الموازنة لعام ١٩٤٢ على ٤,٨٦١,١١٢ جنيهاً مصرياً.

٨ ـ أدت هزيمة الإيطاليين في شرق أفريقيا وفتح البحر الأحمر أمام السفن الأميركية إلى تحسّن كبير في الأحوال الاقتصادية بعد تدهورها في النصف الأخير من ١٩٤٠. استفاد المزارعون ومالكو الحيوانات كثيراً من الطلب المتزايد على الصادرات ومن الأسعار المرتفعة، بينما استفادت طبقة التجار من القوة الشرائية المتزايدة للشعب، على رغم أن صعوبة الاستيراد خفضت أحياناً مخزوناتهم دون مستوى الطلب. أظهر الحجم الكلي للتجارة الخارجية زيادة ٥٣ في المئة من ١١,٠٨٧,٦٨٦ جنيهاً مصرياً إلى ١٦,٩٤٧,٧٦٥ جنيهاً مصرياً، فوق الرقم القياس الذي سجل سابقاً. وارتفعت واردات الجمهور بـ ١,٩٦٢,٠٠٠ جنيه مصري، وواردات الحكومة بـ ٤٦٥,٠٠٠ جنيه مصري والصادرات بـ ٣,٥٢٤,٠٠٠ جنيه مصري، وكان في مقابل ذلك نقص ٨٢,٠٠٠ جنيه مصري في قيمة إعادة التصدير. هناك توازن في التجارة المتطورة بلغ ٨٢٦,٠٦٧ جنيهاً مصرياً. وحتى بعد أن تضع في الاعتبار أن زيادة القيمة الناتجة من زيادة الأسعار لا تعني بالضرورة توسعاً في التجارة، فإن موقف الصادر ما زال مقبولاً جداً.

٩ ـ كان التطور الرئيسي في اقتصاد القطر خلال الحرب هو امتداداً لسيطرة الحكومة، حتى أنها وفي نهاية العام، غطت كل النشاطات الاقتصادية والتجارية المهمة. وفي أبريل، اتخذ السودان بالتشاور مع مركز إمدادات الشرق الأوسط الذي أقيم حديثاً، خطوات لتكييف تجارته الخارجية، واقتصاده الداخلي إلى حد ما لمصلحة كل المجموعات في دول الشرق الأوسط ما كان ذلك ممكناً. ولتعزيز هذه السياسة ، فإن مجلس الموارد استُبدل في يوليو بمنظمة تدعى مجلس إمدادات الحرب، ودمجت فيه مصلحتا الاقتصاد والتجارة. ومنح المراقب العام للمجلس سلطات تشريعية واسعة كي يتمكن من السيطرة على كل النشاطات التجارية المهمة. ووضع الصادر والوارد تحت نظام الرخص، وتم مناقشة خطط بعيدة المدى للحاجات الضرورية من السلع المستوردة مع مركز إمدادات الشرق الأوسط. ووقفت الأمطار غير المشجعة وتدني فيضان النيل في وجه كل المجهودات لإنتاج فائض للتصدير من المحاصيل لفائدة مجموعات الشرق الأوسط. ركّز

تدخل الحكومة في شؤون الاقتصاد الداخلي بصفة أساسية على السيطرة على أسعار التجزئة والجملة، وتوزيع السلع الضرورية. وحفظت الرقابة المتواصلة على الأسعار الزيادة الحتمية في تكاليف المعيشة في حدود معقولة. وعند نهاية العام كانت الزيادة في حالات ذوي الدخل المحدود ٣٨,٦ في المئة. فوق مستوى ما قبل الحرب، وهو رقم لا يعتبر كبيراً بعد أكثر من عامين من الحرب. تطور التصنيع المحلي، والزيادة في إنتاج المحاصيل الغذائية والمشاريع لاستغلال المصادر الأخرى المفيدة للقطر كانت من بين نشاطات هذا العام. شكلت المواصلات البرية والسكك الحديد مشكلة خطيرة نسبة إلى المتطلبات العسكرية الضخمة، وتفاقمت مشكلة المواصلات البرية أكثر نظراً للحاجة إلى نقل كميات ضخمة من الوقود لخدمات النقل الجوي. وخفض استهلاك الإطارات وقطع الغيار إلى أدنى حد ممكن بالترشيد المستمر في استخدام الوقود وباستخدام النقل بواسطة الحيوانات كل ما كان ذلك ممكناً. ونظم ترحيل بذرة القطن وفقاً للأولويات التي أوضحها قسم السيطرة على القطن التابع لوزارة الإمدادات في المملكة المتحدة، والذي توثقت الصلة معه. عمل هذا النظام بصورة مرضية وشحن معظم المحصول في نهاية العام. لم تتح وسائل تسهيلات لشحن بذرة القطن، والتي خزنت داخل القطر واستخدم جزء من المخزون في مجالات أخرى مثل وقود للقاطرات وعلف للحيوانات وسماد.

١٠ ـ كانت الأمطار غير كافية للسنة الثانية على التوالي وعانت المحاصيل من الجفاف في الجزء الأخير من الموسم. ومرة أخرى، برهنت هذه الظروف المعاكسة على أهمية مشاريع الري لاقتصاد القطر، خصوصاً في الجزيرة، حيث زيدت المساحة المزروعة بالحبوب بصورة كبيرة جداً كإجراء خاص. ونسبة إلى هذه المشاريع، فإن محاصيل الحبوب التي قدّر إنتاجها بـ ٢٢٦,٠٠٠ طن كانت أقل من العام الماضي بـ ١٢ في المئة فقط. كان هناك نقص حاد في الحبوب في أقصى الغرب فقط. كان فيضان النيل متدنياً لثلاثة أعوام على التوالي، وكانت الذروة في الخرطوم أدنى نسبة مسجلة منذ عام ١٩١٣. انخفضت المساحات المروية بالفيضان كثيراً ورويت الحياض في المديرية الشمالية بصعوبة. وعوّض هذا النقص إلى حد ما بالنشاط المتزايد في الري بالمضخات، ووضع عدد كبير من المنشآت الخاصة الجديدة تحت مشروع طوارئ لمواجهة الطلب المتزايد على القمح والخضر والبقوليات. ظهر جراد الصحراء لأول مرة منذ ١٩٣٣. جاء غزو حاد من الشمال وتوالد بصورة مكثفة في المناطق المجاورة للخرطوم. ونتج من الحملة القوية والمنظمة الإبادة الكلية تقريباً للجراد وكان الضرر لا يذكر على المحاصيل والرعي.

١١ ـ كان الحجم الكلي لبذرة القطن الذي استلم ١,١٩١,٤٠٥ قنطار. وكانت حوادث أمراض النبات في مشروع الجزيرة المروية عادية ولم تسبب ضرراً خطيراً للمحصول.

وكان متوسط المحصول ٤,١١ قنطار للفدان. كان فيضان ١٩٤١ في دلتا طوكر معتدلاً مرة أخرى ، إلا أن المحصول الجديد، الذي تمّ تخفيض مساحته لزيادة زراعة حبوب إضافية كان قد ثبت جيداً. وكان المحصول مقبولاً جداً في دلتا القاش على رغم النقص الحاد في هيئة الإشراف وحقيقة أن منبع الدلتا كان تحت سيطرة الإيطاليين خلال معظم الموسم. ومن ناحية أخرى، نزل محصول القطن المروي بالأمطار إلى أكثر من ٥٠ في المئة ويعزى هذا بصفة أساسية إلى المستوى المتدني لهطول الأمطار، وجزئياً إلى القيود التي وضعتها الحكومة على زراعة القطن من أجل تهيئة فرصة أكبر لزراعة الحبوب. ولمقابلة ظروف الحرب وصعوبة التخزين في بورتسودان، كان لا بد من تدبير وسائل جديدة لبيع قطن الحكومة. كانت النتائج مقبولة وبيع معظم المحصول تقريباً في نهاية العام. وكانت شركة السودان الزراعية ناجحة بالمثل في مبيعاتها، وأخذت حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة معظم المحصول وشحن الباقي إلى الهند.

١٢ ـ تقدم العمل في مدرسة الزراعة وفي المسوحات الزراعية المتعددة أكثر خلال العام. استمر التطور الزراعي في الجنوب متوقفاً نسبة إلى تحويل العاملين لأعمال ذات أهمية فورية والحاجة لإتاحة كل مساحات الشحن الممكنة في طريق أعالي النيل للسلطات العسكرية. حوفظ على المزارع التجريبية ووسّعت مشاتل البلح والفواكه الحمضية في المديرية الشمالية لمواجهة الطلب المتزايد على الأشجار من المزارعين الخصوصيين. وتوسّع إنتاج الخضر والعلف لمواجهة المتطلبات العسكرية، إلا أن التطور الرئيسي ذا الصلة بالحرب كان في مجال الغابات. إن النقص المؤقت في المنتج من العارضات الخشبية التي تستعمل كدعامات لخط السكة الحديد (فلنكات) يعزى لإعادة توزيع بعض معامل النشارة، إلا أن المنتج من الأنواع الأخرى لخشب البناء، خصوصاً الخشب الحفيف، زاد كثيراً. وتم إنتاج أعمدة الخشب والبامبو والفحم بكميات لم يسبق لها مثيل، ولم تعد وسائل النقل المتاحة قبل نهاية العام تكفي لترحيل الإنتاج.

١٣ ـ اجتازت حيوانات البلاد عاماً آخر، بدون نقص بسبب الأمراض . كانت حوادث طاعون الماشية أقل من المعتاد وبقيت حالات التهابات غشاء الرئة المعدية عند البقر طفيفة. أدى الطلب على اللحوم للقوات الإمبريالية في الشرق الأوسط لزيادة تجارة الصادرات إلى مصر. وتضاعف تصدير الماشية ثلاثة أضعاف تقريباً إلى ٢٩,٠٠٠ رأس، بينما ارتفع تصدير الخراف إلى أكثر من النصف أي ٦٢,٠٠٠ رأس. كانت الحاجة للجمال للذبح أيضاً كبيرة. ولا توجد أرقام محددة لأن هذه الحيوانات لا تمر عبر الحجر الصحي، لكن قدّر العدد المصدّر براً إلى مصر بـ ١٠٠,٠٠٠ تقريباً. على رغم زيادة حركة الماشية في القطر، فإن الإجراءات الوقائية التي اتخذها العاملون في البيطرة كانت

فاعلة لدرجة أنه لم تحدث ولا إصابة واحدة من مراكز الحجر الصحي.

١٤ ـ بقيت الحالة العامة للصحة مقبولة، على رغم وجود أعداد كبيرة من القوات، فإن حوادث الوبائيات كانت أقل من المستوى المعتاد، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى تطبيق الإجراءات الوقائية بنشاط. وباء الحمى الصفراء والذي تفشى عام ١٩٤٠ لم يظهر مجدداً ولم تسجل أية حالات خلال السنة. أجبرت الضرورة القصوى لمنع انتشار هذا المرض خارج مناطق العدوى على فرض السيطرة بشدة من طريق الحجر الصحي على كثير من الطرق الجوية التي تعبر القطر، واستخدم كثير من العاملين لتطبيق قانون الحجر الصحي. جعل حجم الحركة الجوية المتزايدة هذه السيطرة واحدة من أهم وأصعب واجبات خدمات الصحة العامة.

١٥ ـ لم تكن هناك وبائيات ذات أهمية. نقصت حوادث الحمى الشوكية بصورة معتبرة، على رغم أن المرض ظلّ منتشراً في منطقة واحدة في جنوب السودان، وحدث انتشار طفيف في المديرية الشمالية. إجمالاً كانت هناك ١,٨٢٤ حالة منها ٤٥٩ حالة وفاة. أصبحت الحمى الراجعة الآن مستوطنة في الجزيرة مما تطلّب إجراءات فاعلة لمنعها من أن تصبح وباء. ازدادت حوادث هذا المرض باطراد خلال السنوات الخمس الماضية، وكانت هناك ٣,٠٢٨ حالة في عام ١٩٤١ منها ١١٠ حالات وفاة.

١٦ ـ أظهرت الأمراض المستوطنة تغييراً طفيفاً عن العام الماضي. وسببت الأحوال المناخية الجيدة نقصاً بسيطاً في عدوى الملاريا. هناك زيادة في الدسنتارية العضوية نسبة إلى وجود أعداد كبيرة من حاملي المرض في أوساط القوات العسكرية الوافدة وأسرى الحرب. كان هناك انتشار حاد لكنه محدود لمرض النوم في واحدة من مناطق المديرية الاستوائية، إلا أنه أخضع سريعاً للسيطرة بتطبيق الإجراءات المضادة المعتادة.

١٧ ـ أعاق توفير أكبر عدد من الموظفين المدنيين للقوات المحاربة وصعوبة الحصول على الإمدادات الطبية عمل المستشفيات والمستوصفات. على رغم ذلك سجلت ١٠٣,٠٢٣ حالة دخول و٦,٧١١,٣٣٠ حالة زيارة خارجية و١٠,٤١٧ جراحة. لم يسمح للمصاعب الناجمة عن الحرب أن تعيق التقدم في مجال الطب الوقائي ويرجع الفضل إلى منظمة الصحة العامة في المحافظة على صحة المواطنين والقوات الوافدة.

١٨ ـ يوجد واحد وعشرون طالباً في مدرسة كتشنر الطبية، لم يكمل أحدهم المقرّر حتى الآن. تواصل تدريب مساعدي الصحة العامة والمساعدين الطبيين من دون اعتراض. حاز ثلاثة مرشحين على دبلوم معهد الصحة الملكي. زاد العمل الروتيني لمعمل «أستاك» زيادة معتبرة. ويرجع هذا بصفة أساسية إلى طلب السلطات العسكرية إجراء اختبارات للبكتيريا في المواد الغذائية. أعاقت الحرب العمل في الأبحاث خصوصاً في حالة الكلازار.

١٩ ـ تأخر برنامج التوسع في مجال التعليم قليلاً نظراً إلى الصعاب الحتمية الناجمة عن الحرب. وعلى رغم عدم وجود المقر الكافي خلال الإقامة الموقتة في أم درمان، فقد زادت الأعداد في كلية غردون التذكارية إلى ٥٢٤ طالباً. جلس خمسة وخمسون طالباً لامتحان شهادة كامبردج، نجح منهم ثلاثة وثلاثون. مرّ التعليم ما بعد الثانوي الذي يدرس في المدارس الثلاث: الآداب والهندسة والعلوم، بعامٍ مرضٍ، على رغم معاناة قسم الهندسة من نقص المعدات. وباشر الدراسة في هذه المدارس ستة وتسعون طالباً. ومن الإضافات المميزة والمفيدة في النشاطات الأكاديمية خلال الحرب كان تشكيل فرقة عسكرية (كديت) لطلاب ما بعد الثانوي والطلاب في السنوات المتقدمة في كلية غردون التذكارية، والعدد الكامل لأفراد القوة حوالى ١٧٦ فرداً.

٢٠ ـ هناك توسع صغير في مراحل التعليم الدنيا في شمال السودان. باشر ١,٧٤٨ طالباً الدراسة في الإحدى عشرة مدرسة ابتدائية و١٦,٩٤٠ باشروا الدراسة في المدارس الأولية. زاد عدد المدارس الصغرى من تسعة وثمانين مدرسة و٥.٩٨٣ تلميذاً في العام الماضي إلى ١١١ مدرسة و٧,٧١٤ تلميذاً. أحرزت المدرسة الوسطى للبنات الجديدة في أم درمان تقدماً جيداً وزاد عدد التلميذات إلى ثمانٍ وسبعين من اثنين وخمسين في العام الماضي. وقيَّد عدم وجود المقر نشاط كلية تدريب المعلمات وقبلت ست طالبات فقط، مقارنة مع ثمانين. زاد عدد مدارس البنات الأولية إلى خمس وخمسين مدرسة، ٦,٨٠٧ تلميذة.

٢١ ـ أحرز تقدم أكثر في إعادة تنظيم نظام التعليم في جنوب السودان. باشر ٢,٥٨٤ تلميذاً الدراسة في التسع وثلاثين مدرسة أولية؛ وباشر ١٣٠ تلميذاً الدراسة في المدارس العادية؛ وما زال عدد المدرسين المتدربين قليلاً جداً. لم تشهد المدارس الابتدائية الثلاث بتلاميذها الـ ٢٥٦ تغييراً عن أعداد العام الماضي. كان لا بد من قفل ثلاث مدارس للبنات لعدم وجود مدرّسات. افتتحت مدرستان جديدتان للبنات وكانت البداية ناجحة. وأحرز عمل كبير ومفيد في المجال اللغوي نحو توحيد معايير الإملاء والتهجئة والكتابة، إلا أن عدم وجود المواد أعاق إنتاج الكتب المدرسية.

٢٢ ـ في مجال الحكم المحلي كانت تقوية الجهاز الإداري الموجود سمة العام. واتحد النقص في الموظفين السياسيين والعبء الإضافي لتشريعات زمن الحرب للتعجيل بالتقدم نحو الحكم الذاتي المحلي، وهو الهدف المقبول لسياسة الحكومة. استجابت الإدارة الأهلية جيداً للمسؤوليات المتعاظمة التي وضعت على عاتقها ومنحت دليلاً أكبر على صحة تركيبها. حدث تقدّم ثابت في تطبيق قوانين الحكومة المحلية وفي انتقال المسؤوليات المالية. منح اهتمام خاص لتطور الحكم الذاتي المحلي في المناطق الحضرية، والذي قبع إلى حد ما خلف ذلك في مناطق الإدارة الأهلية الريفية. وبينما كانت مجالس

المدن الوحيدة الموجودة عبارة عن هيئات استشارية فقط، فقد وضعت الخطط للتشكيل المبكر لمجالس تنشأ على نظام انتخابي وتمتلك سلطات تنفيذية. وبالتعاون مع شركة السودان الزراعية اتخذت الخطوات الأولى لجلب المزارعين الوطنيين في المنطقة المروية من الجزيرة إلى اشتراك أوسع في إدارة المشروع الزراعي. عيّن عدد من الرجال من ذوي المكانة لتمثيل المزراعين في تعاملهم مع موظفي الشركة ولممارسة بعض مهمات هؤلاء الموظفين. وتشرف مجالس القرى على نشاطات هؤلاء الممثلين، وتتكون هذه المجالس من عدد صغير من المزارعين ينتخبهم المزارعون في كل قرية. وما زال النظام محدوداً وفي مرحلة التجربة، لكن النتائج مشجعة حتى الآن. هناك شاهد كاف في جنوب السودان للكفاية المتزايدة، وتعاظم الشعور بالمسؤولية والوزن المتنامي لمحاكم الزعماء. وأصبحت النزاعات القبلية أكثر استعداداً لأن تعرض على التحكيم. وعلى رغم أن المسؤوليات الإدارية، لم تفوض بصفة رسمية إلا أنه بدأ تدريجياً في تولّيها.

٢٣ ـ بقيت حالة الأمن العام مرضية. هناك زيادة بسيطة في أعداد الجريمة، خصوصاً حوادث الأذى الصغيرة في المدن الكبيرة. ليس هناك اضطرابات قبلية خطيرة، لكن زيادة النقد المتداول أدّت في بعض المناطق إلى تعاطٍ مكثف للبيرة مع ما يصاحبه من شجار ينتهي في الغالب بخسائر في الأرواح. وكانت الزيادة في حيازة السلاح على طول الحدود الشرقية بصورة غير شرعية في أيدي رجال القبائل نتيجة حتمية للحملات في إيطاليا الشرقية الأفريقية. ومن حسن الحظ فإن ذلك لم يؤدِ إلى خرق خطير للسلام، لكنه شكل تهديداً دائماً للأمن العام وخلق مشكلة محلية خطيرة. وكانت نتائج الإجراءات الحيوية التي اتخذت لنزع السلاح غير القانوني ضئيلة، لكن كان لها على الأقل تأثير في إخفاء هذه الأسلحة. حافظت الشرطة على مستوى عال من السلوك والكفاية وتحملت بنجاح العبء الإضافي الذي وضعته عليها ظروف الحرب وتشريعاتها. وأصبح لا بد من التوسّع في الخدمة في بعض المناطق لفترة موقتة للنهوض بالعمل الإضافي. ولعبت أقسام معينة من البوليس في بدايات الحرب دوراً مميزاً وشجاعاً في العمليات العسكرية على الحدود الشرقية.

٢٤ ـ أختم هذا التقرير بالتعبير عن إيماني في قدرة واستعداد شعب السودان على مواجهة ما تخبئه لهم الحرب بجَلَد ورباطة جأش. ولحسن الحظ فإنهم لم يتعرضوا للآن مباشرة لآثار العدوان، ما زالوا يواجهون التهديد الوشيك للغزو من العدو ولا تنقصهم الشجاعة. ولا يوجد لدي شك في أن الولاء والثبات اللذين أبدوهما بجلاء في مواجهة الخطر لن يكون أقل في مواجهة أية مصاعب اقتصادية أو فاقة يطلب منهم تحملها.

[XI]

FO 371/31587,
Nº 5145

[مستقبل السودان]
خطاب من سير هيوبرت هدلستون حاكم السودان العام
إلى سير مايلز لامبسون السفير البريطاني في القاهرة

١٨ نوفمبر ١٩٤٢

لقد أطلعني رجمان على الأوراق المرفقة بخطابكم إليه رقم 1275/4/42 المؤرخ ١٢ أكتوبر ١٩٤٢. أولاً إنني أتفق بشكل عام مع تقديرك للوضع هنا حسبما جاء في خطابك بتاريخ ١١ أكتوبر إلى سير ألكسندر كادوجمان. فكيفما صارت «الزيادة في الشعور الشعبي السوداني» مقلقة، فإنها بالتأكيد أفضل من تزايد التغلغل المصري، وفي الحقيقة إنها المشروع الوحيد المضاد لهذا التغلغل.

وأنا شاكر أيضاً لإشادتك بالطريقة التي نحاول فيها وضع الحركة الوطنية السودانية تحت نوع من السيطرة غير القمعية.

إن صعوبتنا الحالية في هذا الشأن هي اجتياز الفترة الإنتقالية والتي ربما تكون عاماً أو عامين أو ثلاثة قبل أن نتمكن من إقامة مجلس استشاري سوداني محترم. وبالمقارنة فإنه سيكون من السهل إقامة مجالس مدن ومراكز ومديريات، وستقدم هذه المجالس دليلاً على حسن نوايانا بما يتعلق بالشراكة الإنجليزية ـ السودانية. ولكن بطبيعة الحال فإن أنظار أهل الفكر السوداني ستتركز تماماً على الحكومة المركزية حيث نعترف بوجود فراغ سوداني. إن الطبيعة تمقت الفراغ ولذلك ومن غير تروٍ دخل مؤتمر الخريجين في هذا الفراغ ولكننا أزحناه منه برفق. غير أن ينبغي ملء الفراغ، وإلى أن يتم ملؤه بهيئة تمثيلية من السودانيين المستنيرين ورفدها المحتمل بممثلين لمجالس المديريات وبضعة أعضاء من أعيان العاصمة، فإن كل ما نستطع قوله هو «إن المتعدين على هذا الفراغ سيقدمون للمحاكمة» ثم نمضي في اتخاذ إجراءات معينة مثل:

(i) الإسراع في تحفيف العبء الوظيفي البريطاني في المصالح بتعيين سودانيين.

(ii) تطوير المدارس في مرحلة ما بعد الثانوي (تمر هذه المدارس الآن بمتاعب تسنين مختلفة).

(iii) زيادة استخدام السودانيين في لجان وهيئات الحكومة المركزية إذ إن هذه اللجان مكونة كلياً الآن من موظفين لبريطانيين.

إن خطوات فعالة تتخذ الآن في هذه الاتجاهات الثلاثة وسأقوم بتوضيحها لك في القاهرة. كما أن شون يسطتيع مناقشتها مع السكرتيرين هنا [يقصد السكرتيرين الإدارة والمالي والقضائي ـ المترجم].

إن هذا يكفي بالنسبة إلى سياستنا الداخلية في الوقت الحاضر. وأما في ما يتعلق بمركز السودان ومستقبله فإن هذا بالطبع يحفل بالمصاعب والتي تأتي على رأسها مفارقات الحكم الثنائي والإنشطار بين شمالي السودان وجنوبه.

ففي ما يتعلق بالحكم الثنائي فإن الاقتراح بأن تتلقى مصر بُرْقَة [في الجماهيرية الليبية الآن ـ المترجم] في مقابل حقوقها في السودان إقتراح بارع وجذاب. وإذا كان من الممكن إغراء مصر بقبول المبادلة فإننا سنسرّ لذلك غاية السرور. ولكنني أخشى أن العلاقة التاريخية مع السودان واعتماد مصر على مياه النيل سيجعل من موافقة المصريين أمراً غير محتمل على الإطلاق.

وبالمناسبة، فإن قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق في شأن هذه المسألة بين دولتي الحكم الثنائي، فإنه ينبغي استشارة الرأي السوداني المسؤول لأن تعهداً مقيداً قد أعطي بمقتضى تفويض مني في رد السكرتير الإداري المؤرخ ٢٩ أبريل ١٩٤٢ على مذكرة المطالب التي رفعها مؤتمر الخريجين في ٣ أبريل ١٩٤٢ وتقرأ الجملة المتصلة بهذا الموضوع كما يلي: «إذا قررت دولتا الحكم الثنائي في أي وقت إعادة النظر في الاتفاقية أو المعاهدة، فإن حكومة السودان ستأمل في استشارة الرأي السوداني المسؤول. ولكن الحكومة لا تستطيع أن تعطي وعوداً إلى مجموعة من الأشخاص باسم دولتي الحكم الثنائي أو باسمها هي».

وبالرغم من أن هذا لم يكن سوى تعهدِ مقيدٍ، فإننا سنكون ملزمين باستشارة كبار السودانيين في شأن أي تغيير في مركز السودان (وفي هذا السياق تتضح حاجتنا إل مجلس استشاري). فإبان مفاوضات معاهدة سنة ١٩٣٦ كان هناك قدر كبير من الشعور في أوساط السودانيين المتعلمين بأنهم ينبغي أن يمنحوا الفرصة للتعبير عن آرائهم. وقد تعاظم هذا الشعور الآن بسبب الأحداث العالمية ونمو «الوطنية». ولا أستطيع أن أحدّد بدقة ما سيكون عليه رأي السودانيين إزاء انفصال سياسي تام عن مصر في ما عدا أن أغلبية البلاد رما سترحّب به بينما ستطالب الأقلية المتعلمة بضمانات للاستقلال في المستقبل وربما بنوع من معاهدة ثقافية وتجارية مع مصر. فهم على استعداد لأن يروا السودان كأخت لمصر ولكن ليس كإبنة لها. ولن يثقوا في أي وضع استعماري بحث تمت حكم بريطاني إلى إذا برز حينذاك نوع من الميثاق الاستعماري القائم على منهج الشراكة.

وأما المسألة الثانية أي مسألة جنوب السودان فهي مسألة منفصلة وتشكل صعوبة حقيقية

وأنا مسرور لأن مذكرة وزارة الخارجية قد عبرت عنها بواقعية شديدة. إن واجبنا البيِّن إزاء السودانيين الجنوبيين هو أن نمضي قدماً في تطويرهم بخاصة في مجال التعليم بأسرع ما نستطيع حتى إذا ما تُرزوا في نهاية الأمر تحت سيطرة حكومة مؤلفة، إلى حد كبير، أو كلياً من الشمال العربي المسلم، فإنهم على الأقل سيقدرومن على الوقوف بدون معين كأقلية كبيرة متقدمة ومتماسكة. وحتى إذا كانوا سيستوعبون في شرق أفريقيا، فإنه ينبغي علينا أن نمضي في تطويرهم تعليمياً واقتصادياً لتصبح درجة تحضّرهم واكتفائهم الذاتي قريبة إلى حد ما مما هي عليه في يوغندا. إنها متخلّفة كثيراً الآن عن يوغندا ولا يمكننا أن نطلب من يوغندا أن تتولى عبئاً مكلفاً.

إن بصيص الضوء الوحيد في الظلام الجنوبي هو أن سياسة التطوير السريع ملائمة بالقدر نفسه سواء ظلت المديريات الجنوبية مرتبطة بالخرطوم أو فصلت وألحقت بشرق أفريقيا. ويمكنني القول بأنه مع ذلك فإن التطوير سيكون مهمة بطيئة للغاية خاصة في الحزام الكبير الذي يقطنه الدينكا، النيليون والنوير.

وفي ما يتعلق بالإعلان المقترح الوارد في الفقرة رقم ٩ من مذكرة وزارة الخارجية فلا شك في أن هذا سيسعد المتعلمين السودانيين إلى حد كبير ولو أنه ربما يثير الريب في أذهان الشيوخ والتجار الأكبر سناً وكبار القرويين. وفوق هذا فإنه يتوافق مع البيانات التي أُدلي بها مؤخراً في مجلسي البرلمان البريطاني في شأن مستقبل المستعمرات. وكذلك فقد كانت ملاحظات لورد هيلي في مناقشة شؤون المستعمرات في مجلس اللوردات والتي أرفق نسخة منها ملائمة للغاية. ولكنني مع ذلك أعتقد أن الإعلان يتجاوز الحد المعقول إذ إننا لا نعرف ما سيكون عليه الإتجاه بعد الحرب إزاء الأمم الصغيرة. فحتى إذا استطاع السودان أن يحصل خلال فترة محدودة على سودانيين مقتدرين بقدر وافٍ لإدارة حكومة منسجمة ذات كفاءة معقولة، وتحظى بقبول شعبي، وستظل موسرة، فهناك أيضاً مسائل الدفاع والعلاقات الخارجية. إن اتجاه الرأي الدولي يبدو بعيداً الآن عن الدويلات الضعيفة ذات السيادة ويميل نحو شكل معين من الكونفيدرالية.

إن هذه الإعلانات إذا لم تتم صياغتها بعناية فإنها رما ترتد علينا. وحتى إذا ما تمت صياغتها بعناية فإنها تؤدي إلى توار مطالب متعجلة ومبالغ فيها. إنني لا أتصور كيف أن السودان يمكن أن يصبح «دولة مستقلة تماماً تمارس كافة حقوق السيادة» لسنوات عديدة (وأنا متردد في تحديد مدة). إن مستقبل السودان ربما يكون في وضع دومنيون في رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث) أو (ومعه المديريات الجنوبية أو بدونها) في عضوية مستقبلة لاتحاد شرق أوسطي يضم مصر والجزيرة العربية وفلسطين وسوريا والعراق. إن وجهة نظري الحالية هي أن الإعلان المبكر سيكون غير ملائم.

١٩٤٣

[XII]

FO 403/467 33951
J 1530/50/16

مايلز لامبسون إلى مستر ايدن
(استلم في ٦ أبريل)

رقم ٢٧١

سيدي، **القاهرة، ١٧ مارس ١٩٤٣**

بالإشارة إلى الفقرة السادسة من برقيتي رقم ١٥٤٣ بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٤٢، والخاصة بإشارة رئيس الوزراء إلى مشكلة السودان، يشرفني أن أرفق هنا نسخة من مذكرة من وكيل حكومة السودان بالقاهرة، عن الموقف الذي اتخذته حكومة الوفد نحو السودان منذ أن تولّت الحكم في فبراير من العام الماضي.

٢ ـ في الفقرة الثانية من هذه المذكرة، ذكر مستر ساندرس أنه، ونسبة إلى اهتمامات أخرى، فإن الوفد منح اهتماماً قليلاً نسبياً للسودان. وفي قوله أن النحّاس ذكر لي السودان عرضاً في يونيو المنصرم، يعتقد مستر ساندرس الإشارة المبهمة للمشكلة المذكورة في برقيتي رقم ١٥٤٣ المشار إليها أعلاه.

٣ ـ لم تورد المذكرة ذكر الحملة الصحافية لإدخال السودان في زمرة الوحدة الثقافية العربية ولا عن ممثلي السودان في مكتب التعاون الثقافي العربي.

٤ ـ بالإشارة إلى الجملة الأخيرة من الفقرة الثانية من المذكرة المضمنة، عن عدم الرغبة الواضح للسماح بمناقشة مواضيع السودان في البرلمان، يجب عليّ أن أضيف أن استفساراً من عبد العزيز الصوفاني حول موضوع العلاقات بين مصر والسودان، قد رُفع إلى مجلس النواب في ١ مارس وسيناقش في نهاية الشهر. ويتطرق هذا الاستفسار إلى: (١) العلاقات الراهنة بين مصر والسودان وإدارة شؤون السودان؛ (٢) نشاطات مؤتمر الخريجين؛ (٣) الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بالنظر إلى الممتلكات المصرية المصادرة في السودان

ولم تُعَدْ لمالكيها بعد؛ و(٤) موقف الحكومة بالنظر إلى هجرة المصريين إلى السودان.
٥ ـ إن الحكومة تشجع الأنشطة المختلفة التي وصفت في مذكرة مستر ساندرس لدوافع تتعلق بالوزن السياسي الداخلي.
٦ ـ سأرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى وزير الدولة وإلى حاكم عام السودان.

المخلص
تيرنس شون
عن السفير

مذكرة

(سري)

تحكم حكومة الوفد الآن منذ أكثر من عام. تتطرق المذكرة أدناه إلى الموقف الذي اتخذته نحو السودان خلال هذه الفترة.

٢ ـ إن مجريات الأحداث الخارجية حتى نهاية ١٩٤٢، والذي غلب عليه تقدم القوات الألمانية نحو مصر وانسحابها فيما بعد، والمصاعب الداخلية التي واجهت الوفد أيضاً في نطاق الإمدادات وفي ترتيب شؤونه الداخلية، شغلت الحزب كثيراً جداً حتى أن قليلاً من الاهتمام قد مُنح للسودان. وقد ذكر النحاس باشا بنفسه هذا عرضاً للسفير في يونيو، وفي يوليو علم أنه دعا لمذكرات عن السودان من كل مصالحه. إن نتائج المذكرات، إن كانت بالفعل أعدّت، لم تكن موسّعة. إن المصالح الوحيدة التي علم بأنها قدمت مقترحات جادة هي وزارة المعارف ووزارة الزراعة؛ سنتطرق لهذا مؤخراً في هذه المذكرة. وفي مناسبتين رفض البرلمان مناقشة مواضيع عن السودان ؛ كانت الأولى في يونيو، عندما كان الموضوع مذكرة مؤتمر الخريجين في أم درمان إلى الحاكم العام؛ والثانية كانت في ديسمبر، عندما أثيرت مواضيع عامة عن السودان في مناقشة خطبة العرش.

٣ ـ ومن الناحية الأخرى، فإن واحدة أو إثنتين من المسائل القديمة تم رفعهما مرة أخرى، وكانت الأكثر أهمية إعادة تعيين الطلبة السابقين في المدرسة العسكرية في الخرطوم والذين فصلوا (وسجنوا في بعض الحالات) في ١٩٢٤، ومنح ثلاثة منهم من الذين تحصلوا مسبقاً على عمل أثناء حكومة الوفد لعام ١٩٣٧ وظائف مدنية في وزارة

الدفاع القومي، وإلى حد بعيد كنتيجة للضغط الذي مارسه الشيخ حسين صالح الخليفة على حامد سيف الناس. وقدمت مرة أخرى اقتراحات لإلغاء تأشيرات الدخول للمصريين الذين يزورون السودان، وتعيين أكثر للمصريين في حكومة السودان؛ ولم تتم متابعة لأي من هذه الاقتراحات. إن صياغة مسودة قانون التجنيد الجديد ربما قصد منه تقليل التمييز بين المصريين والسودانيين لأنها اقترحت أن تطبق على كل السودانيين المقيمين في مصر.

٤ ـ إن موقف الوفد من مسألتين رئيسيتين برزتا خلال العام كان مثالياً، حيث حلّ النادي السوداني كنتيجة للنزاع حول انتخاباته، بأوامر من رئيس الوزراء بمجرد أن جاء للحكم. وإلى الآن، لم يتمكن علي البرير، المتآمر الرئيسي في شؤون النادي، حتى الآن، من إعادة فتحه على رغم المحاولات المتعددة لكسب رضا الوفد، مثلاً، حفلة الشاي التي أقامها لعبد الله النجومي باشا في ٥ ديسمبر والتي انسحب منها الوزراء الوفديون عندما أخذت الخطب طابعاً سياسياً. وعن مذكرة مؤتمر الخريجين للحاكم العام فإن موقف الوفد كان مرة أخرى ومن وجهة نظرنا، صحيحاً، على رغم أن ذلك ربما يعزى إلى حقيقة أنهم يشكّون في أنها وثيقة من وحي البريطانيين قصد منها ضرب اسفين بين المصريين والسودانيين. ومهما كان الدافع، فقد رفضوا أن يتخذوا موقفاً رسمياً منها أو يسمحوا بمناقشتها. ولم يكونوا مصيبين تماماً بتعيين لجنة للمؤتمر بالقاهرة في أبريل. وعلى رغم التحذير الذي أرسل لهم عبر أمين عثمان باشا في أن هذه اللجنة هي فرع غير مسموح به لهيئة لا تحظى حالياً بالرضى من الجهات الرسمية من حكومة السودان، فقد اكتشف في أكتوبر أن وكيل وزارة المعارف قد كتب رسمياً إلى رئيس اللجنة الفرعية يطلب منهم اختيار الطلبة السودانيين للتعليم في مصر. إن المحاولات لتغيير هذا الترتيب من قبل الوزير لم تفلح بعد.

٥ ـ كان طبيعياً أن يعكس أعضاء الوفد العلاقات الاقتصادية بصورة بارزة في الصحف وفي الخطب العامة نسبة إلى مصاعب الإمدادات في مصر والسودان. لم تتخذ خطوات عملية، على كل حال، لتثبيت هذه العلاقات إلا في أواخر عام ١٩٤٢ عندما أرسل خبير اقتصادي جديد، الأول من نوعه بخبرة عن الاقتصاد. وفي الوقت نفسه أعيد تنظيم لجنة السودان الدائمة في مصر حتى تصبح أكثر التصاقاً بمصلحة التجارة والصناعة، ووزيرها هو الرئيس.

٦ ـ أوضح وزير الزراعة في مقابلة في أغسطس أنه نتيجة لطلب من النحّاس بمدّه بمذكرة، يقترح إلحاق مندوب علمي للخبير الاقتصادي؛ وعقد مؤتمر زراعي سوداني ـ مصري؛ وأن يرسل إلى السودان مستشارون زراعيون من مصر؛ وإنشاء محطات زراعية في السودان؛ وافتتاح محطة تعقيم في وادي حلفا؛ والسعي لإيجاد أماكن أكثر في السودان لموظفين بيطريين مصريين. على كل حال، فإن هذه المقترحات ظلت مجرد اقتراحات حتى الآن.

٧ ـ إن الإشارات الوحيدة لنشاط حقيقي أبدتها وزارة المعارف، كما أوضح أعلاه، فإنها الوزارة الوحيدة التي تتخاطب مباشرة مع لجنة المؤتمر الفرعية في القاهرة، ومؤخراً كان لديها قيد النقاش الجاد مشروعان محددان:

أ ـ إيجاد مقعد للسودان أو معهد في الجامعة. ويبدو أن هذه الفكرة اقترحها محمد محمود جلال بك بعد زيارته إلى الخرطوم وكتبها له كريم ثابت في «المقطم». وأبدى كل من الأمير عمر طوسون والدكتور طه حسين رغبتهما في الاقتراح وسمحوا لأسمائها أن ترتبط بها. وحتى الآن، فإن الشكل النهائي وحدود الاقتراح لم يتقررا بعد، ولكن يعرف عن الدكتور علي إبراهيم باشا أنه يؤيد إنشاء معهد، ولم تخصص أموال حتى الآن، لكن لا تستبعد إمكان أنه، حتى إذا ما رفضت الحكومة إيجاد دعم للمعهد، فإن الأمير عمر طوسون وأصحابه ربما وفروا منحه من الأموال التي تحت أيديهم.

ب ـ افتتاح مدرسة ثانوية في مصر [في السودان]، وتضمين مبلغ ٨.٧٠٠ جنيه مصري في موازنة ١٩٤٣ لهذا الغرض، إلا أن الوكيل بالإنابة ذكر أن المدرسة لن تفتح في المستقبل القريب وذلك عائد إلى عدم وجود هيئة تدريس. وفهم أن الأرض لمباني المدرسة خصصتها حكومة السودان، لكن من غير المحتمل أن تنجز المباني قبل نهاية الحرب، ومن غير المحتمل أيضاً إيجاد مبنى موقت. وعلى كلٍ فإن مدير التعليم الثانوي من المنتظر أن يزور الخرطوم خلال شهر مارس بهدف إبقاء الرغبة في المشروع حية على الأقل.

ج ـ في سبتمبر أعلن الوزير أن دخول السودانيين إلى المدارس المصرية سيكون أسهل من الآن فصاعداً، وأنه رفع العدد الذي يمكن قبوله سنوياً. وذكر الطلاب السودانيون، أنه منذ أن كانت المدرسة الثانوية المصرية قيد البحث قيل لهم إنه ربما لن يكون هناك مكان في المستقبل للطلاب السودانيين في المدارس المصرية. كما أرسل الوزير المصري مؤخراً بعضاً من الأساتذة من الجامعة ليحاضروا في جامعة الخرطوم.

٨ ـ والجدير ذكره، كدليل على حقيقة أن مصلحة الوفد في السودان سياسية بكل معنى الكلمة ولا تسندها أية رغبة لمساعدة السودانيين، أنه المناسبة الوحيدة التي كان يمكنهم التدخل فيها لمصلحة السودانيين وفشلوا في ذلك. كان ذلك في أغسطس، عندما قررت مصانع السكر نقض الاتفاق الذي كان المصريون شركاء فيه، ورفع أسعار السكر على السودانيين في شكل باهظ، على رغم الاحتجاج القوي لدى النحاس باشا وأمين عثمان باشا. ويبدو أن الوفد اتخذ فكرة أن لا سبب لهم لأن يتدخلوا ما بين حكومة السودان ومصانع السكر، على رغم علمهم التام أن الخلاف يقتصر على سعر واحدة من السلع الغذائية الأساسية للسودانيين.

وكيل حكومة السودان، القاهرة، ٩ مارس، ١٩٤٣

[XIII]

FO403/467 33951
J/1773/50/16

السير مايلز لامبسون إلى مستر إيدن
(استلم في ٢٠ أبريل)

رقم ٣٤٣

سيدي، **القاهرة ١٠ أبريل، ١٩٤٣**

١ ـ إشارة إلى رسالتي رقم ١٨٥ بتاريخ ١٨ فبراير، يشرّفني أن أرفق هنا نسخة عن رسالة من الحاكم العام تحتوي على مقترحات معاليه لتكوين مجلس استشاري عام لشمال السودان ومجالس للمديريات.

٢ ـ إن مسوّدة التشريع المتضمنة في رسالة السير هدلستون خطوة مهمة إلى الأمام في التطور السياسي للسودان. إن مجلساً استشارياً مركزياً لشمال السودان سيلبي الحاجة التي برزت لبعض الوقت بتشكيل جهاز مركزي يمكّن الإدارة، من الاحاطة التامة بحاجة ومشاعر السكان، ولتدريب السودانيين تدريجياً إلى مستوى يمكنهم من المساهمة في الإدارة المركزية لبلدهم. لقد أوضحت كثير من المؤشرات الأخيرة على استيقاظ الوعي السياسي، مثل نشاطات مؤتمر الخريجين، إن المطالبة بمشاركة سودانية أكثر في الإدارة قد بدأت تتزايد. إن النجاح الرائع للأشكال المتعددة للحكم المحلي والتي أوكلت للسودانيين في أجزاء متفرقة من القطر أظهرت بوضوح أن السودانيين قادرون على تولّي مسؤوليات سياسية مهمة. لا شك أنه من الحكمة إدخال إجراءات مثل التي اقترحت قبل أن تتنامى طلبات أكثر إلحاحاً وقبل أن يعيق التململ السياسي تعاون المستنيرين السودانيين مع الحكومة.

٣ ـ يبدو أن التوقيت كان جيداً، آخذاً في الاعتبار اعتبارات عامة أخرى. إن مؤثرات الحرب المزعجة قد انحسرت إلى حد كبير عن السودان، وأن الهيجان السياسي الذي سيتبع توقف الاعتداءات من قبل بعض المراقبين، والذي له بعض العلامات التي ربما

تكون واضحة في بلاد الشرق الأوسط والبلاد العربية الأخرى، لم يبدأ بعد في الانتشار في السودان. إن السودان سيكون في وضع أفضل في مواجهه هذا الموقف إذا ما أجيزت الإجراءات المقترحة الآن.

٤ ـ إن المجلس المقترح الآن يقتصر على شمال السودان لأن هذه المنطقة أكثر تقدماً في كل المجالات من الجنوب. إن الاختلافات العنصرية وغيرها بين المنطقتين جعلت من الممكن تماماً التعامل مع الشمال كوحدة منفصلة لهذا الغرض.

٥ ـ أوصي بشدة أن تفوّضوني بإخطار السير هدلستون أن حكومة صاحب الجلالة توافق على مسودة التشريع المضمنة في رسالته وعلى التطبيق الفوري لمقترحاته.

٦ ـ وعلى افتراض أن توصيتي أجيزت، يبقى التفكير في رد الفعل المصري على الإجراء المقترح. إن هناك دوماً ميلاً في الأوساط المتطرفة في مصر للاعتقاد أننا وراء الإجراءات التي ترمي إلى منح استقلال أكثر للسودانيين بفرض فصل السودان عن مصر ووضعه تحت نفوذنا. إن دعاية العدو التي ذكرت في الفقرة الأخيرة من خطاب السير هدلستون ربما تجعل من المحتمل إضمار هذه الشكوك بالنظر إلى الإجراءات المقترحة الآن، ويجب على أولئك المصريين الذين في استطاعتهم النظر إلى المسألة بأية موضوعية إجازة مقترحات تشكل خطوة مهمة جداً في طريق التطورات السياسية والتي تبعوها بأنفسهم. ولكن في حقيقة الأمر فإن هذه الاعتبارات ليست كلها موضوعية. ومهما كانت مشاعر المصريين الذين يفكرون في هذه المقترحات، فلن يكون بمقدورهم عملياً إبداء اعتراضات على أي إجراءات تمنح مسؤوليات سياسية أكثر للسودانيين، إذ إن ذلك سيغيير وجهة نظر السودانيين فيهم. وعليه ربما يفترض، أن الحكومة المصرية والرأي العام المصري سيطاوعوننا في هذه الإجراءات، بعيداً جداً من أي ضغوط قد نمارسها عليهم. لقد درست بعناية ما إذا كان ولأسباب تكتيكية من المستحسن التعامل مع هذا التشريع من وجهة نظر الحكومة المصرية بطريقة التشريعات العادية نفسها التي تجاز من وقت إلى آخر في السودان، أو عمل ترتيب معيّن لربط المصريين بها، ولقد توصلت إلى نتيجة أن أول هذين الأمرين هو الصحيح بالتأكيد. إن اتفاقية الحكم الثنائي الأول لعام ١٨٩٩ منحت الحاكم العام السلطة لأن يصدر ببلاغ أي قانون، أو أمر، أو لوائح «للإدارة الرشيدة للسودان». لا يوجد شيء يوضح أنه يجب عليه الحصول على موافقة أي من دولتي الحكم الثنائي قبل إصدار أي من هذه القوانين. في الواقع، وعلى النقيض فهو مطالب فقط بإبلاغ السلطتين البريطانية والمصرية عنهم. إن التقليد هو أن الحاكم العام يتحصل على موافقة سفير صاحب الجلالة في القاهرة والمندوب السامي للسودان قبل إجازة الأوامر لتصبح في شكل قانون. إلا أن هذا ترتيب خاص لا تعلم عنه، بحسب ما أعلم، الحكومة المصرية شيئاً. لم

تستشر الحكومة المصرية قط قبل إجازة أي قانون، لكنها تعلم به من حكومة السودان بعد إجازته مباشرة. إنني متأكد أنه من الأحسن في الحالة الراهنة أن تتبع هذا الإجراء الروتيني العادي، وعليه أقترح أنه بمجرد أن تخطرني أن حكومة صاحب الجلالة أجازت التشريع المقترح، فإن على الحاكم العام إصدار القوانين واللوائح ذات الصلة وتبليغها إلى الحكومة المصرية بالطريقة المعتادة.

٧ ـ إن حكومة السودان حريصة جداً لكي لا تضيّع أي وقت لتنفيذ هذه المقترحات، وأشاركها تماماً الرأي في هذه النقطة. وعليه أرجو أن تتكرم بإخطاري برقياً بتعليمات حكومة صاحب الجلالة بالنظر الى التشريعات المقترحة والطريقة التي تقدم بها إلى الحكومة المصرية.

٨ ـ أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى السير هـ. هدلستون وإلى وزير الدولة.

المخلص مايلز لامبسون

السير هـ. هدلستون إلى السير مايلز لامبسون

سيدي، **الخرطوم، ٢١ مارس، ١٩٤٣**

يشرّفني أن أشير إلى المراسلات بين سعادتكم وسير ألكساندر كادوجان، وبين سعادتكم وبيني، والتي بدأت، رسالتي رقم ٨٢ بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٤٢، متضمنة مذكرة من سكرتيري الإداري بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٤٢، حول مشاركة أكبر للسودانيين في الحكومة المركزية والمحلية في السودان.

من هذه المراسلات أعتقد أن تطبيق الخطوات المحددة الموصى بها في الفقرة الثامنة في المذكرة بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٤٢، من المحتمل أن تتمتع بدعم سعادتكم وحكومة صاحب الجلالة.

ـ وبناءً على هذا، قمت بإجازة تشكيل اللجنة الخاصة الموصى بها في الفقرة الثامنة (III) من المذكرة وتحميلها مهمة تقصي ملاءمة تشكيل مجلس استشاري لشمال السودان، وإذا ما كان ذلك ممكناً وضع توصيات له، وصلاحياته والتاريخ التقريبي لتشكيله. إن اللجنة، قوية، تضم خمسة أعضاء من مجلسي ومديري أكبر مديريتين، وقد قدمت تقريرها كما يجب. إن توصياتها، والتي قبلتها من حيث المبدأ، قد ضمّنها سكرتيري القضائي في مسوّدة تشريع أولية.

ـ تتكوّن مسوّدة التشريع من ثلاث وثائق، هي: قانون المجالس الاستشارية ١٩٤٣، قانون المجلس الاستشاري لشمال السودان ١٩٤٣، وقانون الحكم المحلي (مجالس المديريات) ١٩٤٣؛ مرفق صور من الوثائق الثلاث.

إن مسوّدة قانون الحكم المحلي (مجالس المديريات)، على رغم أنها محلية وولائية في خواصها يجب النظر إليها على أنها جزء مكمل للكل ما دام أن موادها ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومكملة لأمر المجالس الاستشارية. أكثر من ذلك، فإنها تكمل الهرم القائم على الهيئات الكثيرة الحضرية والريفية الموجودة والتي ستقوم عبر السودان الشمالي وتؤدي عبر مجالس المديريات بتتالٍ منطقي ومباشر إلى المجلس الاستشاري.

٤ ـ وأني لمدرك أن هذه المجموعة الموقتة من التشريعات تمثل تطورات سياسية ذات أهمية بعيدة المدى والتي ربما أثرت جوهرياً في دستور السودان، وعليه أعتبر من الصحيح والمناسب دعوة مجلسي في أول فرصة لدراستها على حدة كمسوّدة تشريع، وإذا ما تمت الموافقة، ترسل في الشكل نفسه لرأي سعادتكم وحكومة صاحب الجلالة ومن ثم الموافقة المبدئية.

وعليه فإن مجلسي درس مسوّدة التشريع، في اجتماعه رقم ٥٠٨ ووافق على رفعها إلى سعادتكم في شكلها الحالي.

٥ ـ وعليه أكون مسروراً أن أضمن أن هذا التشريع لا يتعارض مع السياسة العامة لحكومة صاحب الجلالة والاتجاهات العريضة للتطورات السياسية داخل الكومنولث البريطاني وأي مكان آخر. وعند استلام هذا التأكيد فإن مجلسي سيتقدم على الفور لإجازة التشريع خاضعاً لتعديلات تفصيلية كما يُرغب فيها. وسيتبع ذلك إعداد وإجازة اللوائح المناسبة التي تحكم مداولات المجلس الاستشاري لشمال السودان وإصدار أوامر تكوين مجالس المديريات في تلك المديريات التي على استعداد لذلك.

٦ ـ أعتقد أنه من الصحيح إخطار سعادتكم، وكما هو متوقع، فإن الشائعات بدأت تحوم في السودان حول تشكيل نوع من المجالس الاستشارية المركزية وستكون فقط مسألة وقت قبل أن تصل هذه الشائعات إلى مصر. وأكثر من ذلك، وكما يدرك سعادتكم من دون شك، فإن جهاز الدعاية لدول المحور قد وجهه مسبقاً حملة تشوه وتبالغ في مهام لجنة استشارية مصلحية كوّنت حديثاً في شأن يخصّ الحكم المحلي على أنها خطوة غادرة نحو قطع العلاقات بين مصر والسودان. وعليه، أقترح على سعادتكم إذا رأيتم أن الوقت قد حان لإبلاغ الحكومة المصرية بما هو مقترح في الوقت الحاضر أن يتم ذلك بالطريقة وفي الوقت الذي تراه مناسباً.

المخلص: هـ. هدلستون

حاكم عام السودان

[XIV]

FO 403/467
J 2248/1444/16

مايلز لامبسون إلى مستر إيدن
(استلم في ١٩ مايو)

رقم ٤٠٥

سيدي، **القاهرة، ٢٠ أبريل، ١٩٤٣**

١ ـ يشرّفني أن أرسل نسخة رسالة من حاكم عام السودان يرفق فيها نسخاً من مذكرات قدمها السكرتير المالي لحكومة السودان عندما قدم تقديرات موازنة حكومة السودان لعام ١٩٤٣.

٢ ـ أبانت التقديرات لعام ١٩٤٣ دخلاً كلياً مقداره ٥,١٢٠,٦٤٨ جنيهاً مصرياً وصرفاً كلياً بالرقم نفسه. إن الدخل التقديري لعام ١٩٤٣ هو ٣٧٦,٥٣٦ جنيهاً مصرياً فوق التقديرات لعام ١٩٤٢، إلا أنه أقل من التقديرات المراجعة لإيرادات ذلك العام بـ ٥٦٩,٠١٢ جنيهاً مصرياً. إن الصرف لعام ١٩٤٣ يقدر بـ ٢٦٨،٥٣٦ جنيهاً مصرياً فوق التقديرات لعام ١٩٤٢ (قبل الخصم الكلي لـ ١٠٨,٠٠٠ جنيه مصري) و١٦٢,١٢٢ جنيهاً مصرياً أخرى من آخر تقديرات مراجعة لمصروفات ذلك العام.

٣ ـ تعزى النتائج الحسنة للدخل لعام ١٩٤٢ إلى استمرار الأحوال الاقتصادية المرضية للعام المنصرم بصورة عامة بدلاً من التدهور، كما أعتقد أنه محتمل عندما أعدت التقديرات لعام ١٩٤٢، هذا على رغم النقص الحاد في المحاصيل نسبة إلى الأمطار المتأخرة وحقيقة أن الزراعة النهرية عانت خفضاً في منسوب النيل للسنة الثالثة على التوالي. ووجد إنتاج السودان سوقاً في مصر، بينما بيع وشُحن قطن السودان المنتج، إلى المملكة المتحدة في المقام الأول، بأسعار مجزية. وأكثر من ذلك، فإن القوات العسكرية أنفقت ملايين الجنيهات في السودان. هناك فائض متنامٍ من السيولة في أيدي الجمهور؛ وإجمالاً، فإنه واضح أن القطر نجح إلى حد كبير من تكييف أوضاعه مع أحوال الحرب.

٤ ـ ونظراً إلى توقعات الدخل لعام ١٩٤٣، فقد كان الجفاف العام في سبتمبر الماضي

يثير القلق، إلا أن الأحوال تحسنت مع أمطار أكتوبر وأن التوقعات العامة لمحصول ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣ بقيت ضمن المعدل. لكن الإنتاج الإجمالي المتزايد للمحاصيل الغذائية سيكون مطلوباً لسد النقص في الاحتياط الداخلي. إن محصول القطن قد يكون كبيراً. وبالإضافة للسياسة الحالية للحكومة والرامية لامتصاص أكبر قدر من الدخول المتزايدة لدى الضرائب من الأموال الحاضرة لتقوية الوضع المالي لمقابلة احتياجات المستقبل الضخمة فإن مقترحات الدخل لعام ١٩٤٣ تشمل إجراءات مهمة معينة ضد هذا التضخم. وبينما لم تزد الضرائب الزراعية، فإن التقديرات ستكون عموماً على أسس أكثر تشدداً. ويكون التوصل إلى الأرباح في التجارة عبر زيادة في فئات الضرائب، إضافة إلى إدخال مشروع توفير لضريبة العمل. وزيدت رسوم الرخص التجارية وفئات ضريبة أرباح العمل بنسبة ٥٠ في المئة. وقدرت إيرادات الحكومة من القطن بزيادة ٣٠٩,٣٥٥ جنيهاً مصرياً؛ لكن الترتيبات لتصريف ودفعيات محصول القطن تبرر للحكومة افتراض أن كل المعاملات لبيع المحصول، شُحن القطن أم لم يشحن فعلياً، سيتم استلامها خلال السنة المالية. ومن الناحية الأخرى يتوقع للسكر أن ينخفض بـ ١٦٥,٠٠٠ جنيه مصري من تقديرات عام ١٩٤٢ نسبة إلى ارتفاع الأسعار ومصاعب الإمدادات؛ إن المساهمة الصافية للسكك الحديد تقل بـ ١٣٠,٠٠٠ جنيه مصري؛ والدخل من الجمارك يقل بـ ٧٠,٠٠٠ جنيه مصري.

٥ ـ تبين تقديرات المصروفات لعام ١٩٤٣ زيادة ١٥٠,٣٨٩ جنيهاً مصرياً في بند المرتبات والعلاوات. منها ٨٤,١٣١ جنيهاً مصرياً علاوة خاصاً بالحرب، والباقي لمواجهة الزيادات في الإدارة. إن التوضيحات المفصلة لهذه الزيادات وضعت في الملحق ٦. إن الاحتياط في عام ١٩٤٣ للخدمات كان ١١٩,٥٣٥ جنيهاً مصرياً أكبر من عام ١٩٤٢ ـ انظر الملحق ٧. إن التقديرات للصرف فوق العادة بلغت ٢٥٢,٢١٥ جنيهاً مصرياً تقريباً كما هي في ١٩٤٢ ـ انظر الملحق ٨. وبقي الاحتياط في ١٩٤٣ للصرف العسكري ٤٧٩,٠٨٠ جنيهاً مصرياً.

٦ ـ أكد السكرتير المالي، في تقديمه لموازنة متوازنة ـ وهي الأكبر لتاريخه ـ على وجه الخصوص: (أ) إنه يعتمد على مواصلة النجاح الذي تمتعت به السودان خلال الأعوام الثلاثة الماضية في بيع صادراتها؛ (ب) تقليص الاحتياط للصرف على الخدمات هو من باب التأجيل فقط وليس سياسة دائمة، حيث العبء الكامل للمتأخرات المتراكمة للصيانة ومتطلبات التجديد ورأس المال سيشعر بها عقب نهاية الحرب؛ (ج) التزامات صرف لا يمكن تجنبها في ما يتعلق بالعلاوات الخاصة بالحرب وزيادة تكلفة الإمدادات التي ستزيد من تكلفة الخدمات. وفي رأيي أيضاً أن السودان محظوظة في أن تتطلع إلى حكومة

صاحب الجلالة لدعم موازنة صرفيات الدفاع. ومن دون هذه المساعدة فمن غير المحتمل أن تتمكن السودان خلال الحرب من الاستمرار في الإيفاء بالتموين الإضافي اللازم لتعزيز تقدّم السودان الاقتصادي والاجتماعي. وأكثر من ذلك فإن السودان كانت محظوظة جداً إذ لم يكن عليها تخفيض زراعة القطن ـ المصدر الرئيسي للثروة في البلاد ـ وفي أن تتمكن، بمساعدة حكومة صاحب الجلالة، من تصريف محصولها من القطن بسعر مجزٍ.

٧ ـ وعلى ضوء الملاحظات المتقدمة، ربما ظهر للوهلة الأولى أن مجرد موازنة الميزانية بعد أن اعتمدت مبلغاً قياسياً للمصروفات أمراً محفوفاً بالخطر بعض الشيء؛ وأنه في هذه السنوات الحسنة ربما كان من الحكمة أن تكون هناك موزانة تحقق فائضاً بتأجيل كل الزيادات التي يمكن تجنبها وذلك في الإدارة والخدمات الجديدة حتى عودة الأحوال المستقرة. كما يمكن، وعلى سبيل المثال فقط، أن تفرض ضريبة دخل ـ حتى ولو كان دافعو الضرائب محدودي العدد ـ على الدخول العالية والمعتدلة وأن تزاد مساهمات الدفاع، لمواجهة التكلفة المتزايدة لإنشاءات ما قبل عام ١٩٤٠، بأكثر من الـ ٢٥ في المئة والتي دفعت مسبقاً على الأقل. لكن لدى حكومة السودان احتياط كبير متراكم، وإذا ما تواصلت حال الرخاء الحالية فإنه من المحتمل لدخل ١٩٤٣ أن يتجاوز التقديرات، وأن الأحوال المحلية الشاذة ربما تبرر إجراءات التقشف المالي في السودان. ومهما كان الأمر، فإن حكومة السودان، أدرى، على ضوء إيرادات الدخل الجارية، لأن تعطي عناية أكبر لإمكان زيادة فئات مساهماتها لعام ١٩٤٢ في الدفاع لتتماشى مع مستحقاتها والتزاماتها تجاه شعب السودان التي لا يمكن تجنبها، وبتحديد حتى للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية الضرورية والتي أجّلت طويلاً. وأكثر من ذلك فإن مقترحات الضرائب في الموازنة الحالية دليل على رغبة حكومة السودان في مضاهاة دافع الضرائب البريطاني في مسألة الضرائب المباشرة وبقدر ما تستطيع أن تكيّف هذه السياسة مع الأحوال الداخلية الشاذة.

٨ ـ أرسل صورة عن هذا المكتوب إلى حاكم عام السودان ومصلحة التجارة لما وراء البحار.

المخلص

مايلز لامبسون

[XV]

FO 403/467 33951

ملحق تشريعي خاص، في الجريدة الرسمية
لحكومة السودان رقم ٧٣١ بتاريخ ١ سبتمبر ١٩٤٣

المحتويات

الملحق رقم ١: الأوامر؛

أمر الحكم المحلي (مجالس المديريات)، ١٩٤٣ (أمر١٩٤٣ رقم ٦)؛

أمر المجالس الاستشارية، ١٩٤٣ (أمر ١٩٤٣ رقم ٧)؛

ملحق رقم ٢ : لوائح وأوامر تشريعية؛

أمر المجلس الاستشاري لشمال السودان، ١٩٤٣ (١٩٤٣، رقم ٣٦).

مذكرة توضيحية

أمر المجالس الاستشارية، ١٩٤٣.

أمر المجلس الاستشاري لشمال السودان، ١٩٤٣.

أمر الحكم المحلي (مجالس المديريات)، ١٩٤٣.

مقدمة:

يشكل إصدار أوامر المجالس الاستشارية ومجالس المديريات سوية مع الأمر بتكوين مجلس استشاري لشمال السودان، مرحلة مهمة في التطور السياسي للسودان. إن هذه المجموعة من التشريعات في حقيقة الأمر أبعد خطوة اتخذت حتى الآن في سياسة الحكومة المعلنة عن إشراك السودانيين في إدارة بلدهم.

إن هذه الأوامر جزء من سلسلة أوامر تغطي فترة عشرين سنة وتشبه درجات السلّم. إن سياسة «الإشراك» بدأت في تجارب معينة بسيطة ومحلية في المديريات منذ عام ١٩١٤، وأخذت أولاً شكلاً تشريعياً في عام ١٩٢٢ في قانون منح سلطات قضائية لشيوخ قبائل معينة. وكان ذلك واحداً في سلسلة من الأوامر المتعلقة بانتقال القضايا المدنية والجنائية

إلى السلطات المحلية، وتطورت إلى قانون المحاكم المحلية لعام ١٩٣٢. هذه القوانين، على رغم أنها صممت لتغطية التحوّل الحتمي للتجمعات الريفية والسلطات المحلية من أساس قبلي إلى أساس إقليمي، اختصرت على انتقال السلطات القضائية.

إن نقل السلطات الإدارية إلى السلطات المحلية والذي كان يجرى بشكل موحّد في كل المديريات لسنوات كثيرة ثم مدّ توسيعه في وقت واحد وقنن بموجب أوامر الحكم المحلي الثلاثة التي أجيزت في عام ١٩٣٧. إن أهدافها وموادها وُصفت في مذكرة توضيحية نشرت مع هذه الأوامر في الجريدة الرسمية لحكومة السودان رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٣٧، وجعل النص في القانون الأصلي للمجالس البلدية ومجالس المناطق لربط مجالس المدن والمجالس البلدية الموجودة (كانت استشارية) بالمديرين والمفتشين، ووسعت في قانون الحكم المحلي (تعديل رقم ٢) لعام ١٩٣٩، لتتمكن من تكوين مجالس مدن ومجالس بلدية تنفيذية (انظر ص ٢٢١ وص ٢٩٦ في أوامر السودان). هيأ قانون المناطق الريفية لانتقال موسع للسلطة التشريعية إلى السلطات المحلية.

إن السنوات الست التي مرّت منذ إجازة هذه القوانين شهدت نمواً متواصلاً للحكم المحلي في المناطق الحضرية والريفية. إن التطور الأخير المهم هو تكوين مجالس مدن مع مهمات تنفيذية وبممثلين منتخبين ومعينين.

مجالس المديريات

ختمت المذكرة التوضيحية في أكتوبر ١٩٣٧ بتعليق هو أن قانون الحكم المحلي لا يحتاج إلى أن ينظر إليه بأنه اكتمل في القوانين الثلاثة لذاك العام. إن أمر مجالس المديريات الجديد يتمم هذا النقص ويكمل هرم الحكم المحلي.

ربما تحتوي المديرية على مجلس بلدي ومجالس مدن وعدد من المناطق الريفية، لكل منها سلطاتها المحلية. تظهر بعض المشكلات المحلية، حيث التعليم والتطور الاقتصادي والصحة العامة والأمن أو المواصلات تتداخل بين عدد من السلطات المحلية أو حيث إن بعض الاتساق للقوانين الفرعية يكون مرغوباً فيه في وسط السلطات المحلية. إن عبء التنسيق واتخاذ القرار يقع على مدير المديرية، وكما حدث عام ١٩١٠، ونسبة إلى زيادة التعقيد في الإدارة أعتبر من الأنسب ربط المجلس بالحاكم العام في تأدية سلطاته التنفيذية والتشريعية، والآن، ومع التطور الأخير للحكم المحلي، اعتبر من الأنسب أيضاً إشراك المجالس، المكونة من السلطات المحلية والمواطنين المستنيرين، مع مديري المديريات في ممارسة سلطاتهم في الحكم المحلي.

إن أمر مجالس المديريات يفوض الحاكم العام في مجلسه لتكوين مجلس للمديرية، بأمر،

في أي مديرية ويحدد في صورة عمومية، تركيب وسلطات وواجبات المجالس التي كونت. ينص الفصل الخامس من الأمر ويشدد على نواحي الحكم المحلي لمجالس المديريات (كما هو موضح في عنوان القانون) بشرط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل في أي من هذه المجالس أشخاصاً من السلطات الريفية، أو أعضاء من ذلك (يعرفون سابقاً بسلطات الإدارة الأهلية) أو أعضاء من السلطات الحضرية (مجالس المدن والمجالس البلدية) التي كونت تحت قانون الحكم المحلي الموجود: وأن تكون البقية ممثلين للمصالح الاقتصادية والاجتماعية المهمة جداً في المديرية (مثلاً الزراعة، الصحة، التجارة، التعليم، الخ). يمكن أن يكون ممثلو السلطات المحلية معينين أو منتخبين وفقاً لأي وسيلة يعتمد عليها في تأمين تمثيل صحيح للمجموعة المعنية. يعين المدير بقية الأعضاء وفقاً للوسيلة التي طرحت في الأمر الخاص الذي يشكل مجلساً لمديريته. إن قصد حكومة السودان أن تجعل نصاً في الأوامر التي تشكل مجالس المديريات لتضمين، حيث تقتضي الضرورة، موظفين سودانيين في الخدمة ضمن هؤلاء الأعضاء المتبقين.

إن الفصل السادس مهم لأنه يحدد مهام المجلس. وهي بصفة أساسية تقديم النصح للمدير في الأمور المتعلقة بالإشراف وتنسيق الحكم المحلي عبر المديرية. وقد تكون هناك، على كل حال، مواضيع معينة ذات أهمية عامة للسودان، وفيها ربما ترغب الحكومة المركزية في أخذ وجهة نظر مجلس أو أكثر من مجالس المديريات، ومن هنا كان إدخال الفصل السادس (ج). نص الأمر أيضاً أن المدير يحق له تفويض سلطات تنفيذية معينة للمجلس منحت له بقانون للحكم المحلي، وتحت القسم الثامن، السلطات التي منحت له بقوانين أخرى.

المجالس الاستشارية

يصنّف أمر المجالس الاستشارية لوحده، ويحمل عملية إشراك السودانيين في الحكومة فوق نطاق الحكم المحلي في مجال الحكومة المركزية، وهو الأداة القانونية الأولى التي صممتها حكومة السودان لهذا الهدف قيد النظر.

وبينما كانت الحكومة تحرص دائماً على استشارة أقسام متنوعة من وجهة النظر السودانية في مسائل معينة في السياسة العامة، لم يكن هناك حتى الآن آلية للاستشارة.

كتب السير ستيوارت سايمز في دراسته عن إدارة السودان الملحقة بالتقرير السنوي لعام ١٩٣٧: «إن الوقت ما زال بعيداً لتأخذ المشاركة السودانية في الحكومة المركزية صفة تمثيلية طالما الجمهور غير متجانس وغير متحضر». وعلى رغم ذلك فإن حكومة السودان لسنوات عدة كانت تدرس إمكان إلحاق السودانيين بالحكومة المركزية وفقاً لتطلعاتهم

المشروعة؛ وعيّن الحاكم العام لجنة خاصة في يناير ١٩٤٣، ضمت خمسة أعضاء من مجلس معاليه ومديري أكبر مديريتين لبحث ملاءمة تشكيل مجلس استشاري مركزي لشمال السودان. إن التشريع الذي صدر الآن جاء نتيجة لتوصيات هذه اللجنة.

يمكّن أمر المجالس الاستشارية الحاكم العام في مجلسه من تكوين واحد أو أكثر من المجالس الاستشارية لكل أو لجزء من السودان، وهو، في كلمات المقدمة، سيشكل آلية أكثر ديمومة للاستشارة وتوضيح السياسة. ومن أجل ضمان أن المجلس سيكون ممثلاً بصورة واسعة لمصالح القطر، طرح القانون أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين أعضاء مجالس المديريات، بالتعيين أو الانتخاب. ويعني هذا أن الغالبية في مجلس استشاري ستكون عادة أشخاصاً ذوي خبرة عملية في الإدارة المحلية في المديريات والمراكز، ولديهم معرفة بالأحوال المحلية واحتياجات المزارع العادي، ومالك الحيوانات والتاجر، الخ. وأكثر من ذلك، فإنه يكمل آلية الاستشارة في المركز مع مؤسسات الحكم المحلي في المديريات.

إن بقية أعضاء المجلس سيعينهم الحاكم العام من بين المواطنين المستنيرين لتمثيل المصالح الاقتصادية والاجتماعية العامة والخاصة.

المجلس الاستشاري لشمال السودان

بموجب أحكام القانون أجاز الحاكم العام في مجلسه الأمر، المنشور المرفق بهذا، لمجلس استشاري يغطي المديريات الست لشمال السودان. هناك سببان لقصر هذا المجلس على المديريات الشمالية الست (تحوي عدداً من السكان يربو على الأربعة ملايين ونصف المليون مواطن). أولاً، إن الأحوال العامة، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية واللغوية للسودان الشمالي، كما وصفها السير ستيوارت سايمز في الفقرة السابعة من دراسته المذكورة أعلاه، تختلف بصفة حادة عن تلك في جنوب السودان. ثانياً، إن التنوع العرقي والتخلف النسبي للقبائل الجنوبية يمنع اختيار ممثلين محليين مناسبين. باختصار، إن الجنوب لا يمكن في الوقت الحالي أن يكون ممثلاً بصورة كافية في الشمال، ولا يمكن للشمال أن يمثل الجنوب. إن الأمر، على كل حال، مخول لإنشاء مجلس استشاري منفصل للمديريات الجنوبية، أو مجلس استشاري لكل السودان، متى وجد أيٌّ من هذه البدائل مرغوباً فيه وممكناً.

إن حكومة السودان، مدركة الحاجة لاستشارة رسمية في المركز، لم تنتظر إيجاد مجلس مديرية لكل مديريات الشمال قبل تكوين مجلس استشاري مركزي، وعليه ضمنت نصاً خاصاً في الفصل السادس (١) من القانون لتعيين ممثلين من مديريات ليس لديها مجالس مديريات.

إن الملامح الأساسية للمجلس، تشكيله وطريقة عمله وضعت بوضوح في الأمر ولا تحتاج إلى أن توصف بتفصيل هنا. ويجب، على كل حال، لفت النظر إلى فقرات ثلاث في الجزء الثاني (التشكيل) وثلاث في الجزء الثالث (اللوائح).

تنص الفقرة الرابعة (٥) على أهلية الموظفين السودانيين في الخدمة «حتى ذلك الوقت الذي سيكون فيه عدد كاف ومناسب من السودانيين» خارج الخدمة متاحاً. إن هدف هذا النص غير العادي ضمان أن عدد المرشحين المتعلمين من ذوي الأهلية للتعيين للمجلس لا يكون محدوداً بحقيقة أن معظم المتعلمين السودانيين في الوقت الحاضر في خدمة الحكومة.

تنص الفقرة الخامسة على تعيين أعيان سودانيين متميزين كأعضاء شرف. تمكن هذه الفقرة الحكومة من ربط شخصيات دينية أو متميزة بالمجلس والذين لا يرغبون أو لا يمكنهم لأسباب تتعلق بالعمر والصحة أو بالمواقف أن يُعينوا كأعضاء عاملين. إن النية هي تطبيق هذا النص على عدد قليل من الأشخاص.

تنص الفقرة السادسة على تعيين أعضاء غير عاديين لجلسات معينة للمجلس، لإصدار تصريحات أو توضيحات في حالات فردية. ويشمل مثل هؤلاء الأشخاص رؤساء المصالح، مديرو المديريات، والخبراء الفنيون من داخل أو خارج السودان.

نظمت الفقرات ١٤، ٢٠ و٢١ الإجراءات لتقديم النصح وشرح السياسة. ولا يوجد تحديد للمواضيع التي ستناقش ما عدا أن قائمة الأعمال المبدئية في كل جلسة، يقررها الرئيس (الحاكم العام) والمواضيع الأخرى، والتي يطلب إدخالها إلى جدول الأعمال، تخضع لموافقته.

أمر الحكم المحلي (مجالس المديريات) ١٩٤٣
(أمر ١٩٤٣ رقم ٦)

أمر ينص لتكوين مجالس مديريات وربط هذه المجالس بالنظام الرشيد وحكم المديريات المعنية.

قام بسنه حاكم عام السودان في مجلسه كما يأتي:

اسم الأمر وبدء نفاذه (١٩٤٣.٤.٢٨)

يجوز لهذا الأمر أن يورد كقانون الحكم المحلي، ١٩٤٣ (مجالس المديريات)، ويعمل به على الفور.

التفسير

في هذا الأمر، ما لم يكن هناك شيء معارض في المادة أو المضمون:

- «المدير» يشمل المدير بالإنابة وأي موظف يمثل المدير إلى حين.

- «سلطة الحكومة المحلية» تعني أي شخص أو هيئة من الأشخاص فوّضهم المدير بأمر من الحاكم العام تحت الفصل الرابع أ من قانون الحكومة المحلية (المجالس البلدية) لعام ١٩٣٧، أو تحت الفصل الثالث أ من قانون الحكومة المحلية ١٩٣٧ (مجالس المناطق) كيفما تكون الحال، أي من سلطاته الممنوحة له أو أي سلطة تابعة له بهذا الأمر أو بأي لائحة تصدر تحت ذلك وأي شخص أو هيئة من الأشخاص عيّنت هكذا بأمر من الحاكم العام تحت الفصل الخامس من قانون الحكومة المحلية (المناطق الريفية)، ١٩٣٧.

- «تشريع الحكومة المحلية» يعني قانون الحكومة المحلية (البلديات)، ١٩٣٧، قانون الحكومة المحلية (المدن)، ١٩٣٧، وقانون الحكومة المحلية، ١٩٣٧ «المناطق الريفية»، وكل اللوائح والأوامر التي صدرت تحت ذلك، وسيشمل أي قانون آخر أو جزءاً من قانون وأي لائحة أو أمر يصدر تحت ذلك والتي بالتوافق مع نص هذا القانون، يجوز إعلانها في ما يلي لتشكل جزءاً من تشريع الحكومة المحلية لغرض هذا القانون.

إنشاء مجالس المديريات

٣ ـ (١) يحق للحاكم العام في المجلس قانوناً، بأمر نشر في الجريدة الرسمية لحكومة السودان، إنشاء مجلس داخل أي مديرية والذي يمارس بالنظر لهذه المديرية السلطة والواجبات التي ربما تمنح لها من وقت لآخر تحت، أو تبعاً لهذا القانون، وأن يدخل في هذا الأمر لوائح، تتماشى مع مواد هذا القانون، تحكم الطريقة التي تنفذ بها السلطات والواجبات الممنوحة لهذا المجلس من وقت لآخر، وأن يضع الطريقة التي سيتبعها المجلس في مداولاته وأن يضع أي مواد أخرى عارضة وملحقة تبدو مهمة له أو ملائمة للتنفيذ الأمثل لأغراض هذا القانون.

(٢) ـ يجوز للحاكم العام في المجلس قانوناً من وقت لآخر بأمر نشر في الجريدة الرسمية لحكومة السودان، تعديل هذا الأمر.

رئيس المجلس

٤ ـ (١) ـ يكون مدير المديرية هو الرئيس، وأي شخص ربما عيّن بمقتضى هذا الأمر

الذي يشكل المجلس يكون نائب الرئيس لأي مجلس مديرية يشكل بموجب هذا القانون، ويترأس الرئيس، إذا كان موجوداً، كل الاجتماعات .

(٢) ـ يترأس الرئيس اجتماعات المجلس وينوب عنه نائب الرئيس في حال غيابه وفي حال غيابهما معاً إلى عضو في المجلس يعينه المدير من وقت لآخر. أو أي عضو ينتخبه المجلس في حال غياب ذلك العضو.

تكوين مجلس المديرية

٥ ـ (١) ـ يتم تعيينه بما لا يقل من نصف الأعضاء في أي مجلس يكون بموجب هذا القانون، ما عدا الرئيس ونائب الرئيس، إما بالتعيين أو الانتخاب من بين الأشخاص الذين هم سلطات حكومة محلية أو أعضاء في سلطة الحكم المحلي التي كونت في المديرية المعنية.

(٢) ـ باقي أعضاء هذا المجلس يكونون، بالطريقة التي يمكن أن ينص لها في الأمر الذي سيشكل هذا المجلس، ممثلين للمصالح الاقتصادية والاجتماعية الأكثر أهمية في المديرية.

(٣) ـ لا يكون الشخص مؤهلاً لأن يكون عضواً في أي مجلس تحت الجزء الأول من هذا القسم إلا إذا أكمل خمسة وعشرين عاماً أو ثلاثين عاماً تحت الجزء الثاني من هذا القسم.

سلطات وواجبات المجلس

٦ ـ تكون سلطات وواجبات أي مجلس يشكل بموجب هذا القانون:

ـ تقديم النصح للمدير في تنفيذ سلطاته وواجباته كسلطة الإشراف والتنسيق وخلاف ذلك بموجب تشريع الحكومة المحلية؛

ـ ممارسة أي سلطة أو واجب يمنح للمدير بموجب تشريع الحكومة المحلية ويفوض للمجلس تحت مواد الفصل السابع من هذا الأمر؛

ـ نصح المدير في أي شأن آخر؛

ـ تفويض سلطات وواجبات من المدير إلى مجلس المديرية.

٧ ـ يجوز للحاكم العام بأمر نشر في الجريدة الرسمية لحكومة السودان تفويض المدير أن يفوّض لأي مجلس يكون في مديريته تحت مواد هذا الأمر كل، أو أياً من السلطات التي تمنح له من وقت لآخر تحت قانون الحكومة المحلية.

إعلان عن مجال قانون الحكومة المحلية لأغراض هذا الأمر.

٨ ـ (١) ـ يجوز للحاكم العام في مجلسه بأمر نشر في الجريدة الرسمية لحكومة السودان إعلان أي قانون أو جزءاً من قانون ليشكل جزءاً من قانون الحكومة المحلية لأغراض هذا الأمر.

(٢) ـ في ما عدا وجود استثناء صريح فإن أي أمر صادر يشتمل أي لائحة أو أمر بمقتضى نصوص القانون أو الجزء منه الذي يتعلق بالموضوع.

أصدره حاكم عام السودان في مجلسه في هذا اليوم ٢٦ أغسطس، ١٩٤٣.

هـ هدلستون،
الحاكم العام

ك. د. د. هندرسون
سكرتير المجلس

أمر المجالس الاستشارية، ١٩٤٣
(قانون ١٩٤٣ رقم ٧)

أمر ينص على تكوين مجلس استشاري واحد أو أكثر في السودان والذي سيكون آلية أكثر ديمومة من الموجودة الآن الذي يمكن الحاكم العام، إلى المدى الذي يراه ضرورياً من وقت لآخر أو ملائماً، بالنظر للحكومة الرشيدة للسودان أو أي جزء من ذلك استشارة أشخاص ممثلين وأن يشرح لهؤلاء الأشخاص أي نواح عامة أو محددة من سياسة حكومة السودان.

قام بسنّه حاكم عام السودان في مجلسه كما يأتي:

اسم الأمر وبدء نفاذه (١٩٤٣/٨/٢٦)

يجوز لهذا القانون أن يسمى قانون المجالس الاستشارية، ١٩٤٣، ويسري مفعوله على الفور.

التفسير

في هذا القانون، ما لم يكن هناك شيء معارض في المادة أو المضمون:

ـ «سلطة الحكومة المحلية» تعني أي شخص أو هيئة من الأشخاص يفوّض لهم المدير بأمر من الحاكم العام تحت الفصل الرابع أ من قانون الحكم المحلي (البلديات)، ١٩٣٧ أو تحت الفصل الثالث أ من قانون الحكومة المحلية (المدن)، ١٩٣٧، كيفما تكون الحالة، أي من السلطات الممنوحة له أو لأي سلطة تابعة له بموجب هذا القانون أو بنظام أو لائحة أخرى تعمل تحت ذلك وأي شخص أو هيئة من الأشخاص يعيّنون بأمر من الحاكم العام بموجب الفصل الخامس من قانون الحكومة المحلية (المناطق الريفية)، ١٩٣٧.

سلطة الحاكم العام في مجلسه لتشكيل مجالس استشارية

(١) ـ يجوز للحاكم العام في مجلسه قانوناً، بأمر نشر في الجريدة الرسمية لحكومة السودان، تشكيل مجلس استشاري للحاكم العام واحد أو أكثر في ما يتعلق بالحكومة الرشيدة إما لكل القطر أو لجزء محدد من ذلك، وأن يدرج في هذا القانون لوائح، تتماشى مع نصوص هذا القانون تحكم الطريقة التي تنشد وتمنح بها نصيحة هذا المجلس، ويضع الإجراءات التي تتبع في هذا المجلس في مداولاته وإصدار أي مواد أخرى عارضة أو ملحقة تظهر مهمة أو مناسبة للتنفيذ الأحسن لأغراض هذا القانون.

يجوز قانوناً للحاكم العام في مجلسه من وقت لآخر، بأمر نشر في الجريدة الرسمية لحكومة السودان، تعديل هذا الأمر.

الحاكم العام رئيساً لكل المجالس الاستشارية

(١) ـ يكون الحاكم العام رئيساً لكل مجلس استشاري يشكل بموجب هذا القانون، ويترأس كل الاجتماعات إذا كان موجوداً.

(٢) ـ في غياب الرئيس، نائب الرئيس أو، إن لم يكن نائب الرئيس حاضراً، يترأس أي شخص يعينه اجتماعات أي مجلس ويمارس أي سلطة يمارسها الرئيس.

(٥) ـ السكرتير الإداري، السكرتير المالي، والسكرتير القضائي بحكم مناصبهم نواب للرئيس لكل مجلس استشاري يتكون بموجب هذا القانون من دون أن يكون لهم حق التصويت في أي شأن يقدم لتصويت المجلس.

تشكيل المجلس الاستشاري

٦ ـ (١): يعين أو ينتخب بما لا يقل من نصف أعضاء مجلس استشاري يكون بموجب هذا القانون، في ما عدا الرئيس، نواب الرئيس، أعضاء الشرف، ويكون العدد المعين متساوياً لكل مديرية، ويتم التعيين أو الانتخاب من بين أعضاء مجالس المديريات المكونة بموجب قانون الحكومة المحلية (مجالس المديريات)، ١٩٤٣، في ذلك الجزء من السودان الذي تشكل فيه المجلس الاستشاري، وبالنظر إلى أي مديرية لم يشكل فيها مجلس المديرية يتم التعيين من بين الأشخاص الذين هم سلطات حكومة محلية أو أعضاء سلطات حكومة محلية تشكلت في هذه المديرية، أو أوصى المدير أنهم أشخاص من المحتمل أن يعينوا أعضاء في هذا المجلس عند تكوين مجلس المديرية.

(٢): يكون بقية الأعضاء في المجلس الاستشاري، بالدرجة التي يرى فيها الحاكم العام في المجلس ذلك مرغوباً فيه وملائماً، ممثلين لأهم المصالح الاقتصادية والاجتماعية في السودان.

أي شخص لم يكمل الثلاثين من عمره لا يكون مؤهلاً لعضوية أي مجلس استشاري.

أصدره حاكم عام السودان في مجلسه في هذا اليوم ٢٦ أغسطس، ١٩٤٣.

هـ. هدلستون
الحاكم العام

ك. د.د. هندرسون
سكرتير المجلس

أمر المجلس الاستشاري لشمال السودان، سنة ١٩٤٣
(تشريع رقم ٣٦ سنة ١٩٤٣)

عملاً بالسلطات المخولة له بالمواد ٢و٣و٤ من قانون المجالس الاستشارية، ١٩٤٣، أصدر الحاكم العام في مجلسه الأمر الآتي:

الجزء الأول ـ تمهيدي
اسم الأمر وبدء نفاذه

يسمى هذا الأمر أمر المجلس الاستشاري لشمال السودان، ويعمل به عند نشره في الجريدة الرسمية لحكومة السودان.

تفسير

تكون للألفاظ والعبارات المستعملة في هذا الأمر معانيها ذاتها التي لها في قانون المجالس الاستشارية سنة ١٩٤٣.

الجزء الثاني ـ التكوين
إنشاء مجلس استشاري في شمال السودان.

(١) ـ تكون بهذا مجلس استشاري «يشار إليه فيما بعد بالمجلس» لذلك الجزء من السودان الذي يشمل مديرية النيل الأزرق ومديرية دارفور ومديرية كسلا ومديرية الخرطوم ومديرية كردفان والمديرية الشمالية.

(٢) ـ ويسمى المجلس «المجلس الاستشاري لشمال السودان».

تكوين المجلس.

٤ ـ (١): يتكون المجلس من الرئيس، نائب الرئيس، وثمانية وعشرين عضواً عادياً.

(٢): يعيّن الحاكم العام ثلاثة أعضاء عاديين من كل المديريات المذكورة في الفقرة ٣ (١) من هذا الأمر. وإذا كان في وقت ذلك التعيين يوجد مجلس مديرية مُنشأ بموجب أحكام قانون الحكم المحلي (لمجالس المديريات)، سنة ١٩٤٣، فيعين الثلاثة أعضاء العاديين من تلك المديرية من بين أعضاء مجلس تلك المديرية، إما بحسب ما يرى الحاكم العام، بالنسبة إلى كل أو بعض أولئك الأعضاء، بتوصية مباشرة من مدير تلك المديرية المنعقد حسب القواعد المدونة فيما يلي، وإن لم يكن وقت التعيين تحت مجلس مديرية كالمذكور أعلاه في أي مديرية فيعين الثلاثة أعضاء العاديين من تلك المديرية بواسطة المدير، من بين الأشخاص الذين لهم سلطات حكومة محلية أو أعضاء سلطات حكومة محلية منشأة في تلك المديرية، أو ممن يوصي المدير أنهم أشخاص يحتمل تعيينهم كأعضاء في مجلس المديرية عند تكوينه.

(٣): يعيّن الحاكم العام عضوين عاديين من بين أعضاء الغرفة التجارية في السودان يكون واحد منهما على الأقل سوداني الأصل.

(٤): يعيّن الحاكم العام الثمانية أعضاء العاديين الباقين لضمان غرض التمثيل في المجلس لأهم المصالح الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك الزراعة، التعليم والصحة حسب ما يراه ضرورياً.

(٥): وإلى أن يكون المجلس ممثلاً بقدر الإمكان لكل وجهات نظر السودانيين، وإلى أن يأتي الوقت الذي يوجد فيه العدد الكافي والمناسب خارج هيئة موظفي حكومة السودان، واحد أو أكثر من الأعضاء العاديين يتم تعيينهم بموجب الفقرة (٤) من هذه المادة من موظفي الحكومة المشتغلين.

أعضاء الشرف

٥ ـ (١) ـ للحاكم العام أن يعين أعياناً من السودانيين البارزين أعضاء شرف في المجلس، الذين، يجوز لهم أن يحضروا بدعوة من الحاكم العام، أي جزء من سير أية جلسات للمجلس.

(٢): يجب أن ترسل نسخ من قائمة ووقائع كل دورة للمجلس لكل عضو من أعضاء الشرف كما ترسل لهم بموافقة الرئيس نسخ من أي تقرير قدّم للحاكم العام، بموجب أحكام المادة ٢٠ من هذا الأمر.

أعضاء غير عاديين

٦ ـ (١): عندما يرغب الحاكم العام أن يهيّىء لأي شخص أن يدلي برأيه أمام المجلس أو أن يوضح لهم أي ناحية من سياسة الحكومة بالنسبة إلى أي مسألة في قائمة أعمال دورة أي مجلس فله أن يعين ذلك الشخص ليكون في تلك المناسبة عضواً غير عادي في المجلس.

(٢): لكل عضو غير عادي في المجلس أن يشترك في مداولات المجلس كالعضو العادي، إلا أنه لا يجوز له أن يصوت في أية مسألة تعرض على المجلس للتصويت.

مدة عمل الأعضاء العاديين

٧ ـ (١): يجدّد لأعضاء المجلس جميعاً ما عدا الرئيس ونواب الرئيس، كل ثلاث سنوات على أن تعتبر المدة الثلاثية الأولى مبتدئة في اليوم الأول من شهر يناير الذي يلي نشر هذا الأمر وذلك بصرف النظر عن التاريخ الفعلي لتعيين الأعضاء العاديين الذين يتكون منهم المجلس الأول.

(٢): يعتزل كل أعضاء المجلس العاديين في نهاية كل مدة ثلاثية ولكنهم قابلون للتعيين مرة أخرى.

استقالة الأعضاء

(٨) ـ لكل شخص معين عضواً في المجلس أن يستقيل من منصبه بتقديم كتاب خطي للحاكم العام.

إلغاء التعيين

(٩) ـ للحاكم العام، أن يلغي بكتاب موقّع تعيين أي عضو من المجلس.

إيقاف وإعادة تعيين الأعضاء

١٠ ـ (١): للحاكم العام أن يوقف أي عضو من المجلس عن مباشرة أعماله.

(٢): للحاكم العام أن يعيد تعيين أي عضو أوقف.

ملء الخانات الخالية عرضاً

١١ ـ للحاكم العام أن يعين أي شخص لملء الخانات التي تخلو بسبب وفاة أو استقالة أو إلغاء تعيين أي عضو.

سكرتير المجلس

١٢ ـ (١): يعين الحاكم العام سكرتيراً للمجلس.

(٢) ـ سكرتير المجلس مسؤول عن حفظ كل محاضر ومستندات المجلس.

الجزء الثالث ـ قواعد

دورات المجلس

١٣ ـ تعقد جلسات المجلس مرتين في السنة على الأقل في الزمان والمكان اللذين يشير إليهما الرئيس.

الدعوة للاجتماع وقائمة الأعمال

١٤ ـ (١) ـ على سكرتير المجلس أن يدعو للاجتماع بتسليم نسخة من جدول الأعمال لكل عضو أو تركها له في المكان الذي يسكنه عادة وذلك قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ افتتاح الدورة على أن عدم تسليم الإعلان أو جدول الأعمال لا يؤثر في صحة الدورة أو أية إجراءات اتخذت فيها.

(٢): على الرئيس أن يضع جدول الأعمال الذي يبحث في أي دورة ويقسم ذلك الجدول إلى قسمين الأول منهما يبيّن المسائل التي يرغب الرئيس أن يستشير المجلس فيها والكيفية التي يقدم بها كل رأي، ويبين القسم الثاني مواضيع سياسة الحكومة التي يراد توضيحها للمجلس .

(٣): لأي خمسة أعضاء أن يطالبوا بإعلان خطي يسلم لسكرتير المجلس قبل شهرين كاملين على الأقل من تاريخ افتتاح أية دورة، إضافة أي موضوع معين للجزء الثاني من جدول الأعمال. وتكون تلك الإضافة بمحض اختيار الرئيس الذي له أن يحصر تلك الإضافة في أي جزء معين أو في أية وجهة من وجهات ذلك الموضوع.

(٤): للرئيس، بموافقة غالبية الأعضاء الحاضرين في أية جلسة للمجلس أن يدخل بمحض اختياره أي بند جديد في أي جزء من جدول الأعمال.

(٥): لا يجوز إجراء أي عمل في أية جلسة للمجلس ما لم يكن ذلك العمل موضوعاً على جدول الأعمال.

انتهاء ورفع الدورة

١٥ ـ (١): عند الفراغ من جدول الأعمال يعلن الرئيس انتهاء أية دورة للمجلس.

(٢): للرئيس بمحض اختياره أن يعلن في أي طور من أطوار العمل انتهاء أية دورة للمجلس، وفي هذه الحالة فلا ينقل أي عمل على جدول أعمال تلك الدورة إلى دورة المجلس التالية.

(٣): للرئيس أن يرفع بمحض اختياره أية دورة للمجلس في أي طور من أطوار العمل، وفي هذه الحالة تنقل الأعمال الباقية على جدول أعمال تلك الدورة وتوضع في القسم الخاص بها في جدول أعمال الدورة التالية للمجلس.

(٤): بعد انتهاء أو رفع أية دورة لا يصح للمجلس أن يجتمع مرة ثانية لأي غرض حتى يدعى للاجتماع بموجب أحكام المواد السابقة.

تأجيل الجلسات

١٦ ـ للرئيس، أن يؤجل من تلقاء نفسه أية جلسة للمجلس.

وقائع الدورة

١٧ ـ (١): على الرئيس أن يأمر بتدوين وقائع كل دورة للمجلس وقيدها في سجل خاص يحفظ لذلك الغرض.

(٢): يجب أن يبين بوقائع أيّ دورة محضر مختصر فقط لأي خطاب افتتاحي وفي حال الأعمال التي بالقسم الأول من الجدول، تبين بها حقيقة تقديم أي بند في الجدول للمجلس ونوع أي قرار وتعديلات له عرضت على المجلس سواء ووفق عليها أم رُفضت مع ذكر اسمي المقترح والمثني والقرار الذي اتخذ بشأنه، كما يجب أن يبدي بها فقط حقيقة حصول أية مناقشة وموضوعها وتعيين أي لجنة اختصاصية أو دائمة والغرض منها وتقديم أي تقرير بواسطة المجلس أو بواسطة أي لجنة للمجلس وموضوعه. أما في حال الجزء الثاني من جدول الأعمال فيبين بالوقائع حصول أي شرح لسياسة الحكومة وموضوعها.

(٣): يجب أن تجمع كل التقارير التي يقدمها المجلس وترقم وتحفظ بترتيب تقويمي في ملف واحد أو أكثر.

(٤): على سكرتير المجلس إذا أشار الرئيس أو طلب ذلك غالبية الأعضاء الحاضرين وقت إيضاح سياسة الحكومة أن يأمر بتدوين مختصر أي إيضاح لأي موضوع، ويجب أن تجمع كل تلك المختصرات وترقم وتحفظ بترتيب تقويمي في ملف خاص أو أكثر.

(٥): تدوّن الوقائع باللغتين الإنجليزية والعربية ويحفظها سكرتير المجلس ويجب أن يقرأها ويوقع عليها الشخص الذي يترأس دورة المجلس التي تلي الدورة التي تثبتها تلك الوقائع.

الاطلاع على الوقائع

١٨ ـ لكل عضو من الجمهور أن يطلع على وقائع الجلسات في كل الأوقات المعقولة وله أن يتحصل على نسخة أو نبذة منها بعد دفع الرسم المعقول الذي يقرر.

السير في الأعمال

١٩ ـ يجب السير في أعمال أي دورة للمجلس حسب ترتيبها على جدول الأعمال ما لم يأمر الرئيس خلاف ذلك.

كيفية تقديم رأي المجلس

٢٠ـ (١) يقدم رأي المجلس بشأن أي مسألة للرئيس طبقاً للتعليمات الواردة في قائمة الأعمال بأي من الطرق الآتية:

أ ـ بقرار المجلس عنها بعد المناقشة فيها، أو

ب ـ بالمناقشة فيها، فقط أو

ج ـ بتقرير من لجنة خاصة يعينها المجلس لذلك الغرض على أنه يجوز للمجلس بقرار

منه أن يطلب أن يبتّ هو أولاً في قبول وتقديم ذلك القرار بعد المناقشة؛

د ـ بتقرير بعد الإحالة إلى لجنة مكونة من كل المجلس؛

هـ ـ بتقرير من لجنة دائمة للمجلس على أنه يجوز للمجلس بقرار منه أن يطلب أن يبتّ هو أولاً في قبول وتقديم ذلك القرار بعد المناقشة.

(٢): للرئيس، وفي حالة غيابه، للشخص الذي يترأس أية جلسة للمجلس أن يأمر في أي وقت قبل تقديم أي رأي بأية طريقة معينة أن يقدم ذلك الرأي بطريقة أخرى.

(٣): كل تقرير قدّمته أية لجنة من المجلس إلى الرئيس مباشرة يجب أن يعرضه الرئيس في دورة المجلس التالية لتقديمه لمعلومية المجلس.

الطريقة التي توضح بها مواضيع سياسة الحكومة

٢١ ـ (١): كل موضوع يمسّ بسياسة الحكومة مدرج في الجزء الثاني من جدول الأعمال يجب أن يوضحه أحد نواب الرئيس أو عضو واحد أو أعضاء غير عاديين معينون لهذا الغرض.

(٢): بعد انتهاء الإيضاح المذكور، للرئيس بمحض اختياره أن يسمح بالأسئلة التي يقصد بها فقط إيضاح أية نقطة تظهر أثناء الاستيضاح.

قفل باب المناقشة

٢٢ ـ للرئيس، وفي حال غيابه، للشخص الذي يترأس أية جلسة للمجلس أن يأمر بقفل المناقشة والبحث في أية مسألة أمام المجلس.

اللجان الخاصة

٢٣ ـ (١): إذا اقتضى جدول الأعمال ذلك أو مباشرة السلطات المخولة بموجب الفقرة (٢) من المادة ٢٠ من هذا الأمر فعلى المجلس أن يعين لجنة خاصة مكوّنة من ثلاثة أعضاء أو أكثر لتقديم تقرير عن أية مسألة مدرجة في القسم الأول من جدول الأعمال إلى الرئيس أو إلى المجلس تبعاً للقرار وذلك بموجب نصوص الفقرة (١) (ج) من المادة ٢٠ من هذا الأمر.

(٢): للمجلس أن يعيّن أحد أعضاء اللجنة الخاصة رئيساً لها وإذا لم يحصل ذلك التعيين فعلى اللجنة أن تنتخب رئيسها.

(٣): رئيس اللجنة الخاصة مسؤول عموماً عن تحضير التقرير وكتابته وما لم يأمر رئيس

المجلس والمجلس بخلاف ذلك فهو مسؤول أيضاً عن تجهيزه وتقديمه إلى رئيس مجلس أو إلى المجلس بحسب الحال في غضون أربعة أشهر من تاريخ تعيين اللجنة.

(٤): تجتمع أية لجنة خاصة في الأزمنة والأمكنة التي يعيّنها رئيسها.

(٥): ينتهي تعيين أية لجنة خاصة عند تقديم تقريرها إلى الرئيس أو إلى المجلس حسب ما يكون.

(٦): للمجلس أن يلغي بقرار منه تعيين أية لجنة خاصة ويعين لجنة خاصة أخرى بدلاً منها.

اللجان الدائمة

٢٤ ـ (١): للمجلس أن يعين بقرار منه لجنة دائمة واحدة أو أكثر من المجلس تتكون من ثلاثة أعضاء أو أكثر لتقديم تقرير إلى رئيس المجلس أو إلى المجلس حسب ما يكون عن أية مسألة أو مسائل قدّمت إلى المجلس بمقتضى نصوص الفقرة (١) (هـ) من المادة ٢٠ من هذا الأمر وله من وقت إلى آخر أن يعيّن أعضاء إضافيين.

(٢): للمجلس أن يعيّن أحد أعضاء اللجنة الدائمة رئيساً لها وإن لم يحصل ذلك التعيين فللجنة أن تنتخب رئيسها.

(٣): رئيس اللجنة الدائمة مسؤول عموماً عن تحضير التقرير عن أية مسألة قدّمت إلى اللجنة وكتابته ما لم يأمر رئيس المجلس أو المجلس بخلاف ذلك، فهو مسؤول عن تجهيزه وتقديمه إلى الرئيس أو إلى المجلس بحسب الحال في غضون أربعة أشهر من تاريخ تقديم تلك المسألة إلى اللجنة.

(٤): تجتمع اللجنة الدائمة الثابتة في الأزمنة والأمكنة التي يعيّنها رئيسها.

(٥): للمجلس أن يلغي بقرار منه تعيين أية لجنة دائمة أو رئيسها أو كل أو بعض أعضائها وله أن يعين رئيساً جديداً أو أعضاء جدد بحسب الحال.

(٦): ينتهي تعيين أية لجنة دائمة بعد مضي المدة الثلاثية للمجلس الذي عيّنها.

(٧) للمجلس أن يأذن بقرار منه للرئيس أن يقدم في الفترة بين أية الدورتين أية أسئلة خاصة بأي موضوع معين للجنة دائمة للمجلس لتقرير اللجنة عنها.

دعوة رئيس اللجنة أشخاصاً آخرين للاشتراك

٢٥ ـ لرئيس أية لجنة للمجلس أن يدعو ، بموافقة رئيس المجلس أو أي نائب له، أي شخص، سواء كان عضواً في المجلس أو لم يكن، لحضور أية جلسة للجنة بصفة

استشارية ولكن لا يعتبر ذلك الشخص عضواً في تلك اللجنة ولا يجوز له أن يصوّت في أية مسألة تعرض على التصويت.

أوامر دائمة

٢٦ ـ للمجلس أن يصدر من وقت إلى آخر أوامر دائمة لا تتنافى وأحكام قانون المجالس الاستشارية سنة ١٩٤٣ أو هذا الأمر لسير أعمال المجلس وأية لجنة له.

الجزء الرابع ـ الانتخابات

قواعد الانتخابات

٢٧ ـ إذا أجري أي انتخاب قبل تعيين أي أعضاء للمجلس من بين أعضاء أي مجلس مديرية فيجري ذلك الانتخاب طبقاً للقواعد الآتية:

(١): يدعو رئيس مجلس المديرية المذكورة لاجتماع خاص للأعضاء .

(٢): كل من يتقدم للانتخاب يجب أن يرشّحه عضو ويثنّيه عضو آخر: على أنه لا يصح ترشيح أي موظف في خدمة حكومة السودان ما لم يكن لديه إذن خطي لهذا الغرض من المدير ومن رئيس مصلحته.

(٣): يأمر الرئيس بإعطاء كل عضو أثناء الاجتماع ورقة تصويت مدوّن فيها أسماء كل المتقدمين للانتخاب الذين تمّ ترشيحهم وتثنيتهم، وعلى كل عضو أن يسجل فيها صوتاً أو أكثر بحسب عدد الأعضاء الذين يراد انتخابهم ويردها للرئيس.

(٤): يفتح الرئيس أوراق التصويت في الاجتماع ويدون النتائج.

(٥): يعلن الرئيس انتخاب العضو الحائز أو الأعضاء الحائزين إن كان يراد انتخاب أكثر من واحد على أكثر الأصوات، فإذا حدثت عقدة تؤثر في نتيجة الانتخاب فيجرى في الحال انتخاب آخر بالقدر اللازم وبالطريقة ذاتها.

١٩٤٤

[XVI]

FO 403/467/33951

من حاكم عام السودان إلى مستر شون

رقم ٧٩

سيدي، **الخرطوم، ٨ نوفمبر، ١٩٤٣**

يمكنني الآن أن أطلعك على ردود الفعل الأولى، للرأي العام في السودان، بريطانية وسودانية، لقوانين المجلس الاستشاري التي رَفَعْتُها ملحقة برسالتي رقم ٦١ بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٤٣. ربما يبدو مؤسفاً أن تقتضي المصلحة العامة التركيز على المجلس الاستشاري المركزي وإبعاد المؤسسات المماثلة في الأهمية مثل مجالس المديريات ذات المهمات التنفيذية الجزئية، وحجر الزاوية في نظام الحكومة المحلية.

٢ ـ أكثر الانتقاد انتشاراً كان الذي جاء على لسان بعض البريطانيين ومن معظم السودانيين وكان ضد التحوطات الكثيرة والتي نظر إليها على أنها مطولة ولا داعي لها في مجلس يحمل صفات استشارية خالصة وفسرت أن القصد منها إعاقة النقد والمناقشة الحرة للمواضيع المثيرة للجدل. وانتقدت كذلك الآلية البطيئة التي يتمكن بها الأعضاء من الاستفسار عن موضوع يخصّ السياسة. فقد نظر إليها على أنها بطيئة وتقف ضد إدخال أي من مواضيع الساعة.

اعتبرت هذه الانتقادات ذات طبيعة بناءة وينظر في إمكان اتخاذ خطوات لمقابلتها ولو جزئياً على الأقل بعد تشكيل المجلس.

كان هناك نقد آخر أقل مسؤولية وتبع النهج المتوقّع وشكّك في، وشجب النية المبيتة لفصل الشمال عن الجنوب. وعبّر عن رفض الفئة المتعلمة الاعتراف أن تكون للعناصر الريفية الغالبية في العضوية أو حتى المساواة في التمثيل مع العناصر المتعلمة، وانتقد فقدان المجلس للسلطة التشريعية. أرفق نسخة عن موجز للانتقادات التي جاءت في الصحف في نهاية سبتمبر.

رفع مؤتمر الخريجين منذ ذلك الحين مذكرة ناقشت أولاً نواحي عامة هي أن مجلساً بسلطات تنفيذية وتشريعية متعادلة يبرهن بالعمل أنه أكثر كفاءة وتمثيلاً من هيئة استشارية

خالصة. ودان بالجملة سياسة الحكومة في الجنوب وأنها انعكست بوضوح في أمر المجلس. أشارت المذكرة إلى الحجم الضئيل للأعضاء بالمقارنة مع تعداد السكان، وانتقدت تعيين الأعضاء بدلاً عن انتخابهم بتصويت شعبي والمواد المقيدة في الفقرات ٩ و١٠و١٥و٢٠و٢١(٢) و٢٢ من القانون الذي كوّن المجلس الاستشاري لشمال السودان، واختتمت أن المجلس لا يمكن أن يتوقع منه تنفيذ حتى الواجبات الاستشارية التي أوكلت إليه نظراً لهذه التحوطات.

أجازت لجنة المؤتمر أخيراً بغالبية ضئيلة قراراً بمقاطعة المجلس ومنع أعضائه من قبول التعيين وأن من يقبل سيحرم من عضوية المؤتمر. وهناك ما يدعوني للاعتقاد أن هذا قرار مجموعة متآمرة لا تتمتع بدعم غالبية الأعضاء ومن المحتمل أن يسحب رسمياً. ومن المستبعد أن يرفض أي من السودانيين ممن توجه لهم الدعوة عضوية المجلس.

يمكن القول إن المعتدلين في القطر رحبوا بالمجلس كخطوة جوهرية إلى الأمام، إلا أن أملهم خاب من التحوطات وشاركوا بدرجة مرتفعة أو متدنية في النقد المشار إليه في الفقرة الثانية أعلاه. وهؤلاء على استعداد للاعتراف أن نجاح المجلس سيعتمد كثيراً على اختيار الأعضاء المناسبين والطريقة التي سيعمل بها. ويمكن وصف الرأي المعتدل أنه توجس أكثر من نقد، وهناك ما يدعوني لأن أفترض أنه إذا ما اتخذت الإجراءات اللازمة لإزالة هذا التوجس إما بتعديل جزئي أو تفسير وافر أو الاثنين معاً، فإن الرأي العام سيكون مستعداً لانتظار النتائج العملية لهذه التشريعات بنية حسنة.

المخلص

ف. د. رجمان

حاكم عام السودان بالإنابة

[XVII]

FO 403/468 33951
J 2121/85/16

من اللورد كيليرن إلى مستر ايدن
(استلم في ١٠ يونيو)

رقم ٦٦١ القاهرة، ٣ يونيو، ١٩٤٤

سيدي،

١ ـ يشرّفني أن أرفق هنا صوراً من خطاب رئيس الوزراء المصري إلى الحاكم العام للسودان، وردّ الحاكم العام، عن العلاقات بين مصر والسودان.

٢ ـ اتفقنا مقدّماً حول ردّ السير هدلستون.

المخلص
كيليرن

من النحاس باشا إلى السير هـ. هدلستون

القاهرة، ١ يناير، ١٩٤٤

معاليك،

يشرّفني أن أرسل إليكم مذكرة عن المسائل التي أثيرت في اجتماعنا يوم الثلاثاء، ١١ نوفمبر ١٩٤٣، برئاسة مجلس الوزراء.

آمل أن يدرس معاليك هذه الأسئلة من أجل إعلامي، في أقرب وقت يناسبك، بوجهة نظرك كما وعدتني. وفي الوقت نفسه، يسرّني أن أذكر الروح الطيبة التي أبديتها في خطاب سعادتكم والتي أكدت فيه أن حكومة السودان تتمسك في علاقتها بمصر بروح

الصداقة المتبادلة والرغبة في أخذ المصالح المصرية بالاعتبار.

المخلص
مصطفى النحاس

ملحق

مذكرة

١ ـ الدعاء لجلالته في صلاة الجمعة

إن مسألة الدعاء هذه على درجة كبيرة من الأهمية. لقد ناقشت هذه المسألة مسبقاً معك في اجتماعنا العام الماضي. ولقد أجبت في خطابك بتاريخ ١٠ أغسطس بطريقة لا تفي بالغرض. تصريحك بأن حكومة السودان لا تتدخل في الشؤون الدينية يجب ألا يقف في طريق «الخطبة» في المساجد التي تقوم بتنفيذ هذا الواجب.

وبما أن هذا الدعاء قد مُنع بعد حوادث عام ١٩٢٤، فإن بالإمكان الآن ترتيب صدور منشور عن قاضي القضاة يدعو لإعادة الدعاء لجلالته في صلاة الجمعة كما جرت العادة قبل العام ١٩٢٤.

٢ ـ تقسيم السودان

أجرت حكومة السودان تغييراً مهماً في الإدارة. وتقود بعض الإجراءات الشخص إلى الاعتقاد بأنها تقصد تقسيم السودان إلى قسمين: قسم شمالي وقسم جنوبي. لقد كوّنت مجلساً استشارياً لشمال السودان. ومنحت في الوقت نفسه سلطات واسعة في الأمور الإدارية والقانونية لزعماء القبائل. كان عليك ألا تتخذ هذه الخطوات مطلقاً دون العلم المسبق وموافقة الحكومتين ـ المصرية والبريطانية ـ وعلى وجه الخصوص الحكومة المصرية. ويمكن تفسير هذا التصرف بأن الهدف منه هو تقسيم السودان إلى جزءين، وترك الجزء الجنوبي ليكون مرتعاً للجمعيات التبشيرية المسيحية. يدرك معاليك جيداً التشنج الذي سيصيب المسلمين في كل وادي النيل من جراء هذه الخطوة لأنها ستثير مشكلات دينية، وإثارتها غير حكيمة وليست في مصلحة أي شخص. ومما يدعم هذا

التفسير المعلومات التي وصلتني أنك منعت السكان في الشمال من الدخول إلى النطاق الجنوبي، وبالعكس. هذا ترتيب إداري شاذ جداً.

٣ ـ سفر المصريين إلى السودان

يكون كافياً لأي شخص مصري يسافر إلى السودان أن يصرّح عن قصده ثلاثة أيام قبل المغادرة. وإذا كان هناك اعتراض على ذلك، لأسباب صحية أو تتعلق بالأمن العام، يمكن أن يُمنع وأن يخطر بأسباب المنع.

٤ ـ منح المغادرين جواز سفر بريطانياً

يمنح المسافرون المغادرون إلى السودان جواز سفر بريطانياً. يجب أن تصدر حكومة السودان هذا الجواز وأن يبت في هذا الأمر الحاكم العام نيابة عن الحكومتين المصرية والبريطانية.

٥ ـ صلاحية تعيين المصريين لوظائف حكومية في السودان

وفقاً للمعاهدة، فإن الصلاحية التي لا يمكن ملؤها من قِبل سودانيين يجب أن تُتاح على قدم المساواة للمصريين والبريطانيين. وعليه يجب اتخاذ خطوات لإزالة العقبات من طريق تحقيق هذا الهدف. تبذل الحكومة المصرية كل جهدها لاختيار موظفين أكفياء. مرت فترة طويلة حتى الآن منذ توقيع المعاهدة، كافية جداً لتعيين مصريين في وظائف قيادية في السودان.

٦ ـ تعيين خريجين سودانيين في المدارس المصرية

يجب ألا توضع عقبات في طريق توظيف سودانيين تخرّجوا في المدارس المصرية.

٧ ـ ممارسة مهن حرة في السودان

تقتضي هذه الحالة منح المصريين تسهيلات لممارسة مهن حرة في السودان، مثل أطباء وقانونيين. لقد أخطرت بأنهم يجدون مصاعب وعراقيل في هذا المجال.

٨ ـ تسهيل التبادل التجاري بين مصر والسودان

تبذل الحكومة المصرية كل ما في وسعها للمساعدة في تزويد السودان احتياجاته (كدليل على ذلك كمية المنسوجات التي أرسلت إلى السودان). عليه، يجب ألا توضع عراقيل في وجه تصدير المنتوجات المصرية إلى السودان. وفي الوقت نفسه يجب تسهيل استيراد مصر للمنتوجات السودانية وألا توضع عقبات في طريقها. هذا مجرى طبيعي في كل الأوقات، خصوصاً في الظروف الحالية والتي يجب أن يسود فيها تعاون تام بين كل

سكان وادي النيل؛ يجب ألا يكون هناك معوقات بالادعاء أن النقل عبر البحر الأحمر غير متاح، طالما هناك إمكان بواسطة السكة حديد.

٩ ـ نصوب النخيل

بين الأشياء الأخرى التي تتطلب التعاون بين سكان وادي النيل، المساعدة التي يجب أن تمنحها حكومة السودان للذين يعانون في منطقة النوبة. نسبة لتعلية منسوب خزان أسوان فقد خسرت هذه المنطقة مصادرها الواسعة من أشجار النخيل، والحكومة المصرية تسعى للحصول على نصوب نخيل لزرعها محل الأشجار التي اقتلعت. لقد جلبت وزارة الأشغال العامة حوالى ٤٠,٠٠٠ نصبة من الواحات وبتكلفة عالية جداً، والخوف أن تفسد هذه النصوب نظراً لطول المسافة وعملية نقلها من وسيلة نقل إلى أخرى. وهكذا، مع أنه من السهل جداً نقل نصف مليون نصبة من مديرية دنقلا، أو ٢٠٠,٠٠٠ نصبة على الأقل، يوضح اقتراح حكومة السودان تزويدنا بـ ٢٠٠ إلى ٤٠٠ نصبة سنوياً عدم الرغبة في إنعاش هذه الزراعة في المنطقة المذكورة أعلاه، ولا توجد روح تعاون لحفظ هذا الجزء من وادي النيل وتحسين وسائل معيشة سكانه.

١٠ ـ المساواة بين المصريين والبريطانيين في إدارة السودان

تهدف روح المعاهدة إلى وضع المصريين والبريطانيين على قدم المساواة في إدارة السودان. حتى الوقت الذي توقّع فيه اتفاقية عن السودان بين الطرفين، تدعو هذه المساواة لأن يشتمل مجلس الحاكم العام على مصريين وبريطانيين، وألا يقتصر على أعضاء بريطانيين فقط. لقد فهم، عندما وقّعت المعاهدة، أن أي وظيفة شاغرة في المجلس المذكور يجب أن تُشغل بمصري مؤهل، حتى يصبح عدد الأعضاء المصريين والبريطانيين متساوياً إلى أكبر حد ممكن. ولم يُنفذ شيء من هذا القبيل بعد.

١١ ـ تدريس اللغة العربية

لقد أشرت إلى معاليك أن السودان دولة مسلمة وأن لغة معظم السكان هي العربية، وعليه يجب أن يمنح اهتمام أكثر لتدريس اللغة العربية، وأن تكون لغة التعليم. ومما لا شك فيه أن هذا الإجراء يساعد الطلاب في فهم ما يدرسونه بطريقة أفضل.

١٢ ـ الخبير الاقتصادي

لا شك أن معاليك يذكر محادثتنا عن الخبير الاقتصادي المصري في السودان. لقد أخبرتك حينها أن الحكومة المصرية وحدها لديها الحق في اختيار الخبير الذي يمثل مصر، وأن من واجبك تسهيل مهمته. وإذا كانت لدى الحاكم العام أي ملاحظات بالنظر

إلى مسلك الخبير من وجهة نظر الأمن العام (الأمن العام هو الموضوع الوحيد الذي يهمك عن الخبير الاقتصادي)، يجب عليك إخطاري، في اللحظة المناسبة، بملاحظاتك والدليل الذي يدعمها. بعدها سأقوم بدراسة الأمر بما يستحقه من الاهتمام واتخاذ الخطوات الضرورية. هذه يجب أن تكون القاعدة التي علينا أن نتبعها وفقاً لروح المعاهدة.

لم تمنحني إقامتك في مصر الفرصة للفت انتباهك للسؤال التالي وعن وجهة نظرك فيه:

تحسين التعليم الديني

لم تحصل إصلاحات في معهد أم درمان الديني بأي طريقة. ويحول هذا دون قيامه بأداء رسالته. إن الحكومة المصرية على استعداد تام لمنح كل المساعدة اللازمة لتحسين التدريس الديني في هذا المعهد لتحقيق إصلاحه.

أعتقد بأن الأسس التالية هي التي ستضمن هذه الإصلاحات:

١ ـ يجب أن يُلحق على الأقل خمسة من العلماء الأكفياء الذين يدرّسون الآن في المعاهد المصرية، خصوصاً من العلماء السودانيين بهيئة التدريس في معهد أم درمان لتدريس الأمور الدينية. ومصر على استعداد لدفع رواتبهم.

٢ ـ أن يعين واحد من هؤلاء العلماء وكيلاً للمعهد، وأن تحفظ مشيخة المعهد للعلماء السودانيين كما هو الحال الآن.

٣ ـ أن يَضَعَ برنامج الدراسة مجلسُ المعلمين في المعهد.

٤ ـ أن تدير المعهد لجنة، يترأسها قاضي قضاة السودان، تتكون من المفتي، شيخ المعهد ومدرسين اثنين من المعهد يختارهم قاضي القضاة، وأن تؤخذ أقدميتهم في الاعتبار.

٥ ـ إرسال الطلاب المميزين إلى الأزهر للتخصص في الأقسام العليا والعودة إلى معهد أم درمان العلمي لبدء تحصيل عال في الوقت المناسب. سيكون المعهد عندها قادراً، بعد فترة وجيزة، على تخريج علماء متضلعين من الديانة الإسلامية وقادرين على ملء وظيفة إمام مسجد.

٦ ـ مصر مستعدة لدفع قيمة الأثاث الذي تتطلبه غرف التدريس ومكاتب المدرسين لتنفيذ الإصلاحات المقترحة آنفاً.

[XVIII]

من السير هـ. هدلستون إلى النحاس باشا

الخرطوم، ١٨ مايو، ١٩٤٤

سيدي،

يشرّفني أن أشير إلى رسالة معاليك بتاريخ ١ يناير ١٩٤٤.

لديّ الفرصة الآن لتدارس الأمور التي أثرتها معاليك في المذكرة المرفقة مع هذه الرسالة، والآتي هو ردّي على النقاط المتعددة التي ذكرت:

الدعاء لجلالة الملك فاروق في خطبة الجمعة

كما شرحت في رسالتي بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٤٣، لا أعتقد أنه داخل نطاق مسؤولياتي كحاكم عام أن أصدر أمراً رسمياً يحدّد صلاة المسلمين في مساجدهم.

تقسيم السودان

١ ـ أي تقسيم للسودان حالياً ليس سببه المجلس الاستشاري أو أي ترتيبات إدارية أخرى تنفذها حكومة السودان، لكن ينبع من التركيب التاريخي والطبيعي والقبلي للقطر. إن معظم سكان المديريات الشمالية الست عرب في الأصل والحضارة، ويسكن المديريتين الجنوبيتين مواطنون متقاربون في العنصر مع قبائل وسط أفريقيا ووثنيون إلى حد كبير.

٢ ـ لم يصل سكان المديريتين الجنوبيتين بعد مرحلة التطور التي تمكّنهم من الاستفادة من المشاركة في المجلس الاستشاري والذي أصدرت أمر تكوينه أخيراً، ولكن لم يُتخذ شيء يمنعهم من فعل ذلك عندما يصلون إلى هذه المرحلة.

لا يمكنني الموافقة على أن الخطوات التي اتخذت لتكوين حكومة محلية في السودان أو تشكيل المجلس الاستشاري كان يجب أن ترفع للموافقة المسبقة من حكومة مصر. ولا تحتوي المادة الرابعة من اتفاقية ١٨٩٩ على مثل هذا النص.

يعتبر هذا التطوّر الخطوة الأخيرة التي اتخذت في سلسلة تشريعات أصبحت قانوناً منذ العام ١٩٢٢، عندما أجيز لأول مرة قانون يمنح سلطات قضائية للشيوخ الرحّل. وتبع هذا قوانين عدة أخرى: قانون محاكم القرى في العام ١٩٢٥، قانون سلطات الشيوخ في

العامين ١٩٢٧ و ١٩٢٨، قانون محاكم الزعماء في العام ١٩٣١، قانون المحاكم الأهلية في العام ١٩٣٢، وأخيراً مجموعة تامة من ثلاثة قوانين محلية أجيزت في العام ١٩٣٧ تغطي البلديات، المدن والمناطق الريفية.

أبلغت كل هذه القوانين، توافقاً مع اتفاقية الحكم الثنائي، إلى الحكومتين البريطانية والمصرية في ذلك الوقت ولم تثر أي تعليق عليها.

تقدم الحكم المحلي أمر طبيعي في الدول المتحضرة، وقد رحب السودانيون بالخطوات التي اتخذت حتى الآن لربطهم بالإدارة المحلية في المناطق الحضرية والريفية، وأخيراً مع الحكومة المركزية لبلدهم، وهي، في رأيي، تتماشى مع نوايا الجانبين الساميين المتعاقدين في معاهدة ١٩٣٦، حيث اتفق على أن يكون الهدف الأسمى لإدارتهم في السودان رفاهية السودانيين.

٣ ـ توجد جمعيات تبشيرية مسيحية في السودان منذ أكثر من قرن، ومنحت أذونات الدخول إلى هناك من الحكومة المصرية. ومنذ إعادة احتلال السودان لم تجد حكومة السودان سبباً لرفض مجهوداتهم الكريمة والمكرسة لأهداف إنسانية تتمثل في تحسين التعليم والصحة للقبائل المتخلفة في مديريتي أعالي النيل والاستوائية. ولا تحتكر الجمعيات التبشيرية التعليم كما ألمحت في مذكرة معاليك. فقد أدخل تعليم حكومي ذو طابع علماني وسيزداد خصوصاً في الفروع العليا عندما يتاح التمويل والمدرسون. ولقد انتشرت مسبقاً المستشفيات والمستوصفات الحكومية. وأكثر من ذلك، إن المجموعات المسلمة الموجودة في الجنوب لديها مساجدها وتسهيلاتها للدراسات العربية والإسلامية.

٤ ـ لا يوجد قانون لمنع السكان في شمال السودان من الذهاب إلى جنوب السودان، أو الجنوبيين، الذين يأتون إلى الشمال. وهناك في هذا الوقت مئات الجنوبيين في الشمال، والذين يأتون للبحث عن عمل، وانخرطوا في الوحدات الشمالية لقوة دفاع السودان.

وينص قانون المناطق المغلقة لعام ١٩٢٢ (المعدّل في ١٩٢٥) كالآتي: «المناطق الواردة هنا تكون مناطق مغلقة بحيث لا يسمح بدخولها أو البقاء فيها لأي شخص ليس من سكان السودان ما لم يكن حاصلاً على إذن دخول».

هذا الأمر الذي طبق على مناطق واسعة في شمال وغرب السودان وكذلك على المديريتين الجنوبيتين وضع لمنع الأجانب الذين لا يتورعون من استغلال السكان البسيطين في هذه الأقاليم، وجميع التجار الذين يدخلون هذه المناطق «المغلقة» يضطرون إلى الحصول على إذن خاص للتجارة هناك.

المصريون المسافرون إلى السودان

بحثت هذه المسألة في خطابي بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٤٣، وليس لديّ ما أضيفه إلى الملاحظات في الفقرة الثالثة من تلك الرسالة. لا توضع عراقيل في طريق المصريين المسافرين إلى السودان، والشروط التي يخضعون لها تفرض على كل الوافدين على حدٍّ سواء، بمن فيهم البريطانيون.

الجوازات

لقد ضُلّل معاليك في هذا الأمر لأن المسافرين الذين يغادرون السودان ممن يقيمون فيه، وليست لديهم جنسية معروفة، لا يمنحون جواز سفر بريطانياً، بل جواز سفر سودانياً. وتصدر هذه الجوازات في الخرطوم ويوقّعها نيابة عني سكرتيري الإداري. إن حكومة السودان لا تصدر جوازات سفر بريطانية.

صلاحية المصريين للوظائف الحكومية في السودان

لقد بحثت هذا أيضاً في خطابي في أغسطس الماضي. إن العقبات الأساسية في طريق تعيين مصريين في وظائف في حكومة السودان منذ المعاهدة كان مصدرها مصر نفسها ولم تزل، وشرحت ذلك بتفصيل في الفقرة الرابعة من خطابي المذكور.

الحقيقة الواضحة هي أن معظم المصريين ينظرون إلى الهجرة للعمل في السودان كأنه منفى.

تعيين السودانيين الذين تخرّجوا في المدارس المصرية

لم توضع عقبات في طريق السودانيين المتخرجين في المدارس المصرية الذين ينشدون التوظُّف في السودان، وإنني على استعداد تام للتحقيق في أي حالات معينة، ربما توجد في ذهن معاليك.

ممارسة المهن الحرة في السودان

عاهدت دولتا الحكم الثنائي نفسيهما في المادة ١١ من المعاهدة الإنجليزية ـ المصرية لعام ١٩٣٦ على العمل لرفاهية السودانيين. سينتج من إغراق المهن الحرة بأشخاص غير سودانيين أن تحرم الأعداد المتنامية من السودانيين المؤهلين فرصة إدارة قطرهم، ولهذا السبب فإن رخص ممارسة مهنة القانون والمحاماة والطب تصدر لغير السودانيين فقط عندما تكون هناك حاجة محددة لذلك. ويوجد في الوقت الحاضر ثلاثة أطباء عسكريين ومدنيين حازوا رخص الممارسة في الخرطوم، وأربعة محامين من أصل مصري، لكنهم جميعاً مستوطنون في السودان، ومع التوقّعات غير المشجعة يحتمل أن يتقدّم عدد قليل

من مزاولي هذه المهن للحصول على رخص ولم تُقدم طلبات من أطباء مصريين في الاثني عشر شهراً الماضية.

التجارة

تشارك حكومة السودان تماماً رغبة الحكومة المصرية في تسهيل التجارة بين القطرين.

كان ضرورياً في ممارسة نظام المراقبة الموجود حالياً، والذي ظلّ ناجحاً (وجود مستوى أسعار في السودان أقل بكثير من تلك التي في مصر)، أن يفرض الحصول على رخص وارد لمجموعة معينة من السلع المستوردة، لكن الغالبية لا تتطلب هذه الرخصة. ومن قبيل ذلك فإن رخص الصادر تُطلب للسلع التي يطلبها مركز إمدادات الشرق الأوسط لفائدة كل دول الشرق الأوسط. وفي بعض الحالات، لمنع تضخم الأسعار، وترتب الصادرات على أسس جماعية وبسلطة مركزية.

وبالرغم من هذه القيود الضرورية فإن الصادرات من مصر إلى السودان، حافظت عموماً على حجمها ما قبل الحرب، وازدادت كثيراً في بعض الحالات. وازدادت الواردات إلى مصر بصورة ملحوظة، وقدرت القيمة بما يلي:

المتوسط لـ ١٩٣٤ ٩٧٩,٣٤٨ جنيهاً مصرياً.
١٩٤٢ ٢,٦٦٠,٣٦٠ جنيهاً مصرياً.
١٩٤٣ ٢,٩١٨,٥٠٣ جنيهات مصرية.

إن حكومة السودان حريصة على أن تفعل كل ما في وسعها لتنمية التجارة مع مصر، بالحدود التي يسمح بها نظام الإمدادات لمجموعة الشرق الأوسط، وأكدت بقوة، لمركز إمدادات الشرق الأوسط الروابط الوثيقة التي تربط السودان بمصر، والتي تجعل هذه التجارة طبيعية وقيّمة.

إن النقل عبر طريق وادي النيل يجب أن يكون كافياً لأي زيادة أبعد، بالرغم من أنه سيكون هناك دائماً نقص في عربات السكك الحديد السودانية بين فبراير ويونيو، نسبة للحركة الضرورية للقطن والحبوب الغذائية شمالاً من حزام الأمطار.

نصوب النخيل

إن صعوبة إرسال أعداد كبيرة من النصوب المصرية لمصر العليا نوقشت مسبقاً في رسالتي رقم E11 بتاريخ ١ مايو ١٩٤٣. وتنفّذ حكومة السودان في الوقت الحاضر برنامجاً شاملاً أعدّ بعناية لأن تنعش من جديد كل مناطق نمو النخيل في المديريات الشمالية إلى جانب إمداد نصوب النخيل لإعادة الزرع في جزء من خزان أسوان الذي يقع

في السودان. إن إمداد نصوب النخيل في السودان كاف بالكاد لهذه المهام المعتبرة، وحتى إذا ما كان ممكناً إرسال نصوب نخيل إلى مصر بالقدر المقترح، فإن تصديرها سيكون خسارة فادحة ومباشرة لسكان شمال السودان، الذين من واجب حكومتي ضمان رفاهيتهم. ربما يكون ممكناً عندما يكتمل البرنامج المذكور أعلاه، منح مساعدة أكبر لمصر في هذا الأمر.

المساواة بين المصريين والبريطانيين في إدارة السودان

اتفق بأن روح الفقرة ١١ من المعاهدة الإنجليزية ـ المصرية لعام ١٩٣٦ هدفت السماح بالمساواة في فرص تعيين بريطانيين ومصريين للوظائف التي لا يتوافر لها سودانيون مؤهلون. وقد أوضح ذلك سلفي السير ستيوارت سايمز، خلال مفاوضات المعاهدة أن تعيين المواطنين المصريين في الوظائف الحكومية بالسودان يجب بالضرورة أن يخضع لعدد الشواغر المناسبة، وقت حدوث ذلك، ومؤهلات المرشحين. واتفق أيضاً على أن ترقية وتقدّم أفراد في خدمة السودان يجب ألا يخضعا للجنسية وإنما للاختيار وفقاً للتميز.

ووفقاً لمدوّناتي عن مقابلة السير ستيوارت سايمز لوفد المعاهدة في قصر انتونيادس بالإسكندرية في ٢٩ يوليو ١٩٣٦ فإنه لم يتفق على تعيين مصريين في مجلس الحاكم العام. وعلى العكس فقد أشار سير ستيوارت سايمز إلى الاعتراضات على تعيين عضو في المجلس على أساس الجنسية فقط؛ وهي أن المجلس يشتمل على رؤساء المصالح الحكومية، وليس لذلك أسس سياسية. وأوضح سير ستيوارت سايمز أن أعضاء مجلس الحاكم العام يعينون كموظفين كبار في حكومة السودان وليس بفضل الجنسية البريطانية، وأنهم رجال ذوو مؤهلات عالية مقرونة عادة بخدمة طويلة وخبرة بالسودان.

تدريس اللغة العربية

إنني مقتنع تماماً بأهمية اللغة العربية في التعليم بالسودان، وكان هدفاً ثابتاً لمصلحة المعارف النهوض بمستوى تدريس اللغة العربية في مدارس السودان. إن العربية هي لغة التعليم الوحيدة في كل المدارس الحكومية الأولية، وهي اللغة المستخدمة بصفة رئيسية في المدارس المتوسطة والتي تدرس فيها اللغة الإنجليزية أيضاً. وتستخدم أيضاً بصفة أساسية في المدارس الثانوية والعليا.

ومن أجل تحسين مستوى اللغة العربية في مدارس السودان، ناشد مدير التعليم في السنوات الأخيرة الحكومة المصرية لانتداب مدرسين مصريين ومحاضرين لمصلحة المعارف، واستفاد كثيراً من نصيحة رجل تعليم متميز، علي بك الجارم، الذي رفع تقريراً قيّماً عن الموضوع في العام ١٩٣٨.

برهنت نتائج الامتحانات الأخيرة على المستوى العالي لتعليم اللغة العربية في مدارس السودان والتي تقدّم إليها التلاميذ في المدرسة الثانوية بكلية غردون. وتقدم ١٥٥ طالباً في العامين ١٩٤٢ و١٩٤٣ لامتحان شهادة مدرسة كامبردج، وكانت النتائج في امتحانات اللغة العربية كالآتي:

امتياز ٣٠، جيد ٩٢، مرور ٢٠ ورسوب ١٣. وكان المشرف على الامتحانات الأستاذ حامد عبد القادر من دار العلوم في مصر.

الخبير الاقتصادي

جاء طلب عزل محمود بك زكي من منصبه من سفير جلالة ملك بريطانيا لدى القاهرة، وليس من حكومة السودان. اتخذ معالي السفير هذه الخطوة بناءً على رواية عن خطابات عدائية لبريطانيا في حفل شاي نظّمه محمود بك زكي لمجموعة من الطلاب السودانيين.

إن حق الحكومة المصرية في اختيار الخبير الاقتصادي لا جدال فيه، إلا أن محاولة حكومة السودان تنفيذ واجباتها تجاه كل من دولتي الحكم الثنائي سترتدّ عليها إذا ما تصرف موظفو أي من الدولتين بصورة مكشوفة ضد مصالح الطرف الآخر.

عليه، أريد أن أنتهز هذه الفرصة للتأكيد إلى معاليك الحاجة إلى خبير اقتصادي على صعيد التجارة والاقتصاد، وأن أشير إلى النتائج العكسية التي ستنجم عن زج نفسه في الشؤون السياسية، والضرر الذي يسببه ذلك لواجباته الحقيقية وللشعور بالثقة بين حكومة السودان وكلٍّ من دولتي الحكم الثنائي.

تحسين التعليم الديني

إن تصريح معاليك بأن معهد أم درمان الديني لم تدخل عليه إصلاحات غير صحيح، وواضح أن معلومات مضللة وصلتك من طريق مستشاريك. وفي الحقيقة كان هناك إصلاح جوهري خلال الأربع سنوات الماضية. وعين في المقام الأول، لرئاسة المعهد عالم سوداني متميز عرف في كل السودان بعلمه واستقامته وشغل سابقاً منصباً رفيعاً هو منصب مفتي السودان. وقد نشط في اتخاذ خطوات للإصلاح. وإذا كان مرغوباً فيه تعيين شيخ وكيل، وإذا كان ذلك هو الأمر، فمن الذي سيختار؟ إن هذه المسألة تتطلب معرفة محلية، وفي هذا أقترح بكل احترام أن السلطات المناسبة في السودان أقدر على البت في هذا الأمر من السلطات في مصر. وفي المقام الثاني، عُززت هيئة التدريس بتعيين مدرّسين جدد على كفاية عالية. وفي المقام الثالث، فإن برنامج الدراسة يخضع لرقابة مستمرة من السلطات الدينية المختصة. وفي المقام الرابع، هناك إصلاح جوهري في الناحية الإدارية للمعهد. وقد ضعت موازنة منفصلة للمعهد تساهم فيها الحكومة بنسبة كبيرة. وحسنت

كثيراً رواتب هيئة التدريس. وتجرى صياغة لوائح جديدة بالتشاور الكامل مع قاضي القضاة وسودانيين على قدر كبير من الكفاية، والخبرة الإدارية والمكانة الدينية، التي تمكنهم من الحكم على اللوائح المناسبة للمعهد. ويتوقع أن تصدر هذه اللوائح قريباً، ويوجد فيها نص لتشكيل مجلس عالٍ للمعهد برئاسة قاضي القضاة والمجالس الأخرى الضرورية. وأدخل أيضاً نص لأن تتبع المدارس الدينية الموجودة في المحافظات، والتي تتلقى مساعدة ثابتة من حكومة السودان، للمعهد وأن تتلقى المساعدة بطرق مختلفة. وبالنسبة إلى الدعم المطلوب لهذه الأغراض، فإن فكرة حكومة السودان والسودانيين المؤهلين للحكم أن يقدَّم هذا الدعم من السودان لأن المعهد، كان دائماً، وما زال، مؤسسة سودانية. وكما شرحت لمعاليك، فإن حكومة السودان تمنح مساهمة سنوية كبيرة للمعهد، ويتلقى أيضاً مساهمة معتبرة من السودانيين أنفسهم. وفي المقام الخامس، فإن حكومة السودان لم تضع في أي وقت عراقيل في طريق أولئك السودانيين الذين يرغبون في الذهاب إلى الأزهر لمواصلة تحصيلهم الديني. أخيراً، إنه صحيح أن أشير إلى معاليك مشدداً على أنه منذ إعادة الاحتلال، فإن حكومة السودان اتخذت بثبات وفي كل الأزمنة، في محاكمها الشرعية، ومساعدتها للمعهد، ومساعدتها المادية للمساجد، وبمنح الأراضي وبطرق أخرى، كل ما يمكّن الدين الإسلامي من الحفاظ على وضعه الذي يستحقه ويحافظ عليه. إنني، أكثر من ذلك سعيد بأن أخطر معاليك أن قادة الإسلام في السودان يقدّرون جداً المجهودات العظيمة التي قامت بها حكومة السودان في هذا الاتجاه، وأن أكثر هؤلاء القادة احتراماً أظهروا في كل الأوقات تصميماً لمنع زج الأمور الدينية والمؤسسات الدينية في السياسة والاضطرابات الأهلية بأي طريقة تشتت عقيدة الإسلام. يملك شعب السودان ثقة كبيرة في معالجة الحكومة لكل الشؤون التي تؤثر على دينهم.

المخلص

هـ. هدلستون

[XIX]

FO 403/468 33951
J2181/185/16

من اللورد كيليرن إلى مستر ايدن
(استلم في ١٥ يونيو)

رقم ٦٨٠ **القاهرة، ٨ يونيو، ١٩٤٤**

سيدي،

بالإشارة إلى رسالتي رقم ٣٠٢ تاريخ ١٨ مارس الماضي، يشرّفني أن أرفق نسخة من رسالة حاكم عام السودان يعرض فيها وقائع الجلسات الأولى للمجلس الاستشاري لشمال السودان المنعقدة في الخرطوم من ١٥ إلى ١٨ مايو.

٢ ـ إن نجاح هذا الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري ليبرر بصورة قاطعة مبادرة حكومة السودان من اتخاذها هذه الخطوة المهمة في طريق الحكم الذاتي للسودانيين.

٣ ـ سأرسل نسخة من هذه الرسالة إلى السير هـ. هدلستون.

من حاكم عام السودان إلى اللورد كيليرن،

سيدي، **الخرطوم، ٢١ مايو، ١٩٤٤**

يشرّفني أن أطلع معاليك ووزارة الخارجية على الوقائع الرسمية للجلسات الأولى للمجلس الاستشاري لشمال السودان، المنعقدة في الخرطوم من ١٥ إلى ١٨ مايو.

على رغم أن نقص العاملين في السكرتاريا ومشغوليات الحرب جعلت التجهيزات الضرورية مستحيلة، وأعاقت بصفة خاصة التوزيع المسبق للأوراق على أعضاء المجلس باستثناء جدول الأعمال، فإن الاجتماع كان في نظري ناجحاً. إن أعضاء المجلس، والذين

أرفق قائمة بأسمائهم توضح مهنهم أو مكانتهم، تابعوا المداولات بشغف، وشاركوا في النقاش بحيوية وذكاء، وسألوا أسئلة معقولة ومناسبة عن سياسة الحكومة. وشارك جميع أعضاء المجلس في النقاش وطرح الأسئلة من وقت لآخر. ولم يكن هناك أعضاء (نائمون) ولا متحدثون مشاغبون. وكان النقد بناءً غالباً ولم تكن هناك خطب. وقد قوبلت بعض الهنات الصغيرة حول التفسير بتسامح وصبر.

إن غياب قرارات محددة لا يُعزى إلى عدم الإجماع أو آراء محددة حول نقاط جدول الأعمال بل إلى عدم الاتفاق في الجلسات الأولى على الصياغة ووضع الاقتراحات. وعلى كل حال أبلغ أعضاء المجلس أن النقاش مدوّن بالكامل، وأن موجزاً كاملاً مع نسخة من الوقائع أرسلت إلى كل أعضاء المجلس، إلى جانب بيان كامل وزع على وسائل الإعلام.

إن من المبكر تقويم رد الفعل العام، لكن المعلومات المتوافرة توضح أن الاجتماع الأول للمجلس كان بالتأكيد ناجحاً في نظر الجمهور وأن كثيراً من الشكوك أزيلت. إن العوامل التي ساهمت في خلق انطباع جيد كانت: (١) المواضيع المهمة في جدول الأعمال، خصوصاً التعليم والتقدم الاقتصادي؛ (٢) خطبتي في حفل الافتتاح وأرفق منها نسخة كاملة؛ (٣) نوعية المناقشات كما كشفها البيان الرسمي اليومي والأعضاء أنفسهم؛ (٤) الانطباع الجيد الذي قدمه الأعضاء كهيئة وكأفراد ـ خصوصاً الأعضاء من الأقاليم، عدد منهم غير معروف في العاصمة ـ في اللقاءات الخاصة بين الجلسات في الخرطوم وأم درمان.

انتهزت الفرصة لأدعو، من باب المجاملة، ولإزالة شكوك المصريين، ما كان ذلك ممكناً، اثنين من المصريين المرموقين المشاركين في حفل الافتتاح، وهما مفتش عام مصلحة الري المصري وناظر المدرسة المصرية الثانوية الجديدة. وقد اعتذر الأول لتوعك صحي عارض، لكنه قَبِل لاحقاً دعوة لحفل شاي للمجلس في حدائق القصر، وحضر الأخير الاحتفال. لم أتمكن من دعوة الخبير الاقتصادي لوجوده في مصر.

وفيما عدا إشارة لا بد منها ومعقولة جداً من عضو أو اثنين من أعضاء المجلس، عن التحديد الذي فرضته اتفاقية مياه النيل على التطور الزراعي مستقبلاً في المناطق النيلية، لم يكن هناك شيء في المداولات أو الأسئلة يثير أي قلق شرعي أو اعتراض في مصر.

كان هناك بعض النقد المضلل في «سودان ستار» حول قرار إبعاد الصحافة عن مداولات الجلسات الأولى. أوضحت أسباب هذا القرار الموقت لأعضاء المجلس وللصحافة، وهي على وجه التحديد أنه حتى ترسيخ الطريقة وتثبيت الأعضاء، فإن حضور الصحافة ونشر المداولات والتعليقات عليها وانتقادها ربما يتسبب في إحراج الأعضاء وبخاصة القادمين من الأقاليم. وسينصحني المجلس ما إذا كان يرغب في تغيير هذه القاعدة الانتقالية. ولم

يد أعضاء المجلس في ذلك الاجتماع رغبة بتغيير هذا الترتيب، ولا يوجد لديّ شك في أن غياب الصحافة ساهم في حرية وصراحة المداولات. نشر البيان في الصحف، واتصال أعضاء المجلس بالجمهور، دحض أي اتهام بالسرية.

لم يحدد بعد موعد الجلسات القادمة، لكن من المحتمل أن يكون عند نهاية العام.

المخلص
هـ. هدلستون
حاكم عام السودان

خطاب معاليه أمام المجلس الاستشاري لشمال السودان

سادتي،

نجتمع سوياً في مناسبة تاريخية، وكل منا يشعر بأنه يأخذ دوراً في هذه المناسبة التي ستكون لها مكانتها في تاريخ السودان.

أدخلت حكومة السودان قبل عشرين عاماً سياسة الانتقال التدريجي في الإدارة المحلية للسلطات الأهلية. وسرعت الخطوات إذ إن هذه السلطات اكتسبت خبرة في كل الشمال السوداني، وهناك شبكة من السلطات المحلية تملك قدراً كبيراً من السلطات الإدارية والقضائية والمالية.

بعد أربع سنوات من تشكيل هذه الحكومة شيّدت كلية غردون التذكارية، ووضعت الأسس لنظام تعليمي. وظهور هذه الفئة من المتخرجين مكّن الحكومة من أن تناقش من زاوية مختلفة مسألة إشراك السودانيين في حكم بلادهم. وكنتيجة لذلك فإن لدينا عدداً متنامياً من الإداريين والأطباء والمهندسين والمدرسين، والقانونيين السودانيين الذين يشغلون وظائف رسمية ذات مسؤولية متزايدة.

وبدا واضحاً في السنوات الأخيرة أن هذين الخطين من التطور غير كافيين لوحدهما، ولا يوجد رابط حقيقي بينهما. ويتطلب ذلك وسيلة ما لدمجهما ولإيجاد آلية قانونية تربط السودانيين بالحكومة المركزية. وقد صمّم المجلس الاستشاري لملء هذه الاحتياجات، وهو النتيجة الفورية والمنطقية للسياسة التي اتبعت حتى الآن من قِبَل الحكومة، وخطة مهمة في الطريق الشاق الطويل نحو الحكم الذاتي.

إنه مجلس لتقديم النصح للحاكم العام حول الشؤون المهمة للدولة، وأن يفاد بسياسة الحكومة في موضوعات معينة، وربما تغطي مداولاته كل مجالات أنشطة الحكومة في شمال السودان. لقد أتيتم من كل الشمال السوداني لتمثلوا في المجلس كل الأقسام البارزة من سكانه، وهذه هي الحقيقة المتفردة والمعلم الأكثر أهمية في أحداث اليوم.

تلتقي لأول مرة في تاريخ السودان المجموعات الرعوية والزراعية، وطبقات العمال والمهنيين، من خلالكم، في هيئة واحدة، تلتقي حول مائدة واحدة في أعلى مراتب الحكومة. ويمكن القول دون مبالغة إننا نرى اليوم أول اجتماع شامل للأمة السودانية، ولن يشذ واحد منا في أن يدرك المسؤولية التي تحملها المشاركة في هذا الاجتماع.

إن على عاتقكم أمرين:

أولاً، كلٌ منكم مطالب دون خوف بحماية مصالح السكان في المنطقة أو المجموعة التي يمثلها.

ثانياً، من واجبكم أن تتحلوا خلال مداولات هذا المجلس، بكل ما تستطيعون من مميزات الحكمة والنضج والحنكة والكياسة.

تتوافق هاتان المسؤوليتان بسهولة، لكن يجب حفظهما في علاقة صحيحة ببعضهما البعض. إن روحاً حزبية متطرفة أو نظرة ضيقة ومحدودة جداً في الدفاع عن القضايا المحلية ستعوق المواضيع الأكبر، كما وأن التطرف في الخيال والسفسطة ستعصف بالمصالح المحلية.

إن عضو المجلس الجيد، هو الذي يتمكن من التوفيق بين هذين المنحيين من المسؤولية بالتسامح والتفهم والنية الحسنة.

ربما تبرز في بعض الأحيان مشكلات أمام هذا المجلس، تتضارب فيها على سبيل المثال، المصالح الريفية إلى حد ما مع الحضرية، أو المصالح الزراعية مع الرعوية. لكن، بنظرة فيها سعة أفق وعزيمة في التوفيق بين الأشياء، سيكون من الممكن إيجاد حلول تراعي المصالح الضرورية للطرفين.

إن حرية التعبير واحدة من الأركان المكوّنة للديموقراطية، وبدونها لا يمكن أن تكون هناك ثقة وتفاهم بين الحكومة والشعب.

ستكون هناك في هذا المجلس حرية تعبير. وفي داخل هذه القاعة فإن لكل عضو حرية التعبير عن أفكاره وآرائه كما يريد، ويتوقّع منه أن يفعل ذلك، دون خوف أو وجل.

إن الحكومة لا تخشى النقد بل ترحب به. لكن لكي يكون ذا قيمة يجب أن يكون النقد بناءً ومبنياً على الواقع. لن يكون كافياً إدانة سياسة أو اقتراح، بل على الناقد أن يقترح

بديلاً منه يعتقد بأنه أحسن أو على الأقل أن يوضح المسببات التي تجعل تبنّيه يفتقر إلى الإيجابيات.

سترحب الحكومة في هذا المجلس أيضاً بالأسئلة عن أي موضوع في قائمة الأعمال، وسيبذل ممثلو الحكومة قصارى جهدهم للرد عليها فوراً، متى كان ذلك ممكناً، ولاحقاً إذا ما تطلب ذلك وقتاً لإعداد إجابة دقيقة كاملة.

ولكن عندما تكون المواضيع قد درست ونوقشت وكل عضو تحدث عما يريده، هنا يقع على عاتق كل منكم التزام عند مغادرة هذا المبنى، أسميه مسؤوليتكم الثالثة، هو الولاء لهذا المجلس الذي أنتم أعضاء فيه.

ومهما اختلف العضو، بحدة، مع آراء بعض زملائه، ومهما كان قاسياً النقد الذي عبّر عنه داخل هذه القاعة، يجب عليه أن يتذكر عند مغادرته هذه القاعة، أنه ما من أحد منزّه عن الخطأ وهو نفسه يمكنه أن يكون مخطئاً. يجب ألا يقوده اختلافه للتحدث بازدراء عن المجلس أو عن أحد زملائه الأعضاء. يجب عليه أن يحمي، بغيرة، سمعة المجلس أمام أعين وسمع الجميع، العضو الذي يفشل في تحقيق هذا لا يستحق هذه المكانة العالية.

عند تكوين مجلس من هذا النوع بقانون، كان لا مناص من أن توضع قواعد متعددة لتنظيم مسالك ومسار الاجتماعات والاستعداد لأي احتمال قد يطرأ. لكن ليست هذه القواعد هي التي تقرر قيمة ونفوذ هذا المجلس، بل الروح التي تبث فيها؛ وتعتمد هذه الروح على مساهمة كل عضو.

إنه عليكم، ببذل جل جهدكم، تحويل هذا المجلس من مجموعة من القواعد مطبوعة في كتاب قانون إلى هيئة ديناميكية حية، وسيزداد هذا المجلس قوة كلما اكتسب الخبرة، وسيوجد في نهاية الأمر قوة الدفع على طريق التقدم نحو أمة سودانية تحكم نفسها.

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم جميعاً اليوم هنا، وأن أتمنى لهذا المجلس كل النجاح في اجتماعه الأول وكل الحظ الحسن في المستقبل.

مكتب الحاكم العام، الخرطوم،

٣٠ أبريل، ١٩٤٤

[XX]

FO 403/468 36309
J 2494/2023/16

من اللورد كيلرن إلى مستر ايدن
(استلم في ١٣ يوليو)

رقم ٧٩٤ **القاهرة، ٦ يوليو، ١٩٤٤**

سيدي،

١ ـ لي الشرف أن أرفق رسالتين من حاكم عام السودان عن إنهاء اتفاقيات امتيازات الجزيرة.

٢ ـ لا أشعر بأن لديّ الكفاية لإبداء أي رأي في هذه المسألة، والتي تبدو لي كإحدى سياسات إدارة السودان الداخلية. ستلاحظ، على كل حال، أن الحاكم العام يستفسر ما إذا كان هناك أي تعليق على مسوّدة الإعلان الذي ستنشره الشركة الزراعية السودانية (المحدودة) أو مسوّدة الإعلان الذي ستنشره حكومة السودان. يرغب الحاكم العام في أن ينشر الإعلان قبل نهاية يوليو. وعليه سأكون مسروراً إن أعلمت برقياً إذا ما كانت هناك أية تعليمات ترغب أن أنقلها إلى الحاكم العام.

٣ ـ عندما تؤكّد نصوص الإعلانات بصفة نهائية، أفترض أن مسألة ترتيب نشرها في وقت واحد سيكون أمراً مهماً للتسوية بين حكومة السودان والشركة الزراعية السودانية (المحدودة).

٤ ـ سأرسل نسخة من هذه الرسالة إلى السير هـ. هدلستون.

المخلص
كيليرن

من حاكم عام السودان إلى اللورد كيليرن

سيدي، **الخرطوم، ١٠ يونيو، ١٩٤٤**

١ ـ يشرّفني أن أطلع معاليك على الموقف بالنسبة إلى اتفاقيات امتياز الجزيرة.

٢ ـ تقرر في الاجتماع الـ ٥٢٠ للمجلس أن يسمح لاتفاقيات امتياز الجزيرة بالانتهاء في ٣٠ يونيو ١٩٥٠، وأن تتولى الحكومة عندها إدارة مشروع الجزيرة. أبلغ هذا القرار لرئيس مجلس إدارة الشركات ذات الامتياز ـ الشركة الزراعية السودانية (المحدودة) وشركة أقطان كسلا ـ وتم قبولها. والمفاوضات الآن جارية بخصوص الإعلان. أرفق كملاحق لهذه الرسالة صوراً من خطابي إلى السير ألكساندر ماكلنتر وردّه على الخطاب.

٣ ـ بموجب الاتفاقيات مع الشركات كان لدى الحكومة خيار إنهاء هذه الامتيازات في العام ١٩٣٩ ومرة أخرى في العام ١٩٤٤. لم تمارس هذه الخيارات، وعليه وبالطريقة العادية، ستمدد هذه الامتيازات حتى ٣٠ يونيو ١٩٥٠، عندما تنقضي بمرور الزمن. وقد تقدمت الشركة في الفترة الأخيرة باستفسارات أولية حول ما إذا كانت الحكومة ستعطي بعض المؤشرات لسياستها في هذا الأمر، وأشاروا إلى الصعوبة المفهومة في تجنيد عاملين في غياب قرار. وقد كانت أيضاً فرصة للحكومة لمراجعة موقفها على ضوء التطورات منذ العام ١٩٣٩.

٤ ـ اعتُقد في العام ١٩٣٩ بأن الحكومة ستطلب خدمات الشركات في الجزيرة في شكل معدل لعشر سنوات بعد العام ١٩٥٠، وستقلص خلال هذه الفترة وبصورة متقدمة وبالتدريج مصالح أصحاب الامتياز. وفي حقيقة الأمر فقد شرع في مفاوضات في ذلك العام بفكرة تأكيد، لكن دون التزام، ما إذا كان بالإمكان وضع اتفاقية جديدة مناسبة للحكومة لكنها تشمل امتداداً لفترة الامتياز، وعرقلت الحرب هذه المفاوضات لكنها أحرزت بعض التقدم، رغم أنه لم يتوصل إلى اتفاق في النقاط الأساسية.

٥ ـ أصبح واضحاً، منذ العام ١٩٣٩ أن تنسيق سياسة الحكومة على المدى الطويل بالنسبة للتطور الاجتماعي مع السياسة التجارية للشركات، وهي بالضرورة قصيرة، سيصبح صعباً شيئاً فشيئاً. تقف شركة «امتيازات الجزيرة» في مرتبة عالية كأكثر الشركات كفاية. وبالنظر، على كل حال، إلى مسؤولياتهم تجاه مساهميهم كشركات عامة، تتضح صعوبة أن ينظروا إلى إنتاج المحاصيل الغذائية والعلف بأهمية القطن نفسه. وبوضوح، فإن هذا يعني أن هدف الحكومة الأسمى على وجه التحديد، وهو التقدم الاجتماعي لمزارعين أقوياء ومجموعة ريفية قانعة تشارك بأسرع ما يكون ممكناً في لِغَمْ الحضارة، بوفرة في إمدادات المحاصيل، والخضر، واللحوم ومزوّدة جيداً بخدمات اجتماعية وترفيهية، يجب

أن يوضع دائماً في نظر مديري الشركات في المقام الثاني بعد إنتاج القطن. سيلاحظ معاليك أن في خطابه بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٤٤، أدرك سير ألكساندر ماكنتاير أن «سياسة الحكومة للتطور الاجتماعي ربما تتضارب أحياناً مع الاعتبارات التجارية والتي يجب أن ترسم في مجالس الإدارة».

٦ ـ إضافة لذلك فقد برز عدد من الاعتبارات ذات الصفة العامة وذات الصلة بالمسألة في السنوات الأخيرة وكان أكثرها أهمية إمكان الحصول على إمدادات إضافية وأساسية من مياه النيل خلال العشر سنوات القادمة إضافة إلى اعتبارات أخرى هي: التحسن في الأحوال المالية للحكومة والتقدم السريع في الحكم المحلي والوعي السياسي في السودان.

٧ ـ سيساعد نصيب السودان من الإمدادات الإضافية من مياه النيل الذي يتوقع أن ينتج من تشييد خزان تسانا، في مضاعفة المساحة المروية الحالية والمقدرة بمليون فدان تقريباً. ومما لا شك فيه أن زيادة كهذه ستسهل تنويع الزراعة، وسيتوافق ذلك مع حاجات المواطنين، وكذلك التنوع في المحاصيل، ويشمل إنتاج السكر للاستهلاك الداخلي. وبعيداً من هذه الاعتبارات تعترف الحكومة بأن الترتيبات الحالية لا توفر البيئة الزراعية المثلى للمزارع، وتتطلب تعديلات أكثر. ولا جدال في أن استمرار الشركات صاحبة الامتياز في الوضع الحالي سيعوق ذلك، وأية إصلاحات أخرى هامة ومرغوب فيها.

٨ ـ عندما تنتهي فترة الامتياز في العام ١٩٥٠ فإن على حكومة السودان إيجاد مليوني جنيه مصري أو نحو ذلك لترد إلى شركات الامتياز جزءاً مما أنفقته تلك الشركات في الجزيرة. ومن ناحية أخرى فإن الحكومة ستستلم من الشركات ٥٥٠ ألف جنيه مصري تقريباً، تمثل المبالغ التي تراكمت من الأموال المقتطعة من الدخل ويحتفظ بها لتسديد الدين.

تغير الوضع المالي للحكومة في مشروع الجزيرة منذ العام ١٩٣٩ تغيراً جذرياً. إذ تتطلب نسبة الجزيرة من خدمة الديون ٤٠٨ آلاف جنيه مصري فقط، مقارنة بـ ٧١١ ألفاً في العام ١٩٣٩. وتقف احتياطات الحكومة الآن عند بما يربو على ٩ ملايين جنيه مصري. وعلى أسس مالية فإن حكومة السودان لها مبرراتها في أنها ستتمكن من تمويل المشروع عند استرداده في العام ١٩٥٠.

٩ ـ بالنظر إلى النواحي السياسية للمشكلة، فإن السودانيين يريدون أن تستلم الحكومة كل الأعمال وإن استمرار الاتفاقية الحالية حتى بتعديل طفيف سيكون ممقوتاً. إنهم يتوقعون تغييرات جذرية وسيبدون اعتراضات قوية على تمديد الاتفاقية على الأسس القديمة. إنه مهم للحكومة أن تؤخذ وجهة النظر السودانية في الاعتبار. إن الشعور ضد الاستخدام المتواصل للتمويل الأجنبي لإدارة امتياز بحجم مشروع الجزيرة، وتوظيف غير السودانيين في وظائف يكون السودانيون مؤهلين لملئها، من المحتمل أن ينمو بمرور الزمن. وحتى إن

لم تكن هناك مطالبة شعبية لتولي الحكومة للعمل، فإنها في وضعها كراعية للسودانيين ومؤتمنة عليهم، وعلى المهام الرئيسية لذوي الامتيازات، سيظل بوضوح من واجبها فعل ذلك إذا كان واضحاً أن التقدم السياسي والاجتماعي للسكان سيتأخر بتجديد الامتياز. إن التجربة قد قادت الحكومة للاعتقاد بأن ذلك التقدم سيتأخر فعلاً.

١٠ ـ سيشهد عام ١٩٥٠ نهاية مرحلة طويلة من التطور في الجزيرة، مرحلة تغطي فترة خمسة وعشرين عاماً. بالرغم من أن التقدم الذي تمّ خلال تلك الفترة في البرامج الاجتماعية والاقتصادية كان عظيماً جداً، فإن الكثير لم ينجز بعد، مثل تحسين التعليم، والسكن، والصحة، تقنيات الزراعة، ممارسة وتصميم الري، الترفيه، المواصلات، ومستوى المعيشة بشكل عام.

وقررت الحكومة في نظرتها إلى الأمام وتخطيط احتياجات المستقبل، بعد دراسة متأنية وشاملة، أن إطلاق يدها لتوسع سياساتها بحرية سيكون في المصلحة العليا للبلاد. واضح أن الدمج الكامل للمشروع سيمنح حرية أكبر للتصرف مستقبلاً في كل المجالات. وعليه كان القرار المشار إليه في الفقرة الثانية من هذه الرسالة الذي اتخذته حكومة السودان، وهو إنهاء عقد شركات الجزيرة في العام ١٩٥٠.

خدمت الشركات البلاد جيداً، ولا شك من إخلاصهم وكفاءتهم في أداء واجباتهم في الجزيرة.

١١ ـ وفي إعرابه عن الشكر نيابة عن الشركات، أدرك السير ماكنتاير أن من المصلحة العامة المشتركة للحكومة والشركات أن يستمر المشروع في العمل بأعلى كفاية تسمح بها الظروف، وطلب أن يناقش شكل المنشور الذي من واجب المديرين إصداره لاحقاً للمساهمين مع سكرتيري المالي الموجود الآن في لندن. وتمّ الترتيب للمناقشة التي طلبت ولمنشور المساهمين، ويشمل ذلك إعلان من حكومة السودان، اقترحت أن يصدر في آن واحد في السودان وفي المملكة المتحدة، وتمت صياغة مسوّدته. وأعتقد أن وزارة الخارجية لديها نسخة من مسوّدة المنشور.

١٢ ـ أنا في انتظار تأكيد للنسخة من مسوّدة المنشور التي وافق عليها سير ألكساندر ماكلنتر نيابة عن الشركات، وعند استلام ذلك وقبل النشر سأقوم بإرساله لإبداء أي ملاحظات قد ترغب في إدخالها عليه. لقد علمت بأن مدة أربعة عشر يوماً على الأقل مطلوبة بين تاريخ الموافقة على المنشور وتاريخ إصداره في المملكة المتحدة.

المخلص

هـ. هدلستون

حاكم عام السودان

[XXI]

FO 403/468 36309
J 2907/609/16

من اللورد كيليرن إلى مستر ايدن
(استلم ١٨ اغسطس)

رقم ٩٢٥ القاهرة، ٨ أغسطس، ١٩٤٤

سيدي،

١ ـ يشرّفني أن أرفق نسخة من رسالة حاكم عام السودان يقدم فيها نسخاً من المذكرات المقدمة من السكرتير المالي لحكومة السودان عند تقديم موازنة السودان لعام ١٩٤٤.

٢ ـ توضح الموازنة لعام ١٩٤٤ دخلاً كلياً قدّر بـ ٥,٩٧٣,٧١٦ جنيهاً مصرياً وإنفاقاً كلياً قدر بـ ٥,٩٣٣,٢١٦ جنيهاً مصرياً، وفائضاً قدّر بـ ٤٠.٥٠٠ جنيه مصري. والدخل المقدّر يزيد بمبلغ ٨٤٤,٠٦٨ جنيهاً مصرياً عن التقدير الأصلي لعام ١٩٤٣، و١٤٤,٢٩٦ جنيهاً مصرياً أكثر من التقديرات الأخيرة المراجعة للعام الماضي. المصروفات المقدرة بمبلغ ٨٠٣,٥٦٨ جنيهاً مصرياً فوق الإنفاق الأصلي لعام ١٩٤٣، و٣٨٧,٠٨٦ جنيهاً مصرياً أكثر من التقديرات الأخيرة المراجعة للعام الماضي.

٣ ـ إن التغيير في تقديرات الدخل مفصّل في الملحق الثالث من مذكرة السكرتير المالي. يوضح الدخل المقدّر لعام ١٩٤٤ من المديريات زيادة ٣,٤٥٨ جنيهاً مصرياً مقارنة مع تقديرات العام الماضي، ونقصاً ٤٤,٣٧٥ جنيهاً مصرياً مقارنة مع العائد المتوقّع لعام ١٩٤٣. هناك تحويلات للحكم المحلي بلغت ٩١,١٩٥ جنيهاً مصرياً، وزيادة ٣٦,١٠٢ جنيه مصري في المساهمات من الإدارات (الريفية) المحلية. كان الدخل المقدّر لعام ١٩٤٤ من المصالح ٢٦٧,١٠٠ جنيه مصري أعلى من التقديرات للعام المنصرم. وتأتي الزيادات الأساسية من الزراعة والغابات ٨٢,٢٨٢ جنيهاً مصرياً، الجمارك ١٢٠,٠٠٠ جنيه مصري، والبريد والهاتف ٥٤,٠٣٠ جنيهاً مصرياً؛ وتعزى الزيادة في الجمارك إلى تقدير العام ١٩٤٣ الذي فاق الدخل الحقيقي فيه التقديرات بـ ٣٢٠,٠٠٠ جنيه مصري. فاق الدخل المقدّر لعام ١٩٤٤ من الخدمات المركزية التقديرات لعام ١٩٤٣

بـ ٥٢٣,٢٣٠ جنيهاً مصرياً. وبـ ٢٦٤,٠٠٠ جنيه مصري من السكر؛ ٢١٠,٧٥٠ جنيهاً مصرياً من ضريبة أرباح الأعمال، ويرجع هذا بصفة رئيسية إلى الأسعار العالية؛ و١٠٠,٠٠٠ جنيه مصري من السكك الحديد. شهدت الإيرادات المقدرة لعام ١٩٤٤ من مصلحة الري زيادة ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري، وغالبها يتعلق بنصيب الحكومة من الأرباح في محصول قطن الجزيرة.

٤ ـ الزيادة الصافية بمبلغ ٨٠٣,٥٦٨ جنيهاً مصرياً فوق الإنفاق المقدّر لعام ١٩٤٤ على ذلك المقدّر لعام ١٩٤٣ شمل على:

جنيه مصري

١١٧,٦١٣ ـ المرتبات والعلاوات الخاصة (منها ١٦,٠٠٧ عبارة عن الزيادات الطبيعية للمرتبات).

٥٩٠,٥٢٤ ـ خدمات أخرى (تشمل علاوات حرب خاصة بلغت ٣١٦,٠٩٦).

٩٥,٤٣١ ـ مصروفات فوق العادة.

كان بالإمكان لهذه الزيادات أن تكون أكبر من ذلك بـ ٣٢,٨٨٠ جنيهاً مصرياً لكن تطلبت التحويلات لهيئات الحكم المحلي والتغيير والزيادة في المنشآت ٦٧,٠٠٠ جنيه مصري إضافية، منها نحو ٢٧,٠٠٠ جنيه مصري بسبب تحسين شروط الخدمة للشرطة. وتشمل الزيادة في ما خصص للخدمات الأخرى، جانباً من الزيادات الخاصة بالحرب، لازدياد تكلفة العمالة، والزراعة، والتوسع في أنشطة المصالح المنتجة للدخل وتتعلق بالرفاهية الاجتماعية والتعليم.

٥ ـ أشار السكرتير المالي في مذكرته أنه، عندما تنتهي الحرب ستواجه حكومة السودان الطلبات لتجديد شامل للمعدات وتخصيصات لتلبية التكلفة المتراكمة للصيانة؛ وستكون هناك حاجة لتمويل برامج ما بعد الحرب للتطور الاجتماعي والاقتصادي. وينظر إلى التحوطات وبناء احتياطي الحكومة كهدف أساسي في السياسة. وأضاف بإن حدود الموازنة خلال الحرب قد حافظت مسبقاً على بقاء الاحتياط في مستوى شهر سبتمبر ١٩٣٩ تقريباً، بينما أنه منذ ذلك التاريخ فإن ديون السودان التجارية انخفضت من ١٣,٤٣٦,٨٣٠ جنيهاً مصرياً إلى ٨,٨٩٥,٢٤٦ جنيهاً مصرياً.

٦ ـ سأرسل نسخة من هذه الرسالة إلى حاكم عام السودان ومصلحة التجارة لما وراء البحار.

المخلص كيليرن

[XXII]

FO 403/468 33951
J 3253/185/16

من اللورد كيلرن إلى مستر ايدن
(استلم في ١٨ سبتمبر)

١٠٦٨ **١٠ سبتمبر، ١٩٤٤**

سيدي،

١ ـ يشرّفني أن أرفق هنا نسخة من مذكرة تركها حاكم عام السودان أثناء مروره في القاهرة مؤخراً وتتعلق بمسألة قانون الجنسية السودانية. أكد سير هـ. هدلستون أن حكومة السودان ووجهت بطلب تلقائي من الأوساط السودانية لإدخال هذه المسألة في قائمة أعمال الاجتماع القادم للمجلس الاستشاري لشمال السودان، وأنه إذا كانت المسألة ضمن قائمة أعمال المجلس، فإن ممثلي حكومة السودان يقترحون إعطاء شرح عن الموقف الحالي ويمكن تأجيل أي تطورات أبعد حتى اجتماع لاحق للمجلس.

٢ ـ أشعر بأن هذا هو السبيل الصحيح. وبالنظر إلى التشنج المصري الحالي بالنسبة إلى السودان، سيكون من المستحسن توضيح رغبة السودانيين في إقامة جنسية سودانية.

٣ ـ هل يمكنني أن أعلم برقياً إذا كنت موافقاً؟

٤ ـ أرسل نسخة من هذه الرسالة إلى حاكم عام السودان بالإنابة.

المخلص
كيلرن

مذكرة عن رغبة السودانيين في قانون للجنسية

١ ـ إن الروح القومية الحالية للمتعلمين السودانيين ترجع حقيقة إلى المعاهدة الإنجليزية ـ المصرية لعام ١٩٣٦.

٢ ـ بدأت المطالبة بقانون للجنسية بصورة متقطعة في الصحف السودانية منذ العام ١٩٣٨، وظهرت التعليقات في الصحافة المصرية عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٠. وأخذ هذا الشعور عند السودانيين في النمو خلال فترة الحرب.

٣ ـ يكره السودانيون المستنيرون والطموحون بشدة ألا تكون لديهم جنسية. وحال الحكم الثنائي دون أن يكونوا رعايا بريطانيين أو مصريين، وفي الحقيقة فإن الغالبية لا تريد أن تكون من أي من هاتين الجنسيتين، لأنهم يعتبرون أنهم يجتازون الوضع «الاستعماري». لكنهم يريدون هوية قانونية وليس البقاء في وضع رمادي يمكن أن يوصف بأنه استفتاء مستديم.

٤ ـ أثار السير عبد الرحمن المهدي المسألة معي خلال محادثة في يناير ١٩٤٠. وكان في مقدوري أن أخبره أن وجود جواز سفر سوداني وإشارة منفصلة في المعاهدة للبريطانيين والمصريين والسودانيين في حد ذاتها تحوطات معتبرة لهوية سودانية وبالتالي لجنسيتهم في طور التكوين. (ملحوظة ـ التعليمات للجوازات السودانية أصدرها السير روبرت فانسيفرات في مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية لكل قناصل صاحب الجلالة تصف هذه الجوازات والمؤهلات بأنها تابعة للسودان الإنجليزي ـ المصري). وأثار المسألة في محادثات معي سودانيون بارزون آخرون، وكان متوقعاً أن تطلب مجموعة منهم وضع المسألة على جدول أعمال الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري (مايو ١٩٤٤)، لكنهم أحجموا عن ذلك.

٥ ـ سأل السير عبد الرحمن المهدي الآن عما إذا كان طلب إدراج هذه المسألة على جدول أعمال الاجتماع الثاني (ديسمبر ١٩٤٤) يمكن أن يفكّر فيه، ويحتاج إلى إعطاء إجابة.

٦ ـ إن الإجابة بنعم ستثير القلق في مصر وتؤكد مخاوفها غير المؤسسة من أن حكومة السودان تشجع حركة انفصالية هنا. سوف لن تسبب لحكومة السودان أي مشكلة، عدا أننا لن نستطيع إصدار بياناً عن سياسة الحكومة (كما نستطيع في التعليم، الزراعة، الخ)، لكن يمكننا أن نعطي بياناً حقيقياً عن الوضع القانوني. ربما فعل هذا البيان خيراً، في تصحيح تصوّر السودانيين للجنسية، بعضها فيها بغضاء لكل ما هو غير سوداني، وتصحيح مفهوم المصريين عن الميل غير الدستوري لحكومة السودان وعن جوازات السفر السودانية (انظر الوصف الأخير لرئيس الوزراء بأنه جواز سفر بريطاني وخطأ مشابه في «البلاغ»

بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٩، و«المقطم» بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٣٩) ربما يرغب المجلس الاستشاري، بعد دراسة هذا التصريح في إعطاء وجهة نظره في ١٩٤٥.

٧ ـ الإجابة بـ «لا» ستفرح مصر (والحاكم العام مخوّل لرفض أي مادة مقترحة) لكنها ستكون مخيّبة لآمال السودانيين، المخولين للتعبير عن تطلعاتهم المشروعة في الساحة الشرعية للمجلس الاستشاري، وربما تقود، كما علمت، متعلمين سودانيين أكثر إلى أحضان مصر. هناك بعض الهياج الآن في أوساط الطلبة السودانيين والخريجين في مصر للدعوة إلى «وحدة وادي النيل» وتتفق غالبية المؤتمر مع هذا. وأصبح السودانيون الأكثر اعتدالاً متوجسين جداً من هذا الانحراف وينظرون إلى حكومة السودان للعمل على تصحيحه.

٨ ـ أكثر من ذلك إن حكومة السودان هي المتحدث الشرعي الوحيد باسم السودانيين ولا يمكننا إلى الأبد تثبيط هذه التطلعات السودانية التي سبق أن تضاربت مع المصالح المصرية (اتفاقية مياه النيل قضية أخرى). إننا لا نرغب في إلهاب الرأي العام المصري، لكن هناك حدود للمهادنة، وبعض من هذه الشؤون الحساسة يجب أن تناقش آجلاً أو عاجلاً. جرى نقاش طويل حول «الوقت غير الملائم» ولكن إلى متى سيكون غير ملائم؟ يلعب التأخير كل مرة تقريباً لصالح المصريين.

٩ ـ يمكن جداً أن يكون إصدار قانون للجنسية مستحيلاً بدون مراجعة للمعاهدة، إلا أن السودانيين يتحرقون لوضع طلبهم هذا على جدول أعمال المجلس حتى إذا لم يتم منحه في الوقت الحاضر. أكثر من ذلك أعتقد أن حلاً جزئياً يمكن أن يوضع، مثلاً، قانون مواطنة على غرار قانون المواطنة الفلسطيني (١٩٢٥ إلى ١٩٣٩)، والذي سمح بتجنس الأجانب (طالب عدد من الأجانب القاطنين هنا مراراً بنوع من المواطنة السودانية، بعد أن فشلوا في أن يحصلوا على الجنسية البريطانية) إن الحل البسيط لهذا الموضوع المعقد يبدو بمطالبة مجموعة من أعضاء المجلس (تحت المادة ١٤ (٣) من أمر المجلس الاستشاري) بتصريح عن الوضع الحالي للمواطنين السودانيين يدخل في الجزء الثاني (التوضيحي) من جدول أعمال الاجتماع القادم، وأن يستجاب لهذا الطلب (قدم الطلب في الحقيقة بصفة غير رسمية). يجب إبلاغ السفير مقدماً وربما يرغب في أن يؤكد للحكومة المصرية أن الطلب رُفع تلقائياً من السودانيين وليس من حكومتهم، وأن حكومة السودان تعترف بأن أي تغيير في الوضع الحالي للسودانيين والذي يطالب به السودانيون يجب أن يحال على دولتي الحكم الثنائي.

[XXIII]

FO 403/468 39586
J 94/94/16

من اللورد كيليرن إلى مستر ايدن
(استلم في ٩ يناير ١٩٤٥)

رقم ١٤٦٧ **القاهرة، ١٥ ديسمبر، ١٩٤٤**

سيدي،

١ ـ يشرّفني أن أرفق نسخة من رسالة من حاكم عام السودان يقدم فيها صوراً عن مذكرة رفعها إلى مجلس الحاكم العام السكرتير المالي يعلمه فيها النتائج المالية النهائية لعام ١٩٤٣.

٢ ـ قُدّر الدخل والإنفاق الكلي لحكومة السودان لعام ١٩٤٣ معاً بـ ٥,١٢٩,٦٤٨ جنيهاً مصرياً. إن الرقم الفعلي للدخل والإنفاق هو ٥,٨٦١,٩٤٤ جنيهاً مصرياً و ٥,٦٠١,٧٠٠ جنيه مصري على التوالي. ونتج من ذلك فائض ٢٦٠,١٤٥ جنيهاً مصرياً للعام.

٣ ـ يرجع فائض ٧٣٢,٢٩٦ جنيهاً مصرياً في أرقام الدخل بصفة أساسية إلى زيادة ٤٦٤.٢٧٣ جنيهاً مصرياً في إيرادات المصالح، ٦٧,٩٦٤ جنيهاً مصرياً في إيرادات السكر، و٤٨,٦٩٥ جنيهاً مصرياً في الإيرادات من ضريبة أرباح العمل و ١٢٩,٩٩٦ جنيهاً مصرياً في إيرادات قطن الجزيرة.

٤ ـ تشمل زيادة ٤٧٢,١٤٢ جنيهاً مصرياً في رقم الإنفاق البنود التالية التي لم يعتمد لها احتياط في الموازنة:

١٧٢,٣٠٦ جنيهات مصرية زيادة في فئات ومجال العلاوة الخاصة بالحرب؛ ٦٢,٢٧٩ جنيهاً مصرياً لإبادة الجراد (زيادة عن الرقم الرمزي المحدد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه مصري). ٧١,٠٠٠ جنيه مصري تسوية بأثر رجعي للسلطات العسكرية للتعويض عن زيادة تكاليف الشرطة ومعدات مدنية أخرى صدرت عن مصلحة المخازن والعتاد الحربي السابقة منذ العام ١٩٤٠، و١١٩,٧٧٠ جنيهاً مصرياً زيادة في مساهمة حكومة السودان للعام المنتهي

في ٣١ أغسطس ١٩٤٣، نحو تكلفة قوات دفاع السودان من ٤٧٠,٠٨٠ جنيهاً مصرياً إلى ٥٩٨,٨٥٠ جنيهاً مصرياً.

٥ ـ لكن، وبينما يشمل رقم الدخل ٤٩٥,٠٠٠ جنيه مصري كمساهمة من سكك حديد السودان للدخل العام، فإن الفائض الفعلي لفائض السكة الحديد هو ٨٨٨.٨٠٧ جنيهات مصرية. ورصدت ٣٩٣,٨٠٧ جنيهات مصرية عبارة عن فَرْق الدخل تحت:

أ ـ حساب إصلاح السكك الحديد:

(I) مبلغ ٢٩٧,٧٠٤ جنيهات مصرية عبارة عن الفرق بين احتياطي الاستهلاك في العام ١٩٤٣ وحجم البرنامج المجاز.

(II) مبلغ ١,٩٧٨ جنيهاً مصرياً عبارة عن عجز في حسابات أصول أهلكت ولم تستبدل، ليصبح المجموع ٢٩٤,٦٨٢ جنيهاً مصرياً.

ب ـ ٢,٤٣٠ جنيهاً مصرياً وقاية الحرب الاستثنائية ومصروفات الطوارىء في ١٩٤٣.

ج ـ ٩٦,٦٩٥ جنيهاً مصرياً حساب رأسمال السكك الحديد.

المجموع ٣٩٣,٨٠٧ جنيهات مصرية.

٦ ـ سيلاحظ أن حساب الاحتياطي العام لحكومة السودان الممثل لرصيد الدخل المتراكم ولم يوزع قد ازداد خلال العام بـ ٢٤٠,٥١٠ جنيهات مصرية إلى ٢,٨٦٧,٤٨٢ جنيهاً مصرياً؛ وبلغت زيادة سيولة الأموال في نهاية العام ١٩٤٣ علاوة على الديون الجارية والالتزامات المؤكدة ٩,٤٧٧,٣٣١ جنيهاً مصرياً (بزيادة ٧٩٣,٥٠٥ جنيهات مصرية خلال الحرب) وهو رقم يفوق لأول مرة ديون السودان التجارية في ما يتعلق بقروض بلغت ٨,٨٩٥,٢٤٥ جنيهاً مصرياً. صرح السكرتير المالي، على كل حال، بأنه يجب ألا يغيب عن البال أنه عندما تنتهي الحرب فإن حكومة السودان ستواجه طلبات كثيرة لتأهيل المعدات والصيانة التي كانت قد تأجلت، إضافة إلى الحاجة لتمويل برامج ما بعد الحرب للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن الحفاظ على احتياطٍ كافٍ أمر له أهمية قصوى.

سأرسل نسخاً من هذه الرسالة إلى حاكم عام السودان وإلى مصلحة التجارة لما وراء البحار.

المخلص

كيليرن

[XXIV]

FO 403/468 36309
J 180/165/16

من اللورد كيليرن إلى مستر ايدن
(استلم في ١٣ يناير ١٩٤٥)

(رقم ١٥٢٧)

يعرب سفير صاحب الجلالة عن احترامه لوزير الخارجية، ولديه الشرف أن يرفق (إشارة إلى تلغراف السفارة رقم ٢٧٢١ بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٤٤)، بياناً من مكتب إعلام السفارة البريطانية، بالقاهرة، المؤرخ ٢٥ نوفمبر ١٩٤٤، يتعلق بمشكلة الجنسية السودانية.

القاهرة، ٢٩ ديسمبر، ١٩٤٤

الجنسية السودانية

أثيرت مسألة الجنسية السودانية في المجلس الاستشاري في ٤ ديسمبر، عندما قدم ستة من الأعضاء اقتراحاً يستفسرون فيه عن الوضع.

أعدّ المستشار القانوني لحكومة السودان بياناً للرد. ويطرح هذا البيان، الملحق هنا، الوضع القانوني. وسيرى أنه لا يوجد مجال للتفكير في أي تغيير.

في ما يلي مقطع (من تقرير في «سودان ستار» بتاريخ ٥ ديسمبر) من كلمة الحاكم العام التي وجهها إلى المجلس الاستشاري في الاجتماع موضوع المسألة:

«البند الأخير بيان حول مسألة الجنسية السودانية. لقد وافقت على أن يوضع هذا على جدول الأعمال بناء على طلب قدّمه ستة من أعضاء المجلس وفقاً للمادة ١٤ (٣) من قانون المجلس الاستشاري».

«نسبة إلى ضغوط العمل في المصلحة القضائية، أمكن لهذا البيان أن يتداول فقط بفترة وجيزة جداً قبل الاجتماع. وهو ليس ببيان عن سياسة الحكومة، بل توضيح لمشكلة

الجنسية السودانية مع ملاحظات عن مبادىء الجنسية في القوانين الإنجليزية والمصرية وشروط الأهلية للحصول على جواز سفر من حكومة السودان».

«واضح أنها مشكلة معقدة ويجب دراستها بتمعّن قبل تكوين فكرة محددة عنها».

تصريح من المستشار القانوني لحكومة السودان

١ ـ ليس الهدف من هذا البيان الدخول في جدل سياسي، بل توضيح عناصر قانون الجنسية لأعضاء المجلس الاستشاري وعلى وجه الخصوص مشكلة الجنسية السودانية. إن موضوع الجنسية ليس بالموضوع السهل، ومن المحتمل أنكم تعلمون، أنه استحوذ على اهتمام كثير من جهابذة القانون عبر العالم. إنه موضوع يجب أن يلامسه الجميع بروح الطالب الذي ينشد المعرفة قبل المغامرة بالتعبير عن آراء محددة.

٢ ـ للتحدث بصفة عامة، هناك ثلاثة أسس ضرورية للجنسية هي:

أ ـ منطقة محددة.

ب ـ حكومة ذات سيادة تمارس سلطات سيادة على الإقليم ويعترف بها عالمياً كحكومة ذات سيادة.

ج ـ مجموعة من الأشخاص تكنّ ولاءً دائماً لحكومة ذات سيادة.

أ ـ إقليم محدد

٣ ـ هذه عادةً لا تشكّل مشكلة. نحن جميعاً نعرف مثلاً، ما إذا كانت منطقة معينة، مدينة أو قرية تشكل جزءاً من قطر أو آخر. نعلم أن لندن وليفربول تشكلان جزءاً من المملكة المتحدة، وليس من فرنسا، وأن القاهرة والإسكندرية وأسوان يشكلون جزءاً من مصر. ومن هذا القبيل في هذا القطر فإن الخرطوم ووادي حلفا والجنينة وجوبا يشكلون جزءاً من السودان الإنجليزي ـ المصري. وبدراسة للخريطة يمكننا أن نعرف الحدود الدقيقة للسودان.

ب ـ حكومة ذات سيادة تمارس سلطات سيادة فوق الإقليم ويعترف بها عالمياً كحكومة ذات سيادة.

هنالك سيادة كاملة ورسمية، مثلاً، في بريطانيا العظمى وفي مصر وكذلك في الدول المستقلة الأخرى. لكن هناك أقاليم أخرى تمارس عليها حكومة ما، دون سيادة كاملة

ورسمية، السلطة وبسط القانون. وفي المجموعة الأخيرة توجد أقاليم تحكم، بانتداب من عصبة الأمم (مثل فلسطين والأردن) وسكان هذه الأقاليم ليسوا رعايا كاملين للحكومة أو للدولة المنتدبة. حكومة السودان، كما تعلمون، ليس لها سيادة على السودان، لكنها تمارس سلطتها وتبسط القانون بفضل اتفاقيات معينة بين الحكومتين البريطانية والمصرية. وبموجب المادتين الثالثة والرابعة من اتفاقية الحكم الثنائي فإن القيادتين العليا العسكرية والمدنية والسلطات التشريعية الكاملة أنيطت بالحاكم العام. وتعرفون أيضاً أن محاكم السودان لا تخضع بأي شكل لمحاكم حكومة صاحب الجلالة في بريطانيا أو حكومة صاحب الجلالة في مصر، وأن جميع القضاة في محاكم السودان يعيّنهم الحاكم العام. وتقسم قوة دفاع السودان يمين الولاء أمام الحاكم العام. ويلاحظ أيضاً أنه في بعض النواحي تمارس حكومة السودان سلطات ترتبط عادة بممارسة سلطات السيادة، ولكن يجب في الوقت نفسه أن يفهم بوضوح أن هذه السلطات تنبع فقط من الاتفاقيات بين الحكومتين البريطانية والمصرية.

ج ـ طبقة من السكان داخل الإقليم تدين بالولاء الدائم لتلك الحكومة ذات السيادة.

يشمل ذلك عادة كمكوّناته الأساسية كل الأشخاص المولودين في الإقليم.

٤ ـ وبموجب القانون الإنجليزي، فإن المبدأ العريض للجنسية هو أن أولئك الأشخاص الذين هم رعايا بريطانيون:

أ ـ ولدوا داخل الأقاليم البريطانية، أو:

ب ـ ولدوا خارج الإقليم وكان الأب من الرعايا البريطانيين، إضافة إلى شروط أخرى لا ضرورة لذكرها بالتفصيل.

إنه لأمر أساسي في قانون الجنسية البريطانية عدم ممارسته أي تمييز كان على أساس عرقي أو ديني. وفي حل مشكلاتهم الخاصة بالجنسية لم يحد البريطانيون قط عن هذا المبدأ. وعلى سبيل المثال، إذا ولد رجل ألماني لأسلاف في إنجلترا، فهو من رعايا بريطانيا، وبالطريقة نفسها فإن رعايا بريطانيا يمكن أن يكونوا مسيحيين، مسلمين، هنوداً أو يتبعون لأي من ديانات العالم الكثيرة. هذه هي القاعدة المتبعة في كل الدول المتحضرة في أوروبا وأميركا.

٥ ـ إن المبادىء العريضة في القانون المصري، بحسب ما أعلم، هي الآتية:

أ ـ الأشخاص المولودون داخل أو خارج مصر من أب مصري.

ب ـ الأطفال غير الشرعيين المولودون داخل أو خارج مصر من أم مصرية.

ج ـ الأشخاص المولودون داخل مصر من والدين غير معروفين.

د ـ الأشخاص المولودون داخل مصر من أب أجنبي وُلد في مصر، إذا كان ينتمي إلى مجموعة مواطنين من قُطر يتحدث العربية أو مسلماً.

هـ ـ (هذا مهم). الأشخاص المولودين في مصر من آباء أجانب وسكنوا في مصر إلى أن اختارت غالبيتهم الجنسية المصرية.

٦ ـ بحسب نصوص كلٍ من القانونين الإنجليزي والمصري فإن الأجانب الذين يلبّون شروطاً معينة يمكن أن يجنّسوا بمرسوم حكومي.

٧ ـ نص على أن قانون الجنسية هو واحد من القوانين الأساسية التي تؤدي الدولة من خلالها مهامها، بعد أن منحت اعترافاً عالمياً بها، وغياب قانون كهذا في أي قطر من المحتمل أن يؤدي إلى عراقيل، إلا إذا، كما هو الحال في دولة انتداب كفلسطين، أزيلت هذه العراقيل بإصدار «قانون المواطنة».

٨ ـ في المقام الأول، يتوقّع أي شخص يغادر وطنه إلى الخارج، أن يكون له الحق في طلب مساعدة ممثل وطنه عند الحاجة، وهو مجبر بالممارسة العالمية على حمل جواز سفره. وبالتأكيد لن يسمح له بالسفر خارج بلده دون هذا الجواز. وفي المقام الثاني إنه أمر عادي لكل الأشخاص الذين يتبوّأون مرحلة معينة من التطوّر السياسي الرغبة في أن يكونوا أعضاء في هيئة سياسية أو مجموعة لها وضع عالمي معترف به عموماً وليس مثار نقاش.

٩ ـ كيف تمت مواجهة الصعاب في حالة السودانيين الموجودين في الخارج؟

أ ـ يمكن للسودانيين في الخارج طلب مساعدة قناصل صاحب الجلالة في بريطانيا وقناصل صاحب الجلالة في مصر.

ب ـ يسمح بإصدار جوازات سفر سودانية، لا بريطانية أو مصرية، للفئات التالية من الأشخاص:

(I) أ ـ الأشخاص المولودين في السودان وأفراد من قبائل وعناصر محلية.

ب ـ أشخاص أينما وُلدوا هم نتاج زواج شرعي ويندرج آباؤهم تحت أ (١) شريطة أنهم لم يحصلوا بفعل طوعي (بعد بلوغهم سن الرشد) على جنسية بلد آخر.

(II) أشخاص من أصل مصري وُلدوا وأقاموا بصفة دائمة في السودان، مع أطفالهم القصّر، شريطة أن هؤلاء الأشخاص أو جدودهم أصبحوا مقيمين بصفة دائمة في السودان قبل المهدية (١٨٨٢).

(III) أي أشخاص لم يضمنوا في (I) أو (II) وأقاموا بصفة دائمة في السودان و:

أ ـ وُلدوا في السودان من أب وُلد في السودان، أو:

ب ـ لا يملكون جنسية أي دولة أخرى.

وأيضاً، في الحالتين (أ) و (ب) أطفالهم القصّر.

(IV)(٤) زوجة أي من الأشخاص الذين يندرجون تحت البنود (I)، (II) أو (III) ما لم تكن مواطنة من دولة أخرى.

١٠ ـ في حالة فلسطين، والتي تشبه في بعض الحالات السودان في مشكلة الجنسية التي تعزى لغياب السيادة في القوة الحاكمة (في حالة فلسطين، حكومة صاحب الجلالة في بريطانيا، وفي حالة السودان، حكومة السودان)، تمت تلبية الرغبة الطبيعية للفلسطينيين في أن يكون لديهم وضع محدد بإصدار قانون مواطنة في عام ١٩٢٥ ليكوّن فئة من الفلسطينيين تشمل الآتي:

أ ـ رعايا الأتراك السابقين من المقيمين في الإقليم عند صدور الأمر.

ب ـ رعايا الأتراك السابقين الذين ولدوا في فلسطين لكنهم مقيمون في الخارج واختاروا المواطنة الفلسطينية.

ج ـ الأشخاص الذين ولدوا في فلسطين لأب فلسطيني.

د ـ أشخاص وُلدوا خارج فلسطين لأب كان مواطناً فلسطينياً أو ولد في فلسطين وحصل على جنسيتها.

هـ ـ الأشخاص الذين ولدوا في فلسطين وليست لديهم جنسية أخرى أو جنسيتهم غير معروفة.

وتوجد في فلسطين أيضاً نصوص للتجنس.

١١ ـ إن وضع السودانيين بالتأكيد شاذ. فهناك إقليم واضح الحدود يُعرف بالسودان الإنجليزي ـ المصري، ومعظم سكانه سودانيون ويُعرفون في العالم بالسودانيين. ويحكم الإقليم كوحدة إدارية واحدة تحت إمرة حاكم عام يمارس سلطته بحسب الاتفاقات بين الحكومتين البريطانية والمصرية، ويشرف بموجب هذه الاتفاقات على القيادة العسكرية والمدنية العليا وحق إصدار التشريعات للإقليم، وأمامه تؤدّي قوة دفاع السودان يمين الولاء، وهو الذي يعيّن كل القضاة في محاكم السودان، وقراراتهم لا تُستأنف خارج الإقليم. تصدر الإدارة جوازات سفر حكومة السودان للسودانيين. أشارت المعاهدة الإنجليزية ـ المصرية لعام ١٩٣٦ إلى السودانيين بأنهم فئة تمنح لهم إعانات معينة. ومع هذا ورغم كل هذه الحقائق ليس هناك قانون يحدد مَن الذين يشملهم مصطلح «سودانيين».

١٢ ـ أحد الحلول الممكنة للمشكلة يمكن أن يكون في إجازة قانون مواطنة يشبه في كثير من النواحي، قانوناً للجنسية وفيه يحدد مَن هم السودانيون، وإذا ما اتخذ هذا القانون يبدو محتملاً أن الطريق الأمثل لاتباعه ربما كان أن تُبنى بصفة أساسية، القواعد الحالية للأهلية لجوازات سفر حكومة السودان كأساس للقانون، لكنه واضح أن الأمر كله سيتطلب الانتباه قبل اتخاذ أي قرار بذلك، وأن هدف البيان الحالي الأولي هو توضيح الموقف الآتي لأعضاء المجلس الاستشاري أكثر من منح رأي قاطع حول الطريق الأمثل لاتباعه.

مصلحة القضاء، الخرطوم

٢٥ نوفمبر، ١٩٤٤

المترجم في سطور

فدوى عبدالرحمن علي طه

مترجمة الوثائق I - XXIV

- مواليد أربجي في الأقليم الأوسط ٢٣/ ١٠/ ١٩٥٥.
- ماجستير ودكتوراه (جامعة الخرطوم).
- تدريب ما بعد الدكتوراه، قسم التاريخ، جامعة بيرقن في النرويج، ومركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة درهام.
- مشاركة في العديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية بأوراق علمية.
- حالياً رئيسة قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الخرطوم.
- تعد حالياً لنيل ماجستير الآداب في الترجمة، جامعة الخرطوم.
- عميدة كلية السودان الجامعية للبنات بين عامي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥.
- مديرة مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية لعامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦.
- أستاذة تاريخ السودان الحديث والمعاصر ـ قسم التاريخ ـ كلية الآداب ـ جامعة الخرطوم.
- عضو مجلس أساتذة جامعة الخرطوم.
- لها كتب وأبحاث منشورة، منها: **«كيف نال السودان استقلاله؟»**. كما حققت كتاب: **«السودان للسودانيين»** لمؤلفه عبدالرحمن علي طه.

فهرس الاعلام

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

1940-1956

VOLUME I

1940-1944

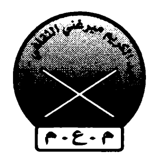
1940-1956

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

General Editor
MAHMOUD S.O. SALIH
Introduction by
PROFESSOR PETER WOODWARD

VOLUME I
1940-1944





THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN 1940 - 1956

General Editor:

MAHMOUD S. O. SALEH

First Published in October 2002

إشـراف وتوزيـع:
شركة رياض الريس للكتب والنشر ش.م.م.
بيروت ـ لبنان

ISBN 1855 13 457 8

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

Contents

1943

1944

PREFACE AND ACKNOWLEDGEMENT

One of the main aims of Abdel Karim Mirghani Cultural Centre, Omdurman, Sudan, is the collection, preservation and documentation of Sudanese heritage to ensure the bridging of the past to the present. It also aims to facilitate the availbility of such material to researchers, students and members of the general public at no cost. The economic decline of the Sudan, since 1970, has made it almost impossible for researchers and students to travel abroad to study; while the unwise policy of neglecting the teaching of the English language impeded those, who could lay their hands on material written in English, from understanding it. Hence arose the need to translate as much of the material collected as possible into Arabic.

The sixteen years that preceded the independence of Sudan, on the 1st of January, 1956, have witnessed fervent political activity in which the Sudanese played a major role. Luckily, most of the activity was recorded by the British, the Egyptians and the Sudanese. Since the Egyptian and Sudanese material was written in Arabic, we are concerned here only with the British Papers and their translation into Arabic.

Professor Peter Woodward, whose consummate and succinct Introduction forwards these volumes, has spent six weeks, working over eight hours a day, sifting through upwards of 1500 documents, covering more than 4500 (A3) pages, to select the 340 documents, totaling 1287 pages of A3 size, that appear, with their translation in these volumes. The selected documents were neither more important, nor more interesting, than the rest. They were selected, simply, because they dealt with issues that were recurrent, year after year, throughout the period (1940-1956). It is hoped that other men and women, of equal ability and zeal, will continue the good work and complete the translation of the rest of the documents.

Before the project was embarked upon, a proper sounding out of professional opinion was sought. Professors: Peter Holt, Neville Sanderson, Peter Woodward, Sèan O'Fahey, Martin Daly, Tim Niblock, John Hunwick, Harold Marcus and Dr. Andres Bjorkelo, all thought the project was worthwhile, and advised that it should not be delayed. They were, more or less, unanimous in their emphasis that these documents represent only the British point of view, and that a more balanced understanding of the happenings of that period can only be obtained if Egyptian and Sudanese documents, for the same period, were read side by side with them. This emphasis is clearly stated in the opening sentence of Peter Woodward's Introduction.

Professor Hassan Ahmed Ibrahim, Head of the Department of History and Civilization, International Islamic University, Kuala Lumpur; Professor Mohamed Sayeed Al Gaddal, Head of History Department, University of Aden, Yemen; Dr. Khalid Al Mubarak, Associate Centre for Middle Eastern Studies, Cambridge; Professor Faisal Abdel Rahman Ali Taha, formerly Head of International Law Department, Faculty of Law, University of Khartoum, currently Legal Advisor to the Government of the United Arab Emirates, Abu Dhabi; Dr. Fadwa Abdel Rahman Ali Taha, Assistant Professor, Modern and Contemporary History, Department of History, Faculty of Arts, University of Khartoum; and Dr. Ahmed Ibrahim Abu Shouk, Assistant Professor of History, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, University of Bergen, Norway, needed no second asking, when approached to undertake the translation of these papers. Their ability and dedication were never in doubt; but their devotion and enthusiasm were very gratifying. A short biography of each appears before the section of their alloted papers translation.

It is as pleasing to see such joint endeavour undertaken by Sudanese academics, far flung, between Northern Europe and South East Asia, as it is sad to realize the great loss, to the Sudan, of such wealth of experience.

Many others have, directly or indirectly, contributed towards the successful conclusion of this project through their great help to the Centre: Paul Wilson of Oriental and African Books; Lady Elizabeth Bingham, Dr. Nigel Cross and Duncan Fulton of SOS Sahel, U.K.; Ali Elashi of Port Sudan & Vacouver; Dr. Al Baghir Ahmed Abdella, Fadlallah Mohamed, El Sir Gadour, and Ahmed Abdel Mukkaram of Al Khartoum Newspaper; Ahmed

Bedri of the Sudanese School in London; Dr. Anwar Abdel Magid Osman of the Archaeology Department, University of Bergen, Norway; Lesly Forbes of the Bodleian Library, Oxford; Jane Hogan, Assistant Keeper, Sudan Archives at Durham; Sir Donald Hawley; El Tayeb Salih; Dr. Mohamed Ibrahim El Shoush; Mohamed El Hassan Ahmed; Amir el Sawi and Hassan Tag El Sir, to mention but a few.

Riad Alrayyes, of Riad Alrayyes Books, Beirut, is entrusted with the production of these tomes. His Publishing House is renowned, and he is a keen follower of Sudanese affairs, his grandfather having worked in the Sudan for a spell.

Dr. Hassan Abbasher El Tayeb, an active member of the Board of Trustees of the Centre, amongst other many roles, translated Professor Peter Woodward's Introduction, While, Mubarak Mahgoub Logman, the father of the Board of Trustees of the Centre kindly translated this preface.

This work would not have been possible without the kind permission of the Public Record Office, Kew, England, to photocopy these papers. The Centre wishes to express its gratitude and appreciation. The centre wishes also to thank the Institute of Commonwealth Studies in the Universtiy of London for some of the documents that are published in their «British Documents on the End of Empire Series B Volume 5, Part 1 & 2».

Mahmoud Salih
Honorary President
Abdel Karim Mirghani Cultural Centre

INTRODUCTION

These documents on the ending of the Anglo-Egyptian Condominium in Sudan, from 1940 to 1956, reflect very much a British point of view. Not all the papers of the British in Sudan were removed to the Foreign Office in London and then to the Public Record Office, from where these papers were selected. Much of the internal development in Sudan was not of particular interest to the officials in the Foreign Office: their main concern was with the effect of Sudan on Anglo-Egyptian relations, and so the papers largely reflect this particular concern. However there were also a minority of papers concerned with particular topics, such as economics, labour and education, and these have been grouped accordingly for each year. More British papers on the internal affairs of Sudan are to be found in the Central Record's Office, Khartoum. Egypt operates a 50 year rule and though some Egyptian documents were published at the time, for use in the political struggle with Britain, most documents for this period have not appeared. Sudanese sources mainly take the form of memoirs, newspapers and oral histories.

The documents selected come mostly from the three main centres concerned with British Policy. The Foreign Office in London; the British Embassy in Cairo; and the offices of the Governor-General and the Civil Secretary in Khartoum. As Sudan moved towards self-government from 1953, and government offices in Khartoum were Sudanised, much British reporting from there moved to the UK Trade Commission Office. Since this collection is intended primarily for Sudanese readers, the British politicians and officials who wrote most of the documents have been identified by their positions rather than by their names: however the main figures were as follows.

Prime Minister: Winston Churchill (1940-45); Clement Atlee (1945-51) Winston Churchill (1951-56).

Foreign Secretary: Anthony Eden (1940-45); Ernest Bevin (1945-51); Anthony Eden (1951-April 1955): Harold Macmillan (April December 1955); Selwyn Lloyd (December 1955-).

Ambassador in Cairo: Lord Killearn (1940-46); Sir Ronald Campbell (1946-50); Sir Ralph Stevenson (1950-55); Sir Humphrey Trevelyan (1955-).

Governor-Generl: Sir Hubert Huddleston (1940-47); Sir Robert Howe (1947-55): Sir Knox Helm (1955).

Civil Secretary: Sir Douglas Newbold (1940-45); Sir James Robertson (1945-53).

Advisor to the Governor-General for External & Constitutional Affairs: W. Luce.

UK Trade Commissioners during Transitional Period.

The British politicians and officials in London, Cairo and Khartoum had different responsibilities which were at times to produce strains between the three policy-making centres. In London the main task was holding and balancing all the strings of British foreign policy and the British Empire. From the collapse of the Ottoman Empire at the end of World War I, Britain was the major power in the Middle East; and Egypt was the centre of Britain's position in the region. Yet Egypt was of greater concern as well for the Suez Canal was a lifeline of the British Empire linking Britain with her territories to the east; in what was still the greatest empire in the world.

The British Embassy in Cairo had to try to maintain Britain's vital interests after Egypt had officially become independent in 1922. Indeed Britain had reserved Certain subjects, including the defence of the canal, and the administration of Sudan, thus very considerably limiting Egyptian independence. Moreover Britain's political significance in Egypt was such that the Embassy frequently interfered in Egyptian domestic politics, both with the King and the politicians in Parliament. King, Parliament, and above all the Egyptian public became ever more frustrated at the failure to obtain full and effective independence from Britain. Repeated negotiations between the two countries had failed, though under the growing threat from Italy a Treaty was negotiated in 1936.

Officially Sudan was an Anglo-Egyptian Condominium from 1899, but successive Governos-General in Khartoum had worked to isolate Sudan from

Egypt so that it was governed like a colony, but was accountable to the Foreign Office in London rather than to the Colonial Office. The British in Sudan were always anti-Egyptian and believed in the slow progress of Sudan towards a very distant goal of self-government. The western-educated Sudanese in particular were always keen to accelerate this process, and soon realized that there was a role for Egypt in their political manoeuvres, whether as ally against the British, or as a threat to the latter to cooperate more swiftly with their Sudanese allies.

The British in London, Cairo and Khartoum were not always in step with one another. In particular the Foreign Office did not want concern for the Sudanese to impede the search for a new defence treaty with Egypt. However the Sudan Government saw it as a duty to «protect» the Sudanese from possible Egyptian domination and thus opposed pressure from London for concessions on the Sudan Question, as it became known, in order to reach agreement with Egypt. The Embassy in Cairo found itself at the centre of these strains, as it endeavoured to play a leading role in facilitating a new treaty between Britain and Egypt. The Umma Party was essentially cooperating with Britain because of it's (the Umma) commitment to the eventual separation of Sudan from Egypt and full independence; while other parties opposed to the Umma expressed a desire for some continuing, if ill-defined, link with Egypt.

These political patterns were discernible before World War II, but the war brought them out more clearly and moved the whole process forward. The importance of Egypt in the war was always appreciated in London: indeed the first great Allied victory of the war reversed the Axis attack in North Africa at the Battle of El Alamein in 1942. In Cairo the war produced more naked British interference in Egyptian politics, especially when the Ambassador led British troops to demand a change of Prime Minister by King Farouk on pain of being deposed, also in 1942. In Khartoum in the same year the explusion of the Italian invaders from Sudan was followed by the Graduates' Congress Memorandum calling for accelerated political advances. Though it was rejected by the Civil Secretary, an Advisory Council for the Northern Sudan was established, and soon political parties were taking the stage, some more pro-British notably the Umma Party, and others more pro-Egyptian like the Unionists and the Ashiqqa.

However, it was not until the war ended that political matters were ser-

iously addressed by the British government. In 1946 Egypt demanded the renegotiation of the 1936 Treaty, with a view to reducing the presence of British troops in the country and Britain somewhat reluctantly agreed. Negotiations on defence were difficult, but progress was made: the Sudan question, however, proved insoluble. Egypt sought recognition of her sovereignty and that Farouk was King of Egypt and Sudan. Britain came to recognize the strict legality of the claim, but argued that it should be for the Sudanese, when prepared for self-government, to decide whether they wanted to remain under the Egyptian Crown or become independent. Both countries deployed their Sudanese allies in support of their positions. Britain tried to get around the difference by the Sidky-Bevin protocol of October 1946, but failed. Instead the dispute went to the United Nations in 1947, but to no avail, and it was not until 1950 that the subject was raised again.

In the meantime the main political action was taking place within Sudan. The need to retain the support of its Sudanese allies pushed the Sudan Government to faster constitutional development via an Administrative Conference established in 1946. The northern Sudanese participants in the conference sucessfully called for the inclusion of the southern Sudan, thus ending the longstanding British policy of isolation for the region, a change confirmed at the Juba Conference of 1947. An Executive Council was formed including the first Sudanese Ministers and a Legislative Assembly was elected. However, while the Umma Party and tribal chiefs collaborated in these moves the Unionists chose to boycott them, looking to Egypt for support.

Events were accelerated once more in 1950 with the election of a Wafd government in Egypt. As well as re-opening the defence issue with Britain, Egypt also abrogated the Condominimum in Sudan in 1951. Negotiations proved as confused as ever, especially over the Sudan question; but the most practical effect was to push the Sudan Government to faster steps to full Sudanese self-government. There a further unexpected twist occured when in July 1952 the Free Officers coup took place in Egypt. With no crown to push on Sudan, the new rulers of Egypt were now in a position to negotiate with Britain simply on the defence issue alone, in which they soon succeeded. However, they still wished to persuade the Sudanese to ally with the new radical Egyptian Government, and they won the support

of all the Sudanese parties to Egypt's interpretation of self-government for Sudan, including the rapid Sudanisation of most administrative and military posts, replacing most of the British officials.

Egypt's apparent success was confirmed by the victory of the National Unionist Party (NUP) in the 1953 elections. But Britain was not finished, and was determined to try to check Egypt's apparent gain in Sudan by winning over the newly-elected Sudan Government. In this the British were helped by the direction of the Egyptian Revolution especially the downfall of Mohammed Neguib who was very popular in Sudan. Throughout 1954 and 1955, the issue of eventual self-determination, full independence or union with Egypt, has dominated Sudanese politics that it produced clashes in the Cabinet itself.

While Britain was wooing the NUP government of Ismail el Azhari away from Egypt, the Egyptians were still trying to recover ground. In particular, the growing discontent in southern Sudan, which felt that it had lagged behind in development and therefore had been left out of positions in the rapid transfer of power, was seen as an opportunity. Egypt tried to exploit the discontent and thereby contributed to the Southern Mutiny of August 1955. But instead of delaying the steps to self-determination, as Egypt hoped, the British were even more determined to encourage the NUP government to push ahead towards independence while it was in an anti-Egyptian mood. Thus Britain urged Azhari to settle the matter by a vote in Parliament in December 1955, and declare independence on 1 January 1956: Egypt could only acquiesce.

In the 15 years covered by these documents, Sudan had seen enormous changes. From effective colonial rule it had advanced rapidly to full independence; but in the process opened gaps between rival parties, especially the NUP and the Umma Party, as well as resentment and violence in the south. Britain found itself ejected from both Egypt and Sudan, a situation forced home by the Suez crisis of 1956. Egypt had failed to estalish her sovereignty over Sudan under King Farouk; or to woo the Sudanese into unity after the coup of 1952. It had been a complex and rapid path to independence, and its legacy was to be felt long afterwards.

Professor Peter Woodword

CHRONOLOGY

1940

February	Egypt's Prime Minister, Ali Maher Pasha, visits Sudan
June	Sudan enters World War II
July	Italians invade from Abyssinia
October	Sir Hubert Huddleston appointed as Governor-General in place of Sir Stuart Symes

1941

January	Italians forced out of Sudan

1942

April	Graduates' Congress Memorandum presented
	Sudan Government rejects Memorandum

1943

September	Promulgation of the Advisory and Province Councils Ordinances
October	Congress Committee of Sixty decides to boycott Advisory Council

1944

May	Opening of Advisory Council for Northern Sudan
October	Emergence of Al Ashiqqa, Al Ahrar, Al Ittihadiyin and Al Qawmiyyin as groups within the Congress

November Al Ashiqqa sweeps elections for Congress Committees

1945

February Establishment of the Umma Party

March Death of Sir Douglas Newbold, the Civil Secretary

April Appointment of James Robertson as Civil Secretary

Congress Committee of Sixty decides that Sudan «should be ruled by a Sudanese democratic Government within a Union with Egypt under the Egyptian Crown».

1946

March United Parties Delegation to Cairo

April Anglo-Egyptian Treaty negotiations open

September Deadlock in talks on Sudan question

October Sidky-Bevin Protocol

December Huddleston gives British interpretation

Sidky resigns as Egypt's Prime Minister and is replaced by Nokrashi

Southern Policy abandoned

1947

January Nokrashi breaks off negotiations with Britain and takes dispute to the UN.

April Sir Robert Howe appointed Governor-General

June Juba Conference

July Railway strike

1948

March Railway strike

Trade Union legislation introduced

October Legislative Assembly elections

December Executive Council established; Legislative Assembly opens

1949

April	Marshall report on local government

1950

June	Anglo-Egyptian negotiations resumed
November	Egypt announces intention to abrogate the Condominium Agreement and the 1936 Treaty
December	Legislative Assembly votes for self-government
January	Railway strike
April	Appointment of Constitutional Amendment Commision
June	Police strike
October	Egyptian abrogation of Condominium and 1936 treaty
November	Britain repeats policy of self-government and self-determination
	Establishment of Socialist Republican Party

1952

January	Report of Constitutional Amendment Commission Delegation from US State Dep. visits Sudan
May	Hillali Pasha, Egyptian P.M. invites Umma delegation
July	Free Officers' Coup in Egypt
October	Formation of National Unionist Party (NUP)
	Egyptian agreement with northern parties
	Anthony Eden receives Sayed Addel Rahman El Mahdi and delegation of Unionist parties

1953

January	Visit by Egyptian RCC member Salah Salem
	All-Parties' Agreement with Egypt
February	Anglo-Egyptian Agreement on Sudan
November	Elections
December	Announcement of NUP election victory

1954

January	Ismail el-Azhari forms new NUP government
	Governor-General's Commission appointed
March	Riots at opening of Parliament
	Delayed opening of Parliament
June	Sudanisation Committee report
December	Cabinet changes

1955

March	Sir Knox Helm appointed Governor-General
April	NUP declares for Sudan's independence
June	Cabinet changes
August	Southern Mutiny
	Parliament passes self-determination by plebiscite
November	Azhari defeated then re-elected as P.M.
December	Parliament passes motion for independence from January 1, 1956.

1940

[I]

[J 201/51/16] No. 4.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received January 18.)

(No. 23.)

My Lord, *Cairo, January 9, 1940.*

I AM reporting in another despatch on the visit of the Governor-General of the Sudan to Egypt, but I have thought it best to record in a separate despatch certain developments in the Egyptian attitude towards the Sudan which have been attracting attention for some time and which formed the background of some of Sir Stewart Symes's conversations during his stay here. The best recent exposition of the forms in which the Egyptian interest in the Sudan is showing itself is to be found in the enclosed extract from the *Sudan Monthly Intelligence Summary* for June last, paragraphs 1308 to 1311. The second enclosure to this despatch consists of copies of two letters from the Sudan Agent to the Civil Secretary at Khartum, setting out in rather more detailed form some further manifestations of Egyptian interest in the Sudan.

2. Egyptian attempts at penetration have been concentrated mainly in the three channels of commerce, education and religion.

3. The "Sudan Permanent Committee" began as an off-shoot of the Ministry of Commerce and Industry, though its representation is now intended to extend outside the purely commercial field. It has never taken any effective action with regard to the Sudan. Most of its members know nothing of Sudan affairs, and they have in the main confined themselves to pious aspirations for closer contact between Egypt and the Sudan by means, *e.g.*, of unification of customs tariffs and the improvement of communications. A more positive step was taken by the despatch of Abdullah Bey Abaza to the Sudan to fill the newly created post of Egyptian Economic Expert. But his functions are ill-defined and his activities somewhat haphazard. The main result of his appointment has been to keep the Sudan permanently before the minds of Egyptian Ministers, &c., and to create a certain amount of publicity for the "Sudan question" in the Egyptian press.

4. In the matter of education there has for some time been a desire on the part of the Egyptians to establish an Egyptian secondary school in the Sudan. This project has been discussed in the Egyptian press at various times, and the Governor-General had reason to complain to the Egyptian Government of the procedure by which measures such as those closely concerned with Sudan internal affairs were ventilated in official and press circles in Egypt without any reference to him. The latest position in this matter is shown in the third enclosure to this despatch, which is a copy of a record of a conversation between Sir Stewart Symes and the Minister of Education during the former's recent visit to Cairo. The Governor-General made it clear to Nokrashi Pasha that the last word in this matter rested with the Sudan Government, and that they would only give their consent provided that certain conditions to ensure orderly development of education in the Sudan were first fulfilled. Education is also the chief point of attack in the Egyptian attempts to secure the appointment of Egyptian officials in the Sudan Government service. The Egyptian Government complained with some vehemence earlier last year when certain educational posts in the Sudan were advertised in England but not in Egypt, and they have since shown a desire to find Egyptians to take up other educational posts there. It may well be that the motive behind this is the thought that the presence of Egyptian school-teachers and lecturers will provide the best means of spreading Egyptian propaganda. In spite of this desire on the part of the Egyptian authorities, however, it has been

9

exceedingly difficult to find suitable Egyptians who are both qualified and willing to take up positions in the Sudan. Complaints have also been received by the Sudan Agent from time to time when dealing with the Egyptian authorities on this question that Egyptians are never taken fully into the Sudan Government service, but are only seconded from the Egyptian service for a limited period or given short contracts, which prevents them from rising to high positions in the service.

5. The religious attack has manifested itself partly in the assistance given to Moslem institutions in the Sudan by charitable Egyptian Moslems (*e.g.*, the gift of £E. 100 by Prince Omar Toussoun to the Mosque of Juba). But the centre of attention has been the question of the Maahad (Religious Institution). I have already had occasion to forward to your Lordship a copy of a record of a conversation between Sir Stewart Symes and the Rector of El Azhar on this subject (my despatch No. 1200 of the 11th November, 1938), and the question was again discussed at some length by Sir Stewart Symes during his recent visit to Cairo with the Rector, as shown by the enclosed record. Sir Stewart Symes reiterated the point of view which has been previously expressed to the Egyptian authorities that the opinion in the Sudan would prefer to maintain the existing independence of the Sudan Maahad rather than see it subordinated to an Egyptian institution. Since his return Sir Stewart Symes has had a long letter from the Sheikh el Maraghi expressing the view that the Sudanese are really in favour of affiliating the Omdurman Maahad to El Azhar, but are afraid to say so because they think that the Governor-General would not like it. In the same letter the sheikh touches on the question of making prayers for the King of Egypt obligatory in mosques in the Sudan. King Farouk, in the course of the audience which he gave to Sir Stewart Symes, showed, in somewhat guarded terms, the interest which he took in this matter, and Sir Stewart Symes was also pressed by the Prime Minister to take some official action in this direction. Sir Stewart Symes's line has been that the religious leaders in the Sudan are free to pray for whom they like, and that it is not for him, a Christian and an Englishman, to dictate to them in a religious matter.

6. Coinciding with the Governor-General's visit there was a marked recrudescence of activity in the Egyptian press on the subject of the Sudan. This culminated in a tendentious report on Sir Stewart Symes's conversations which appeared in *Al Mokattam* on the 1st December, and was subsequently found to represent a communiqué emanating from the Prime Minister's office. Other papers have since complained of the preponderant part played by the British in the administration of the Sudan, and expressed a desire to see more Egyptian officials installed, and, in particular, an Egyptian Deputy Governor-General. The note published in the *Mokattam* was inaccurate in many places, and gave a totally false impression of the tone of the Governor-General's conversation. The fact that it was given out by the Prime Minister's office, coupled with other indications of his attitude, lent colour to the view that Aly Maher Pasha, perhaps at the instigation of, and certainly in concert with, the Palace, is sponsoring a drive towards the Egyptianisation of the Sudan. It has been suggested that in order to counter this propaganda the Prime Minister's attention should be called to the unfortunate effect which this kind of thing has on Anglo-Egyptian relations, particularly at the present time when any trace of dissension between the two allies can be and is seized on by hostile propaganda. It has also been suggested, as a more long-range policy, that Sudanese nationalism should be encouraged as the best defence for the Sudan against excessive Egyptian nationalism. Some observations on the growth of Sudanese nationalism are included in the earlier paragraphs of the extract from the Intelligence Summary enclosed herein. Finally, it has been suggested that counter-propaganda might be done in the Egyptian press with a view to showing that Egyptian penetration is not welcome in the Sudan, that the Egyptians are incapable of helping in its administration and have not been able to supply candidates for the posts offered to them. I discussed these possibilities with the Governor-General during his visit, and he has since sent me a note on the subject, of which a copy is enclosed. The conclusions of this note are that the chief concern of His Majesty's Government in the Sudan, namely, cheap and efficient administration for the benefit of the inhabitants, cannot be realised if indiscriminately selected Egyptians participate in the Government services; that Sudanese national sentiment is still fluid and may suffer modification in several directions; and that Egyptian

10

attempts at penetration are likely to be spasmodic, and can probably be dealt with by the creation of better machinery for keeping the Egyptian Government informed about Sudan affairs, while opposing a policy of delay and passive resistance to attempts which may be made to introduce violent changes in the Sudan in favour of the Egyptian partner to the Condominium. In a subsequent communication, Sir Stewart Symes has replied to an enquiry from me to the effect that he does not advocate action with the Prime Minister at the present stage unless there are signs that the propagandist activities of the Egyptian authorities may be translated into action.

7. Further evidence of the Egyptian desire to make propaganda in the Sudan is provided by the Prime Minister's proposal to visit the Sudan next month, accompanied by two other Ministers and a party of ten members of Parliament—for which please see Khartoum telegram No. 1 of the 2nd January and connected correspondence.

8. I am sending a copy of this despatch to Sir Stewart Symes.

I have, &c.
MILES W. LAMPSON.

Enclosure 1 in No. 4.

(Secret.)

Extract from Sudan Monthly Intelligence Summary, No. 64, for June 1939.

*　*　*　*　*　*　*

LOCAL AFFAIRS.

1302. *Sudanese Nationalism.*

This seems an appropriate moment for reviewing, in some detail, the recent growth and crystallisation of the Nationalist spirit among the educated Sudanese, who in the press at least seem inclined to take advantage of the present international situation to enforce their claims.

In its present form this spirit emanates from a widespread eruption of political consciousness and *amour propre*, which if not entirely caused by the conclusion of the Anglo-Egyptian Treaty, is, nevertheless, in the immediate sense, largely the result of that event.

There is no doubt that the majority of Sudanese Nationalists were disappointed in the new Egyptian attitude towards the Sudan, as revealed in the treaty. From demanding independence for the whole Nile Valley, "one and indivisible," the Egyptian patriots had changed into willing partners with the British, demanding, and obtaining, in theory at least, an equal share in the rights of suzerainty over the Sudan.[1] The Egyptian "brother" and fellow-Nationalist had thus become, for the time being at least, a ruler, and many of the educated Sudanese looked with disfavour on his reappearance in this guise. The return of the Egyptian troops, "a second army of occupation" as many of them called it, evoked little enthusiasm among them.

It should be borne in mind that the status of the Egyptians in the Sudan, though unchanged in theory, is, in fact, quite different to-day from what it was before 1924. In the former period Egypt herself was under British rule, so that in the Sudan the Egyptian "partners" were rather fellow-subjects of the Sudanese, than co-rulers with the British. To-day, however, the Egyptians, independent, and allies of the British on a footing of equality, appear to the Sudanese in quite a different light.

1303. *Congress: The Result of the Treaty.*

Having no alternative but to accept the Condominium Government as confirmed by the treaty (and, indeed, admitting that for the present there *was* no better alternative) the educated Sudanese, nevertheless, resented the manner in which their fate had been decided without any reference to their views. They felt their position to be humiliating, and resolved that, within the framework of the Condominium Government, they must develop and declare that autonomous

[1] A recent issue of the *Congress Magazine* contained an open jibe at the Egyptians in this sense.

identity, separate from both England and Egypt, which had begun to take shape some years ago under the slogan "The Sudan for the Sudanese"; that they must formulate and express a collective point of view which the condominium partners would have to take into account. This reaction took concrete shape in the Graduates' Congress.

1304. *What precisely is the Congress?*

It is clear from the above that the Graduates' Congress was intended by its authors to be the embryonic organ of Sudanese nationalism, a self-constituted advisory body, representing, to begin with, only the *intelligentsia*, but, so its promoters hoped, gradually widening its basis to include other elements as they became politically conscious. Briefly, then, congress was to be the nucleus of the future Parliament of the Sudan, and this is how the entire educated class sees it.

The development of Sudanese nationalism at the present stage meant to the congress from the beginning two fundamental things:—

(*a*) the disappearance of tribal separatism, and (*b*) the preservation of an indigenous Sudanese identity, implying rejection of the idea of national absorption by Egypt.

1305. *Egyptian Hostility to Congress.*

From the beginning the Egyptians, sensing the latter tendency, felt unfriendly towards the congress, believing that that body had been created by the Sudan Government with the object of resisting Egyptian penetration. The genuine Sudanese emphasis on an autonomous identity was dismissed by the Egyptians as a disingenuous British invention. In this they made a grave error of judgment.

Lately this Egyptian hostility to the congress has revealed itself in a number of instances, some of which have already been mentioned in paragraph 92, Appendix II, of the *S.M.I.S.* for April. The latest and most conspicuous of these instances was the blunt return by Prince Omar Toussoun of the copy of the *Congress Magazine* which had been sent to him. *El-Nil* reported the incident, with reproachful comments, expressing the hope that the return of the magazine was a mistake and not a deliberate gesture.

1306. *Sudanese Answer.*

In answer to these Egyptian suspicions and accusations, several articles by the advocates of Sudanese nationalism have appeared recently in the press, setting out the objects of congress, and the Sudanese point of view in general. The most important of these was an interview given by Ismail-el-Azhari, the congress secretary, to the local correspondent of the Cairo newspaper *El-Ahram*. In this interview, first published in *El-Ahram*, and then reproduced in *El-Nil*, the congress secretary emphasised that the principal aim of the congress was the substitution of national solidarity for tribal separatism, and that as between the two condominium partners congress was strictly impartial.

Other articles by congress spokesmen in the local press appealed to the Egyptians to understand and sympathise with the Sudanese desire to develop their own nationalism. It was maintained in these articles that the many ties that bound the Sudan to Egypt could best be secured and developed on the basis of a separate Sudanese identity.

1307. *Other Aspects of Sudanese Nationalism: Anti-Native Administration Bias.*

The anti-tribal aspect of Sudanese nationalism has also been much emphasised of late. Tribal divisions, at present confirmed and stimulated by the system of native administration must, it has been argued in a number of recent articles, disappear in a general national consciousness. Sudanese must cease to say that they are Jaaliin or Danagla or Kabbabish, and merely say that they are Sudanese.

It has also been stated by one writer, though on what authority is not yet known, that the intention is gradually taking shape of widening the basis of congress and changing its designation from "The Graduates' Congress" to "The Sudanese National Congress," so that congress "shall become a body for all Sudanese." This title was, in fact, printed in big head-lines by *El-Nil*, when

reporting this statement. The idea is, of course, fantastic for the present, and so divergent from the terms of the congress "manifesto" to the Government, that it may be strongly doubted whether congress is really contemplating any such expansion in body or title. As a straw in the wind, however, the statement is interesting.

A good deal of this pleading, at the present moment, for a common nationalism, represented by congress, as opposed to the tribal separatism embodied in the native administration system, is the result of the *intelligentsia's* first reaction to the retirement of Sir Stewart Symes and the appointment of the new Governor-General.

1308. *Egyptian Penetration.*

Indications continue to accumulate of a quiet but persistent Egyptian campaign of penetration, along economic, cultural and sentimental lines. The foremost feature on the horizon at the moment is the proposal by the Egyptian Government to start a secondary school in Khartum. It is the general belief here that this school, whatever the initial conditions of its foundations, will, like the Comboni College and the Coptic School, sooner or later, be open to Sudanese boys, and that it will play an important part in the educational development of the Sudan. The majority of Sudanese welcome it as a new centre of enlightenment in a backward country that needs as many schools as it can get, and hope that, by keeping its fees low and offering a large number of free vacancies, the new school will make secondary education available to a large number of Sudanese boys who now have to go without it. A few of the more discriminating Sudanese, however, view the proposal with emphatic consternation. These critics have a low opinion of Egyptian education; they distrust its methods and its bias, and do not wish to see it planted in the Sudan. They are afraid, too, that a school which will be able (they say) to command a more competent staff than anything the Sudan has yet produced, will make an appeal to Sudanese parents which will result in a depreciation of Sudan Government educational shares.

1309. *Cultural Contacts.*

Around this new school and the headquarters of the economic adviser (Abdullah Bey Abaza) it is proposed to work out a scheme of cultural contact, the nucleus of which will be)an Egyptian library situated in the economic adviser's offices. Other features of the scheme will be the holding of classes in Khartum and Omdurman for learning the Koran, and the organised exchange of cultural visits between the two countries. It would seem, indeed, that what is contemplated is something very much in the nature of an Egyptian counterpart of the Sudan Cultural Centre. This is particularly unfortunate, since the Sudan Cultural Centre is intended to be a general and "mixed" centre of British and Arab culture, and to include all elements, British, Sudanese and Egyptian. The Egyptians, however, seem to regard it as a British scheme, from which they are being left out. It is hoped that this misapprehension will be corrected, and that it will be possible to amalgamate the two schemes, especially in respect of the Arabic library, thus avoiding duplication and the unfortunate appearance of rivalry.

1310. *Intended Visit by King Faruk.*

Lastly, it is being openly circulated that His Majesty King Faruk intends to visit the Sudan next winter. Apart from officially opening the Jebel Aulia Dam, and laying the foundation stone of the proposed secondary school, His Majesty will, it is being said, present the Sudan with a hospital for eye and ear diseases. The great improvements which are being introduced into Abd-el-Qawi Bey's house on the river-front are said to be not unconnected with the idea of this Royal visit. The Sudanese students in Egypt have telegraphed their gratitude to the King for his intention to visit their country.

1311. *Miscellaneous.*

Meanwhile, Abdullah Bey Abaza is studying the possibility of linking Halfa to Shellal by a motor road, and the Egyptian Railways have reduced their fares for all Sudanese students in Egypt to and from Shellal by 50 per cent.

All this Egyptian penetration activity is natural, and a good deal of it is, in substance, unexceptionable, but the method of direct approach by the Egyptian

Government (of which Egypt shows itself repeatedly guilty) is wrong, being a clear infringement of the rights of the Condominium Government which represents both partners. The answer, of course, is that Egyptians really and not altogether unnaturally regard the Condominium Government as essentially British, and cannot feel that they are sufficiently represented in its policy or actions. Whatever, therefore, the position is in constitutional theory, in fact, we shall always be likely to see the Egyptian Government acting in a competitive manner *vis-à-vis the* Condominium Government in the Sudan.

* * * * * *

Enclosure 2 in No. 4.

(1)

Sudan Agent to the Civil Secretary, Khartum.

(Secret.) *July* 5, 1939.

I FEEL that the present moment is opportune for setting forth in some detail the efforts that are now being made here to encourage peaceful penetration of Egyptian officials and Egyptian culture into the Sudan.

2. In the past, of course, Fuad Pasha Abaza has encouraged interest in the Sudan by means which it is unnecessary for me to enlarge upon here. Fuad Abaza is, like the rest of his clan, no altruist, and his methods and actions have had, as their ultimate aim, his own advancement and aggrandisement.

3. Abdel Rahman Fikri Bey, the Under-Secretary of State, Ministry of Commerce, has kept interest alight in the Chamber of Deputies on Sudan questions, and his remarks on Sudan matters are usually tinged with political colour, and the underlying suggestion that Egypt is not receiving her fair share of the administration.

4. Abdullah Bey Abaza has, however; outdone them all in his efforts to justify his appointment, obtain kudos and at the same time further what he feels are Egypt's claims in the Sudan.

5. I am not for one moment suggesting that Abdullah Abaza is entirely insincere. He, in company with other "young" Egyptians, is out to try and bind the Sudan as closely as possible to Egypt. He realises the paramount importance of the former to the latter, which fact he has had emphasised by Abdel Kawi Bey Ahmed.

6. Abdel Kawi Bey is what I should describe as a "good Egyptian." He, as an irrigation technical expert, appreciates that Egypt's arteries are largely based on the Sudan, and he has consistently preached up here the importance of safeguarding their future "blood supply" by ensuring that Egypt must and shall take a lively interest in the future administration and control of the Sudan.

7. Abdullah Abaza has absorbed all that Abdel Kawi has had to say as an irrigation expert about Egypt's essential dependence on the Sudan. The result has been that Abdullah Abaza has been carrying the fiery torch round the various offices and harrying Under-Secretaries into a "crescade" to the Sudan of the best qualified young men they have to offer.

8. In consequence we have the first fruits of this movement, in the well qualified applicants whose names have been put forward for posts in the Educational Department where propaganda is likely to be most fruitful. This move to submit names for posts advertised in England was sponsored by Mahmoud Bey Darwish (Secretary-General of the Ministry of Education) and a friend of Abdullah Abaza. He showed me the memorandum he had prepared for the Minister on having heard that posts had been advertised in *The Times* but not in Egypt.

9. Similarly, Abdel Kawi Bey, after failing to obtain election on the Council of the Coptic School in Khartum, has, together with Darwish Bey and Abdullah, been moving heaven and earth to obtain the necessary funds for an Egyptian school in Khartum, and has now, it is said, succeeded.

10. In addition, the Minister of Public Works wishes to visit Khartum shortly to examine the possibilities of opening an Egyptian hospital in Khartum.

Abdullah Abaza states about conditions there as gospel. His suggestions and recommendations are adopted without comment or a division, since none present is in a position to offer any constructive criticism.

7. At the moment, most of the members are on European or Alexandrian leave, and with the exception of inspired articles in the vernacular and English local papers from the pen of Abdullah Abaza, little is being done about Sudan affairs.

8. However, in a few months, I think it is certain that we may expect the Sudan Permanent Committee to develop an offensive designed to increase Egyptian penetration and culture in the Sudan.

9. Owing to their lack of knowledge of procedure, there are likely to be other cases similar to the one under review.

10. For this reason, it will probably be advisable to take a firm line in this case, in order to avoid future trouble of a like nature.

11. I would suggest that action is taken as set forth in the final paragraph of your C.S./17 D. 1 of the 5th August, 1939 (which has just arrived). This would presumably mean that the Director of Education would communicate with the Minister here, pointing out that the old agreed arrangement has been notified to all concerned, and that it is out of the question to change at this stage, even if it were desirable to do so.

E. H. MACINTOSH.

Enclosure 3 in No. 4.

Note of Conversation with Mahmoud Fahmy-el-Nokrashi Pasha on November 25, 1939.

(Strictly Confidential.)

HIS Excellency said the principal subject he wanted to discuss with me was the opening of an Egyptian secondary school at Khartum. I said we were, except for press reports, almost completely in the dark as to the nature of the project and its imminence. What was the present proposition? His Excellency replied that if funds admitted they had hoped to go ahead with the building and getting the school under way as soon as possible. Funds were now a difficulty, but, having acquired the site, they intended to make a beginning with building. I said I had some knowledge of the antecedents of the question and had discussed it with Mohammed Pasha Mahmoud when Prime Minister; as a result of this discussion Awad Ibrahim Bey (of the Egyptian Ministry of Education), had visited Khartum and made a report on the project. I did not recollect ever having seen the report or any further information from an official source. As I saw it there were three questions involved :—

(*a*) It was desirable to avoid raising the Coptic *versus* Moslem issue, and to provide for the substitution of an Egyptian Government school for the present Coptic secondary school with goodwill. Otherwise there might be two rival Egyptian secondary schools in competition with each other. This issue and, indeed, the whole question of providing secondary education for Egyptian boys in the Sudan were primarily an Egyptian and not a Sudan Government concern.

(*b*) Local competition between the three secondary schools at Khartum, Egyptian, Comboni and Gordon College (for Sudanese only) would be most undesirable.

(*c*) The Sudan Government must ensure that their policy of restricting post-secondary education for Sudanese, in accordance with the labour market, was not frustrated. I considered this of great importance. Mr. Cox (whose report to the governing body of the Gordon Memorial College I promised to send to him) had drawn up a comprehensive educational policy for the Sudan which had been accepted, and would be implemented as our funds allowed.

I emphasised to the Pasha that (*b*) and (*c*) related to questions to which satisfactory answers must be given before the Sudan Government could issue a permit for the new Egyptian school. His Excellency jumped a little at the word permit, I repeated it and said that no new school in the Sudan could be made exempt from the operation of existing laws. I hoped that there would be no

difficulty in finding satisfactory and agreed solutions, and that the issue of the necessary permit could then follow. It was on this account (and to get some authoritative information as to the Egyptian Government's intentions) that my civil secretary had written to the Egyptian Inspector-General of Irrigation, Khartum, recently. His Excellency said that he had not yet seen a copy of this letter. I commended it to his personal attention.

His Excellency touched lightly on the difficulty of finding suitable Egyptians who were prepared to accept the appointments offered them in the Sudan. He (rather generously) admitted that failure to implement the treaty provisions in this respect had been found in Cairo rather than in Khartum. He volunteered that it was better to send no Egyptians than wrong ones to appointments in the Sudan at present.

Enclosure 4 in No. 4.

A Note on Anglo-Egyptian Relations in respect of the (Anglo-Egyptian) Sudan (December 1939).

(Secret.)

PRIOR to the 19th century, Egypt's connexion with the territories now comprised within the Anglo-Egyptian Sudan is of historical interest, but has little relevance to present-day problems. Egyptian imperialist enterprise undertaken between 1821 and 1885 ended in military failure and yielded few important administrative or economic benefits, but it opened up the territory and its precarious communications, and gave some political cohesion to what was previously a congeries of petty native States and tribal units in the Northern Sudan.(*) This cohesive process was developed further under the highly centralised (Moslem) theocracy of the Mahdist régime (1885–98). Thus, after the Anglo-Egyptian reconquest, the institution of a unitary government for the territory, besides conforming with recent (Egyptian) historical precedent, had a certain factual value and significance.

2. An indefeasible concern of Egypt in the Sudan is with the Nile Waters, their control and safeguard in all circumstances, from their sources to the Egyptian frontier. Closely associated with this concern is the need for a peaceful and orderly administration of the territory. For the Government of the Sudan to be put in either unfriendly or incompetent hands would be regarded as a major disaster. It is likely that this idea, operating subconsciously in fellaheen minds, has supplied much of the gravamen of loudly-voiced claims by Egypt to an undivided sovereignty over the Sudan. To this paramount consideration must be added impulses of both Egyptian Nationalist and dynastic aims, and sentimental affinities—Moslem and lingual—with the Northern Sudanese.

3. The (admittedly anomalous) Condominium Agreement of 1899, devised by Lord Cromer, shelved rather than settled the sovereignty issue; it secured from external (French) aggression the newly constituted territory and provided for it an administration capable of imposing British standards of colonial government and protecting the Egyptian interests as defined above. Under this semi-autonomous administration the Sudan made good progress until a breach in Anglo-Egyptian political relations, followed by disturbances in 1924–25, led to withdrawal of Egyptian troops and (subordinate) officials from the country. As the consequence, questions of water control and sovereignty, as matters essential to the vindication of Egyptian "rights" in the Sudan, became again burning issues. They remained so until change in the international situation introduced Italy (*vice* France) as a potential aggressor State, and the menace of a European conflagration then disposed Egypt to compose her differences with His Britannic Majesty's Government. The outcome was the Anglo-Egyptian Treaty of Friendship and Alliance of 1936, in which a special (Sudan) article 11—

(i) Prolonged the condominium arrangement

(ii) Prescribed formulæ under which various Egyptian grievances could be remedied.

(iii) Declared that the welfare of the Sudanese was to be a primary consideration in the administration of the territory.

(*) *Cf.* the Khedive's title: "Lord of Nubia, Kordofan and Darfur."

In *Egyptian* eyes: (i) accorded grudging recognition to the *de facto* constitutional position and also a kind of indemnification for administrative infringements of the Condominium Agreement committed since 1925; (ii) implied a return to the political and administrative *status quo ante* 1924–25 in the territory; (iii) introduced a third (Sudanese) party which might be expected—or influenced—to incline favourably to Egyptian requirements in the Sudan.

In *British* eyes: (i) generally confirmed—in any case *pro tem*—British policy and predominance in the Sudan Administration; any implementation of (ii) would be made subject to this and also to the further restriction imposed by Egyptian recognition of (iii).

Sudanese opinion, not unnaturally, was focussed chiefly on (iii) as constituting an eventual claim to further political advancement.

4. The above summaries suggest that divergencies of view, as between the Anglo-Egyptian partners to the Condominium Agreement, may occur more immediately in respect of demands for increased Egyptian participation in the government of the Sudan. The Egyptian vernacular press is constantly vocal on this subject as well as on the need for Moslem and cultural penetration amongst "our brothers in the Sudan."

The British attitude to these demands (if power politics are to be kept as much as possible out of the argument) must be based on practical ethics. Our case may be peculiar in law, but it is factually strong. The achievement of a relatively prosperous, peaceful and contented Sudan is an outstanding one. To impair this achievement by abrupt or drastic changes of men or methods could be of small benefit to Egypt, nor would the Sudanese accept it. British tutelage and sound principles of administration in the Sudan must be preserved for the present. Modifications, whether by an increased participation of Egypt with Sudan affairs, or more active native Sudanese association in the government, may be required eventually, but they should be introduced gradually only and with due regard to practical considerations, *e.g.*:—

(*a*) In a large, poor, semi-developed territory long-range beneficial policies are needed and are in successful operation.

(*b*) Ill-informed or factitious opposition, due to the exigency of party politics, whether in London, Cairo or Khartum, could act as a check to progress.

(*c*) A satisfactory "blood transfusion" in administrative cadres of "hand-picked" Englishmen with indiscriminately selected Egyptians is impossible. The public service of the Sudan requires men of both races, few in number but of the best qualities, mental, physical and moral, that can be obtained.

5. Provided that these restrictions are generally—however regretfully—observed, successive Egyptian Governments (a change of Ministry seems to be an annual event in Cairo!) must be kept *au courant* and, by official and individual contacts, assisted to obtain reliable information about Sudan affairs. Their views on matters directly affecting Egyptian interests in the country should be given sympathetic attention and adopted whenever feasible. Every effort must be made to avoid offence to Egyptian *amour propre* on the sovereignty issue. In particular, all discussions of problems affecting Nile Waters control should be engaged and kept, if possible, on a technical footing.

6. Notwithstanding these, or any other, palliative measures, we must expect that Egyptian ascendancy in the Sudan will continue to be thrust forward along both secular and cultural lines whenever opportunities are offered. The secular thrust may be pushed to the extent of British endurance and, unless checked, beyond existing constitutional limitations. These limitations can be made applicable only with difficulty—if at all—to Egyptian cultural penetration, intimately connected as it is with Islam, which is the profession of a large majority of the population in the Northern Sudan. Nevertheless, innovations such as the introduction of a prayer for King Farouk in Sudanese mosques and Azharite authority over local pious foundations, and questions affecting educational development, are matters upon which the Sudanese themselves are entitled to be consulted. The prayer question is difficult to dissociate in Sudanese minds from the very complex problem of the Khalifate; undue Azharite interference could cause local resentment; progressive elements in the Sudan are becoming alive to the merits of English as compared with Arabic as a medium

for higher education. On such matters the intervention of the Sudan Government on occasion may be necessary in order to secure a free exercise of local (Sudanese) options.

7. Finally, two general considerations are germane to the whole problem of these political relationships. The one is that Sudanese character and sentimental allegiances are still, largely, in a formative state. The other is that Egyptians' preoccupation with the Sudan and its affairs is liable to be variable and spasmodic in practice. In actual circumstances, strong tactical position against embarrassing tides of Egyptian penetration may often be secured, not by Canute-like gestures but *cunctando restituit rem*.

G. S. S.

Khartum, December 15, 1939.

Enclosure 5 in No. 4.

Note by Samuel Bey Attiyah on His Excellency the Governor-General's Interview with Sheikh Mustafa-el-Maraghi on November 28, 1939.

HIS Excellency the Governor-General paid a visit to Sheikh Mustafa-el-Maraghi in his house at Helwan on Tuesday afternoon, the 28th November, 1939.

The conversation started by discussion as to the possible candidature of Sheikh Mohammed Nur-el-Hassan as head sheikh of the Maahad at Omdurman. It was agreed this appointment might have settled the difficulty. Sheikh Mustafa-el-Maraghi assured his Excellency that Sheikh Nur is a highly qualified Alim and is highly looked upon by the Azhar authorities.

His Excellency explained that it was not the Sudan Government authorities who disapproved of the appointment, but that he was advised that Sheikh Nur is unpopular among the Sudanese and that his appointment would be as unpopular as the appointment of an Egyptian.

The opinion prevailing amongst the Ulema of the Sudan and others is that the sheikhship of the Maahad should be reserved for a Sudanese. At present the post is vacant owing to the death of the official candidate (Sheikh El Aagh) but another qualified candidate would be available about the middle of 1940. His Excellency said that he wished to postpone the appointment of the two Egyptian Azhar Alims for the Maahad until the new sheikh is appointed, so that they would not have to work under an acting sheikh.

Sheikh El Maraghi then reverted to the question of the affiliation of the Omdurman Maahad to El Azhar. He said that he had no personal interests in this matter, but looking at it from the Sudan Government, financial and other interested points of view, he considered such affiliation would solve a difficult religious problem to everybody's satisfaction. He hinted that there already was a decision by the Council of Ministers for starting an Egyptian Maahad at Khartum, and that undoubtedly it was not in the interests of the Sudan Government to have this scheme materialise. If such a Maahad was started and was affiliated to El Azhar, it would in no time undermine the Omdurman Maahad. At the same time, the Sudan Government could not refuse its permission for it. His Excellency replied that the Sudan Government authorities would like to be relieved of the moral and financial responsibilities of the Maahad; but that Sudan public opinion, he believed, was opposed to affiliation and is keen to maintain it as a Sudanese institution. It was, therefore, wiser to maintain the constitutional *status quo* but to move slowly to reform by improving standards of teaching by capable Azhar Alims as now proposed and leave time to decide the ultimate issue. Sheikh El Maraghi suggested he himself should visit Khartum and endeavour to "arrange matters." His Excellency discouraged the idea and said that the visit would, he thought, be inopportune. His Excellency did not wish Sudanese to be excited on this subject at present.

Sheikh El Maraghi pointed out that whilst a section of the people of the Sudan express their unwillingness to his Excellency others continually demanded of him that the Maahad be affiliated to El Azhar. His Excellency replied that was as it might be!

[III]

[J 1223/51/16] No. 25.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received April 19.)

(No. 379. Secret.)
My Lord, *Cairo, April* 13, 1940.

IN my despatch No. 248[1] of the 8th March I enclosed a copy of a despatch from the Governor-General of the Sudan, No. 32 of the 4th March, reporting on the visit of the Egyptian Prime Minister and the Ministers of National Defence and Public Works to the Sudan, and I have now thought it desirable to summarise certain material which has been collected here on the reactions to the visit in Egypt and the Sudan.

2. Sir Stewart Symes's first comments on the visit were recorded in a personal and secret letter, No. 71 of the 28th February, of which I sent a copy to Mr. Norton in my letter of the 8th March. Sir Stewart Symes inferred from Aly Maher Pasha's conduct in the Sudan that his intentions in making the visit were to give the impression that in the Anglo-Egyptian Treaty of 1936 the Egyptian position with regard to the Sudan had been needlessly weakened, hoping thus to put the blame on his political opponents of the Wafd and other members of the United Front which signed the treaty. He also expected political advantage for himself from the fact of his visit being the first visit to the Sudan by an Egyptian Prime Minister, and still more from the projected visit of King Farouk, for which he was to some extent paving the way. With these objects in view, Aly Maher Pasha was determined to make his visit as successful as possible with as many classes as possible of the population. He behaved pleasantly to British officials and refrained from emphasising the Egyptian desire for the appointment of Egyptians to official positions in the Sudan. He played on the theme of Moslem fraternity over such questions as the mention of King Farouk's name in Friday prayers, the Moslem religious institution at Omdurman and the question of its affiliation to Al Azhar, and the question of missionary work on the Southern Sudan. He improved the Egyptian claim to subsequent intervention by securing Sudanese applications for Egyptian support for schools and a hospital. Finally, his largesse (of roughly £E. 6,000), mostly for charitable purposes, and the size and flurry of his entourage favourably impressed the populace.

3. There are, however, certain indications that Aly Maher Pasha's Egyptian propaganda did not meet with complete success in all quarters. I enclose in this connexion an interesting extract(¹) from the Sudan Military Intelligence Summary No. 6, which describes a tea-party given in honour of the Egyptian visitors by the Graduates' Congress in Khartum. This congress is a society of more or less educated Sudanese, largely Government officials, and represents the only native body with intellectual or political pretensions in the Sudan. It is significant that a number of the younger members of the congress attended the tea-party. The wearing of felt hats instead of the tarbush by some of the younger members of the congress may perhaps have been meant as a gesture of Sudanese separatism. In any case the president, in his speech, while mentioning the fraternity of Egypt and the Sudan, gave more emphasis to the existence of a Sudanese nation and public opinion, and expressions of loyalty to King Farouk were mingled with expressions of equal loyalty to the Governor-General. This gathering should have brought home to the Egyptian visitors that the independent spirit of Sudanese nationalism is strongly implanted and is not a fiction of British propaganda.

4. Sir Stewart Symes has since informed me that there are no further reactions of interest to report in the Sudan, and that, on the whole, Sudanese opinion would welcome an inclination which he sees in the Prime Minister's subsequent actions and in the Egyptian press to leave the Sudan question alone for the time being.

5. I also enclose a copy of a useful memorandum,(¹) prepared in the Sudan agency, regarding the reactions in Egypt to the Prime Minister's visit. Most of the Egyptian press professed to expect great things from the visit and talked of surprises in store. When nothing startling happened and the Prime Minister and the Minister of National Defence in speeches made on their return merely

(¹) Not printed.

emphasised the traditional ties between Egypt and the Sudan, the loyalty of the people to King Farouk and the interest of the Egyptian Government in the welfare of the Sudanese, &c., much on the usual lines, they had to content themselves with echoing these sentiments. I enclose a copy of the speech(¹) which the Prime Minister made shortly after his return in the Senate and in the Chamber of Deputies. The speech, while emphasising the part played by Egypt in the colonisation and development of the Sudan, is comparatively harmless from our point of view and includes a warm reference to Anglo-Egyptian co-operation in the Sudan and to the activities of the Governor-General. I gather it fell comparatively flat here.

6. The only other result of the visit which has so far come to notice, is the proposal to form two Sudanese battalions to be added to the Egyptian army and to incorporate Sudanese in the Royal Bodyguard, which, as reported in my despatch No. 352 of the 6th April, is unlikely to come to fruition owing to financial and practical obstacles. The only reference which Aly Maher Pasha has made to me about the Sudan since his return, apart from a warm tribute to the Sudan Civil Service, has been when I was speaking to him about the activities of Ahmad Hussein and the Young Egypt party, and he expressed ready agreement with my suggestion that this was definitely not the time for the Sudan question to be raised. It may also be mentioned here that the Wafd, while, as shown in the Sudan Agency memorandum, their press took no notice of the visit, included a claim to Egyptian "rights" in the Sudan in their recent manifesto.

7. On the whole, then, the visit has not produced any very marked immediate results, but I must confess to a lingering anxiety lest it may have contributed to keeping alive extravagant Egyptian aspirations about the Sudan and to preparing the way for a visit there by King Farouk which would be the signal for still more intense propaganda in favour of these aspirations.

8. I am sending a copy of this despatch to Sir Stewart Symes.

I have, &c.

MILES W. LAMPSON.

(¹) Not printed.

[III]

[J 1675/123/16] No. 43.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received June 12.)

(No. 405.)
(Telegraphic.) *En clair.* *Cairo, June* 12, 1940.

FOLLOWING received from Khartum, No. 93 of 11th June:—

"Following is text of a proclamation which I am making public to-day in the Sudan:—

"'I declare to you that Mussolini and his Fascist Government in Italy have taken the opportunity, when the armed forces of His Britannic Majesty and the French Republic are engaged in a mighty conflict with Hitler's Germany, to renew their policy of national expansion, which began with the rapes of Abyssinia and Albania. Accordingly, the Allied Governments of Britain and France, who are determined to resist further acts of aggression by powerful nations, have declared a state of war with the Italian Government. As the result of these events the war which is being waged with great ferocity in Northern France will be spread to the regions of the Mediterranean and Red Seas, and the Anglo-Egyptian Sudan is now liable to be brought within the range of active military operations. For the local defence of the Sudan the land and air forces present in the country will forcibly oppose the enemy. Their actions will conform with those of the armies of the Allied Powers. With these great armies they are assembled against powers of malice which must be overcome before the world can be again at peace. We are prepared for any local emergency that may arise. As soldiers must be ready to fight to the death, so civilians may be required to meet dangers and discomforts caused by enemy action from the air or on land. Our duty is plain. It is to be courageous, to keep good order, to carry out instructions issued by the military and civil authorities, to hold fast to our faith in the victory of our just cause. May God defend it!'"

Enclosure in No. 127.

Governor-General of the Sudan to His Majesty's Ambassador at Cairo.

(No. 88.)

Sir,

Khartum, August 15, 1940.

I HAVE the honour to refer to your Excellency's private letter of the 21st May about the Sudan Annual Report.

In accordance with the instructions contained therein, I attach the draft of a very short report on the administration of the Sudan during 1939, which, with your Excellency's concurrence, I would propose to send to his Excellency the President of the Council of Ministers in Cairo.

I have, &c.

G. S. SYMES,

Governor-General of the Sudan.

Report by the Governor-General on the Administration, Finances and Conditions of the Sudan in 1939.

In a world preoccupied, in the uneasy interlude following the Munich settlement, with rearmament and preparation for war, it was not to be expected that there would be any marked advance in material prosperity or any startling revival of peaceful trading conditions. Nevertheless a satisfactory level of general prosperity was maintained and steady progress continued in the consolidation of the administrative structure of the country. When war finally broke out in September the response both of the common people and of their tribal and religious leaders was unanimous. Grateful as they are for forty years of peaceful progress under the Condominium Government, the longest period of general peace that they have ever known, and with a remarkably widespread understanding of the ideals of freedom and justice by which that Government is inspired, they rallied unhesitatingly to its support. Both by letter and in my tours round the country I received personal assurances of support and loyalty from tribal leaders while administrative officers everywhere reported that great and small were filled with confidence in the rightness of the cause for which the British peoples had taken up arms and in its eventual triumph. The same can be said of the educated classes, whose nascent nationalism had sometimes expressed itself in impatience with or criticism of Government policy but who, in the columns of the uncensored vernacular press, made it abundantly clear that enemy propaganda would find in the Sudan an unfruitful field. All sections of the population rallied spontaneously and with enthusiasm to the Government war effort.

2. Despite the unsettled world conditions the financial results of the year were not unsatisfactory. Agricultural production was on the whole good and although the price level of the principal exports remained low during the greater part of the year, gum and cotton values later increased appreciably.

3. With revenue estimated at £E.4,616,902 and expenditure at £E.4,865,406 there was a prospective deficit of £E.248,504 for 1939. In the final accounts revenue came to £E.5,053,765 and expenditure to £E.4,890,871 thus providing a surplus of £E.162,894 for general reserve. This satisfactory result was due mainly to improvements in the revenue receipts. The main items in which receipts exceeded the estimates were Gezira cotton sales, customs duties, the sale of sugar, and royalties. The contribution of the Sudan railways to general revenues was £E. 502,000 after appropriating £E. 654,482 for the railways debt service and reserves. As a result of close control and constant vigilance, especially after the outbreak of war, expenditure exceeded the total budgetary provision by a margin of only £E.25,465 notwithstanding the necessity for meeting the cost of emergency expenditure and of additional control and co-ordination measures arising out of the war.

4. A notable event of the year was the repayment of the £5½ per cent. Sudan Guaranteed Loan. The amount repaid was £E.5,189,356 of which part was met from Government reserves and part from the proceeds of a new £2,000,000 £3½ per cent. Guaranteed Loan issued at 97. The results of this operation are a net budgetary saving of £E.202,000 a year for the next twenty years, and a

reduction of £E.3,289,856 or over 24 per cent. of the total market debt of the Sudan.

5. For 1940 the total revenue estimates amount to £E.4,225,175 and with expenditure calculated at £E.4,522,275 the anticipated deficit is £E.297,100. On the revenue side reductions in the estimates for customs receipts and sugar profits are responsible for nearly half the decrease, but the chief loss to the budget is the withdrawal of another instalment of the cash subvention from the Egyptian Government. In 1939 £E.312,500 was received under this head, but for 1940 the figure will be £E. 62,500. On the other hand the estimated receipt from Gezira cotton has been increased, while allowance has been made for the payment by the railways of £E.95,000 in respect of interest on advances by the Central Government, whose budget which alone has borne the brunt of the withdrawal of the Egyptian subvention can no longer afford to continue this assistance.

6. The total of the expenditure estimates for 1940 is £E.343,131 less than in 1939. The main contributing item is a net decrease of £E.241,942 in the cost of the debt service. In order to ensure the orderly planning and smooth progress of certain public works such as civil buildings, roads and provinicial water supplies the procedure has been introduced of dealing with them outside the main budget by means of appropriation accounts which are to be fed from the annual budget, and measures have been taken this year to start the appropriation accounts in credit. In spite of wartime demands and commitments the programme of educational expansion is being maintained. With current expenditure at £E.227,886 and a provision for capital expenditure of £E.153,700 compared with £E.199,372 and £E. 53,148 respectively in 1939 the half-way point in the ten-year programme has almost been reached in the fourth year.

7. As was to be expected trade figures showed a further recession from the record figure achieved in 1937, and the total value of the country's external trade was £E.11,608,000 compared with £E.12,253,000 in the previous year. There was a decrease of £E.347,908 in the total value of public and Government imports though Government imports were slightly higher than in 1938. Imports from Egypt increased in value by £E.200,000. Exports decreased by £E.122,527 or 2·2 per cent. The average unit export valuations showed little change except in the case of a few commodities.

8. The outbreak of war and the disorganisation of shipping which it caused resulted in some diminution in the volume of trade. There were fortunately very heavy shipments of the season's cotton crop earlier in the year, so a decrease in this export was to be expected, and the decrease in imports was partly due to delayed arrivals. As considerable stocks had been laid in by the Government and public before the war the reduction of shipping calling at Port Sudan did not result in any serious shortage of imported commodities. In order to ensure that the stocks of certain products essential to the needs of the country should not be depleted, the schedule of commodities for which, under existing legislation, an export licence was required

was considerably enlarged. In the case of most of these products it was soon found possible to give open general licences and the interference with normal export business was slight.

9. An Emergency Supplies Committee was formed in June, which after the outbreak of war was reconstituted as the Sudan Resources Board. This Board has already done much useful work in investigating the manner in which the resources of the Sudan can best be utilised for the benefit of the Sudan itself, of Egypt, and the United Kingdom, and in which the necessary supplies for the Sudan can be ensured. The Sudan Chamber of Commerce has given valuable assistance to the Government in questions of price fixing and other matters.

10. The results of the country's agriculture during the year were satisfactory. Although the rains were rather late in starting, they were in most places heavier than usual, and rain crops, except in a few areas, were good. The yields of dura and dukhn were high and the people's main food supply was well assured. The Nile Flood, however, was poor, the level being over a metre lower than the previous year and the cultivation of river land and of basins in the Northern Province suffered proportionately, though some relief was afforded by an increase in the area of pump irrigation and by the bringing back into use of a large number of abandoned sagia wheels. Considerable preparations had been made throughout the country for the destruction of locust hoppers, but the threatened invasion was lighter than had been expected and damage was comparatively slight.

11. The total cotton yield came to 1,269,985 kantars of seed cotton, a figure slightly lower than that of the previous year. All Government cotton was offered for sale at Port Sudan and, with the exception of a few bales subsequently sent to England for sale, was disposed of at prices a little higher than those of 1938. In spite of unfavourable conditions during the sowing season the Gezira crop was again good with an average yield of 4·45 kantars to the feddan and a high gininng out-turn was obtained. The Tokar delta benefited from a very good flood in 1938 and both the quantity and quality of the cotton produced were eminently satisfactory. For the first time a proportion of the crop was transported to the ginneries by motor lorries. In the Gash the 1939 flood was uneven and high spates caused much trouble by breaching banks. As a result a certain amount of land had to be sown which was not due for inclusion in the normal watering programme. The crop, which was fair, suffered more severely than usual from pests. Rain grown cotton in the Southern Provinces produced a slightly lower yield than in the previous season.

12. Progress was made in the White Nile Alternative Livelihood schemes for the benefit of cultivators whose interests suffered with the building of the Jebel Aulia Dam. Not only were successful cash crops grown but large areas were sown with food and fodder crops and a good start was made with the planting of vegetable gardens. The cultivation sheikhs are taking a growing share in the administration of the schemes. In the Nuba Mountains and in the

Southern Provinces the Department of Agriculture continued to run experimental and demonstration farms, and intensified its policy of assistance to the growing of improved subsistence crops for the unsophisticated inhabitants of these areas. In Khartum the students of the new post Secondary School of Agriculture completed their first group of examinations.

13. The Agricultural Research Institute continued its investigational and experimental work, both at the research farm in Wad Medani and through its officers in the field. The collection of data about the local incidence of cotton diseases, the migration of locusts and their destruction, the examination of soil samples and the effects of chemical manures, an ecological survey in Equatoria Province and experiments in the growing and preparation of cassava were among the many useful activities in which the institute was engaged.

14. The incidence of disease among the country's animals was not unduly heavy. Cattle plague was benign though widespread, but contagious bovine pleuro-pneumonia decreased. All cattle diseases were successfully excluded from the chain of export quarantine parks. Horse sickness was again minimised by the successful administration of neuro-vaccine. The improvement of live-stock in general was continued through the policy of breeding from indigenous types rather than by importing sires.

15. The general state of public health in the country was satisfactory. Although relapsing fever and smallpox occurred sporadically in several provinces, there was no serious epidemic. An extensive epidemic of cerebro-spinal meningitis occurred in Equatoria Province, but new methods of treatment mitigated its effects dramatically. Favourable climatic conditions resulted in a lower malaria incidence in the Northern Sudan during the second half of the year.

16. In the course of the year there were 105,103 hospital admissions, 7,119,978 attendances and 11,258 operations were performed. The work carried out by hospitals and dispensaries is now becoming stabilised. A 500-bedded hospital is under construction in Khartum and a new 110-bedded hospital at Kosti. When all the buildings now approved are completed, the hospital and dispensary system will be adequate for the present requirements of the country. There are now 40 hospitals, 375 dispensaries and 6,125 equipped beds administered by the Sudan Medical Service. The scheme for the rapid development of preventive medicine, begun five years ago, is making good progress. As a result of the efforts of the trained subordinate sanitary officials throughout the country the standards of anti-malarial work and general sanitation have improved steadily, and village and rural water supplies, native housing and nutrition have received careful attention. The ophthalmological department continues to be fully employed, and there were 839 in-patients and 74,041 out-patient attendances during the year.

17. Of the epidemic diseases the most troublesome was cerebro-spinal meningitis. There was extensive epidemic in the Tonj, Aweil and Lakes Districts of Equatoria Province, in which 2,602 cases were reported with 606 deaths. It was found possible to reduce the mortality effectually by the use of drugs of the sulphonamide group. There were 1,006 cases of relapsing fever with 92 deaths. Constant

vigilance was necessary, to prevent this disease reaching epidemic proportions. Delousing stations were established on traffic routes across the Central Sudan, and in all some 100,000 persons were deloused. Smallpox was sporadic only, but over half a million vaccinations were carried out.

18. The endemic diseases showed little change from the figures of the previous year, except that there was a drop in the incidence of malaria due to the low Nile flood level and the light rains in the Northern Sudan. This disease still remains the most serious public health problem in the country, though every year, with increase in staff and improved methods, the measures taken against it became more effective. It is now possible to prevent the extensive epidemics which used to sweep through parts of the Northern Sudan with heavy loss of life, and to keep the disease under control in the urban and more populated areas. There was a slight increase, which has been noticeable for some years, in the tuberculosis figures. The situation as regards this disease will require careful attention during the next few years.

19. Fifteen medical students were under training at the Kitchener School of Medicine. Sir Adolph Abrahams, O.B.E., M.D., F.R.C.P., Dean of the Westminster Hospital Medical School, the visitor appointed by the Conjoint Board of the Royal College of Physicians, London, and the Royal College of Surgeons, England, presided over the examinations. The Royal Colleges have now agreed that a graduate of the Kitchener School who has completed not less than two years' hospital experience subsequent to qualification, be exempted from the First Examination and be admitted to the Final L.R.C.P. and M.R.C.S. Examination on completion of twelve months' practice in a recognised medical school and hospital in the United Kingdom. They have also agreed that a graduate of the Kitchener School be admissible to the examinations for the several post-graduate diplomas granted jointly by the Royal Colleges on complying with the regulations for admission to these examinations. The normal programme of training for post-graduate students, sanitary officers, dispensers, nurses and midwives, laboratory and medical assistants was carried out. The Stack Laboratories had a busy year, both in the routine and research departments.

20. War-time preoccupations and expenses have not been allowed to interfere with the steady progress in the implementation of the comprehensive programme of educational expansion and reform based on the recommendations contained in the reports of Lord De La Warr's Commission and Ali Bey El Garim. Work has started on the new secondary school buildings at Wadi Seidna and it is hoped that they will come into commission in 1941, thus making room for the students of the post-secondary schools in the original Gordon Memorial College building.

21. At the Gordon Memorial College a fifth member of the Sudanese staff was appointed tutor in charge of a house, so that five of the six houses are now in charge of Sudanese. One hundred and thirty new boys were accepted in January, bringing the total number of boys to 411 in sixteen classes. This year the whole of the fourth

year took the Cambridge School Certificate syllabus. The number of pupils attending the eleven intermediate schools was 1,317. There is a heavy demand for entry to this type of school and plans have been made for an increase in the number of classes and improvement in the syllabuses. The intake into the first year of the Elementary Teachers' Training College was nearly doubled and the students now number 116. The period of general study has now been lengthened to four years and pupils do their year's professional training in their fifth year. Fifty-four teachers attended refresher courses. The number of boys' elementary schools remained at 106, but the number of pupils increased by nearly 1,800. The strong demand from all provinces for more schools of this type was met by the opening of twenty-nine new sub-grade schools. There were 129 boys under instruction in the Omdurman Technical School and the rebuilding of the main premises and of new store rooms and classes was completed during the year. Practically the whole of the building was done by the boys themselves.

22. The number of students in the Girls' Training College rose from sixty to eighty. The increased output of trained teachers enabled eight new elementary schools to be opened and the staff to be increased in six others. The buildings for the first girls' intermediate school in the Sudan were completed in Omdurman and many applications for entry have been received.

23. There are now seventy-five students in post-secondary schools. The School of Engineering, in its first year in new premises, recruited seven students for a three-year course in surveying and the School of Science opened pre-professional courses for students who will go on to the schools of Medicine, Agriculture or Veterinary Science. The new buildings for the School of Agriculture at Shambat were completed.

24. In the Southern Sudan the emphasis in the year's work has been laid on improved teaching methods. The staff of the Church Missionary Society has been strengthened by the arrival of several qualified educationalists and five members of the Verona Fathers' Mission are undergoing training courses in England. The southern inspection staff has also been increased.

25. In the internal administration of the provinces the chief event of the year was the putting into operation of the three Local Government Ordinances which were promulgated in 1937 and 1938 and which with their regulations now form the statutory basis of urban and rural local government. Under this legislation there is sufficient latitude for the adjustment of standard regulations to fit the widely different local conditions without sacrificing the degree of uniformity necessary for control and orderly development. Local Government is divided into three sections: Municipalities, Townships and Rural Areas. Three Municipalities and twenty Townships have been constituted. The remainder of the country is divided into Rural Areas in thirty-two of which the heads of the principal native administrations have been appointed as the Local Authorities under the Ordinance. The jurisdiction of the native courts is steadily moving from a tribal to a territorial basis as statutory local government develops.

26. Internal public security remained good. There was a decrease of over 32 per cent. in the number of convictions for murder and a more than corresponding decrease in the number of persons on whom the death penalty was carried out. The Police Force gave satisfactory evidence of their ability to cope with the more sophisticated types of crime which are beginning to appear in the larger towns. The more credit is due to the Khartum force in that the organisation of Air Raid Precaution measures threw a great deal of abnormal work on their shoulders. In the provinces, animal theft and individual fights continue to form the bulk of recorded crime. On three occasions only, in the western province of Darfur, was it necessary for the civil police to use firearms in effecting captures. The only serious tribal unrest occurred in the remote Equatoria Province, where the friendly relations laboriously built up between the Tapotha of the Eastern District and the Turkana of Kenya were rudely broken by a series of raids in July in which the Turkana suffered heavy losses. The raids were begun by the Italian East African tribes of the Murle and Nyingatom and their settlement involved a conference between representatives of the three Governments concerned.

27. I can safely conclude this report by saying that as a result of careful husbanding of the country's resources and wise and benevolent administration in past years the Sudan entered a second war period well provided in every material respect, with a public eager for the common cause and prepared with calm and confidence to make its willing contribution to ultimate victory.

[IV]

[J 2096/4/16] No. 138.

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(*Received October* 17.)

(No. 1315.)
(Telegraphic.) *Cairo, October* 16, 1940.

MY telegram No. 1280.

Royal decree appointing General Sir H. Huddleston Governor-General of the Sudan was published as agreed on morning of 15th October.

2. That afternoon the new Governor was received in audience by King Farouk, contrary to precedent, but at express request of the Palace. I presented General Huddleston to His Majesty.

3. King Farouk's reception of General Huddleston was markedly friendly. Nothing of any special interest was discussed.

(Repeated to Khartum, No. 335.)

1941

[V]

[J 2958/2958/16] No. 14.

Sir M. Lampson to Mr. Eden.—(Received September 16.)

(No. 815.)

Sir, *Cairo, August 30, 1941.*

WITH reference to my despatch No. 887 of the 12th September, 1940, I have the honour to transmit herewith the draft of a short report on the administration, finance and conditions of the Sudan in 1940, which the Governor-General proposes to forward to the Prime Minister of Egypt for the information of the Egyptian Government as stipulated in the treaty.

2. I see no objection to the communication of this report to the Egyptian Government, and I should be glad to know whether you concur in this view. I am also consulting the Commander-in-Chief, Middle East.

I have, &c.
MILES W. LAMPSON.

Enclosure in No. 14.

Governor-General of the Sudan to His Majesty's Ambassador at Cairo.

(No. 50.)

Sir, *Khartum, August 14, 1941.*

I HAVE the honour to submit a short draft report on the administration of the Sudan during 1940, compiled on similar lines to that transmitted by Sir Stewart Symes under cover of his despatch No. 88, dated the 15th August, 1940.

I shall be grateful for your Excellency's concurrence in due course before sending a copy to the President of the Council of Ministers.

I have, &c.
H. J. HUDDLESTON,
Governor-General of the Sudan.

Short Report by the Governor-General on the Administration, Finances and Conditions of the Sudan in 1940.

THE history of the Sudan during 1940 falls into three clearly marked periods. While the war with Germany was still remote and the possibility of Italian intervention, though well-recognised, was not immediate, a state of quiet confidence and reasonable prosperity was maintained. The events of May, culminating in Italy's entry into the war, ushered in a period of uncertainty and stagnation. Though public opinion had been well prepared, it says much for the morale of the civil population that the occupation by Italian forces of Kassala, Gallabat and Kurmuk was accepted philosophically and led to no undue despondency. With the first appearance of military reinforcements at the end of August, there set in a marked revival of spirits and of internal activity, and, by the end of the year, it was felt that the Sudan had successfully passed from a position of potential danger to one in which the future could be regarded with

every confidence. Throughout this difficult time, the loyalty of all classes of the people never wavered, and the administrative and departmental machinery built up in past years continued to work smoothly and successfully in difficult conditions and with greatly reduced supervision. It was not, of course, a period in which many new advances could be made, but where a policy of expansion had been adopted, as had been done particularly in the realms of local government, education and agriculture, development was continued on the lines already laid down.

2. This is not the place to speak of military activities, or of the part played by the Sudan Defence Force in the East African campaign. The police force, which was embodied in the Sudan Defence Force on the outbreak of war, was greatly expanded and undertook extensive patrol work of a military nature, and several bodies of irregular tribal scouts were raised for similar purposes. Away from the frontiers, the Sudan Auxiliary Defence Force was formed, principally to undertake anti-aircraft and home-guard duties. Many Government officials and employees of civilian firms were given military training and a number were released to the army for full-time military work. A warning system for reporting hostile aircraft was set up and the organisation of air-raid precautions in the principal towns was carried out by a large body of voluntary workers. Air-raids affecting the civil population were not serious. Khartum and Atbara were visited by the enemy, but the chief object of attack was Port Sudan, where the harbour area was raided on several occasions and a number of casualties were inflicted.

3. Throughout the Government service, the release of officials for war purposes has thrown a greater burden on those who remain, and the work of certain departments has been very greatly increased by comparison with peace-time standards. The railways not only were required to handle, and, in fact, successfully handled at short notice, a much larger volume of traffic than that to which they were accustomed, but also, through their workshops, were able to furnish a wide range of materials that were urgently needed by the forces. The great increase in military communications threw a heavy strain on the Department of Posts and Telegraphs, and the Public Works Department was required to undertake an extensive programme on behalf of the army. The staff of the Stores Department was trebled during the year, and, by resourceful and diligent work, the numerous obstacles arising from the difficulty of obtaining raw materials were successfully overcome, while the activities of the newly-formed Resources Board, in co-ordinating all matters affecting supplies, have proved of the highest value to all branches of the civil administration and to the military forces.

4. With revenue estimated at £E. 4,225,000 and expenditure at £E. 4,522,000, a deficit of £E. 297,000 had been expected. In the event, revenue amounted to £E. 4,632,000 and expenditure to £E. 4,463,000, thus providing a surplus of £E. 168,000. Of this, £E. 80,000 has been carried to appropriation accounts for civil buildings and roads, for which the 1940 estimates provided only token contributions, leaving a net surplus of £E. 88,000 for transfer to the general reserve account.

5. The principal improvements in receipts were derived from customs, royalties and the sale of sugar. Investments sold to finance war expenditure yielded a profit of nearly £E. 89,000. On the other hand, the Government's share of the sale of cotton from the Gezira scheme fell short of the estimate by £E. 117,000 and direct taxes by some £E. 17,000. The contribution of the Sudan railways to the general revenue of the country was taken at the budgetary figure of £E. 495,000, after appropriating £E. 295,000 to the renewals account, £E. 17,000 to meet expenditure during the year on special war protection, and £E. 389,000 to a new account called the "railways war contingencies reserve," which will be available for meeting extraordinary expenditure arising out of the war.

6. The saving of £E. 59,000 on the original estimate of expenditure may be regarded as highly satisfactory, particularly as that expenditure included provision for civil defence services and other emergency measures, for the extension of the Abdel Magid Alternative Livelihood Scheme, and for a first war-gift of £E. 100,000 to His Majesty's Government.

7. Welcome relief to the budget has been provided by an agreement with His Majesty's Government by which the annual military expenditure of the Sudan Government has been standardised at the level of the 1939 estimates, namely £E. 479,000. This agreement came into effect on the 1st September, 1940, up to which date, that is to say during the whole of the first year of the war, the Sudan Government furnished the entire cost of the mechanised, rearmed and largely expanded Sudan Defence Force. The agreement further provides that, if the financial position of the Sudan should show unforeseen improvement, the increase of the contribution by not more than 25 per cent. shall be considered, and that the Sudan will pay such further contribution as it can, at the end of the war.

8. For 1941, the total revenue estimates amount to £E. 4,066,000, and, with expenditure calculated at £E. 4,639,000, the expected deficit is £E. 573,000. During this year there will be, for the first time, no contribution from the Egyptian Government.

9. Economic conditions remained favourable during the first half of the year, but they were inevitably affected by the entry of Italy into the war and the extension of fighting to Sudan territory. The total volume of external trade showed a decline of 4·6 per cent., from £E. 11,608,000 to £E. 11,079,000. Public imports fell by £E. 79,000, Government imports by £E. 222,000 and exports by £E. 345,000, against which must be set an increase of £E. 117,000 in the value of re-exports.

10. Expectation of boom conditions had caused prices of Sudan produce to rise sharply at the end of 1939, but there was a reaction early in 1940, and, with few exceptions, prices fell back to little above normal. Exports, during the first five months, were somewhat hampered by lack of shipping and were lower in volume than in recent years. Imports, however, were well maintained, in expectation of increased demands and higher prices, and this fact, combined with the sluggish condition of the internal retail trade, had resulted in a considerable accumulation of stocks by the time Italy entered

the war. Thereafter for two months, very few ships entered Port Sudan, external trade was almost entirely confined to that with Egypt by the Nile route and internal trade was at a very low ebb. In August, however, the rapid building-up of military forces in the Sudan resulted in a considerable increase in internal activity. Though the Government had laid in reserves of essential materials, heavy demands were made on stocks in the hands of merchants, which, by the end of the year, were, for the most part, getting low. External trade continued to be hampered by transport difficulties. Though the shipping position improved, space was still limited, and the availability of internal transport was restricted by calls made on it for military purposes. The export of cotton and cotton-seed and of supplies required for the Middle East suffered in consequence.

11. Rain-grown crops were affected by drought in the latter part of the season. The production of grain amounted to 259,000 tons, which, though some 30 per cent. below last year's figure, is expected to be adequate for all internal needs. For the second year in succession, the Nile flood was a poor one, and again the basins in the northern province were only partly flooded. The reduction in the area of flooded land and the good prices obtainable for produce have combined to increase the demand for pump irrigation and have resulted in the revival of several derelict schemes. The invasion of locusts was again small, and damage was slight.

12. The total amount of seed-cotton received at ginning factories was 1,129,018 kantars, some 140,000 kantars less than the yield of the previous season. In the Gezira irrigation scheme, the incidence of leaf curl was heavy. The average yield was 3·846 kantars per feddan, and the total 793,536 kantars, figures well below those for 1939. In the Tokar Delta, the quality of the cotton was again most satisfactory. The flood of 1940, like that of 1939, was only moderate, but the new crop was well established. In the Gash Delta, the 1939 flood was the poorest for many years, and the yield suffered accordingly. The 1940 flood was of moderate size and the crop was established in spite of the fact that Kassala, at the head of the delta, was in Italian hands at the time. On Government pumping schemes, the results were very fair, but privately owned schemes had a poor year, again owing principally to leaf curl. Rain-grown cotton, on the other hand, showed an increase of 23 per cent. at 142,000 kantars. All Government cotton was again offered for sale at Port Sudan and, by the end of the year, all was sold, though many of the sales were conditional on the provision of shipping space within three months.

13. Work at the School of Agriculture, in the agricultural surveys of Kordofan and the southern provinces and in the ecological survey of Equatoria Province has been carried on during the year. Demonstration and experimental farms and plots have been maintained and generally expanded, though it is proposed to close down certain demonstration works in areas where experience has shown that the results do not justify their continuance. In the northern province, the encouragement by example and precept of improved methods of cultivation of dates and citrus fruits continues

to make headway. Many of the foregoing works have, however, been to some extent hampered by the diversion of staff to special undertakings in connexion with the war, which undertakings have, in their turn, led to a great increase in the production of all types of vegetables, of fodder and of timber, including softwoods, which are now being produced for the first time in this country.

14. Among animals, the incidence of contagious bovine pleuro-pneumonia was low, but cattle-plague was again widespread. Serious losses were prevented by prophylactic measures, over a quarter of a million animals being given treatment, chiefly through the veterinary staffs of native administrations. The export of cattle to Egypt rose by over one-fifth to 11,000 head, while that of sheep was more than doubled at nearly 40,000 head. These increases are to be attributed to the war, which also created large demands for transport animals inside the country.

15. During the year, the qualification of the first Sudanese students as veterinary surgeons marked an important advance in the history of this service. The course at the Khartum Veterinary School extends over five years, of which the first two are at the School of Science. Three students qualified for the newly-instituted diploma. Routine laboratory work continued to increase, but planned research had again to remain in abeyance. A small but important piece of investigation showed that the British drug Antrypol is an efficient substitute for the German preparation Naganol in the treatment of camel trypanosomiasis.

16. In the sphere of public health, the principal event in an otherwise satisfactory year was the unprecedented epidemic of yellow fever in the Nuba Mountains. No previous history of epidemic yellow fever has been found, though tests have shown that it has been endemic in the area where the outbreak occurred. Difficulties of communication in the rainy season led to some delay in verifying the diagnosis, but in the meantime most stringent measures of isolation were enforced, and, in the event, the epidemic was confined to one district. By the end of the year it had practically died out. (The one remaining centre of infection has since been cleaned up by mass inoculation.) There were 15,633 cases during the year, with 1,627 deaths. A rigid control of persons passing through the area in which infection is possible has been instituted, and every precaution is being taken against a recrudescence of the disease. The greatest credit is due to the medical and administrative authorities concerned in the control of this dangerous outbreak, and the Sudan is indebted to the Rockefeller Foundation and the Wellcome Bureau of Scientific Research for their prompt and invaluable assistance in the supply of vaccine.

17. Other epidemics were not of serious import. Cerebro-spinal meningitis remained prevalent in parts of the Southern Sudan. There were 4,032 cases with 796 deaths, treatment with drugs having greatly reduced the mortality. Relapsing fever again required drastic

measures in the Gezira, and minor outbreaks of small-pox occurred in frontier areas. The extensive vaccination campaigns of the last four years should prevent any serious epidemic of the latter disease in the near future.

18. Endemic diseases do not call for special comment. The incidence of malaria was low, largely because of favourable climatic conditions. Constant vigilance is still necessary in the control of sleeping sickness and bilharzia. An apparent increase in the occurrence of kala-azar may be attributed to special investigations now being carried out as to its causes and treatment. There was no increase in the occurrence of tuberculosis.

19. The work of hospitals and dispensaries in some parts of the country was adversely affected by the absence with the fighting forces of many members of the British and Sudanese staff. Nevertheless, 104,422 admissions, 6,649,335 attendances and 11,139 operations were recorded. The completion of a programme for improving hospital facilities was postponed until after the war, though little remains to be done apart from the building of a new hospital at Khartum. There are now 39 hospitals, 375 dispensaries and 6,075 equipped beds administered by the medical service. Progress has also been maintained in preventive medicine. The standards of anti-malarial work and general sanitation continue to improve, and the Public Health organisation has proved of immense value in the present emergency.

20. There were fifteen students at the Kitchener School of Medicine. Seven completed their training and passed out. The length of the course has been changed to 1½ years at the School of Science and 4½ years at the School of Medicine, thus allowing an additional six months for clinical studies. The routine work of the Stack Laboratories continues to increase, and research has been carried out on malaria, kala-azar, enteric fever, yellow fever and vaccine lymph.

21. The policy of educational expansion initiated by Lord De La Warr's Commission was carried further during the year. A new school of arts, consisting of the sub-faculty of law and a teachers' training section, was added to the post-secondary schools already in existence. Secondary education had a difficult year. The present buildings of the Gordon Memorial College have been taken over as a military headquarters, and the new buildings at Wadi Seidna, which were approaching completion and into which the college had hoped to move shortly, have been taken over as a military hospital. The college has, therefore, been obliged to find temporary accommodation in Omdurman, where it continues its work with increased numbers, under somewhat adverse conditions. There were 508 boys in the college, of whom 71 sat for the Cambridge School Certificate Examination.

22. With 1,509 pupils at the 11 intermediate schools, 16,785 at the 108 elementary schools and 20,141 at the 385 sub-grade and subsidised Koran schools, the expansion of the lower ranges of the educational system of the Northern Sudan was well maintained. The Elementary Teachers' Training College continued its work with 158

pupils, as compared with 116 last year, and further progress was made with the production of text-books. The opening of the first Government Intermediate School for Girls marked a decided advance, though the school is hampered in its early stages by lack of accommodation arising from war conditions. The number of girls' elementary schools is now 48, with 5,108 pupils.

23. The reorganisation of the educational system of the Southern Sudan has gone forward within the limits imposed by shortage of staff and wartime conditions. Certain of the Verona Fathers had to be removed from their stations on security grounds, but their schools remain open under African teachers. The 39 elementary schools, with 2,775 pupils, and the 450 bush schools with 11,923 pupils, showed little change from the figures of last year. The task of improving village education by providing trained teachers for these schools and ensuring their adequate supervision is in hand. Eighty-four pupils attended the two normal schools and 22, who had finished their courses, were appointed as teachers. Training classes for clerks and accountants were started in Juba, and some 90 boys were under instruction at the three technical schools. The 19 girls' schools contained 750 pupils.

24. The Roman Catholic Comboni College at Khartum and the Roman Catholic mission schools at Atbara and Port Sudan had to be closed because of the war, and a number of the pupils of the Comboni College were received into the Gordon Memorial College. Four other non-Government schools were temporarily closed on security grounds, and the attendance at all non-Government schools fell by nearly 800 as compared with the previous year.

25. There have been no striking changes in the sphere of local government. The year has, however, shown the true worth of many native administrations working under difficult war conditions. They have responded loyally to the increased calls made upon them, particularly in those areas where the presence of armed forces provided many and novel duties. In spite of the reduction in political and police staffs, the native authorities have maintained a high standard of public security and morale.

26. The application of the Local Government Ordinances has gone forward steadily and increased financial responsibility is being undertaken by native authorities, both in urban and in rural areas. No less than thirty native leaders have now been gazetted as local government authorities in rural areas in the Northern Sudan, with executive authority over about 2 million persons. In the rural areas of the Southern Sudan, and in urban areas throughout the country, executive powers have not yet been delegated to native authorities. Nevertheless, councils of chiefs in the south and town councils in the north are being gradually and systematically evolved with a view to the ultimate grant to them of full executive charters. The tendency of the smaller native administration units to federate or coalesce is increasing, and the process of converting administrations from a tribal to a territorial basis continues, being especially remarked in those units where scientific agriculture is being developed by the expansion of irrigation schemes.

27. There was an inevitable deterioration of public security in the frontier districts adjoining areas occupied by the Italians, though a most creditable degree of order was maintained by some native authorities, even in the immediate neighbourhood of the enemy. In the rest of the country, there was little change in recorded crime and the general standard of security was well maintained. There was no serious tribal unrest, though the blood-feuds that are endemic in the south contributed their usual quota of minor local disturbances. The expansion of the police force that followed its embodiment in the Sudan Defence Force was entirely for war purposes, such as frontier patrols and the guarding of vital points, and the number of men available for normal internal security work was not increased.

28. I cannot conclude this report without reference to my predecessor, Sir Stewart Symes. It is largely through the wisdom and foresight with which he built up and consolidated the fabric of government during his seven years of office that the country has passed through a period of grave anxiety with no more dislocation to its administrative, economic and social machinery than was forced upon it by the direct exigencies of the war, and that it now faces the future with its internal structure and institutions unimpaired.

1942

[VI]

[J 1928/121/16] No. 6.

Sir M. Lampson to Mr. Eden.—(Received April 24.)

(No. 324.)

Sir, *Cairo, April* 1, 1942.

I HAVE the honour to transmit herewith a copy of a despatch(¹) from the Governor-General of the Sudan forwarding copies of the notes presented to the Governor-General's Council by the Financial Secretary to the Sudan Government introducing the Sudan Government Budget Estimates for 1942.

2. The estimates of the Sudan Government for 1941, forwarded under cover of my despatch No. 432 of the 13th May, 1941, provided for a deficit of £E. 573,012. It now appears that the total revenue for 1941 is likely to be £E. 5,226,863, or £E. 1,160,691 over the estimate, and the total expenditure £E. 5,066,351, or £E. 427,167 over the estimate; and that instead of an estimated deficit of £E. 573,012 there will be an actual surplus for the year of £E. 160,512.

3. The increase of £E. 1,160,691 in the revenue for 1941, as compared with the estimate, is mainly due to the improvement of war-time conditions in the Sudan as compared with those of the latter part of 1940, on which the estimate for 1941 was based, and the satisfactory adjustment of the economy of the Sudan to war-time conditions and requirements. This is particularly noticeable in the anticipated results in 1941 under Agriculture and Forests, Customs, Posts and Telegraphs, and Irrigation Departments. The most striking of these increases is that in the receipts of the Irrigation Department. These receipts totalled £E. 1,405,570, as compared with the estimate of £E. 704,770. Normally, there is a carry-over of unsold stocks of cotton from the Gezira irrigation scheme, but during 1941 the whole of the stocks brought forward from the previous year and current production was sold and shipped. This resulted in a substantial increase in the share of the Government in the proceeds of sale; but the receipts for 1941 are abnormal. The Sudan Government have not, however, brought the whole of their surplus cotton receipts of 1941 to account as revenue; but in the circumstances have considered it advisable to transfer £E. 250,000 to the Cotton Equalisation Account, and to bring only £E. 1,155,570 to account as revenue.

4. The increase of £E. 427,167 in the expenditure for 1941, as compared with the estimate, mainly results from the inclusion in the provisional expenditure account of two war gifts of £E. 100,000 each to the British and Indian Governments, £E. 119,770 for a 25 per cent. increase in the contribution of the Sudan Government to the British Government towards the cost of the Sudan Defence Force, and £E. 120,000 for Public Works appropriations.

5. The estimates of the Sudan Government for 1942 show a total revenue of £E. 4,753,112, or an increase of £E. 686,940 over the estimate for 1941, and a total expenditure of the same amount (after deducting the overall cut of £E. 108,000), which is an increase of £E. 113,928 over 1941.

6. The revenue for 1942 is estimated at £E. 473,751 less than the anticipated receipts for 1941. The main decreases as compared with anticipated revenue for 1941 are under Agriculture and Forests, Customs, Sugar, and Irrigation Department. The estimated receipts of the railways, however, show an increase of £E. 130,000 over anticipated receipts for 1941. It would be unduly optimistic in view of the war to expect a repetition of last year's high customs receipts.

(¹) Not printed.

Control of consumption of sugar and the high cost of supplies are likely to result in reduction of consumption and smaller sugar profits. The reduction of £E. 190,500 under Irrigation in receipts for cotton, as compared with anticipated receipts for 1941, is explained in paragraph 3 above.

7. The expenditure for 1942 (after deducting the overall cut of £E. 108,000) is estimated at £E. 113,928 over the estimate for 1941 and £E. 313,239 less than the anticipated expenditure for 1941. Under Personnel there is an increase of £E. 93,264 (see p. 1 of Appendix 6), due in the main to the increased call made upon certain departments by the present war-time conditions. This is particularly noticeable in the case of the Department of Agriculture and Forests, of the Posts and Telegraphs Department, and the new War Supply Department. In the case of the first two departments the work is productive of revenue. The increased cost of services amounts to £E. 96,061, and is due again to increased activities and also to the higher costs of rations, forage and imported materials. The estimate for extraordinary expenditure is £E. 253,603, which is £E. 32,603 in excess of that for 1941. Of the total £E. 130,000 approximately has been included for projects which will be productive of revenue.

8. The note explains, however, that, on the expenditure side, it must be remembered that, owing to the non-availability of materials, there is accumulating a very heavy post-war liability for arrears of capital and renewals requirements; and that in terms of money this liability will be inflated by both volume and price. Moreover, owing to war-time conditions, about £E. 1¼ million is locked up in stores and £E. 1 million is necessary for financing military expenditure; and at any time the Government may be called upon to finance on a considerable scale the production or import of essential commodities. It is essential, therefore, that adequate liquid reserves should be maintained. The balanced estimates for 1942 are designed to maintain the liquid reserves at the end of 1941, which it is hoped will show an improvement on those for 1940, as set out in my despatch No. 1228 of the 19th December, 1941, if the figures of anticipated revenue and expenditure actually materialise.

9. I am sending a copy of this despatch to the Governor-General of the Sudan and to the Department of Overseas Trade.

I have, &c.
MILES W. LAMPSON.

[VII]

1 FO 371/31587, no 2664 22 May 1942

[Sudanese Graduates' Congress]: despatch no 536 from Sir M Lampson to Mr Eden. *Enclosures*: despatches from Sir H Huddleston

I have the honour to transmit herewith a copy of a despatch from the Governor-General of the Sudan, together with its enclosures, regarding the Sudan Graduates' Congress.

2. The oriental counsellor[1] has informed Nahas Pasha verbally through Amin Pasha Osman of the contents of item (1) of the memorandum submitted by the Sudanese Graduates' Congress and of the sense of the first paragraph of the reply sent to them by the civil secretary. At the same time, he mentioned to Amin Pasha the appointment by the congress of the Cairo Committee, to which reference is made in paragraph 2 of the despatch, and warned him that it would be advisable that the Egyptian Government Departments should refuse to have any official contacts with the members of the committee. He suggested that these irresponsible activities of the congress might prove as embarrassing to the Egyptians as to ourselves.

3. It is of interest to observe that leading Egyptians in the Sudan regarded the memorandum as a document drawn up under British inspiration with a view to eliminating Egypt's connexion with the Sudan. This view is also held in political circles in Egypt.

Enclosure 1 to 1: despatch from Sir H Huddleston to Sir M Lampson, 12 May 1942

I have the honour to enclose for your Excellency's information copies of a letter addressed to me by the president of the Sudanese Graduates' Congress on the 3rd April last and of a reply which has been sent to him by my civil secretary. The genesis of the Sudan Graduates' Congress was described in our despatch No. 98 of the 5th July, 1938.

2. To assist your Excellency in obtaining a correct appreciation of the position of this congress as the first conscious expression of a nascent Sudanese nationalism, I am also enclosing a short memorandum on its past history and that of the movement it claims to represent.

It will be seen that on more than one occasion the saner and more balanced members have allowed themselves to be rushed by younger extremists into an act which they had subsequent reason to regret. The letter enclosed is the greatest and, save for the appointment of the Cairo Committee mentioned in the memorandum, the latest of these errors.

3. The passage of Sir Stafford Cripps through the Sudan on his way to India and the possibility of his casting a benevolent eye upon Sudanese aspirations on his return journey were the acknowledged reasons for the decision to "put the Sudan's case before the Government." The vigorous and successful part played by the Sudan Defence Force and Sudanese ancillary services, both military and civil, in the campaign against Italian East Africa and the subsequent further expansion of the Sudan Defence Force in Imperial interests, *e.g.*, the garrisoning of Eritrea and other

---

[1] Sir W Smart, oriental secretary (later counsellor) at the embassy in Cairo, 1926–1945.

projected uses, have also accelerated the already growing speculations of the educated Sudanese about the Sudan's share in the promises of the Atlantic Charter.

4. The drafters of the letter ignore the long years of India's painful progress to her present status; nor can they claim to represent the whole of the educated class, itself a small, if powerful, because the only self-conscious, section of general public opinion. From information so far at my disposal it is clear that many sections even of the educated class, whether members of the congress or not, have been alarmed and indignant at the tone and content of the letter. There can be little doubt that were there any effective method of mobilising the general opinion of the backbone of the country—the tribal leaders and their people, the merchant class and the older and more stable executive officials—it would be found to be in robust condemnation of the document. It is also noteworthy that the letter was viewed unfavourably by the leading Egyptians in the Sudan, who regarded it as further proof of their suspicion that the congress was a Government-inspired movement designed to counteract Egyptian plans for the ultimate fusion of the Sudan with Egypt. To allay these suspicions the congress felt it necessary on their own volition to call upon the Egyptian Grand Kadi and Inspector-General of Irrigation[2] and to give a reassuring explanation of the contents and purpose of their letter. The drafters have been scared by their own boldness and it is to be hoped that a period of sanity will supervene. Yet the letter is itself evidence of the evolution of a genuine Sudanese nationalist feeling which must be taken more and more into consideration by the Sudan Government in its domestic policy (even though the Government does not accept this particular body as the legitimate mouthpiece of Sudanese nationalism) and which must be recognised by His Majesty's Government as the preponderating factor under the treaty in post-war negotiations with Egypt.

5. As for the immediate future, I enclose a copy of a directive which my civil secretary has addressed to all Governors and heads of departments. In brief, my attitude is that the onus is now on the congress to show evidence of its good faith by taking practical steps to put its house in order; and that, in such an event, the Sudan Government would not, if approached, withhold its advice.

6. I may perhaps not unsuitably close this despatch by quoting a recent remark of the Sudan's leading personality, El Sayed Sir Abdel Rahman-el-Mahdi Pasha—"After this war Egypt will claim the reward of her loyalty and her services. The loyalty of the Sudan has been greater than Egypt's, her services more direct. Do not again therefore reward Egypt at our expense, and do not forget that we also will claim our recompense."

Enclosure 2 to 1: letter from Ibrahim Ahmad to Sir H Huddleston, 3 Apr 1942

The Graduates' Congress has the honour to submit to your Excellency, in your capacity of representative of both the Government of His Majesty King George VI and of the Government of His Majesty King Farouk I, the following memorandum which expresses the desire of the Sudanese people at the present time:—

[2] Sheikh Hasan Mamun, grand qadi of the Sudan, 1941–1947; Abd al-Razik abd al-Qadir Bey, inspector-general of the Egyptian Irrigation Department in the Sudan, 1941–1943.

The world developments and the events of the present war have inspired the nations with a strong desire to assure humanitarian justice and the freedom of peoples; this has been expressed in the statements of British politicians and recorded in the agreements of democratic leaders.

The Sudanese people, as one of the peoples who have co-operated with the British Empire since the outbreak of the war, is fully cognisant of its rights as a nation seeking life, after years spent under an orderly Government. The congress, which represents enlightened public opinion, and which is itself one of the "ripe fruits" of the condominium, feels its great responsibilities towards its country and all its countrymen.

The congress, therefore, submits this memorandum, hoping that it will meet with the consideration it deserves and expecting that it will be welcome. The congress is confident that this memorandum expresses faithfully the inclinations and aspirations of this country:—

(1) The issue, on the first possible opportunity, by the British and Egyptian Governments, of a joint declaration, granting the Sudan, in its geographical boundaries, the right of self-determination, directly after this war; this right to be safeguarded by guarantees assuring full liberty of expression in connexion therewith; as well as guarantees assuring the Sudanese the right of determining their natural rights with Egypt in a special agreement between the Egyptian and Sudanese nations.

(2) The formation of a representative body of Sudanese to approve the budget and the ordinances.

(3) The formation of a Higher Educational Council, composed of a Sudanese majority, and the devoting of a minimum of 12 per cent. of the budget for education.

(4) The separation of the judiciary from the Executive.

(5) The abolition of ordinances on closed areas, and the lifting of restrictions placed on trade and on the movements of the Sudanese within the Sudan.

(6) The promulgation of legislation defining Sudanese nationality.

(7) The stopping of immigration, except within the limits agreed upon in the Anglo–Egyptian Treaty.

(8) The termination of the Sudan Plantations Syndicate contract at its expiration.

(9) The carrying out of the principle of the welfare of the Sudanese and their priority to Government posts as follows:—

(a) By giving the Sudanese an opportunity to share effectively in ruling the country; this is to be attained by the appointment of Sudanese in posts of political responsibility, in all the main branches of the Government.

(b) By limiting the appointments to Government posts to Sudanese.

As regards posts for which it is necessary to appoint non-Sudanese, they shall be filled with persons serving on definite term contracts; in the meantime Sudanese to be trained to fill the posts at the expiration of the contract.

(10) The Sudanese to be enabled to exploit the commercial, agricultural and industrial resources of the country.

(11) The promulgation of an ordinance imposing on companies and commercial firms the obligation of reserving a reasonable proportion of their posts for the Sudanese.

(12) The cancellation of subventions to missionary schools and the unification of syllabus in the Northern and Southern Sudan.

These are the requests which, if answered, we consider will satisfy the desires of the Sudanese at the present time. The congress looks forward to your help and hope to be fortunate enough to receive a reply indicating that these requests have been approved of and are being carried out.

Enclosure 3 to 1: letter from D Newbold to Ibrahim Ahmad, 29 Apr 1942

I am directed by his Excellency the Governor-General to inform you that he has read your memorandum dated the 3rd April, 1942. He observes that many of your requests directly concern the status and Constitution of the Sudan. This Constitution, based on the Condominium Agreement of 1899 and the Anglo–Egyptian Treaty of 1936 and implemented by the appropriate legislation, cannot be altered save by a joint act of the Condominium Powers. The Sudan Government is not prepared to discuss its revision with any body of persons. If, however, the Condominium Powers at any time decide to review the agreement or treaty, the Sudan Government would hope to consult responsible Sudanese opinion. The Government, however, can make no promises to any body of persons in the name of the Condominium Powers or in its own.

You will further recollect that Sir A. Gillan,[3] in his letter dated the 22nd May, 1938, to the president of the Graduates' Congress stated that he would be prepared to receive communications from the congress on such matters as came within its purview, and he noted that the congress did not claim to represent the views of any but its own members. I must also ask you to re-read my letter to you dated the 30th October, 1940, and particularly paragraph 11,[4] in which I stated that in claiming to represent all the Sudanese and in attempting to turn itself into a political national body, the Graduates' Congress not only could not retain the co-operation of Government but could not hope for continuance of recognition. By the very act of submitting the memorandum which is the subject of this letter, and by its wording, the congress has fallen into both these errors against which I warned it and has accordingly forfeited the confidence of Government. There can be no restoration of that confidence until the congress has so reorganised the direction of its affairs that the Government can rely on having its wishes respected and its warnings observed.

For the above reasons his Excellency finds himself unable to accept your memorandum, which is therefore returned to you herewith.

His Excellency desires me to add that he and his advisers are fully aware of the needs of the Sudan and of the natural and legitimate desire of the enlightened Sudanese for an increasing participation in the Government and development of their country. To this end the Sudan Government is constantly studying and carrying out plans for the closer association of the Sudanese with the direction of their affairs and for the general welfare and orderly development of this country and its people.

---

[3] Sir Angus Gillan, civil secretary, 1934–1939. For civil secretary to honorary secretary, Graduates' Congress, 22 May 1938 see National Records Office, Khartoum, Misc 1/98/1540, quoted in A A M Abu Hasabu, *Factional conflict in the Sudanese nationalist movement 1918–1948* (Khartoum, 1985) pp 86–87.

[4] Sir K D D Henderson, *The making of the modern Sudan: the life and letters of Sir Douglas Newbold, KBE* (London, 1953) p 538.

The congress, however, must realise that it is the duty and business of the Sudan Government alone, having paramount regard to is tutelary obligations to the people of the Sudan, and in consultation if need be with the Governments of the two partners in the condominium, to decide the pace at which this association and this development shall proceed. It is the earnest wish of the Government that the educated classes of the country should show themselves fitted and able to take their proper share in the administration of internal affairs, but any advance to such a position must be most seriously embarrassed and delayed unless the congress realise clearly once and for all that the Government must and will insist that the congress confine itself to the internal and domestic affairs of the Sudan and renounce any claim, real or implied, to be the mouthpiece of the whole country.

In conclusion his Excellency desires me to say that he deeply regrets that you should have seen fit to take so hasty a step as the submission of this memorandum.

Enclosure 4 to 1: memorandum on Sudanese nationalism and the Graduates' Congress

The first expression of Sudanese nationalism was the violent Egyptian-inspired movement of 1919–24. The failure of this movement led to a re-orientation of national feeling under the slogan—"The Sudan for the Sudanese."

The new nationalism aimed at autonomous development by peaceful means and in co-operation with the Sudan Government. The Graduates' Congress is its first organised expression.

2. The growing political consciousness of the educated Sudanese was sharply stimulated by the conclusion of the Anglo–Egyptian Treaty in 1936. Sudanese Nationalists, while accepting the treaty, resented the fact that it had been concluded without any reference to the Sudanese themselves. They also resented the appearance of the Egyptians in the new guise of equal partners with the British, demanding not independence for Egypt and the Sudan as one entity, but equal rights with the British over the Sudan. They felt that it was up to them to show the condominium partners that the Sudan was no longer a passive body whose destiny could be shaped without reference to its own wishes. It was necessary to establish the existence of a corporate Sudanese national consciousness before the treaty came up for re-consideration after a period of twenty-five years and to form an organisation to be the focus and expression of this national feeling within the framework of the treaty and under the aegis of the Sudan Government.

Since the welfare of the Sudanese was declared in the treaty to be the principal aim of the Condominium Government, the educated Sudanese felt they were entitled to share in its implementation.

3. The first concrete idea of calling a general meeting of graduates of schools above elementary standard in order to elect a representative body was mooted in the summer of 1937 and the first meeting of congress, on the 12th February, 1938, was attended by just over 1,000 graduates (roughly one-fifth of the entire educated class). These elected a body of sixty to form a sort of parliament, and the sixty in turn elected an executive committee of fifteen. The aims of the congress as defined at its first meeting were:—

(i) To formulate and express a collective point of view representing graduate opinion.

(ii) To promote a national consciousness by combating partisanship and tribalism.
(iii) To lay the foundation of sound national life by carrying out a programme of social reform.

The first act of the new congress was to send a copy of its constitution to the Governor of Khartoum. The second, after lengthy deliberations and not without some trepidation, was the despatch of a letter to the civil secretary, on the 2nd May, 1938, in which it was stated that the graduates were prompted by a sense of duty towards their country and by a desire to co-operate with the Government, "in such ways as may be opened to them" in furthering its welfare.

They defined their duties as being concerned with:

(i) Social reform and other internal matters lying outside the orbit of official Government concern.
(ii) Matters of public interest lying within the scope of Government policy.

They promised friendly co-operation and obedience to the law in the former sphere and expressed the hope that the Government would give consideration to their views and suggestions in the latter. They denied any claim to a position "prejudicial to that of important elements in the country," but claimed a peculiar position "as its only educated element." They expressed the hope that the Government would abandon its habit of taking the advice of individual educated Sudanese and instead consult them as a separate body.

The civil secretary, in reply, noted their desires with sympathy, and promised careful consideration of any communications which he might receive from congress, on the definite understanding that "the congress was neither seeking formal recognition as a political body nor claiming to represent the views of any but its own members, but wished to be regarded as a semi-public organisation interested in philanthropic and public affairs." He also pointed out that the inclusion in its membership of a number of Government officials must preclude participation in any line of action likely to bring it into conflict with Government policy or with constitutional authority.

4. The first public act of the new congress was to prove typical of future mistakes. It became involved, by pressure of extremist opinion amongst the younger Sudanese officials, in a controversy which arose in the summer of 1938 over the issue of revised regulations governing leave and Government cadres. Notes were submitted to the civil secretary, who replied that "in no circumstances could the Government allow such matters (*i.e.*, the contractual relationship between itself and its officials) to be the subject of negotiation or discussion with the Graduates' Congress." At the same time measures were being taken, through the proper channels, to investigate the causes of complaint. This reply had a markedly depressing effect on the Committee of Fifteen, who took the view that the position of Sudanese in Government service was a matter of public interest, and not merely of contractual relationship, and that if this was to be the Government's attitude towards their submissions, congress might as well disband. However, the agitation died down and congress busied itself for some time with its own internal organisation.

5. The annual general meeting of 1939 showed a considerable drop in attendance and subscribing membership, and the younger extremists began to agitate for bolder

action and younger representation on the committee. They were successful only in persuading it to send a stupid telegram to the Governor-General over a personal incident between the Sheikh of the Ulema and a British official in Omdurman.

In April of that year the Committee of Fifteen submitted to the civil secretary a well-worded and reasonable memorandum containing recommendations for the reform of the Omdurman Maahad. Although this action was marred by the simultaneous publication of the memorandum in the vernacular press, it was generally regarded as the most concrete and useful thing congress had achieved to date, and the Government indicated its appreciation.

A second memorandum, on education in the Sudan, was presented later in the year and was acknowledged by the civil secretary as "a constructive contribution to a problem vitally affecting the Sudan."

Shortly afterwards the Committee of Fifteen accepted an informal Government invitation to nominate four persons to co-operate with nominated British officials in the foundation of the Sudan Cultural Centre.

6. On the outbreak of war with Germany congress addressed a message of loyalty to the Governor-General and issued an appeal to the Sudanese people urging support of the Government and of the Allied cause.

The extremists, however, were still restive at the Government's refusal to acknowledge the principle of collective consultation. They tried again, still unsuccessfully, to secure the election of an extremist committee in 1940, and the general feeling of lack of achievement to date caused a further drop in membership.

The annual general meeting rejected proposals that:

(i) Congress members should ask for the substitution of the word "Sudanese" for the tribal designation in their service dossiers; and
(ii) Individual consultation of congress members should be banned.

7. The visit of the Egyptian Prime Minister, Ali Maher Pasha, in February 1940 was made an opportunity for demonstrating congress solidarity at a tea-party in the Sudan Schools Club. The president delivered a carefully worded speech, in which he made it clear that the Sudanese did not regard themselves as Egyptians, but as a separate and autonomous entity that wished to develop along its own lines in co-operation and friendship with Egypt.

This meeting won congress a renewed prestige in the Sudan and convinced Egyptian opinion that it was the embryo of a genuine Sudanese Nationalist movement in which Egypt must take a sympathetic interest.

It had the further effect of encouraging congress to use its Egyptian relations as a useful tactical means of obtaining great recognition from the Sudan Government. A request for financial assistance for various social projects addressed to "The Egyptian People through Ali Maher Pasha," and handed to Ali Maher before his departure, earned a severe reprimand from the civil secretary, who intimated that if congress continued to listen to its extremist element the Government might have to demand the withdrawal of its serving officials from membership and possibly dissolve congress altogether. In spite of this the congress maintained contact with Ali Maher by an exchange of telegrams on various occasions, suitable and otherwise.

8. This rebuff was followed by an improvement in relations, and when Italy declared war on the Allies three senior members of the Committee of Fifteen were included in the assembly of notables and leaders summoned to hear the Governor-

General read his proclamation on the 11th June. Elated by this recognition, the congress asked permission to broadcast a message from Omdurman, addressed to "The People of the Sudan." Permission was granted on condition that it should be addressed, not to The People of the Sudan, but to "Members and Friends of Congress." This was received badly; and as an indirect result the extremists later secured the defeat of the Committee of Fifteen for having agreed to co-operate with the Broadcasting Service in preparing its cultural programmes without specific recognition of the corporate entity of the congress. The new committee tried to impose a ban on any congress member broadcasting in his private capacity. It sponsored a suggestion in the press that no congress member should volunteer for national service without congress permission. It urged the inclusion of other classes of the community in order to make the congress truly national, and the adoption of a National Anthem and a National Flag. These activities culminated in the sending of a farewell telegram to Sir Stewart Symes[5] "in the name of the whole country."

In a letter dated the 30th October, 1940, the civil secretary drew attention to these breaches of the understanding on which Congress had been founded and announced the withdrawal of Government sympathy. This resulted in apologies, protestations of goodwill and promises of future good behaviour. Nevertheless, at the annual meeting in January 1941 the president[6] boasted of having removed the grievances of certain students, settled a labour dispute and intervened with the Government on behalf of dismissed railway workers—on all of which issues he had, in fact, been severely reprimanded. He further added that he and the committee had succeeded in removing the "misapprehensions" apparent in the civil secretary's letter of the 30th October, 1940—a statement far removed from the truth.

Fortunately, the new committee contained a fair proportion of senior and moderate graduates, who soon gave earnest of a desire to improve relations with the Government. It abandoned the obstructive attitude of its predecessor over broadcasting and launched an education day scheme, by which it hoped to win pubic approval without incurring Government hostility. It continued, however, to flirt with Egypt.

9. During 1941 the number of subscribing members rose to the record figure of 1,390. The new president for 1942, Ibrahim Ahmed, was, however, a better and abler man that [sic] his predecessor and showed a welcome readiness to co-operate and to take advice.

The programme for the New Year ranged over a wide field from education, village reform and co-operative societies, to the problem of the Southern Sudan and the question of Sudanese nationality.

The education day scheme has been a considerable success and is regarded by the Sudan Government as the kind of effort into which congress energies should most desirably be canalised. All possible assistance has been given.

10. It was therefore the more disturbing that this comparatively moderate committee with its enlightened president should have been stampeded into addressing to the Governor-General a letter containing extravagant and ill-considered claims for immediate Sudanese autonomy after the war. Although as is usual, considerable fear of the consequences has supervened since the letter had been sent, and at least one of the drafters was prompt with verbal assurances that it did not mean what it said, nevertheless, in the interval between the receipt of the

[5] Sir Stewart Symes, governor-general of the Sudan, 1934–1940.

[6] Ismail al-Azhari.

letter and the issue of a reply congress has again blundered by instituting a branch committee in Cairo without previous consultation with the Sudan Government. A warning letter on this subject has been addressed to the president and a copy is attached to this memorandum.

Extract from circular note by D Newbold to all governors and all heads of department, 2 May 1942[7]

... 3. The following is for your guidance should your Mamurs, Sheikhs, Notables, Effendia (whether members of Congress or not) and others refer either to the Memorandum or to the future of the Congress:

(i) You should decline to discuss the contents of the Memorandum in any way whatever. Even those of the 12 points which by themselves might have been unobjectionable are contaminated so long as they are associated with the Memorandum and as such are not for discussion. His Excellency has given his reply, the Memorandum has been returned and the matter is closed.

(ii) The Government's attitude towards Congress is that they have deliberately and after due warning forfeited its confidence. The onus is now on them to show their good faith by so amending their Constitution and reorganising their machinery that the repetition of such an incident will be impossible. To do this in such a way as to restore the confidence of the Government they would have to convince the Government

(a) that they are dropping any claim to be the mouthpiece of the whole country;

(b) that they are ensuring that their future communications to the Government will represent the considered views of the majority of their members, and not merely of a caucus or Committee;

(c) that they intend to confine themselves in their representations to the Government to internal administrative and social issues, except where those issues have been the subject of specific agreements with other Governments;

(iii) Should they show a genuine desire to put their house in order on these lines the Government would not refuse to give them reasonable help and advice during the process.

[VIII]

4 FO 371/31587, no 4288 17 July 1942
[Sudanese Graduates' Congress]: letter from D Newbold to Ibrahim Ahmad

I should like to record that we had a conversation yesterday about the subject matter of the letters exchanged between the Government and the Graduates Congress. I hope that the present position is now clear to you and that you will be able to make it equally clear to your Committee.

I explained to you why the Government wrote these two letters and that it meant what it said, and that these letters stand. At the same time, besides explaining the reasons for the Government's attitude, I took the opportunity to emphasise that the Government is not actuated by any hostility to the educated classes, and I write you this letter to reassure you and your Committee of this. The increase of the Sudanese share in Government and the giving of greater responsibilities to Sudanese are still fundamental points of Government policy. Active steps are in fact being taken for their further application, but I wish to record that, while announcements of Government policy are and will continue to be made from time to time, it is obviously right that they should be made to the public of the Sudan rather than to a particular section. I have also said that the Government is always anxious to maintain constant contact with responsible Sudanese opinion, whether it be through the administrative or religious leaders of the people, or senior Sudanese Government officials, or the Executive Committee of the Graduates' Congress (which, I know, represents a considerable body of educated opinion), or other representative bodies. The contact is in fact kept by a combination of all of these.

At the same time, I have explained to you the Government's objections to Government servants indulging in public political controversy, and the reasons why Congress cannot be recognised as a political body. Until such time as adequate machinery exists for the official representation of Sudanese opinion in matters of policy, there is no objection, as I have said, to Sudanese leaders of opinion and responsible Government officials, whether members of Congress or not, making known to Government their views on matters of policy by personal approach or private delegation. But it is essential for the efficiency and reputation of Government that such communication should be strictly private and confidential. I have also reminded you that the *private* and reasonable discussion of political matters by Government servants is not and never has been prohibited in this country, provided it does not impair or prejudice their capacity loyally to carry out approved Government policy.

[IX]

5 FO 371/31587, no 4388 23 July 1942
[Sudanese Graduates' Congress]: letter (reply) Ibrahim Ahmad to D Newbold

I thank you for your letter of 17th July, 1942,[1] and the Congress is glad to express its satisfaction at the friendly spirit that characterised your conversation with its representatives on the 16th July, 1942, in which you assured them that the Government was sympathetic to the hopes and aspirations of Congress.

We are also glad to refer to what was said in your conversation and in the conversations that took place between the Deputy Civil Secretary, Mr. Penney,[2] and the President of the Congress, to the effect that the tendencies and wishes of the Government were not in conflict with the hopes of the Congress for the progress of the Sudan and its future. This was suggested in those conversations by the following:—

The consultation of the Sudanese when the Anglo-Egyptian Treaty is reconsidered.

Increasing the Sudanese share of responsibility in the administration of their country's public affairs by endeavouring to set up a representative advisory Sudanese body, and by increasing the number of responsible Sudanese posts in the Government.

Since the realisation of the demands embodied in its Memorandum was one of the aspirations of the Congress, the Congress has pleasure in expressing its gratification, since it sees from the aggregate of conversations and letters that followed it—although they were not free from certain differences of opinion—that the Government is concerned to realise some of our wishes. We shall therefore await with interest such practical steps as will accompany the Government's good intentions in the execution of the policy which the Government affirmed that it was pursuing.

The Congress hopes, however—seeing that you have expressed the Government's sincere wish that contact should continue between it and the Congress—that this contact will lead to complete understanding on all its demands, as it also hopes that it will be given the opportunity, at the proper time and before the details have been settled, to express its opinion on the important matters which we learned from our conversations were now under consideration.

In conclusion we hope that future steps by the Government and the Congress will help to build up and strengthen a spirit of real understanding based on a sound realisation of the intentions of the Government and the wishes of the Sudanese.

[X]

Enclosure 2 in No. 67.

The Governor-General of the Sudan to the President of the Council of Ministers (Cairo).

(No. E. 14. Confidential.)

Sir, *Khartum, 25th October*, 1942.

I HAVE the honour to submit for your Excellency's information a short report on the Finance, Administration and Conditions of the Sudan for 1941.

The report is in the same brief form as has been adopted in the past two years and, as the same considerations apply, I should be grateful if your Excellency would again ensure that it is treated as confidential.

I avail, &c.

H. J. HUDDLESTON,
Governor-General of the Sudan.

Enclosure 3 in No. 67.

Short Report by the Governor-General on the Administration, Finances and Conditions of the Sudan in 1941.

(Confidential.)

IN the early months of the year the attention of the country was fixed upon the course of military operations along the eastern border. The year opened with Italian forces in occupation of the town of Kassala and of the village of Kurmuk; Gallabat, though not occupied by either side, was closely overlooked by the enemy. The failure of the enemy to advance beyond these points and evidence of the growing strength of the imperial forces had combined to arouse confidence throughout the country that even this slight invasion of Sudan territory would not have to be long endured. This belief was fully justified by events. Kassala was reoccupied by our forces on the 19th January, Gallabat on the 1st February, and Kurmuk on the 12th February. The rapid pursuit of the enemy into Eritrea and Abyssinia and the culminating victory at Keren on the 27th March were generally regarded by the people of the Sudan as marking the end of the threat to their country from the east, although hostilities in Italian East Africa did not finally cease until the fall of Gondar in November. The Sudan Defence Force took part in this campaign and, in its earlier stages, units of the police force and certain irregular forces. This is not the place to record their achievements, but it can safely be said that these Sudanese units came through their first experience of modern warfare not without honour and distinction. The steadfast loyalty and stability of the civil population contributed in no small measure to the successful outcome of the campaign by ensuring a secure base to the military forces. With the removal of the immediate Italian threat to the Sudan, the war became increasingly remote from the minds of the people and their attention turned more to its effects upon the economic life of the country. Though often far from comprehending the far-reaching consequences of war-time conditions, they accepted stoically the inevitable disturbance of their normal existence. Indeed, the growing export demand for and the higher value of Sudan agricultural produce and animals have brought increased prosperity to large sections of the population, though a shortage of imported goods has made it impossible for them to enjoy their new wealth to the full. Throughout this second phase of the year the demand for recruits for the expanding Sudan Defence Force continued unabated and generally the response was satisfactory. All classes and nationalities of the population have contributed most generously, in cash and kind, to the many war funds for which appeals have been made to them.

2. Maintenance of the existing administrative and departmental machinery and, where necessary, its adjustment to wartime conditions have inevitably taken precedence over new developments, although in the fields of local government, education and agriculture, expansion has not been allowed to cease altogether. Throughout the Government service, the effects of war threw a heavy strain upon the already reduced staff. Many more officials were released for war purposes, particularly for service in the military administration of occupied enemy territory. The labour involved in the control of prices and in the distribution of certain commodities fell most heavily upon the administrative staff. The Sudan Railways continued to work at great pressure to meet the heavy military demands for movements of troops and prisoners of war and for the carriage of war material over the Nile Valley route. The Stores Department underwent a further large

expansion to deal with the growing military requirements, and at the same time was faced with increasing difficulty in obtaining supplies. The Public Works Department, the Medical Service, the Department of Posts and Telegraphs and the Veterinary Service all undertook heavy additional work in connexion with the war. The newly formed War Supply Department, in spite of a shortage of staff, made great progress in the construction and operation of machinery to control and co-ordinate economic activities, and proved of great value in maintaining the economic stability of the country.

3. The financial position of the country was strengthened to an unexpected degree by the effect of wartime conditions. Liquid assets at the end of the year stood at £E. 8,390,335, compared with £E. 6,678,808 last year. With revenue estimated at £E. 4,066,172 and expenditure at £E. 4,639,184, a deficit of £E. 573,012 had been anticipated. In the final accounts, revenue amounted to £E. 5,379,277 and expenditure to £E. 5,047,160, thus providing a surplus of £E. 332,117, which has been transferred to the general reserve account.

4. The principal improvements in receipts were derived from customs and from the Government's share of the sale of cotton from the Gezira scheme. Both these sources of revenue benefited by an improvement in the shipping position at Port Sudan which followed the opening of the Red Sea to American ships and the successful conclusion of the Italian East Africa campaign. Receipts from the sale of sugar fell short of the estimate by £E. 42,400, owing to the increased cost of supplies and to restrictions upon consumption. The contribution of the Sudan Railways to the general revenue was again taken at £E. 495,000. In addition to this sum, the large profit derived from exceptionally heavy working made it possible to appropriate £E. 269,267 to the renewals account, £E. 4,990 to meet exceptional war protection and emergency expenditure, £E. 111,427 to the new war contingencies reserve account, £E. 110,000 to cover the special rebates granted in respect of military traffic, and £E. 802,293 to strengthen the railways' capital account, which is faced with exceptionally heavy demands.

5. A substantial saving on the original estimates of expenditure by provinces and departments was again recorded. The final figure for expenditure included important items which were not provided for in the original estimate. Among these were two war gifts, each of £100,000, to His Majesty's Government in the United Kingdom and to the Government of India, the appropriation of £E. 140,000 for civil buildings, and the grant of £E. 80,296 to cover unforeseen supplementary demands.

6. The total currency in circulation at the end of the year amounted to £E. 3,347,710, compared with £E. 2,126,858 last year. This increase of £E. 1,220,852 was due partly to the presence in the country of large military forces and partly to the accelerated sales of cotton and other Sudan produce. Restriction upon imports and control of consumption operated against the normal return of currency from circulation, and these circumstances combined to produce a growing excess of spending-power in the hands of the people. To combat the danger of inflated prices, active measures were taken to encourage thrift and savings. An additional problem was created by the difficulty of obtaining sufficient silver and nickel from Egypt owing to the pressure of her own demands. This was met as far as possible by constant movement of specie between Treasuries and by other special measures to provide adequate coinage at important market centres.

7. The budget estimates for 1942 have been balanced at £E. 4,861,112.

8. The defeat of the Italians in East Africa and the opening of the Red Sea to American shipping brought about a strong improvement of economic conditions after their deterioration in the latter half of 1940. Agricultural producers and animal owners benefited substantially from strong export demands and higher prices, while the merchant class profited by the increased purchasing-power of the people, though the difficulties of import at times reduced their stocks below the level of demand. The total volume of external trade showed an increase of 53 per cent., from £E. 11,078,686 to £E. 16,947,765, which is well above the previous record figure. Public imports rose by £E. 1,962,000, Government imports by £E. 465,000 and exports by £E. 3,524,000, against which must be set a decrease of £E. 82,000 in the value of re-exports. There was a favourable visible balance of trade amounting to £E. 826,067. After making due allowance for the fact that, with rising prices, increases in value do not necessarily indicate an expansion of trade, the export position must still be regarded as very satisfactory.

9. A major wartime development in the economy of the country has been the rapid extension of Government control until, by the end of the year, it covered all important economic and trade activities. In April the Sudan, in consultation

with the newly formed Middle East Supply Centre, took steps to adjust its external trade and, to some extent, its internal economy as far as possible in the interests of the whole group of Middle East countries. In furtherance of this policy, the Resources Board was replaced in July by an organisation called the War Supply Board, into which was merged the Department of Economics and Trade. Wide statutory powers were vested in the Controller-General of the board to enable him to take control over all important economic activities. Import and export were brought under a licensing system, and long-term forecasts of the country's essential needs in imported goods were discussed with the Middle East Supply Centre. Unfavourable rains and a poor Nile flood thwarted all the efforts made to produce a large exportable surplus of grain for the benefit of the Middle East group. In matters of internal economy Government intervention was mainly directed towards the control of prices, wholesale and retail, and towards the distribution of essential commodities. Constant vigilance over prices kept the inevitable increase in the cost of living within reasonable bounds. At the end of the year the increase in the case of small wage-earners was 38·6 per cent. above the pre-war level, a figure which, after more than two years of war, is not unsatisfactory. The development of local industries, increases in the production of food crops and schemes to exploit other useful resources of the country were among the economic activities of the year. Road and rail transport presented a serious problem owing to heavy military demands, while the difficulties of road transport were further aggravated by the need to carry very large quantities of petrol in connexion with air ferry services. The consumption of tyres and spare parts was reduced as far as possible by the continued rationing of petrol and by the use, whenever possible, of animal transport. Movements of seed-cotton were regulated in accordance with the priorities indicated by the cotton control section of the Ministry of Supply in the United Kingdom, with which close contact was maintained. This system worked satisfactorily and the bulk of the crop had been shipped by the end of the year. No facilities were available for the shipment of cotton-seed, which had to be stored in the country. New uses were found for part of the stock as locomotive fuel, cattle fodder and manure.

10. For the second year in succession the rains were unsatisfactory and crops suffered from drought in the latter part of the season. Once again, adverse conditions proved the value to the country's economy of irrigation schemes, particularly in the Gezira, where the grain area was considerably increased as a special measure. Owing largely to these schemes, the estimated grain crop of 226,000 tons was only some 12 per cent. below that of last year. Only in the extreme west is there any serious shortage of grain. The Nile flood was poor for the third successive time, and the peak at Khartum was the lowest recorded since 1913. Flood cultivation was heavily reduced and the basins in the Northern Province were barely watered. These misfortunes were offset to some degree by further increased activity in pump irrigation, and a large number of new private installations were set up under an emergency scheme to meet the growing demands for wheat, vegetables and pulse. The desert locust made its first appearance since 1933. A fairly severe invasion came from the north and extensive breeding took place in the neighbourhood of Khartum. A vigorous and well-organised campaign resulted in the almost total destruction of hoppers and damage to crops and grazing was negligible.

11. The total amount of seed-cotton received at ginning factories was 1.191.405 kantars. In the Gezira irrigation scheme the incidence of plant diseases was normal and caused no serious damage to the crop. The average yield was 4·11 kantars per feddan. The 1941 flood in the Tokar Delta was again only moderate, but the new crop, which has been reduced in area to provide for additional grain, is well established. In the Gash Delta the crop was very satisfactory in view of an acute shortage of supervisory staff and of the fact that the head of the delta was in the hands of the Italians during most of the season. Rain-grown cotton, on the other hand, fell by more than 50 per cent., owing mainly to inadequate rainfall, but partly due to the restriction by Government of cotton areas in order to provide for more extensive cultivation of grain. To meet war conditions and the difficulty of storage at Port Sudan, new methods of selling Government cotton had to be devised. The results were satisfactory and almost the whole crop was disposed of by the end of the year. The Sudan Plantations Syndicate were equally successful with their sales, the bulk of the crop being taken over by His Majesty's Government in the United Kingdom and the remainder being shipped to India.

12. Work at the School of Agriculture and in various agricultural surveys made further progress during the year. The agricultural development of the

Southern Sudan continued to be in abeyance owing to the diversion of staff to, work of more immediate importance and to the need to make available to the military authorities all possible cargo space on the Upper Nile route. Demonstration and experimental farms were maintained and date and citrus nurseries in the Northern Province were expanded to meet the growing demand for trees from private growers. The production of vegetables and fodder was further expanded to meet military requirements, but the main development in connexion with the war was in the field of forestry. A temporary reduction in the output of railway sleepers was due to the re-siting of certain saw-mills, but the output of other classes of timber, particularly of softwood, was greatly increased. Poles, bamboos, firewood and charcoal were produced in unprecedented quantities, and before the end of the year existing facilities on the main transport routes could no longer cope with the output.

13. The animals of the country passed another year free from serious losses from disease. The incidence of cattle plague was slightly less than usual, while that of contagious bovine pleuro-pneumonia remained low. The demand for meat for the imperial forces in the Middle East led to a great increase of the export trade to Egypt. The export of cattle was almost trebled at 29,000 head, while that of sheep rose by more than a half to 62,000 head. The demand for camels for slaughter was also strong. Exact figures are not available because these animals do not pass through quarantine control, but the number exported by road to Egypt is estimated at approximately 100,000 head. In spite of the increased movement of cattle within the country, the prophylactic measures taken by the veterinary staff were so effective that no case of disease occurred in the chain of quarantine parks.

14. The general state of public health remained satisfactory. In spite of the presence of large numbers of troops, the incidence of epidemics was below the normal level, owing mainly to the energetic use of preventive measures. The yellow fever epidemic of 1940 showed no sign of recurrence and no cases were reported during the year. The vital necessity of preventing the spread of this disease outside the infected areas has compelled the introduction of a stringent quarantine control over the many air routes which traverse the country, and a large staff has been employed to enforce quarantine regulations. The greatly increased volume of air traffic has made this control one of the most important and arduous duties of the Public Health services.

15. There were no epidemics of any importance. The incidence of cerebro-spinal meningitis decreased considerably, although the disease remained prevalent in one area of the Southern Sudan, and a small outbreak occurred in the Northern Province. Altogether, there were 1,824 cases with 459 deaths. Relapsing fever has now become endemic in the Gezira and drastic measures for delousing were required to prevent it becoming epidemic. The incidence of this disease has increased steadily during the past five years, and in 1941 there were 3,028 cases with 110 deaths.

16. Endemic diseases showed little change from the previous year. Exceptionally favourable climatic conditions brought about a further small reduction in the incidence of malaria. There was an increase in the occurrence of bacillary dysentery owing to the presence of large numbers of carriers among visiting native troops and among prisoners of war. A small but severe outbreak of sleeping sickness occurred in one area of Equatoria Province, but was quickly brought under control by the application of the usual preventive measures.

17. Further releases of civil staff to the fighting forces and the difficulty of obtaining medical supplies hampered the work of hospitals and dispensaries. Nevertheless, 103,023 admissions, 6,330,711 attendances and 10,417 operations were recorded. The difficulties of war-time conditions were not allowed to interrupt progress in the field of preventive medicine, and it says much for the efficiency of the Public Health organisation that the health of the people and of visiting troops was maintained at a high level.

18. There were twenty-one students at the Kitchener School of Medicine, none of whom have yet completed their course. The training of subordinate Public Health and medical staff continued without interruption. Three candidates obtained the diploma of the Royal Sanitary Institute. There was a further considerable increase in the routine work of the Stack Laboratories, mainly owing to the fact that all bacteriological examinations of food-stuffs have been undertaken for the military authorities. Research work has suffered from the war, particularly in the case of kala-azar.

19. In the field of education the programme of expansion was only slightly retarded by the inevitable difficulties arising from the war. In spite of the

somewhat inadequate accommodation available during its temporary sojourn in Omdurman, the Gordon Memorial College increased its numbers to 524 boys. Fifty-five boys sat for the Cambridge School Certificate Examination, of whom thirty-three passed. Post-secondary education, which is provided in the three schools of arts, engineering and science, passed a satisfactory year, though the engineering class suffered somewhat from lack of equipment. Altogether, ninety-six students attended these schools. A notable and useful addition to war-time educational activities was the formation of a cadet corps for post-secondary students and senior Gordon Memorial College boys, with a total strength of about 176 cadets.

20. There were further small expansions in the lower stages of education in the Northern Sudan. 1,648 pupils attended the eleven intermediate schools and 16,940 attended the 107 elementary schools. The number of sub-grade schools increased from eighty-nine with 5,983 pupils in the previous year to 111 with 7,714 pupils. The new girls' intermediate school at Omdurman made good progress and the number of pupils increased to seventy-eight from fifty-two last year. Lack of accommodation restricted the activities of the Girls' Training College and only sixty pupils could be accepted, compared with the usual eighty. The number of girls' elementary schools increased to fifty-five, with 6,807 pupils.

21. Further progress was made in the reorganisation of the educational system in the Southern Sudan. 2,584 pupils attended thirty-nine elementary schools; 130 pupils attended the normal schools; but the output of trained teachers is still very small. The three intermediate schools, with 265 pupils, showed no change from the figure of last year. Three girls' schools had to be closed owing to lack of teaching staff. Two new girls' schools were opened and have made a successful start. Much useful work was done in the linguistic field towards the standardisation of orthography and writing, but the production of text-books was hampered by lack of materials.

22. In the sphere of local government the strengthening of the existing administrative machinery was the keynote of the year. Further reduction of political staff and the extra burden of wartime legislation combined to accelerate progress along the road towards local self-government, which is the accepted goal of Government policy. Native administrations have responded well to the increased responsibilities which have been laid upon them and have given further proof of the soundness of their structure. Steady progress has been maintained in the application of the local government ordinances and in the devolution of financial responsibilities. Particular attention was paid to the development of local self-government in the urban areas, which has lagged somewhat behind that of the rural native administrations. Whereas the only existing town councils are merely advisory bodies, plans have now been made for the early establishment of councils formed on an electoral system and possessing executive powers. With the co-operation of the Sudan Plantations Syndicate, the first steps were taken towards bringing the native tenants in the irrigated area of the Gezira into greater participation in the administration of the agricultural scheme. A number of men of good standing have been appointed to represent groups of tenants in their dealings with syndicate staff and to exercise some of the functions of that staff. The activities of these representatives are supervised by village councils consisting of a small number of tenants elected by the whole body of tenants in each village. The system is still in a restricted, experimental stage, but the results so far have been encouraging. In the Southern Sudan there is good evidence of the increased efficiency, greater sense of responsibility and growing prestige of chiefs' courts. Inter-tribal disputes are more readily referred to arbitration, and administrative responsibilities, although not yet officially delegated, are gradually being assumed.

23. The state of public security remained satisfactory. There was a slight increase in the amount of recorded crime, particularly of petty offences in the larger towns. There were no serious tribal disturbances, but an increase of cash in circulation led in some areas to heavier beer-drinking, with its inevitable train of brawls, which not infrequently end in fatal casualties. Along the eastern border a large increase of arms in the illegal possession of tribesmen was an inevitable result of the campaign in Italian East Africa. Although so far this has fortunately led to no grave breaches of the peace, it provides a constant threat to public security and presents a serious local problem. Energetic measures taken to seize illegal arms have yielded meagre results, but have at least had the effect of driving the arms underground. The police force maintained a high standard of conduct and efficiency and shouldered successfully the added burdens laid upon it by war-time conditions and legislation. In some areas further temporary

expansion became necessary to deal with the extra work. In the early part of the year certain sections of the force played a distinguished and gallant part in military operations on the eastern border.

24. I conclude this report with an expression of my belief in the ability and readiness of the people of the Sudan to meet with fortitude and equanimity whatever the war may yet have in store for them. Happily, they have so far been spared almost completely the direct effects of hostilities, but they have faced the imminent threat of invasion by the enemy and have not been found wanting in courage. I have no doubt that the loyalty and steadfastness which they have shown so abundantly in the face of danger will be no less proof against whatever economic difficulties and privations they may be called upon to endure.

[XI]

11 FO 371/31587, no 5145 18 Nov 1942

[Future of the Sudan]: letter from Sir H Huddleston to Sir M Lampson

Rugman has shown me the papers attached to your letter to him, No.1275/4/42 of 12th October, 1942. To begin with I agree generally with the appreciation of the situation here given in your letter of October 11th to Sir Alexander Cadogan.[1] However troublesome an "increase in Sudanese popular feeling" may become, it is certainly preferable to increased Egyptian penetration and, indeed, is the only legitimate counter thereto.

I am also grateful for your commendation of the way we are trying to handle the Sudanese national movement and keep it under some sort of unrepressive control.

Our immediate difficulty in this respect is to tide over the interim period which may be a year, or two or three, before we can get some respectable Sudanese Advisory Council in the saddle. Town, District and Province Councils are comparatively easy to set up and they are a proof of our good intentions as regards Anglo-Sudanese partnership, but the eyes of the intelligentsia are naturally glued on the Central Government, where there is admittedly a Sudanese vacuum. Nature abhors a vacuum, and into it the Graduates' Congress has rashly stepped. We have pushed them out politely, but the vacuum must be filled and until it is filled by a representative body of enlightened Sudanese, fed probably by delegates from the Province Councils and a few nominated notables from the capital, we can only say 'Trespassers will be prosecuted', and get on with certain cognate measures, e.g. (i) accelerated dilution of British posts in Departments by Sudanese (ii) development of our Post-Secondary Schools, (which are going through various teething troubles) and (iii) the greater use of Sudanese on the various Central Government Committees and Boards which are almost entirely composed of British officials. Active steps are actually being taken in these three directions which I can explain to you in Cairo, and which Shone can discuss with my Secretaries here.

So much for our immediate internal policy. As regards the status of the Sudan and its future, this, of course, bristles with difficulties, of which the main are the inherent anomalies of the Condominium, and the cleavage between the Northern and Southern Sudan.

As regards the former the suggestion that Egypt should receive Cyrenaica in exchange for her 'rights' in the Sudan is ingenious and attractive, and, if Egypt could be induced to accept the exchange, we should be only too glad. But I fear the historic connexion with the Sudan and the dependence of Egypt on the Nile waters make their agreement most unlikely.[2]

Incidentally, prior to an agreement being reached on this issue between the Co-Domini, responsible Sudanese opinion should be consulted, as a qualified pledge was made, with my authority, in the Civil Secretary's reply of April 29th, 1942 to the manifesto of April 3rd, 1942 submitted by the Graduates' Congress. The relevant sentence reads:—"If the Condominium Powers at any time decide to review the Agreement or Treaty, the Sudan Government would hope to consult responsible Sudanese opinion. The Government, however, can make no promises to any body of persons in the name of the Condominium Powers or in its own".[3]

Although this was only a qualified pledge, I think we should be bound to consult leading Sudanese (and this is where we need a Sudanese Advisory Council) over any alteration in the status of the Sudan.[4] There was a good deal of feeling among the educated Sudanese at the time of the 1936 Treaty that they should have an opportunity to express their views, and world events and the growth of 'nationalism' have since intensified that feeling. What their views would be on a complete political separation from Egypt, I cannot precisely say, except that the majority of the country would probably welcome it, while the educated minority would want safeguards for future independence and possibly some sort of cultural and commercial Treaty with Egypt. They are ready to see the Sudan as a sister to Egypt, but not as a daughter. They would distrust a purely Colonial status under British rule, unless some sort of Colonial charter on partnership lines had by that time been evolved.

The second problem, that of the Southern Sudan, is a separate and real difficulty, and I am glad that the Foreign Office Memorandum[5] has stated it so realistically. Our obvious duty to the Southern Sudanese is to push ahead with their development, especially in the sphere of education, as fast as we can, so that if they are ultimately left under the control of a Government largely or wholly recruited from the Arab and Moslem North, they can at least stand up for themselves as a large progressive and cohesive minority. Similarly, if they are to be absorbed into East Africa, we must push on their development, both educational and economic, so that their degree of civilisation and self-sufficiency comes somewhat nearer to that of Uganda. It is at present far behind and we cannot ask Uganda to take over a white elephant.

The only gleam in the Southern darkness, therefore, is that a policy of faster development is equally suitable, whether the Southern Provinces remain linked to Khartoum or are hived off to East Africa. I may say that this development will still be a very slow business especially in the big Nilotic Dinka-Nuer belt.

As regards the suggested declaration in paragraph 9 of the Foreign Office Memorandum, there is no doubt that this would please the educated Sudanese enormously, although it might well raise qualms in the minds of the older sheikhs and merchants, and the village elders. Moreover, it is in accord with recent statements about the future of the Colonies in the British Houses of Parliament and Lord Hailey's remarks in the Colonial debate in the House of Lords, which I attach,[6] are very apposite. Nevertheless, I think it goes too far. We do not know what the attitude towards small nations will be after the war, and even if the Sudan could find, within a measurable period, sufficient capable Sudanese to run a harmonious popular and fairly efficient Government, which would also continue to be solvent, there are the questions of defence and foreign relations. The trend of world opinion seems to be away from small and weak sovereign nations and towards some form of confederation.

These declarations, if not carefully worded, are apt to come home to roost, and even if carefully worded, frequently lead to accelerated and exaggerated demands. I do not see how the Sudan can become "a fully independent state exercising full rights of sovereignty" for many years (I hesitate to name a term) and its future may well lie either in Dominion status in the British Commonwealth or in autonomous membership (with or without its Southern Provinces) of a Near Eastern Federation (Egypt, Arabia, Palestine, Syria, and Iraq). My present opinion is that an early declaration would be inopportune.

1943

[XII]

[J 1530/50/16] No. 4.

Sir M. Lampson to Mr. Eden.—(Received 6th April.)

(No. 271.)

Sir, *Cairo, 17th March,* 1943.

WITH reference to paragraph 6 of my telegram No. 1543 of the 12th June, 1942, regarding a reference made by the Prime Minister to the problem of the Sudan, I have the honour to transmit herewith a copy of a note by the Sudan Agent in Cairo on the attitude taken by the Wafd Government towards the Sudan since they assumed office in February of last year.

2. In the second paragraph of this note Mr. Sandars mentions that, owing to other preoccupations, the Wafd have given comparatively little attention to the Sudan. In stating that Nahas Pasha tentatively mentioned the Sudan to me last June, Mr. Sandars refers to the vague mention of the problem reported in my telegram No. 1543 referred to above.

3. The note omits mention of a press campaign for the inclusion of the Sudan in the Arab cultural unity drive and of Sudanese representatives in the Bureau of Arab Cultural Co-operation.

4. With reference to the last sentence of paragraph 2 of the enclosed note, regarding an apparent disinclination to allow discussion of Sudan topics in Parliament, I should add that an interpellation by Abdul Aziz-el-Soufani on the subject of relations between Egypt and the Sudan was submitted to the Chamber of Deputies on the 1st March and is to be discussed at the end of the month. This interpellation deals with (1) the present relations between Egypt and the Sudan and the administration of Sudanese affairs; (2) the activities of the Graduates' Congress; (3) measures taken by the Government with regard to Egyptian property in the Sudan confiscated and not yet restored to the owners; and (4) the Government's attitude with regard to the immigration of Egyptians to the Sudan.

5. The Government are encouraging the various activities described in Mr. Sandars's note for motives of internal political prestige.

6. I am sending copies of this despatch to the Minister of State and to the Governor-General of the Sudan.

I have, &c.
(For the Ambassador),
TERENCE SHONE.

Enclosure in No. 4.

Note.

(Secret.)

THE Wafd Government has now been in power for rather more than a year. The following note deals with the attitude which it has taken towards the Sudan during this period.

2. The course of external events up to the end of 1942, much of which time was taken up by the German advance into Egypt and their subsequent retreat, and the internal difficulties which have confronted the Wafd, both in the sphere of supply and in straightening their own domestic affairs, have so preoccupied the party that comparatively little attention has been given to the Sudan. Nahas Pasha himself tentatively mentioned it to the ambassador in June, and in July he was reported to have called for memoranda on Sudan subjects from all his departments. The result of the memoranda, if indeed they were ever prepared, have not been spectacular. The only departments which are reported to have produced serious suggestions are the Ministry of Education and the Ministry of Agriculture; these will be dealt with later in this note. On two occasions discussion on Sudan subjects has been vetoed in Parliament; the first was in June, when the subject was the petition by the Graduates' Congress at Omdurman to the Governor-General; the second was in December, when general Sudan topics were raised in the debate on the Speech from the Throne.

3. On the other hand, one or two old questions have been re-raised, the foremost of which is the reinstatement of ex-cadets of the Military School at Khartum who were discharged (and in some cases imprisoned) in 1924. In August three of them who had previously obtained employment under the Wafd Government of 1937 were given civilian administrative posts in the Ministry of National Defence, largely as a result of pressure put on Hamid Pasha Seif-el-

Nas by Senator Hussein Salih Khalifa. Suggestions have been made again about the abolition of Sudan visas for Egyptians visiting the Sudan, further employment of Egyptians in Sudan Government Services, &c.; none of these, however, has been pursued. The new draft Conscription Law may also have been purposely worded to reduce distinction between the Egyptians and Sudanese in so far as it proposes to apply to all Sudanese resident in Egypt.

4. On two major matters which have cropped up during the year the Wafd's attitude has been exemplary. As a result of the disputes over their elections, the Sudanese Club was dissolved by order of the Prime Minister almost as soon as he came to power, and so far Ali Bireir, the principal intriguer in club matter, has been unable to get it reopened in spite of various attempts to win credit with the Wafd—*e.g.*, his tea-party for Abdulla Negoumi Pasha on the 5th December, from which Wafdist Ministers beat an early retreat when the speeches became political. Over the petition of the Graduates' Congress to the Governor-General the Wafd's attitude was again, from our point of view, correct, though this may have been due to the fact that they suspected it of being a British-inspired document designed to drive a wedge between Egyptians and Sudanese. Whatever the motive may have been, they refused to take official notice of it or allow it to be discussed. They were not quite so correct over the appointment of the Congress Committee in Cairo in April. In spite of a warning conveyed through Amin Osman Pasha that this committee was an unauthorised branch of a body whose activities were at the time incurring the official censure of the Sudan Government, it was discovered in October that the Under-Secretary of State for Education had written officially to the president of the Branch Committee charging them with the selection of Sudanese students for education in Egypt. Attempts to get this arrangement altered by the Minister have so far failed.

5. Economic relations between the two countries have naturally been prominently reflected in the press and in public speeches by members of the Wafd owing to supply difficulties in Egypt and the Sudan. No practical steps to consolidate them, however, were taken until the end of 1942, when a new economic expert was sent out, the first of his line with any experience of economics. At about the same time the Sudan Permanent Committee in Egypt was reorganised so as to be more closely associated with the Department of Commerce and Industry, whose Minister is now the chairman.

6. In August the Minister of Agriculture, as a result of Nahas's request for a memorandum, stated in an interview that he proposed to attach a scientific delegate to the economic expert; to hold an Egypto-Sudanese agricultural conference; to send to the Sudan agricultural advisers from Egypt; to establish agricultural stations in the Sudan; to open a fumigation station at Wadi Halfa; and to endeavour to find more openings in the Sudan for Egyptian veterinary officers. Until now, however, these suggestions have remained suggestions.

7. The only signs of real activity have been shown by the Ministry of Education. As mentioned above, they were the only Ministry to correspond officially with the Sudan Congress Committee in Cairo, and more recently they have had under active discussion two concrete projects :—

(*a*) The creation of a Sudan Chair or a Sudan Institute at the university. This idea appears to have been suggested by Mohammed Mahmoud Galal Bey after his visit to Khartum and written up for him by Karim Tabit in the *Mokattam*. Prince Omar Toussoun and Dr. Taha Hussein both interested themselves in the proposal and allowed their names to be associated with it. So far, the final form and scope of the proposal are not yet decided, but Dr. Aly Ibrahim Pasha is known to favour an institute. No money has yet been voted, but the possibility cannot be excluded that, even if the Government refuses to vote funds for the institute, Prince Omar Toussoun and his friends might make an endowment from funds under their control.

(*b*) The opening of an Egyptian secondary school in Egypt [in Sudan]. A sum of £8,700 has been included in the 1943 budget for this purpose, but the Acting Under-Secretary of State has said that the school cannot be opened in the near future owing to lack of teaching staff. Land for the school buildings is understood to have been allotted by the Sudan Government, but it is unlikely that buildings will be possible before the end of the war, and it is improbable that temporary accommodation can be found. Nevertheless, the Director of Secondary Education is due to visit Khartum during March with the object of at least keeping interest in the subject alive.

In September the Minister announced that entrance by Sudanese to Egyptian schools would henceforth be easier, and that he had removed the restriction on the number who could be accepted each year. Sudanese students, however, say that since the Egyptian Secondary School in Khartum has been under discussion they have been told that there may be no place in future for Sudanese students in Egyptian schools. The Minister has also recently sent some of his professors from the university to lecture at Khartum.

8. It is worth mentioning, in proof of the fact that the Wafd's interest in the Sudan is a purely political one and is not actuated by any desire to help the Sudanese, that on the only occasion on which they could have intervened on behalf of the Sudanese they failed to do so. This was in August, when the Sucreries decided to break an agreement, to which the Egyptian Government were partners, and put up the price of sugar to the Sudanese to an exorbitant level, in spite of strong representations being made personally to Nahas Pasha and Amin Osman Pasha. The Wafd apparently took the view that there was no cause for them to intervene in a dispute between the Sudan Government and the Sucreries, though they well knew that the dispute concerned the price of one of the basic food commodities of the Sudanese.

Sudan Agent, Cairo, 9th March, 1943.

[XIII]

[J 1773/50/16] No. 18.

Sir M. Lampson to Mr. Eden.—(Received April 20.)

(No. 343.)

Sir, *Cairo, April* 10, 1943.

WITH reference to my despatch No. 185 of the 18th February, I have the honour to transmit herewith a copy of a despatch from the Governor-General of the Sudan containing his Excellency's proposals for the creation of a General Advisory Council for the Northern Sudan and of Province Councils.*

2. The draft legislation enclosed in Sir H. Huddleston's despatch marks a most important step forward in the political development of the Sudan. A Central Advisory Council for the Northern Sudan would meet the need which has for some time now been felt for the creation of a central organ of Sudanese opinion which would enable the Administration to be informed more authoritatively of the needs and feelings of the population and would gradually train the Sudanese up to the level at which they can themselves contribute to the central administration of their country. Many recent signs of awakening political consciousness, such as the activities of the Sudanese Graduates' Congress, have shown that a demand for greater Sudanese participation in the administration is beginning to arise. The remarkable success of the various forms of local government which have been entrusted to Sudanese in different parts of the country shows equally clearly that the Sudanese are capable of assuming a fuller measure of political responsibility. It is certainly wise to introduce measures of the kind proposed before the demand grows too insistent and before political agitation has begun to make it more difficult for enlightened Sudanese to co-operate with the Government.

3. The moment seems also to be well chosen, having regard to more general considerations. The disturbing effects of the war have to a considerable extent receded from the Sudan, and the political ferment which is thought by some observers to be likely to follow the general cessation of hostilities, and of which certain incipient signs are perhaps visible in other Middle East and Arab countries, has not yet begun to spread into the Sudan. The Sudan will be in a much better condition to meet it if measures of the kind now proposed are passed now.

4. The proposed council is confined at present to the Northern Sudan because this area is so much more advanced in every way than the south. The racial and other differences between the two areas make it perfectly feasible to deal with the north as a separate unit for this purpose.

5. I strongly recommend that I may be authorised to inform Sir H. Huddleston that His Majesty's Government approve the draft legislation enclosed in his despatch and the immediate implementation of his proposals.

6. On the assumption that my recommendation is approved, it remains to consider Egyptian reactions to the action proposed. There is always a tendency among those of extreme opinion in Egypt to suggest that measures tending to give greater autonomy to the Sudanese are inspired by us mainly with a view to detaching the Sudan from Egypt and keeping it under our own influence. The enemy propaganda mentioned in the last paragraph of Sir H. Huddleston's despatch might perhaps render it more likely that suspicions of this kind will be entertained with regard to the measures now proposed, even though those Egyptians who can regard the question with any objectivity must approve proposals which represent so important a step in the path of political development which they themselves have followed. But in fact these considerations are not altogether relevant. Whatever the feelings of the Egyptians who consider these proposals, it would not be possible for them in practice to voice objections to any measures giving greater political responsibility to the Sudanese, as this would inevitably alienate Sudanese opinion from them. It may be assumed, therefore, that the Egyptian Government and Egyptian opinion will have to

acquiesce in these measures, quite apart from any pressure which we might put on them. I have carefully considered whether as a matter of tactics it is better to treat this legislation in regard to the Egyptian Government in exactly the same way as ordinary legislation passed from time to time in the Sudan, or whether some special arrangement should be made to associate the Egyptian Government with it, and I have come to the conclusion that the first of these courses is definitely right. The first Condominium Agreement of 1899 gives the Governor-General power to make by proclamation any laws, orders and regulations "for the good government of the Sudan." There is nothing to show that he must obtain the consent of either of the Condominium Powers before making any such laws. Indeed, on the contrary it is only laid down that he should notify them to the British and Egyptian authorities. The practice is that the approval of His Majesty's Ambassador at Cairo and High Commissioner for the Sudan is obtained by the Governor-General before ordinances are passed into law. But this is a private arrangement of which the Egyptian Government are not, so far as I know, aware. The Egyptian Government are never consulted before an ordinance is passed, but are informed of it by the Sudan Government immediately after it is passed. I am sure it is far best in the present case to follow this normal routine procedure, and I therefore propose that, as soon as you inform me that His Majesty's Government approve the proposed legislation, the relative ordinances and regulations should be issued by the Governor-General, and notification be sent to the Egyptian Government in the usual way.

7. The Sudan Government are most anxious not to lose any time in putting these proposals into effect and I fully share their feelings on this point. I therefore request that you will be good enough to inform me by telegram of the instructions of His Majesty's Government both as regards the Sudan Government's proposals and as regards the manner of presenting them to the Egyptian Government.

8. I am sending a copy of this despatch to Sir H. Huddleston and the Minister of State.

I have, &c.
MILES W. LAMPSON.

Enclosure in No. 18.

Sir H. Huddleston to Sir M. Lampson.

(No. 19.)

My Lord, *Khartum, March* 21, 1943.

I HAVE the honour to refer to the correspondence between your Excellency and Sir Alexander Cadogan, and between your Excellency and myself, which arose out of my despatch No. 82 dated the 7th October, 1942, forwarding a note by my civil secretary dated the 10th September, 1942, on the closer association of the Sudanese with the local and central Government of the Sudan.

From this correspondence I was encouraged to think that the implementation of the specific measures recommended in paragraph 8 of the note of the 10th September, 1942, was likely to enjoy the support both of your Excellency and His Majesty's Government.

2. Acting upon this, I approved the formation of the Special Committee recommended in paragraph 8 (iii) of the note and charged them with the task of investigating the expediency of forming an Advisory Council for the Northern Sudan, and, if found feasible, to make recommendations as to its composition, terms of reference and approximate date of creation. The committee, a strong one which included five members of my Council and the Governors of the two largest provinces, duly presented their report. Their recommendations, which I accepted in principle, were on my instructions embodied by my legal secretary in preliminary draft legislation.

3. This draft legislation consists of three documents, viz.: The Advisory Councils Ordinance, 1943; the Advisory Council for the Northern Sudan Order, 1943; and the Local Government (Province Councils) Ordinance, 1943. Copies of all three documents are attached.(¹)

The draft Local Government (Province Councils) Ordinance, though local and provincial in character, should be regarded as an integral part of the whole since its provisions are closely interlocked with and complementary to those of

(¹) Not printed.

the Advisory Councils Ordinance. Furthermore, it completes the pyramid based on the many rural and urban local Government bodies existing or coming to biith throughout the Northern Sudan and leading up through the Province Councils by a direct and logical sequence to the Advisory Council.

4. Being aware that this provisional body of legislation represents a political development of far-reaching import which may well ultimately affect the Constitution of the Sudan, I considered it proper and convenient to invite my Council in the first instance to consider it purely in draft legislative form and then, if agreed, to forward it in the same form for consideration and approval in principle by your Excellency and His Majesty's Government.

My Council accordingly took note of the draft legislation at their 508th Meeting and approved its submission to your Excellency in its present form.

5. I should therefore be glad of an assurance that this draft legislation is not inconsistent with the general policy of His Majesty's Government in relation to the wide trends of political development both within the British Commonwealth of Nations and elsewhere. On the receipt of such an assurance my Council would at once proceed to pass the legislation subject to such amendments in detail as it may consider desirable. This would be followed by the preparation and approval of suitable regulations governing the proceedings of the Advisory Council for the Northern Sudan and by the promulgation of orders setting up Province Councils in such provinces as are ready for them.

6. I think it right to inform your Excellency that, as was inevitable, rumours have begun to circulate in the Sudan regarding the establishment of some form of Central Advisory Council and it can only be a matter of time before these rumours reach Egypt. Furthermore, as your Excellency is no doubt aware, the Axis Propaganda Service has already launched a campaign misrepresenting and exaggerating the functions of a newly-formed departmental Advisory Committee on purely local government affairs and affecting to see in the establishment of this departmental committee a perfidious step towards the severance of the connexion between Egypt and the Sudan. I suggest, therefore, to your Excellency that it has become necessary to consider whether and, if so, to what extent and in what manner the Egyptian Government should be informed at this stage of the present proposal.

I have, &c.

H. J. HUDDLESTON,

Governor-General of the Sudan.

[XIV]

[J 2248/1444/16] No. 51

Sir M. Lampson to Mr. Eden.—(Received 19th May.)

(No. 405.)

Sir, *Cairo, 29th April, 1943.*

I HAVE the honour to transmit a copy of a despatch(¹) from the Governor-General of the Sudan forwarding copies of the notes presented by the financial secretary to the Sudan Government when introducing the Sudan Government Budget estimates for 1943.

2. The estimates for 1943 show a total revenue of £E. 5,129,648 and a total expenditure of the same figure. The estimated revenue for 1943 is £E. 376,536 over the estimate for 1942, but £E. 569,012 under the latest revised estimate of receipts for that year. The estimated expenditure for 1943 is £E. 268,536 over the estimate for 1942 (before the overall cut of £E. 108,000) and £E. 162,122 more than the latest revised estimate of expenditure for that year.

3. The better revenue results for 1942 were due to the continuation of the previous year's favourable economic conditions generally rather than a decline as was thought might be likely when the estimates for 1942 were prepared, despite the serious crop shortage due to late rains and the fact that riverain cultivation experienced a low Nile for the third successive year. Sudan produce found a market in Egypt, whilst the Sudan's cotton production was sold and shipped, mostly to the United Kingdom, at reasonably remunerative prices. Moreover, the military forces spent many millions of pounds in the Sudan. There was a growing excess of spending power in the hands of the public; and, on the whole, it is evident that the country has enjoyed a fair measure of success in adjusting itself to war conditions.

4. As regards the revenue prospects for 1943, a general drought in September last caused anxiety, but the situation was saved by the October rains and the general prospects for the 1942–43 crops are average. But almost the whole of the increased production of food grains will be required to replenish domestic reserves. The cotton crop may be heavy. Apart from implementing the Government's present policy of drawing upon the greater incomes of the taxpayer during present conditions in order to strengthen the general financial position so as to enable it to meet at some future date the heavy weight of accumulated demands upon expenditure, the 1943 revenue proposals include certain important anti-inflationary measures. Whilst the rates of agricultural taxes have not been increased, assessments are generally to be on a stricter basis. Trading profits are to be reached through an increase in the rates of taxation, coupled with the introduction of a business profits tax savings scheme. Fees for traders' licences and rates of business profits tax have been increasd by 50 per cent. Government cotton receipts are estimated at £E. 309,355 higher; but arrangements for disposal of and payment for the cotton crop justify the Government in assuming that all the proceeds of sale of the crop, whether or not the cotton is actually shipped, will be received within the financial year. On the other hand sugar is expected to produce £E. 165,000 less than the 1942 estimate owing to high prices and the difficulties of supply; the net contribution of the railways is lower by £E. 130,000; and customs revenue is down by a further £E. 70,000.

5. The expenditure estimates for 1943 show an increase of £E. 150,389 in the provision for salaries and allowances. £E. 84,131 of this is for a special war allowance, and the balance is to meet increases in establishment. The detailed explanations of these increases are set out in Appendix 6. The provision in 1943 for services is £E. 110,535 higher than in 1942—see Appendix 7. The estimate for extraordinary expenditure at £E. 252,215 is approximately the same as in 1942—see Appendix 8. The provision in 1943 for military expenditure remains at £E. 479,080.

6. The financial secretary, in presenting a balanced budget—the highest on record—especially emphasises that (*a*) he is relying upon a continuation of the success which the Sudan has enjoyed during the past three years in selling its export produce; (*b*) the curtailment of the provision for expenditure on services is a postponement and not a permanent economy, and the full weight of accumulated arrears of maintenance and of capital and renewals requirements will be felt after the war; and (*c*) unavoidable expenditure commitments in respect of special war allowances, &c., and the increased cost of supplies are adding to the cost of services. In my opinion also, the Sudan is fortunate in being able

to look to His Majesty's Government for funds for the stabilisation of its defence expenditure and without this aid it is unlikely the Sudan would have been able during the war to have continued to make the additional provision necessary for the furtherance of the social and economic progress of the Sudan. Moreover, the Sudan has been extremely fortunate in not having to restrict the cultivation of cotton—the main source of the country's wealth—and in being able, with His Majesty's Government's assistance, to dispose of its cotton crop at remunerative prices.

7. In the light of the foregoing remarks, it might at first sight appear that the mere balancing of the budget after providing for a record figure for expenditure was somewhat precarious; and that in these favourable years it might have been more prudent to have budgeted for a surplus by postponing all avoidable increases in establishment and new services until stable conditions had been re-established, and that in any case, for example's sake alone, an income tax on moderate and high incomes—even if the taxpayers be few in number—should have been introduced and its defence contribution increased, if only to meet the increased cost of the pre-1940 establishment over the 25 per cent. already being paid. But the Sudan Government has large accumulated reserve, and if existing prosperity conditions continue the revenue for 1943 is likely largely to exceed the estimate; and the peculiar local conditions perhaps justify its tempering the measure of financial austerity in the Sudan. Nevertheless, the Sudan Government is, I know, in the light of current revenue receipts, giving careful consideration to the possibility of increasing the rate of its 1942 defence contribution and is, compatible with its due and unavoidable obligations to the peoples of the Sudan, limiting even new long-deferred and necessary social and economic projects. Moreover, the taxation proposals in the present budget are, I think, evidence of the desire of the Sudan Government to emulate the British taxpayer in the matter of direct taxation in so far as it can adapt this policy to peculiar local conditions.

8. I am sending a copy of this despatch to the Governor-General of the Sudan and the Department of Overseas Trade.

I have, &c.
MILES W. LAMPSON.

[XV]

Enclosure in No. 31.

Special Legislative Supplement, dated 1st September, 1943, *to* Sudan Government Gazette *No.* 731.

CONTENTS.

Supplement No. 1 : *Ordinances.*

Explanatory Note.

THE ADVISORY COUNCILS ORDINANCE, 1943.

THE ADVISORY COUNCIL FOR THE NORTHERN SUDAN ORDER, 1943.

THE LOCAL GOVERNMENT (PROVINCE COUNCILS) ORDINANCE, 1943.

Introductory.

THE promulgation of the Advisory Councils Ordinance and the Province Councils Ordinance, together with the order setting up an Advisory Council for the Northern Sudan, marks a most important stage in the political development of the Sudan. This body of legislation is in fact the most far-reaching step yet taken in the Government's declared policy of associating the Sudanese with the administration of their country.

These laws are part of a sequence of laws which cover a period of twenty years and resemble the rungs of a ladder. The policy of "association" was foreshadowed in certain simple and local experiments in the provinces as far back as 1914, and first took legislative form in 1922 in an ordinance which granted judicial powers to certain tribal heads. That was the first of a series of ordinances, which dealt with the devolution of civil and criminal justice on to local authorities, and culminated in the Native Courts Ordinance of 1932. These ordinances, although progressively designed to cover the inevitable swing of rural communities and local authority from a tribal to a territorial basis, were confined to the devolution of *judicial* powers.

The devolution of *administrative* powers to local authorities which had been going on uniformly in all provinces for many years was simultaneously extended and made statutory in the three local government ordinances passed in 1937 Their provisions and aims are described in the explanatory note published with these ordinances in the *Sudan Government Gazette* No. 652 of the 15th October, 1937. Provision was made in the original municipalities and townships ordinances for association of existing municipal and town councils (then advisory only) with Governors and district commissioners, and was expanded in the Local Government (Amendment No. 2) Ordinance, 1939, to provide for the creation of executive municipal and town councils (see pp. 221 and 296 of the *Laws of the Sudan*). The Rural Areas Ordinance provided for extensive devolution of executive authority to local native authorities.

The six years since those ordinances were passed have seen a steady growth in local government both in rural and urban areas. The last important develop ment has been the setting up of town councils by warrant with executive functions and with elected as well as nominated representatives.

Province Councils.

The explanatory note of October 1937 ended with the remark that local government legislation need not be regarded as being completed in the three ordinances of that year. The new Province Councils Ordinance fulfils that statement and completes the pyramid of local government.

A province may contain a municipality, several townships and a number of rural areas, all with their own local authorities. Cases arise where local problems

of education, economic development, public health, security or communications overlap a number of local authorities, or where some uniformity of by-laws is desirable among local authorities. The burden of co-ordination and of decision is upon the Governor of the province, and, just as, in 1910, owing to the increasing complexity of administration it was "deemed expedient to associate a council with the Governor-General in the discharge of his executive and legislative powers," so now, with the recent growth of local government, it is deemed expedient to associate councils, composed of local authorities and enlightened citizens, with Governors of provinces in the exercise of their local government powers.

The Province Councils Ordinance empowers the Governor-General in Council to establish a province council by order in any province, and prescribes in general terms the composition, powers and duties of councils so established. Section 5 of the ordinance provides for, and emphasises, the local government aspect of province councils (shown in the title of the ordinance) by providing that at least half the members of any such council are to be persons who are rural local authorities or members thereof (formerly known as native administration authorities) or members of urban authorities (*i.e.*, municipal and town councils) established under the existing local government legislation: and that the remainder shall be representative of the more important social and economic interests in the province (*e.g.*, agriculture, health, commerce, education, &c.). The representatives of local authorities can be either nominated or elected according to whichever method is best calculated to ensure proper representation of the communities concerned. The remaining members would be appointed by the Governor in accordance with the method laid down in the particular order creating a council for his province. It is the intention of the Sudan Government to make provision in the orders setting up province councils for the inclusion where necessary of serving Sudanese officials among these remaining members.

Section 6 is important as it lays down the functions of the council. They are, mainly, to advise the Governor on matters connected with the supervision and co-ordination of local government throughout the province. There may, however, be certain matters of general importance to the Sudan, on which the Central Government may wish to have the opinion of one or more province councils, hence the insertion of section 6 (*c*). The ordinance also provides that the Governor may be authorised to delegate to the council certain of the executive powers conferred on him by local government legislation, and, under section 8, powers conferred by other legislation.

Advisory Councils.

The Advisory Councils Ordinance stands in a class by itself, and carries the process of association of Sudanese with Government beyond the sphere of local government into the sphere of central government, and is the first legal instrument fashioned by the Sudan Government with this aim in view.

While it has always been the practice of the Government to consult various sections of Sudanese opinion in certain matters of general policy, there has hitherto been no formal machinery of consultation.

Sir Stewart Symes, in his monograph on the administration of the Sudan, attached to the published annual report for 1937, wrote: "The time is far distant when Sudanese participation in the Central Government could assume the representative character adapted to a less heterogeneous and unsophisticated public." Nevertheless, the Sudan Government has for some years been considering the possibility of associating the Sudanese with the Central Government in accordance with their legitimate aspirations; and in January 1943 a special committee, including five members of his Excellency's council and the Governors of the two largest provinces, was appointed by the Governor-General to investigate the expediency of forming a central advisory council for the Northern Sudan. The legislation now promulgated is the result of the recommendations of this committee.

The Advisory Councils Ordinance enables the Governor-General in Council to establish one or more advisory councils for the whole or part of the Sudan which, in the words of the preamble, would constitute more permanent machinery both for consultation and for explanation of policy. In order to ensure that any such council shall be widely representative of the country's interests, the ordinance lays down that at least half of the members shall be appointed from among the members of province councils, either by nomination or election. This means that a majority of an advisory council will usually be persons with practical experience of local administration in the provinces and districts, and

with a knowledge of local conditions and of the needs of the ordinary cultivator, animal owner, shopkeeper, &c. Moreover, it integrates the machinery of consultation at the centre with the local government institutions in the provinces.

The remaining councillors will be appointed by the Governor-General from among the general body of enlightened citizens to represent general and particular social and economic interests.

Advisory Council for the Northern Sudan.

Under the provisions of the ordinance the Governor-General in Council has approved the order, published herewith, for an advisory council to cover the six provinces of the Northern Sudan. The reasons for the limitation of this council to the six northern provinces (which have a population of over 4½ million) are twofold. Firstly, the general conditions, social, cultural, economic and linguistic, of the Northern Sudan are, as described by Sir Stewart Symes in paragraph 7 of the monograph mentioned above, sharply distinguished from those of the Southern Sudan. Secondly, the ethnic diversity and comparative backwardness of the southern tribes precludes the selection of suitable indigenous representatives. In short, the south cannot at present be adequately represented in the north, nor can the north represent the south. The ordinance, however, provides for the possibility of a separate advisory council for the southern provinces, or of an advisory council for the whole Sudan, whenever either of these alternatives may be found desirable and feasible.

The Sudan Government, mindful of the need for formal consultation at the centre, has not waited for the creation of a province council for each of the northern provinces before setting up the Central Advisory Council, and has therefore included special provision in section 6 (1) of the ordinance for the appointment of councillors from provinces which do not possess province councils.

The main features of the council, its composition and its method of working are clearly set out in the order and need not be described in detail here. Attention, however, should be drawn to three paragraphs in Part II (Constitution) and three in Part III (Regulations).

Paragraph 4 (5) provides for the eligibility of Sudanese serving officials "until such time as sufficient and suitable Sudanese" outside the Government are available. The object of this unusual provision is to ensure that the number of educated candidates eligible for appointment to the council should not be limited by the fact that the great majority of educated Sudanese are at present in Government service.

Paragraph 5 provides for the appointment of distinguished Sudanese notables as honorary members. This paragraph enables the Government to associate with the council religious or other distinguished notables who may not wish or be able, for reasons of age or health or peculiar standing, to be appointed as working members. It is intended to apply this provision to very few persons.

Paragraph 6 provides for the appointment of extraordinary members for particular sessions of the council, to make statements or explanations on individual items of policy. Such persons would include heads of departments, Governors of provinces, and technical experts from inside or outside the Sudan.

Paragraphs 14, 20 *and* 21 set out the procedure for tendering advice and explaining policy. There is no statutory limitation of subjects to be discussed, except that the initial agenda at each sessions are decided by the president (*i.e.*, the Governor-General) and other items, whose insertion is requested by a quorum, are subject to his approval.

The Local Government (Province Councils) Ordinance, 1943.

(1943 Ordinance No. 6.)

An ordinance to provide for the establishment of Province Councils and for the association of such councils with the good order and government of the provinces concerned.

It is hereby enacted by the Governor-General of the Sudan in Council as follows :—

Title and Commencement (26.8.1943).

1. This ordinance may be cited as the Local Government (Province Councils) Ordinance, 1943, and shall come into force forthwith.

Interpretation.

2. In this ordinance, unless there is something repugnant in the subject or context—

"Governor" includes Acting Governor and any official for the time being representing the Governor.

"Local government authority" means any person or body of persons to whom the Governor by warrant of the Governor-General delivered under section 4A of the Local Government (Municipalities) Ordinance, 1937, or under section 3A of the Local Government (Townships) Ordinance, 1937, as the case may be, has delegated any of the powers conferred upon him or upon an authority subordinate to him by such ordinance or by a standard or other regulation made thereunder and any person or body of persons appointed as such by warrant of the Governor-General delivered under section 5 of the Local Government (Rural Areas) Ordinance, 1937.

"Local government legislation" means the Local Government (Municipalities) Ordinance, 1937, the Local Government (Townships) Ordinance, 1937, and the Local Government (Rural Areas) Ordinance, 1937, and all regulations and orders made thereunder, and shall include any other ordinance or part of an ordinance and any regulation or order made thereunder which, in accordance with the provisions of this ordinance, may hereinafter be declared to form part of the local government legislation for the purpose of this ordinance.

Establishment of Province Councils.

3.—(1) It shall be lawful for the Governor-General in Council, by order published in the *Sudan Government Gazette*, to establish a council within any province which shall exercise in relation to such province such powers and duties as may from time to time be conferred upon it by, under, or in pursuance of this ordinance, and in such order to insert regulations, not inconsistent with the provisions of this ordinance, governing the manner in which the powers and duties from time to time conferred upon such council shall be carried out, laying down the procedure to be followed by the council in its deliberations and making such other incidental and supplementary provisions as to him may appear necessary or expedient for the better carrying out of the purposes of this ordinance.

(2) It shall be lawful for the Governor-General in Council from time to time, by order published in the *Sudan Government Gazette*, to amend any such order.

President of the Council.

4.—(1) The Governor of the province shall be the president, and such person as may be appointed in pursuance of the order establishing the council shall be the vice-president of any province council established under this ordinance, and the president, if present, shall preside at all meetings thereof.

(2) In the absence of the president, the vice-president or, in his absence, such member of the council as the Governor shall from time to time appoint, or in default thereof or in the absence of such member such member as the council may elect shall preside at the meetings of the council.

Composition of Province Council.

5.—(1) Not less than one-half of the members of any council established under this ordinance, exclusive of the president and vice-president, shall be appointed either by nomination or after election from amongst the persons who are local government authorities or members of local government authorities established in the province in question.

(2) The remaining members of any such council shall, in such manner as may be provided for in the order creating such council, be representative of the more important social and economic interests in the province.

(3) No person shall be eligible to be a member of any such council under subsection (1) of this section unless he has completed the twenty-fifth year of his age or under subsection (2) of this section unless he has completed the thirtieth year of his age.

Powers and Duties of the Council.

6. The powers and duties of any council established under this ordinance, to the extent and in the manner laid down in the regulations inserted in the order establishing the same, shall be :—

(*a*) To advise the Governor as to the carrying out of his powers and duties as the supervising and co-ordinating authority and otherwise under the local government legislation;

(*b*) To exercise any power or duty conferred upon the Governor by or under the local government legislation and delegated to the council under the provisions of section 7 of this ordinance; and

(*c*) To advise the Governor upon any other matter.

Delegation of Powers and Duties by Governor to Province Council.

7. The Governor-General by order published in the *Sudan Government Gazette* may authorise the Governor to delegate to any council established in his province under the provisions of this ordinance all or any of the powers from time to time conferred upon him under the local government legislation.

Declaration as to scope of Local Government Legislation for purposes of this Ordinance.

8.—(1) The Governor-General in Council may by order published in the *Sudan Government Gazette* declare any ordinance or part of an ordinance to form part of the local government legislation for the purposes of this ordinance.

(2) Unless and in so far as the same are expressly excluded therein, any such order shall be deemed to include any regulation or order duly made under the provisions of the ordinance or part of the ordinance to which it relates.

Made by the Governor-General of the Sudan in Council this 26th day of August, 1943.

H. J. HUDDLESTON,
Governor-General.

K. D. D. HENDERSON,
Secretary to Council.

THE ADVISORY COUNCILS ORDINANCE, 1943.

(1943 Ordinance No. 7.)

An ordinance to provide for the establishment in the Sudan of one or more advisory councils which shall constitute more permanent machinery than at present exists whereby the Governor-General, to the extent that he may from time to time deem necessary or expedient, may be enabled in relation to the good government of the Sudan or any part thereof to consult representative persons and to explain to such persons any general or specific aspect of the policy of the Sudan Government.

It is hereby enacted by the Governor-General of the Sudan in Council as follows :—

Title and Commencement (26.8.1943).

1. This ordinance may be cited as the Advisory Councils Ordinance, 1943, and shall come into force forthwith.

Interpretation.

2. In this ordinance, unless there is something repugnant in the subject or context—

"Local government authority" means any person or body of persons to whom the Governor by warrant of the Governor-General delivered under section 4A of the Local Government (Municipalities) Ordinance, 1937, or under section 3A of the Local Government (Townships) Ordinance, 1937, as the case may be, has delegated any of the powers conferred upon him or upon an authority subordinate to him by such ordinance or by a standard or other regulation made thereunder and any person or body of persons appointed as such by warrant of the Governor-General delivered under section 5 of the Local Government (Rural Areas) Ordinance, 1937.

Power of Governor-General in Council to establish Advisory Councils.

3.—(1) It shall be lawful for the Governor-General in Council, by order published in the *Sudan Government Gazette*, to establish one or more councils in the Sudan advisory to the Governor-General in respect of the good government either of the whole of the Sudan or of any specified part thereof, and in such order to insert regulations, not inconsistent with the provisions of this ordinance

governing the manner in which the advice of such council shall be sought and given, laying down the procedure to be followed by such council in its deliberations and making such other incidental and supplementary provisions as may appear necessary or expedient for the better carrying out of the purposes of this ordinance.

(2) It shall be lawful for the Governor-General in Council from time to time, by order published in the *Sudan Government Gazette*, to amend any such order.

Governor-General to be President of every Advisory Council.

4.—(1) The Governor-General shall be the president of every advisory council established under this ordinance and, if present, shall preside at all meetings thereof.

(2) In the absence of the president, a vice-president or, if no vice-president is present, such person as the president shall appoint shall preside at the meetings of any such council and may exercise any power exercisable thereat by the president.

Civil Secretary, Financial Secretary and Legal Secretary to be Vice-Presidents.

5. The civil secretary, the financial secretary and the legal secretary shall *ex officio* be vice-presidents of every advisory council established under this ordinance but shall not be entitled to vote upon any matter that may be put to the vote of the council.

Composition of Advisory Council.

6.—(1) Not less than one-half of the members of an advisory council established under this ordinance, exclusive of the president, the vice-presidents, and any honorary members, shall be appointed, an equal number being appointed from each province, either by nomination or after election from amongst the members of the province councils established under the Local Government (Province Councils) Ordinance, 1943, in that part of the Sudan in respect of which the advisory council is established, or in respect of any province in which no such province council has been established from amongst the persons who are local government authorities or members of local Government authorities established in such province, or who are specially recommended by the Governor as being persons who on the formation of a province council would be likely to be appointed members of such council.

(2) The remaining members of any such advisory council shall to the extent that the Governor-General in Council may deem desirable and expedient be representative of the more important social and economic interests in the Sudan.

(3) No person who has not completed the thirtieth year of his age shall be eligible to be a member of any such advisory council.

Made by the Governor-General of the Sudan in Council this 26th day of August, 1943.

H. J. HUDDLESTON,
Governor-General.

K. D. D. Henderson,
Secretary to Council.

The Advisory Council for the Northern Sudan Order, 1943.

(1943 L.R.O. No. 36.)

In exercise of the powers conferred upon him by sections 2, 3 and 4 of the Advisory Councils Ordinance, 1943, the Governor-General in Council hereby makes the following order :—

Part I.—*Preliminary.*

Title and Commencement (1.9.1943).

1. This order may be cited as the Advisory Council for the Northern Sudan Order, 1943, and shall come into force on publication in the *Sudan Government Gazette*.

Interpretation.

2. Words and phrases used in this order shall have the same meaning as in the Advisory Councils Ordinance, 1943.

Establishment of an Advisory Council for the Northern Sudan.

3.—(1) An advisory council (hereinafter referred to as "the council") for that part of the Sudan comprising the Blue Nile Province, Darfur Province, Kassala Province, Khartum Province, Kordofan Province and the Northern Province is hereby established.

(2) The title of the council shall be "the Advisory Council for the Northern Sudan."

Composition of the Council.

4.—(1) The council shall consist of the president, the vice-president and twenty-eight ordinary members.

(2) Three ordinary members shall be appointed by the Governor-General from each of the provinces mentioned in paragraph 3 (1) of this order. Where at the date of such appointment a province council has been established in any such province under the provisions of the Local Government (Province Councils) Ordinance, 1943, the three ordinary members from such province shall be appointed from amongst the members of such province council either, in the discretion of the Governor-General, as to all or any of such members, upon the direct recommendation of the Governor of such province or after election by the members of such province council held in accordance with the rules hereinafter set out. Where at the date of such appointment no such province council as aforesaid has been established in any such province, the three ordinary members from such province shall be appointed upon the recommendation of the Governor from amongst the persons who are local government authorities or members of local government authorities established in such province, or who are specially recommended by the Governor as being persons who on the formation of a province council would be likely to be appointed members of such council.

(3) The Governor-General shall appoint two ordinary members from amongst the members of the Sudan Chamber of Commerce. At least one of such members shall be a person of Sudanese origin.

(4) The remaining eight ordinary members shall be appointed by the Governor-General with a view to securing representation on the council of the more important social and economic interests including agriculture, education and health as he may think desirable.

(5) In order that the council may be as representative as possible of all aspects of Sudanese opinion, and until such time as sufficient and suitable Sudanese outside the ranks of serving officials of the Sudan Government are available therefor, one or more of the ordinary members to be appointed under sub-paragraph (4) hereof may be such Sudanese serving officials.

Honorary Members.

5.—(1) The Governor-General may appoint distinguished Sudanese notables to be honorary members of the council, who, on the invitation of the Governor-General, may attend any part of the proceedings of any sessions of the council.

(2) Copies of the agenda and of the minutes of every sessions of the council and, with the consent of the president, of any report made to the Governor-General under the provisions of paragraph 20 of this order shall be communicated to every honorary member.

Extraordinary Members.

6.—(1) Whenever the Governor-General wishes any person to give his views to the council upon or to explain to the council any item of Government policy in regard to any matter on the agenda of any sessions of the council, he may appoint any such person to be for such occasion an extraordinary member of the council.

(2) An extraordinary member of the council may take part in the deliberations of the council in the same manner as an ordinary member, but shall not vote upon any matter which may be put to the vote of the council.

Term of Office of Ordinary Members.

7.—(1) Except as to the president and vice-president, the council shall be renewed as a whole every three years provided that, irrespective of the actual date of appointment of the ordinary members composing the first council, the first

triennial period shall be deemed to have commenced on the 1st day of January next following the publication of this order.

(2) At the end of each triennial period all the ordinary members of the council shall retire but shall be eligible for reappointment.

Resignation of Members.

8. Any person appointed a member of the council may, by written notice to the Governor-General, resign his seat.

Revocation of Appointment.

9. The Governor-General may, by writing under his hand, revoke the appointment of any member of the council.

Suspension and Reinstatement of Members.

10.—(1) The Governor-General may suspend any member of the council from the exercise of his functions as such member.

(2) The Governor-General may reinstate any member so suspended.

Filling of Casual Vacancies.

11. Upon the occurrence by death, resignation or revocation of any vacancy in the office of any member, the Governor-General may appoint a person to fill the same.

Secretary to the Council.

12.—(1) The Governor-General shall appoint a secretary to the council.

(2) The secretary to the council shall have the charge and custody of all records and documents of the council.

PART III.—*Regulations.*

Sessions of the Council.

13. The sessions of the council shall be held at least twice in every year at such time and place as the president may direct.

Convocation and Agenda.

14.—(1) The secretary to the council shall cause a notice convoking the sessions, together with a copy of the agenda, to be served upon or left at the usual place of abode of every member at least thirty days before the opening date of the sessions, but the failure to serve any such notice or agenda shall not affect the validity of the sessions or of any proceeding thereat.

(2) The agenda of the business to be transacted at any sessions shall be settled by the president. The agenda shall be divided into two parts. The first part of the agenda shall set out those matters upon which the president desires to take the advice of the council and the manner in which each such advice is to be tendered, and the second part the subjects of Government policy to be explained to the council.

(3) Any five members may, by notice in writing delivered to the secretary to the council at least two clear months before the opening date of any sessions, request that any particular subject shall be included in the second part of the agenda. The inclusion of any such subject shall be in the entire discretion of the president, and he may limit any such inclusion to any particular part or aspect of such subject.

(4) The president, with the consent of the majority of the members present at any session of the council may, in his entire discretion, introduce any new item in either part of the agenda.

(5) No business not on the agenda shall be transacted at any session of the council.

Termination or Prorogation of Sessions.

15.—(1) Upon the exhaustion of the business upon the agenda the president shall declare any sessions of the council to be terminated.

(2) The president may in his entire discretion at any stage thereof declare any sessions of the council to be terminated, and in such event no business upon the agenda of that sessions shall be carried forward to the following sessions of the council.

(3) The president may in his entire discretion at any stage thereof prorogue any sessions of the council, and in that event the remaining business upon the agenda of that sessions shall be carried forward and included in its respective part in the agenda of the following sessions of the council.

(4) Following the termination or prorogation of any sessions, the council shall not meet again for any purpose until duly convoked under the provisions of the preceding paragraph.

Adjournment of Meetings.

16. The president, of his own motion, may adjourn any session of the council.

Minutes of Sessions.

17.—(1) The president shall cause minutes of the proceedings of every sessions of the council to be drawn up and entered in a book to be kept for that purpose.

(2) The minutes of any sessions shall record only a précis of any opening address; and in respect of business in part I of the agenda, the fact of the submission of any item therein to the council, the nature of any resolution and amendments thereto put to the council, whether the same be passed or rejected, together with the names of the proposer and seconder and the decision taken thereon, the fact of any debate only having taken place and the subject thereof, and the fact of the appointment of any special or standing committee and the purpose thereof, and the fact of any submission of any report by the council or by any committee of the council and the subject thereof; and in respect of part II of the agenda, the fact of any explanation of Government policy having taken place and the subject thereof.

(3) All reports submitted by the council shall be collected, numbered and kept in chronological order in a special file or files.

(4) Upon the direction of the president or at the request of the majority of members present at the time of such explanation, the secretary to the council shall cause a précis of any explanation of Government policy upon any subject to be made, and all such précis shall be collected, numbered and kept in chronological order in a special file or files.

(5) The minutes shall be recorded in English and Arabic and shall be kept by the secretary to the council, and shall be read and passed and shall be signed by the person presiding at the sessions of the council next following that which they purport to record.

Minutes to be Open to Inspection.

18. The minutes of the proceedings of the council shall at all reasonable times be open to the inspection of any member of the public, and any such person may obtain a copy thereof or an extract therefrom on payment of such reasonable fees as may be prescribed.

Order of Proceedings.

19. The business to be transacted at any sessions of the council shall be taken in the order set out in the agenda unless the president shall otherwise direct.

Manner in which Advice of Council is to be Tendered.

20.—(1) The advice of the council upon any matter shall be tendered to the president according to the instructions contained in the agenda in any one of the following manners :—

(*a*) By resolution of the council after debate thereon; or

(*b*) By debate thereon only; or

(*c*) By report from a special committee nominated by the council for that specific purpose, provided that the council by resolution may require that the adoption and tender of any such report shall first be put to the resolution of the council after debate thereon; or

(*d*) By report after reference to a committee of the whole council; or

(*e*) By report from a standing committee of the council, provided that the council by resolution may require that the adoption and tender of any such report shall first be put to the resolution of the council after debate thereon.

(2) The president, or in his absence, the person presiding at any session of the council may, at any time prior to the tender of any advice in any one such manner, direct that such advice shall be tendered in any other such manner.

(3) Every report made direct to the president by any committee of the council shall be laid before the council for its information by the president at the sessions of the council following its submission.

Manner in which Subjects of Government Policy are to be explained.

21.—(1) Every subject of Government policy included in the second part of the agenda shall be explained by a vice-president or by one or more extraordinary members appointed for the purpose.

(2) After the completion of any such explanation the president, in his entire discretion, may allow questions to be put for the sole purpose of elucidating any point arising in the course of the explanation.

Closure.

22. The president, or in his absence, the person presiding at any session of the council may at any time close the debate or discussion upon any matter before the council.

Special Committees.

23.—(1) The council, where the agenda or the exercise of the powers conferred by sub-paragraph (2) of paragraph 20 hereof so requires, shall appoint a special committee consisting of three or more members to report to the president, or, following a resolution to that effect under the provisions of sub-paragraph (1) (*c*) of paragraph 20 hereof, to the council upon any matter included in part I of the agenda.

(2) The council may appoint one of the members thereof to be the chairman of a special committee. Failing such appointment the committee shall elect its own chairman.

(3) The chairman of a special committee shall be generally responsible for the preparation of the report, its reduction into writing and, unless otherwise instructed by the president or by the council, its completion and submission to the president or to the council as the case may be within four months from the date of appointment of the committee.

(4) A special committee shall meet at such times and places as may be fixed by the chairman thereof.

(5) The appointment of a special committee shall terminate on the submission of its report to the president or council as the case may be.

(6) The council may by resolution revoke the appointment of any special committee and appoint another special committee in its place.

Standing Committees.

24.—(1) The council, by resolution, may appoint one or more standing committees of the council consisting of three or more members to report to the president or to the council as the case may be upon any matter or matters submitted to the council under the provisions of sub-paragraph (1) (*c*) of paragraph 20 hereof and may from time to time appoint additional members.

(2) The council may appoint one of the members thereof to be the chairman of any standing committee. Failing such appointment the committee shall elect its own chairman.

(3) The chairman of a standing committee shall be generally responsible for the preparation of the report upon any matter submitted to the committee, its reduction into writing and, unless otherwise instructed by the president or by the council, its completion and submission to the president or to the council as the case may be within four months of the date of the submission of such matter to the committee.

(4) A standing committee of the council shall meet at such times and places as may be fixed by the chairman.

(5) The council may by resolution revoke the appointment of any standing committee or of the chairman or of all or any of the members thereof, and may appoint a new chairman or new members as the case may be.

(6) The appointment of any standing committee shall terminate at the expiration of the triennial period of office of the council by which it was appointed.

(7) The council, by resolution, may authorise the president during the interval between any two sessions of the council to submit any questions relating to any specified subject to a standing committee of the council for a report of the committee thereon.

Chairman of Committee may Co opt other Persons.

25. The chairman of any committee of the council, with the consent of the president or of a vice-president, may invite any person, whether a member of the council or not, to attend any meeting of the committee in an advisory capacity but no such person shall be deemed to be a member of such committee or shall vote upon any matter submitted to the vote of the committee.

Standing Orders.

26. The council may from time to time make standing orders not inconsistent with the provisions of the Advisory Councils Ordinance, 1943, or of this order for the conduct of the business of the council and of any committee thereof.

PART IV.—*Elections.*

Election Rules.

27. Where any election is held prior to the appointment of any members of the council from amongst the members of any province council, such election shall be held in accordance with the following rules :—

(i) The president of the province council in question shall call a special meeting of the members thereof.

(ii) Every candidate for election shall be proposed by a member and seconded by another member : provided that no serving official of the Sudan Government shall be eligible as a candidate unless he is in possession of a written authority to that effect from the Governor and from the head of his department.

(iii) The president shall cause a voting paper containing the names of all the candidates duly proposed and seconded to be issued at the meeting to each member, and each member shall thereupon record one or more votes thereon according to the number of members to be elected and shall return the paper to the president.

(iv) The president shall open the voting papers at the meeting and record the results.

(v) The member or, if more than one is to be elected, the members polling the largest number of votes shall be declared elected by the president. In the event of a tie occurring which affects the result of the election, there shall, to the extent thereby necessitated, be an immediate and further election held so far as necessary in the same manner.

[XVI]

Enclosure in No. 18.

Governor-General of the Sudan to Mr. Shone.

(No. 79.)

Sir, *Khartum, 8th November*, 1943.

I AM now in a position to inform you of the first reactions of Sudan public opinion, British as well as Sudanese, to the Advisory Council legislation which was submitted under cover of my despatch No. 61 dated the 17th August, 1943. It was perhaps regrettably inevitable that public interests should concentrate on the Central Advisory Council to the exclusion of the equally important institution of partly executive province councils, the coping stones of the whole local government system.

2. The most universal criticism voiced by some British as well as most Sudanese is against the large number of safeguards which are regarded as redundant and uncalled for in a council which is purely advisory and are interpreted as being intended to stifle all criticism and the free discussion of any important or controversial subject. Similarly, the seemingly cumbersome machinery by which private members may ask for a matter of policy to be explained is regarded as being an effective barrier against the introduction of any burning problem of the day.

These criticisms are regarded as being of a genuinely constructive nature and the possibility of taking measures to meet them at least in part and after the formation of the council is under consideration.

3. Less responsible criticism has followed the expected lines, suspecting and condemning an implied intention of separating the Northern from the Southern Sudan, reflecting the refusal of the educated class to recognise the right of "rural elements" from the provinces to a majority or even an equality of representation, and resenting the lack of legislative powers. I am enclosing a copy(') of a summary of press criticism made at the end of September.

4. Since then the Graduates' Congress has submitted a memorandum arguing first in general terms that a council with even partial executive or legislative powers has been proved in practice to be more efficient and effective than a purely advisory body, and condemning the whole Southern policy of the Sudan Government as apparently reflected in the legislation. It goes on to complain that the number of members is far too small in proportion to the population, and that representatives are nominated and not elected by popular vote. It attacks the restrictive provisions which are to be found in clauses 9, 10, 15, 20, 21 (2) and 22 of the order setting up an Advisory Council for the Northern Sudan, and it concludes that the council in view of these safeguards cannot be expected even to carry out the advisory duties for which it was instituted.

The Congress Committee later passed by a small majority a resolution boycotting the council and forbidding its members to accept nomination on pain of expulsion, but I have reason to believe that this was the work of a clique which has not the support of the majority of members and that it is likely to be repealed. I consider it unlikely that any Sudanese who is invited to accept nomination will decline to do so.

5. Informed and moderate opinion throughout the country may be said to welcome the council as a substantial step forward, but to be disappointed at the safeguards and to share in greater or less degree the criticisms set out in paragraph 2 above. This section of opinion is prepared to admit that the success of the council will largely depend upon the selection of suitable members and the manner in which it will in practice be called upon to work. Moderate reaction may, in fact, be better described as apprehension rather than criticism, and I have every reason to suppose that if the necessary action is taken to remove this apprehension either by partial amendment or by liberal interpretation or both, public opinion will be prepared to await with benevolent interest the practical results of the legislation.

I have, &c.

F. D. RUGMAN

(Acting Governor-General of the Sudan.)

1944

[XVII]

CHAPTER II.—THE SUDAN.

[J 2121/185/16] No. 38.

Lord Killearn to Mr. Eden.—(Received 10th June.)

(No. 661.)

Sir, *Cairo, 3rd June, 1944.*

I HAVE the honour to transmit herewith copies of a letter from the Egyptian Prime Minister to the Governor-General of the Sudan, and of the Governor-General's reply, regarding the relations between Egypt and the Sudan.

2. Sir H. Huddleston's reply was concerted with me beforehand.

I have, &c.

KILLEARN

Enclosure 1 in No. 38.

Nahas Pasha to Sir H. Huddleston.

Excellency, *Cairo, 1st January, 1944.*

I HAVE the honour to send you herewith a memorandum on the questions which have arisen in our meeting of Thursday, the 11th November, 1943, at the Presidency of the Council of Ministers.

I hope that your Excellency will examine these questions in order to let me know, at your earliest convenience, your views as you promised me. In the same time, I am glad to mention the good spirit manifested by your Excellency's letter giving the assurance that the Sudan Government is actuated in its relations with Egypt by a spirit of the most cordial friendship and by the desire to consider the interests of Egypt.

I avail, &c.

MOUSTAPHA EL-NAHAS.

Annex.

Memorandum.

1. *The Prayers for His Majesty in the Friday Sermon.*

The question of this prayer is of very great importance. I have already discussed this matter with you in our meeting of last year. In your letter dated the 10th August you replied in a manner which does not meet the case. Your statement to the effect that the Sudan Government does not interfere in religious matters should not stand in the way of the "Khutaba" in the mosques carrying out this duty.

As this prayer has been prevented after the 1924 incidents, it could be arranged that the Grand Kadi should issue a circular calling for the prayers for His Majesty in the Friday sermons as was the custom before 1924.

2. *The Division of the Sudan.*

The Sudan Government has carried out a very vital change in the administration. Some of its proceedings lead one to believe that it is intended to divide the Sudan into two parts: a northern and a southern one. You have appointed an advisory council to the northern division. At the same time you have given extensive authority in administrative and legal matters to the tribal chiefs. You should not have undertaken these steps at all without the previous knowledge and agreement of the two Governments—the Egyptian and British—and in particular of the Egyptian Government. This action may be interpreted to mean that the object is to divide the Sudan into two parts, keeping the southern division isolated to be a pasture land for the Christian missionary societies. Your Excellency is well aware of the nervous tension of Mohammedans throughout the Nile Valley which will result from such a step since it will raise religious problems, the raising of which is neither wise nor to anyone's interest. What lends colour to the above interpretation is the information which has reached me that you prevent the people from the north to enter the southern zone, and *vice versa*. This is a very odd arrangement in the administration.

3. *Egyptians Travelling to the Sudan.*

It should be sufficient for anyone proceeding to the Sudan to notify his intention three days before he does so. If it transpires that there is any objection to his doing so, either from a sanitary or public security point of view, he could be prevented and notified of the reasons for this prevention.

4. Travellers leaving the Sudan are given a British passport. Such a passport should be issued by the Sudan Government in the capacity of the Governor-General as acting for the Egyptian and British Governments.

5. *Eligibility of Egyptians for Government Posts in the Sudan.*

In accordance with the treaty, the eligibility for posts which cannot be filled by Sudanese should be open on an equal footing to Egyptians and British. Therefore steps should be taken to remove the obstacles in the way of realising this object. The Egyptian Government exerts all its efforts to select efficient officials. A long time has now elapsed since the conclusion of the treaty, fully sufficient for the nomination of Egyptians for ruling posts in the Sudan.

6. *Appointment of Sudanese Graduates of Egyptian Schools.*

No obstacles should have been raised in the way of employing Sudanese who graduate from Egyptian schools.

7. *Practising Liberal Professions in the Sudan.*

The situation necessitates that facilities be granted to Egyptians to practise free professions in the Sudan, such as doctors and lawyers. I am told that they find difficulty in the way of doing so.

8. *Facilitating the Interchange of Commerce between Egypt and the Sudan.*

The Egyptian Government is doing all it can to assist in providing the Sudan with its needs (a proof of this is the quantity of textiles sent to the Sudan). Therefore no restrictions should be laid on the export of Egyptian products to the Sudan. At the same time the import to Egypt of Sudanese products should be facilitated and no obstacle should be placed in their way. This is a natural course at all times, especially in the present circumstances in which perfect collaboration between all the inhabitants of the Nile Valley should prevail; there should be no obstruction on the grounds that transport through the Red Sea is not available, so long as there is room on the railways.

9. *Palm Shoots.*

Among other matters requiring collaboration between the inhabitants of the Nile Valley is the help which should be rendered by the Sudan Government to the sufferers of the Nubian distict. Owing to the heightening of the Assouan Dam this district has lost its large resources of palm trees, and the Egyptian Government is endeavouring to obtain palm shoots for plantation to replace the palms of which they were deprived. The Ministry of Public Works has brought in about 40,000 such shoots from the oases at very high expense and at the risk of these shoots becoming spoilt owing to the long distances involved and the changes from one means of transport to another, and this, although it is quite easy to transfer half a million shoots from Dongola Province, or at least 200,000 shoots. The proposal of the Sudan Government to supply only 200 to 400 shoots yearly indicates that no interest is taken in the revival of this plantation in the above district, nor is there a spirit of giving or of collaborating to restore this part of the Nile Valley and improve the means of living of its population.

10. *Equality between Egyptians and British in the Administration of the Sudan.*

The spirit of the treaty aims at placing the Egyptians and the British on an equal footing in the administration of the Sudan until such time as an agreement on the Sudan has been concluded between the two parties. This equality calls for the Council of the Governor-General to be composed of Egyptians and of British, and that it should not continue to be composed exclusively of British members. It was understood, when the treaty was concluded, that any vacancy that takes place in the Council should be filled by a qualified Egyptian until the number of Egyptian and British members become, as far as possible, equal. None of this has yet been done.

11. *The Teaching of the Arabic Language.*

I have pointed out to your Excellency that the Sudan is an Islamic country and that the language of the greater part of the population is Arabic, and therefore more attention should be paid to the teaching of the Arabic language—and that Arabic should be the language for education. No doubt such a course would help the students to understand better what they study.

12. *The Economic Expert.*

No doubt your Excellency remembers the conversation we had about the Egyptian economic expert to the Sudan. I told you then that the Egyptian Government alone has the right to choose the expert who represents Egypt and that it is your duty to facilitate his mission. If the Governor-General has any observation to make as regards the conduct of the expert from a public security point of view (public security being the only matter which concerns you in the economic expert), you should notify me, at the suitable moment, of your remarks and of the proof in support of them. Then I should study the matter with due attention and take the necessary steps. This should be a ruling which we must follow in accordance with the spirit of the treaty.

Your stay in Cairo did not give me the opportunity to draw your attention to the following question on which I ask for your views :—

Improving Religious Education.

The Omdurman religious Maahad has not been reformed in any way, and it falls short of fulfilling its mission. The Egyptian Government is perfectly prepared to grant all necessary assistance for improving its religious teaching for the purpose of reforming this Maahad.

The following are the foundations which I consider would guarantee these reforms :—

(1) At least five efficient Ulema from among those who are now engaged in teaching in Egyptian Maahads, and in particular from the Sudanese Ulema, should be attached to the teaching staff of the Omdurman Maahad to teach religious matters. Egypt is prepared to pay their salaries.

(2) One of these Ulema to be appointed as Wakil of the Maahad, its sheikhship to be reserved for the Sudanese Ulema as is now the case.

(3) The programme of study should be laid out by the board of its teachers.

(4) The Maahad should be administered by a committee, presided over by the Grand Kadi of the Sudan, and composed of the Mufti, Sheikh of the Maahad, and two teachers from the Maahad to be selected by the Grand Kadi, taking their seniority into account.

(5) Students who distinguish themselves should be sent to the Azhar to specialise in the higher sections and return to the Omdurman Maahad for starting a higher section at a suitable time. In this way the Maahad would be able, after a short period, to produce Ulema well versed in the Islamic religion and capable of holding the posts of Imamship in the mosques.

(6) Egypt is ready to pay for all the furniture required for the schoolrooms and teachers' offices for the execution of the above reforms.

[XVIII]

Enclosure 2 in No. 38.

Sir H. Huddleston to Nahas Pasha.

(No. E. 7.)

Sir, *Khartum, 18th May, 1944.*

I HAVE the honour to refer to your Excellency's despatch dated the 1st January, 1944.

I have now had the opportunity of considering the matters raised by your Excellency in the Memorandum accompanying that despatch, and the following are my replies to the various points mentioned:—

Prayers for His Majesty King Farouk in the Friday Sermon.

As I explained in my despatch of the 10th August, 1943, I do not consider it to be within my prerogative as Governor-General to issue an official order determining the prayers of Moslems in their mosques.

The Division of the Sudan.

(i) Any division of the Sudan which exists does not arise from the Advisory Council or from any other administrative arrangement carried out by the Sudan Government, but from the natural, historic and tribal composition of the country. The six northern provinces are predominantly Arab in origin and culture, and the two southern provinces are inhabited by peoples akin racially to the tribes of central Africa and largely pagan.

The people of the two southern provinces have not yet reached a stage of development in which they can usefully take part in the Advisory Council which I have recently set up, but nothing has been done which will prevent them doing so when they reach that stage.

(ii) I cannot agree that the steps taken to establish local self-government in the Sudan or to set up an Advisory Council should have been submitted for the prior approval of the Government of Egypt. Article IV of the 1899 Agreement contains no such provision.

This development is merely the most recent step in a series of legislative enactments which have become law since 1922, when an ordinance giving judicial powers to nomad sheikhs was first introduced. This was followed by several other ordinances: a Village Courts Ordinance in 1925, Powers of Sheikhs Ordinances in 1927 and 1928, a Chiefs Court Ordinance in 1931, a Native Courts Ordinance in 1932, and finally a corpus of three Local Government Ordinances passed in 1937 covering Municipalities, Townships and Rural Areas.

All these ordinances were, in accordance with the Condominium Agreement, notified to the British and Egyptian Governments at the time and have excited no previous comment.

Local Government progress is normal in civilised countries and the steps so far taken to associate the Sudanese with the local administration of rural and urban areas, and more recently with the central government of their country have been welcomed by the Sudanese, and are, in my opinion, fully in accordance with the intention of the High Contracting Parties in the Treaty of 1936, where it was agreed by them that the primary aim of their administration in the Sudan must be the welfare of the Sudanese.

(iii) There have been Christian missionary societies in the Southern Sudan for over a century, and they were first admitted there by the former Egyptian Government. Since the re-occupation of the Sudan the Sudan Government has seen no reason to reject their generous and devoted efforts in the humanitarian aim of improving the education and health of the primitive tribes of Upper Nile and Equatoria Provinces. The missionary societies have no monopoly of education as is implied in your Excellency's memorandum. Government education of a secular type is being introduced and will increase especially in the higher branches as funds and staff become available. Government hospitals and dispensaries are already widespread. Moreover, such Moslem communities as exist in the south have their own mosques and undisturbed facilities for Arabic and Islamic teaching.

(iv) There is no legislation to prevent people from the Northern Sudan going to the south, or southerners coming to the north. There are at the present time hundreds of Southern Sudanese in the north, where they come in search of work, and even enlist in northern units of the Sudan Defence Force. The Closed Districts Order of 1912 (amended in 1925) reads: "The districts set forth . . . . shall be closed districts to the extent that no person other than a native of the Sudan shall enter or remain therein unless he is the holder of a permit." This order, which has been applied to large areas in the Northern and Western Sudan as well as to the two southern provinces, is designed to prevent unscrupulous foreigners from exploiting the simple inhabitants of these regions; and all traders entering such "closed" districts are compelled to obtain a special permit to trade therein.

Egyptians travelling to the Sudan.

This question was discussed in my despatch dated the 10th August, 1943, and I have nothing to add to observations in paragraph 3 of that despatch. No difficulties are placed in the way of Egyptians travelling in the Sudan, and any control to which they are subject is imposed on all travellers alike—including British.

Passports.

Your Excellency has been misinformed on this matter. Travellers leaving the Sudan who are domiciled in the Sudan, or have no recognised nationality, are given, not a British passport, but a Sudan Government passport. These Sudan passports are issued in Khartum and signed on my behalf by my Civil Secretary. British passports are *not* issued by the Sudan Government.

Eligibility of Egyptians for Government Posts in the Sudan.

This was also discussed in my despatch of last August. The main obstacles in the way of appointing Egyptians to posts in the Sudan Government since the treaty have been in Egypt itself and are fully described in paragraph 4 of that despatch, and still exist. The plain fact is that service in the Sudan is still regarded by most Egyptians as exile.

Appointment of Sudanese Graduates of Egyptian Schools.

I am aware of no obstacles having been placed in the way of Sudanese graduates from Egyptian schools seeking employment in the Sudan, but I am fully prepared to investigate any particular cases which your Excellency may have in mind.

Practising Liberal Professions in the Sudan.

Under Article 11 of the Anglo-Egyptian Treaty of 1936 the Condominium Powers pledge themselves to work for the welfare of the Sudanese. To allow the liberal professions to be swamped by non-Sudanese nationals would result in denying to the growing number of qualified Sudanese opportunities of practising in their own country, and for this reason licences to practise whether at the Bar or in medicine are issued to non-Sudanese only where there is a definite need for them. There are at present three civil and military Egyptian doctors licensed to practise in Khartum, and four barristers of Egyptian origin but all domiciled in the Sudan. Probably owing to the poor prospect, few private practitioners apply for such a licence and no applications have been received from Egyptian doctors within the last twelve months.

Trade.

The Sudan Government reciprocates to the full the desire of the Egyptian Government to facilitate trade between the two countries.

In the exercise of the present control system, which has been successful in maintaining in the Sudan a price level far lower than that prevailing in Egypt, it has been necessary to insist upon the issue of import licences for certain categories of imported goods, but the majority do not require such a licence. Similarly export licences are required for commodities required by the Middle East Supply Centre for the benefit of Middle East countries as a whole. In some cases, to prevent inflationary prices being paid, export is arranged on a bulk basis by centralised control.

In spite of these necessary restrictions exports to Egypt from the Sudan have, generally speaking, maintained their per-war volume, and in some cases have greatly increased. Imports from Egypt have increased considerably and values are estimated as follows :—

	£E.
Average for 1934–38	970,384
In 1942	2,660,360
In 1943	2,918,503

The Sudan Government is anxious to do all within its power to foster trade with Egypt within such limitations as the Middle East group supply system permits, and has emphasised strongly to the Middle East Supply Centre the close ties linking the Sudan with Egypt, which make such trade natural and valuable.

Transport on the Nile Valley route should suffice for normal further increase, though there will always be a shortage of rolling stock on the Sudan railways between February and June, owing to the necessary movement of cotton and of cereals northward from the rain belt.

Palm Shoots.

The difficulty of sending large numbers of palm shoots to Upper Egypt has already been fully explained in my despatch No. E. 11 of the 1st May, 1943. The

Sudan Government is at present carrying out an extensive and carefully prepared programme of regeneration throughout the date-growing areas of the Northern Province besides supplying palm shoots for re-planting that part of the Assouan reservoir which lies in the Sudan. The supply of date shoots in the Sudan is barely sufficient for these considerable undertakings, and even if it were possible to send date shoots to Egypt on the scale suggested, their export would be a direct and heavy loss to the people of the Northern Sudan, whose welfare it is my Government's duty to ensure. It may be possible when the programme mentioned above has been completed, to give greater assistance to Egypt in the matter.

Equality between Egyptians and British in the Administration of the Sudan.

I agree that the spirit of clause 11 of the Anglo-Egyptian Treaty of 1936 aims at allowing an equality in opportunity of recruitment to British and Egyptians where qualified Sudanese are not available. It was, however, made clear by my predecessor, Sir Stewart Symes, during the treaty negotiations that the appointment of Egyptian nationals to official posts in the Sudan must necessarily be governed by the number of suitable vacancies, the time of their occurrence and the qualifications of the candidates forthcoming. It was further agreed that the promotion and advancement of members of the Sudan service should be irrespective of nationality up to any rank by selection in accordance with individual merits.

According to my records of Sir Stewart Symes's interview with the Egyptian Treaty Delegation at the Antoniades Palace at Alexandria on the 20th July, 1936, no undertaking was made that Egyptians would be appointed to the Governor-General's Council. On the contrary Sir Stewart Symes pointed out the objections to the appointment of a member of Council on grounds of nationality alone; these were that the Council is composed of the heads of Government Departments, and has no political basis. Sir Stewart Symes explained that members of the Governor-General's Council were appointed as senior officials of the Sudan Government and not in virtue of British nationality, and that they were men with high qualifications usually combined with long service and experience of the Sudan.

Teaching of the Arabic Language.

I am entirely convinced of the importance of the Arabic language in Sudan education, and it has been the constant aim of the Education Department to raise the standard of Arabic teaching in Sudan schools. Arabic is the sole vehicle of instruction in all Government elementary schools, and it is the language principally used in intermediate schools where English is also taught. In secondary and higher schools it is also constantly employed.

In order to improve the Arabic standards of Sudan schools, my Director of Education in recent years obtained the help of the Egyptian Government in the secondment of Egyptian teachers and lecturers to the Education Department, and has benefited greatly from the advice of a distinguished Egyptian Educationalist, Ali el Garim Bey, who submitted a valuable report on the subject in 1938.

That the teaching of Arabic in Sudan schools is of a high standard is proved by the figures of recent examinations, taken by pupils of the Gordon College Secondary School. In 1942 and 1943, 155 boys sat for the Cambridge School Certificate examination, and results in the Arabic papers were as follows:—

Distinction 30, Credit 92, Pass 20 and Fail 13. The examiner was Professor Hamid Abdul Gader of Dar el Ulum, Cairo.

The Economic Expert.

The request for the removal of Mahmoud Bey Zaki from this post came from His Britannic Majesty's Ambassador in Cairo, and not from the Sudan Government. His Excellency the Ambassador took this step on account of the unfortunate anti-British speeches made in Cairo at a tea party organised for a party of Sudanese students by Mahmoud Bey Zaki.

The Egyptian Government's right to choose the economic expert is not in question, but the Sudan Government's attempts to carry out its obligations to both the condominium Powers must be prejudiced if the officials of either Power act openly against the interests of the other.

I should like, therefore, to take this opportunity of emphasising to your Excellency the need for the economic expert to confine himself to trade and

economics, and to point out the unfortunate results which occur when he becomes involved in political matters, to the detriment of his real duties and of good feeling between the Sudan Government and one of the condominium Powers.

Improving Religious Education.

Your Excellency's statement that the Omdurman Religious Maahad has not been reformed in any way is incorrect, and it is clear that your Excellency has been misinformed by your advisers. In fact there has been substantial reform during the past four years. In the first place, a distinguished Sudanese Alim, who is known throughout the Sudan for his learning and integrity and who previously held the high position of Mufti of the Sudan, has been appointed to the Presidency of the Maahad. He has been energetic in undertaking measures of reform. As to whether it is desirable that a Wakil Sheikh should be appointed and, if so, who should be selected for the appointment, is a matter which requires local knowledge, and on which it is respectfully suggested that the appropriate authorities in the Sudan are more competent to form an opinion than the authorities in Egypt. In the second place, the teaching staff has been strengthened by the appointment of several new and well-qualified teachers. In the third place, the programme of study is under constant review by the appropriate religious authorities. In the fourth place, there has been substantial reform of the administrative side of the Maahad. A separate budget has been made for the Maahad to which the Sudan Government makes a large contribution. The salaries of the teaching staff have been much improved. New regulations have been drafted in full consultation with the Grand Kadi and with those Sudanese who are best qualified, both by administrative experience and by their religious position, to judge as to the regulations suitable for the Maahad. It is anticipated that these new regulations will shortly be promulgated. In these regulations there is provision for the constitution of a High Council of the Maahad under the presidency of the Grand Kadi, and for the necessary boards. Provision has also been made for religious schools which exist in the provinces, and which have received consistent help from the Sudan Government, to be affiliated to the Maahad and to receive help therefrom in various ways. So far as funds are required for these purposes, it is the opinion of the Sudan Government and of those Sudanese most qualified to judge, that the funds should be derived from the Sudan itself as the Maahad has always been, and is, essentially a Sudanese institution. As I have explained to your Excellency, the Sudan Government makes a large annual contribution to the Maahad, and it also receives substantial contribution from the Sudanese themselves. In the fifth place, the Sudan Government has at no time placed any impediment in the way of those Sudanese who wish to proceed to the University of El Azhar for religious education. Finally, it is right that I should point out to your Excellency with the utmost emphasis that, since the re-occupation, the Sudan Government has consistently and at all times taken all measures, both by its Sharia Courts, by assisting the Maahad, by financial assistance to mosques, by grants of land and in numerous other ways, to do what it can to assist the religion of Islam to maintain the position which it rightly holds and deserves. I am, furthermore, happy to inform your Excellency that the Islam leaders in the Sudan are fully appreciative of the great efforts which the Sudan Government has made in this regard, and that the most respected of these leaders have at all times shown a firm determination to prevent religious affairs and institutions from becoming embroiled in politics and civil disorders in any manner which might bring the religion of Islam into discredit. The people of the Sudan have great confidence in the Sudan Government in all matters affecting their religion.

I avail, &c.
H. J. HUDDLESTON.

[XIX]

[J 2181/185/16] No. 39.

Lord Killearn to Mr. Eden.—(Received 15th June.)

(No. 680.)

Sir, *Cairo, 8th June*, 1944.

WITH reference to my despatch No. 302 of the 18th March last, I have the honour to transmit herewith a copy of a despatch from the Governor-General of the Sudan reporting on the first sessions of the Advisory Council for the Northern Sudan held at Khartum from the 15th to 18th May.

2. The success of this first meeting of the Advisory Council seems amply to justify the initiative of the Sudan Government in taking this important step on the road towards Sudanese self-government.

3. I am sending a copy of this despatch to Sir H. Huddleston.

I have, &c.
KILLEARN.

Enclosure in No. 39.

Governor-General of the Sudan to Lord Killearn.

(No. 67.)

My Lord, *Khartum, 24th May*, 1944.

I HAVE the honour to forward for your Excellency's information and that of the Foreign Office the formal minutes (¹) of the first sessions of the Advisory Council for the Northern Sudan, held at Khartum from the 15th to 18th May.

Although shortage of staff in the secretariat and wartime preoccupations made adequate preparation impossible, and in particular precluded advance circulation to the councillors of any papers other than the bare agenda, the meeting was, in my opinion, distinctly successful. The councillors, of whom I attach a nominal list (¹) showing professions or status, followed the proceedings keenly, engaged in debates with liveliness, courtesy, and intelligence, and asked sensible and pertinent questions on the statements of policy. All councillors took part in discussion or question at one time or another. There were hardly any "sleeping" members, and no factious speakers. Criticism was mostly constructive, and there was no platform oratory. Some minor hitches over interpreting were met with toleration.

The absence of specific resolutions was due not to lack of unanimity or definite views on points of the agenda, but to unfamiliarity at this first sessions with the procedure of drafting and moving resolutions; councillors, however, were informed that the tenor of the debates was fully recorded, and a full summary together with a copy of the minutes is being sent to each councillor, besides the issue of a full communiqué to the press.

It is early to assess public reactions, but such information as I have goes to show that the first meeting of the Advisory Council has been a definite success in the eyes of the public and many doubts have been allayed. Factors which, I am told, apparently contributed to the creation of the favourable impression were (1) the important nature of the subjects on the agenda—especially education and economic development, (2) my own inaugural address of which I attach a complete copy, (3) the quality of the discussions as revealed by the daily official communiqués and by the members themselves, and (4) the good impressions made by the members as a body and as individuals—and especially the provincial members, several of whom were not well known in the capital—in private contacts in Khartum and Omdurman during the sessions.

I took the opportunity to invite, as an act of courtesy, and to allay, if possible, Egyptian suspicions, two leading Egyptian residents to the inaugural ceremony, the Inspector-General of the Egyptian Irrigation Department and the Headmaster of the new Egyptian Secondary School. The former declined on grounds of a temporary indisposition, but accepted an invitation later to a tea-party for the council in the palace grounds. The latter attended the ceremony. I was unable to invite the Economic Expert as he was in Egypt.

Apart from an inevitable and quite reasonable mention, by one or two councillors, of the limitations imposed on future agricultural development in riparian districts by the Nile Waters Agreement, there was nothing, either in the debates or the questions, which could arouse any legitimate alarm or objection in Egypt.

There has been some misinformed criticism in the *Sudan Star* of the decision to exclude the press from the debates at this first sessions. The reasons for this purely provisional decision were explained both to the councillors and the press, namely that until procedure had been established and members had found their feet, the presence of the press and subsequent publication of and comments upon individual speeches might have the effect of embarrassing them, especially the provincial members. It is for the council itself to advise me whether or not it wishes this interim ruling to be changed. At this meeting councillors showed no desire to change this arrangement, and I have no doubt that the absence of the

(¹) Not printed.

press contributed to the freedom and frankness of debate. The publication of communiqués through the press, and the councillors' own contacts with the public, rob any accusation of secrecy of its sting.

The date of the next sessions has not been fixed, but is likely to be towards the end of the year.

I have, &c.
H. J. HUDDLESTON,
Governor-General of the Sudan.

Sub-enclosure.

His Excellency's Address to the Northern Sudan Advisory Council.

Gentlemen,

We are met together upon an historic occasion, and every one of us will feel that he is taking part in an event of the first importance in the history of the Sudan.

Some twenty years ago the Sudan Government introduced a policy of gradual devolution of local administration upon the native authorities. The pace quickened as they gained in experience until now, throughout the Northern Sudan, there is a network of local authorities possessing a large measure of administrative, judicial and financial powers.

Four years after the establishment of this Government the Gordon Memorial College was built, and the foundations of an educational system were laid. The subsequent appearance of a class of educated Sudanese enabled the Government to approach from a different angle the question of associating the Sudanese with the government of their country. As a result we now have in growing numbers Sudanese administrators, doctors, engineers, teachers and lawyers holding official posts of increasing responsibility.

In recent years it became apparent that these two lines of development alone were not sufficient, and that there was no real link between them. Some means was required to bring them together, and to provide for an instrument of law for the association of Sudanese with the Central Government. This Advisory Council has been designed to fill that need, and is at once the logical outcome of the policy hitherto pursued by the Government, and a further important step on the long and difficult road to self-government.

It is a council both to advise the Governor-General upon important matters of State, and to be informed by him of government policy on certain subjects; and its deliberations may cover the whole field of governmental activities in the Northern Sudan.

You have come together from all parts of the Northern Sudan to represent in this council every prominent section of its people, and it is this fact which is the unique and most important feature of to-day's events.

For the first time in the history of the Sudan the agricultural and pastoral communities, the business and professional classes are, through you, welded into a single corporate body, meeting round one table in the highest seat of government. It can be said without exaggeration that we see to-day the first concrete expression of a Sudanese nation, and not one of us can fail to realise the responsibility which participation in this meeting entails.

Your responsibilities are twofold—

> Firstly, each one of you is charged with the honest and fearless protection of the interests of the people in the area or community which he represents.
>
> Secondly, it is your duty to bring to the deliberations of this council, in the fullest measure that is possible to each, the qualities of wisdom, maturity and statesmanship.

These two responsibilities are easily compatible, but they must be kept in proper relation to each other. A too partisan spirit or a too parochial outlook in the championing of local causes will obscure the wider issues, while a too visionary or detached attitude of mind may make an undue sacrifice of local interests.

The good councillor is one, who through the qualities of tolerance, understanding and good will can reconcile these two aspects of his responsibilities.

Problems will sometimes come before this council in which, for example, rural interests may conflict to some extent with urban, or agricultural interests with pastoral. But, approached with broadmindedness and a will to compromise, it

should be possible to find solutions which observe the essential interests of both parties.

Freedom of speech is one of the most prized attributes of democracy, for without it there can be no confidence and no understanding between the Government and the people.

In this council there will be freedom of speech. Within this room every member is entitled to express his thoughts and ideas as freely as he wishes, and he is expected to do so, fearlessly and without prejudice.

The Government is not afraid of criticism. It welcomes it. But to be of value criticism must be constructive and based on realities. It is not sufficient to condemn a policy or a proposal; the critic should suggest in its place what he believes to be a better alternative or at least demonstrate by reasoning how its adoption would lack advantage.

In this council the Government will also welcome questions on any subject on the agenda, and its representatives will do their best to answer them at once, whenever possible, and later should time be required for the preparation of a full and accurate reply.

But when all has been considered and discussed, and every member has spoken what he has to say, there falls upon each of you as you leave this room on the final adjournment, an obligation which I will call your third responsibility. That is the obligation of loyalty to the council of which you are members.

However strongly a member may have disagreed with the views of some of his fellow members, and however severe the criticism he may have expressed inside these walls, he should remember, when leaving this meeting, that no man is infallible and that he himself may be mistaken. His disagreement should not lead him to speak with contempt of this assembly or of his fellow members. He should guard jealously the reputation of this council before the eyes of all men, and a member who fails to do so is unworthy of the high position.

On the setting up by statute of a council such as this it is unavoidable that numerous rules are made to regulate the conduct of its meetings and to prepare for any eventuality that may arise. But it is not these rules which will determine the value and influence of this council, but the spirit which informs it; this spirit will depend on the contribution of each individual member.

It is for you, by giving of your best, to transform this council from a set of rules printed on the Statute Book into a live, dynamic body which will grow in strength as it gains experience and will, in time, provide the driving force along the road of progress towards a self-governing Sudanese nation.

It gives me great pleasure to welcome you all here to-day, and to wish this council every success at its first meeting and all good fortune in the future.

Governor-General's Office, Khartum,
30th April, 1944.

[XX]

[J 2494/2023/16] No. 44.

Lord Killearn to Mr. Eden.—(Received 13th July.)

(No. 794.)

Sir, *Cairo, 6th July,* 1944.

I HAVE the honour to enclose copies of two(¹) despatches from the Governor-General of the Sudan regarding the termination of the Gezira Concession Agreements.

2. I do not feel qualified to express any opinion on this matter, which seems to me one of internal Sudan administrative policy. You will note, however, that the Governor-General asks whether there is any comment upon the draft announcement to be published by the Sudan Plantations Syndicate (Limited) or on the draft announcement for publication by the Sudan Government. The Governor-General wishes publication to be made before the end of July. I should, therefore, be glad to learn by telegram whether there are any instructions which you would wish me to transmit to the Governor-General.

3. When the texts of the announcement are finally confirmed, I assume the question of arranging simultaneous publication will be one for settlement between the Government of the Sudan and Sudan Plantations Syndicate (Limited).

4. I am sending a copy of this despatch to Sir H. Huddleston.

I have, &c.
KILLEARN.

Enclosure in No. 44.

Governor-General of the Sudan to Lord Killearn.

(No. 78. Secret.)

My Lord, *Khartum, 10th June,* 1944.

I HAVE the honour to inform your Excellency of the position as regards the Gezira Concession Agreements.

2. At the 520th meeting of my council it was decided that the Gezira Concession Agreements should be allowed to expire on the 30th June, 1950, and that the Government should then take over the management of the Gezira scheme. This decision has been notified to and accepted by the chairman of the concessionary companies—the Sudan Plantations Syndicate (Limited) and the Kassala Cotton Company—and negotiations are now proceeding regarding publication. I attach as annexures to this despatch copies of my letter(²) to Sir Alexander MacIntyre and of his reply.

3. Under its agreements with the companies the Government had the option of terminating the concessions in 1939 and again in 1944. These options were not exercised and in the ordinary way, therefore, the concessions will extend to the 30th June, 1950, when they will expire by process of time. The syndicate had recently made tentative enquiries as to whether the Government could give some indication of its policy in this matter, and they pointed out the very understandable difficulty of recruiting staff in the absence of a decision. It was also opportune for the Government to review its own position in the light of developments since 1939.

4. In 1939 it was thought that the Government would require the services of the companies in the Gezira in a modified form for ten years after 1950, during which period the interest of the concessionnaires in the undertaking would be progressively reduced. Discussions were, in fact, entered upon in that year with a view to ascertaining, but without commitment, whether a new agreement—suitable to the Government but involving an extension of the concession period—could be framed. These discussions were interrupted by the war but some progress was made, although no conclusions were reached on the main issues.

5. Since 1939 it has become increasingly apparent that the co-ordination of the Government's long-term policy of social evolution with the companies' necessarily short-term commercial policy would, in spite of the goodwill of both parties, become more and more difficult. The Gezira Concession companies rank

(¹) Second despatch not printed. (²) Not printed.

high as most efficient business concerns. In view, however, of their responsibilities as public companies to their shareholders, they clearly have difficulty in regarding the production of food and fodder crops as of equal importance with cotton. Plainly, this means that the Government's ultimate purpose, namely, the social emergence of a robust and contented rural community participating as rapidly as may become possible in the blessings of civilisation, with abundant supplies of grain, vegetables, meat and milk and well supplied with social and welfare services, must always take second place to the production of cotton in the eyes of the companies' directors. Your Excellency will observe that in his letter dated the 21st April, 1944, Sir Alexander MacIntyre expressly realised that "the Government's policy of social evolution may at times conflict with the commercial considerations which boards of directors must envisage."

6. Furthermore, in recent years a number of considerations of a general character have arisen which have a bearing on the question. The most important of these is the possibility of obtaining additional and substantial supplies of Nile waters within the next ten years. Other considerations are the improvement in the Government's financial position and the rapid advance of local government and political consciousness in the Sudan.

7. The Sudan's share in the additional supplies of Nile water that are expected to result from the construction of the Tsana dam, will enable the present irrigation area of close on 1 million feddans to be doubled. Such an increase will undoubtedly permit of a less rigid form of agriculture which will be more in conformity with the needs of the people, as well as a diversification of crops including the production of sugar for internal consumption. Apart from these considerations the Government recognises that the existing arrangements do not furnish the best farming environment for the cultivator, and require much modification. There is no question that a continuation of the concession companies in their present capacity would be bound to hamper these, as well as other necessary and desirable reforms.

8. When the concession period expires in 1950 the Sudan Government will have to find £E.2 million or thereabouts to refund to the concession companies that part of their outlay in the Gezira which is recoverable. On the other hand the Government would receive from the companies something near to £E.550,000, representing the moneys accumulated in the various sinking funds.

Since 1939 the Sudan Government's financial position in the Gezira Scheme has radically altered. The Gezira portion of the debt service now requires annually only £E.408,000 as compared with £E.711,000 in 1939. The Government's reserves now stand at over £E.9 million. On financial grounds the Sudan Government is justified in assuming that it could finance the taking over of the whole concern in 1950.

9. As regards the political aspect of the problem, the Sudanese would like the Sudan Government to take over the whole concern and a continuation of the present agreement even on slightly modified lines would be resented. They are expecting radical changes and would voice the strongest objections to an extension of the agreement on the old lines. It is essential that the Government should take note of the Sudanese viewpoint. The feeling against the continued use of outside finance for the running of a concession of the size of the Gezira Scheme, and against the continued employment of non-Sudanese in posts which Sudanese are qualified to fill, is likely to grow in the course of time. But even were no popular clamour raised for the assumption by the Government, in its capacity as trustee for the Sudanese, of the main functions of the concessionnaires, it would still clearly be the duty of the Government to do so if it was evident that the social and political advancement of the people would in any way be delayed by the renewal of the concession. Experience has led the Government to the belief that it would inevitably be so delayed.

10. The year 1950 will see the end of the first broad stage of development in the Gezira—a stage covering a period of twenty-five years. Although the progress made during that period with the economic and social programmes has been very great, much remains to be done to improve education, housing, health, farming techniques, irrigation practice and layout, recreation, transport and standards of living generally. In looking ahead and planning future needs, the Government, after full and careful study, has decided that a free hand to work out its policy is in the best interests of the country. It is evident that complete integration of the scheme will give the greatest freedom for future action in all spheres. Consequently, the decision referred to in paragraph 2 of this despatch has been taken by the Sudan Government, that the Gezira Concession Agreements shall be allowed to expire in 1950.

The companies have served the country well, and the sincerity and efficiency with which they have interpreted their duty in the Gezira are not open to question.

11. In his acknowledgment on behalf of the companies Sir Alexander MacIntyre realised that it is in the common interest of the Government and the companies that the scheme should continue to function with the utmost efficiency that circumstances permit, and he asked that the form of circular which the directors must eventually issue to the shareholders should be discussed with my financial secretary, who is now in London. The discussion asked for has been arranged and the circular to shareholders, including an announcement by the Sudan Government which it is proposed to issue simultaneously in the Sudan with the publication of the circular in the United Kingdom, has been drafted. I understand that the Foreign Office is in possession of a copy of the draft circular.

12. I am awaiting confirmation of the draft circular agreed by Sir Alexander MacIntyre on behalf of the companies, and on receipt thereof and prior to publication I will forward it to your Excellency for any observations you may wish to make upon it. I am advised that a minimum period of fourteen days is required between the date when the circular is approved and the date of its issue in the United Kingdom.

I have, &c.
H. J. HUDDLESTON,
Governor-General of the Sudan.

[XXI]

[J 2907/609/16] No. 45.

Lord Killearn to Mr. Eden.—(Received 18th August.)

(No. 925.)

Sir, *Cairo, 8th August, 1944.*

I HAVE the honour to transmit a copy of a despatch(¹) from the Governor-General of the Sudan forwarding copies of the notes presented by the Financial Secretary to the Sudan Government when introducing the Sudan Government budget for 1944.

2. The budget for 1944 shows a total estimated revenue of £E. 5,073,716 and a total estimated expenditure of £E. 5,033,216, or an estimated surplus of £E. 40,500. The estimated revenue is £E. 844,068 over the original estimate for 1943 and £E. 144,206 more than the latest revised estimate for last year. The estimated expenditure is £E. 803,568 over the original estimate for 1943 and £E. 387,080 more than the latest revised estimate for last year.

3. The changes in the 1944 revenue estimates are detailed in appendix 3 to the Financial Secretary's note. The estimated revenue for 1944 from provinces shows an increase of £E. 3,458 as compared with the previous year's estimate, and a decrease of £E. 44,375 as compared with the anticipated out-turn for 1943. There are transfers under heads to local administrations totalling £E. 91,105; and an increase of £E. 30,102 in contributions from Local (Rural) Administrations. The estimated revenue for 1944 from Departments is £E. 207,100 higher than the estimate of the preceding year. The principal increases are under Agriculture and Forests (£E. 82,282), Customs (£E. 120,000) and Posts and Telephones (£E. 54,030); the increase under customs is due to an under-estimate in 1943, the actual revenue exceeding the estimate by £E. 320,000. The estimated revenue for 1944 from General Central Services exceeds the estimate for 1943 by £E. 523,230. Of this, £E. 204,000 is from sugar; £E. 210,750 from business profits tax, mainly due to higher rates; and £E. 100,000 from railways. The estimated receipts for 1944 from the Irrigation Department, most of which are in respect of the Government's share of the proceeds in Gezira's cotton crop, show an increase of £E. 50,000.

4. Of the net increase of £E. 803,568 over the estimated expenditure for 1944 over that for 1943 are:—

	£E.
Salaries and personal allowances (of which £E. 10,007 is the net additional cost of normal increases of pay)	117,613
Other services (including special war allowances, £E. 316,096)	590,524
Extraordinary expenditure	95,431

(¹) Not printed.

These increases would have been greater by £E. 32,880 but for transfers to local Government bodies. Increase and alteration to the establishment require an additional £E. 67,000, of which approximately £E. 27,000 is because of improved terms of service for the police force. The increase in the provision for other services, apart from special war allowances, is due to increased costs of labour, material and plant; and an expansion in the activities of departments productive of revenue and concerned with social welfare and education.

5. The Financial Secretary points out in his note that, when the war ends, the Sudan Government will be faced with demands for extensive renewals of equipment and for provision to meet the cost of accumulated maintenance; and that there will be a need to finance post-war programmes of social and economic development. He regards the safeguarding and building up of the Government's reserves as a major object of policy; and adds that budgetary margins during the war have already restored the reserve position to approximately the level of September 1939, whilst since that date the Sudan's market debt has been reduced from £E. 13,430,830 to £E. 8,895,246.

6. I am sending a copy of this despatch to the Governor-General of the Sudan and the Department of Overseas Trade.

I have, &c.

KILLEARN.

[XXII]

|J 3253/185/16| No. 17.

Lord Killearn to Mr. Eden.—(Received 18th September.)

(No. 1068.)

Sir, *Cairo, 10th September, 1944.*

I HAVE the honour to transmit herewith a copy of a note left with me by the Governor-General of the Sudan during His passage through Cairo recently regarding the question of a Sudanese nationality law. Sir H. Huddleston emphasised that the Sudan Government were faced with a spontaneous request from Sudanese quarters for the inclusion of this question in the agenda of the next meeting of the Advisory Council of the Northern Sudan, and that if the question was on the agenda, the Government's representatives would propose only to give a statement of the present position and that further developments would probably be postponed until a later meeting of the council.

2. I feel sure that this is the right course. In view of the current Egyptian agitation about the Sudan it will be all to the good to show that Sudanese opinion is concerned with taking steps towards the establishment of Sudanese nationality.

3. May I please be informed by telegram whether you agree?

4. I am sending a copy of this despatch to the Acting Governor-General of the Sudan.

I have, &c.
KILLEARN.

Enclosure in No. 17.

Note on the Sudanese Desire for a Nationality Law.

THE present nationalist spirit of the educated Sudanese really dates from the Anglo Egyptian Treaty of 1936.

2. The request for a nationality law has appeared intermittently in the Sudanese press since 1938 and comments appeared in Egyptian press in 1939 and 1940. Sudanese feeling on the subject has grown during the war.

3. Enlightened and ambitious Sudanese dislike intensely having no nationality. The Condominium precludes their being British subjects or Egyptian subjects, nor in fact do the majority want to be either, as they consider they are passing out of "colonial" status. But they would like to have some legal identity and not remain in a ghostly position which might be described as perpetual plebiscite.

4. Sayed Sir Abdel Rahman el Mahdi raised the matter in conversation with me in January 1940. I could only tell him that the existence of a Sudan passport, separate reference in the treaty to British, Egyptians and Sudanese, and the prior claim of Sudanese to posts in the Sudan Government were in themselves considerable safeguards of Sudanese ethnic entity and thus of their embryonic nationality. (N.B.—Instructions *re* Sudan passports were issued on the 13th June, 1933, by Sir Robert Vansittart in a Foreign Office circular to all His Majesty's Consuls describing these passports and the qualifications for "belonging to the Anglo-Egyptian Sudan.") Other leading Sudanese have raised the matter in conversation with me, and it was expected that a group would ask for the subject to be placed on the agenda of the first meeting of the Advisory Council (May 1944), but they refrained.

5. Sayed Sir Abdel Rahman has now asked whether a request for insertion of this subject on the agenda of the second meeting (December 1944) will be entertained, and an answer needs to be given.

6. An answer "Yes" would raise alarm in Egypt and confirm their unfounded fears that the Sudan Government is encouraging a separatist movement here. It would not involve the Sudan Government in any *great* difficulty except that we could not put out a statement of *policy* (as we can over education, agriculture, &c.), but we could give a factual statement of the legal position. This statement might even do good, in correcting Sudanese conceptions of nationality, some of which are rather xenophobe, and Egyptian misapprehensions about Sudan Government's unconstitutional tendencies and about Sudan passports (*see* the Prime Minister's recent description of it as a British passport and similar

error in *El Balagh* of the 30th November, 1939, and *El Mokattam* of the 1st December, 1939.) The Advisory Council might, after digesting the statement, wish to give their views in 1945.

7. An answer "No" would please Egypt (and the Governor-General is entitled to reject any suggested item) but would be a rebuff to the Sudanese, who are entitled to ventilate their legitimate aspirations in the legitimate forum of the Advisory Council, and might, I am told, drive more educated Sudanese into the arms of Egypt. There is some agitation now among Sudanese students and graduates in Egypt for the "Union of the Nile Valley," and a minority of Congress are toying with this. The more moderate Sudanese are getting very nervous about this drift and look to Sudan Government to correct it.

8. Moreover, the Sudan Government is the only constitutional mouthpiece of the Sudanese and we cannot for ever conscientiously damp down those Sudanese aspirations which happened to conflict with Egyptian interests (the Nile Waters Agreement is another case). We do not wish to inflame Egyptian opinion, but there are limits to appeasement, and some of these contentious matters must be brought up and discussed sooner or later. It is frequently argued "The time is not propitious," but when will it ever be propitious? Delay plays into Egyptian hands nearly every time.

9. It may well be that a nationality law is impossible without a revision of the treaty, but the Sudanese are keen to get their request *tabled*, even if it cannot be granted awhile. Moreover it is believed that some interim half-way house might be found, *e.g.*, a citizenship law on the lines of the Palestine Citizenship Orders 1925 to 1939, which permit the naturalisation of foreigners. (N.B.—A number of domiciled foreigners here have frequently pleaded for some form of Sudan citizenship, failing British naturalisation.)

10. The simplest solution of this delicate issue seems to be for a representative group of councillors to request (under Section 14 (β) of the Advisory Council Order) that a statement on the present status of Sudanese "nationals" be inserted in the second (explanatory) part of the agenda of the next meeting, and for this request to be granted. (The request has already in fact been made informally.) The ambassador should be notified in advance and may wish to reassure the Egyptian Government that the matter has been raised spontaneously by the Sudanese and not by the Sudan Government, and that the Sudan Government recognises that any alteration in the present status of Sudanese demanded by Sudanese must be referred to both condomini.

Civil Secretary's Office, Khartum.
1st September, 1944.

[XXIII]

[J 94/94/16] No. 20.

Lord Killearn to Mr. Eden.—(Received 9th January, 1945.)

(No. 1467.)

Sir, *Cairo, 15th December, 1944.*

I HAVE the honour to transmit a copy of a despatch(¹) from the Governor-General of the Sudan forwarding copies of a note submitted to the Governor-General's Council by the financial secretary reporting the final financial results for 1943.

2. The total revenue and total expenditure of the Sudan Government for 1943 were both estimated at a figure of £E.5,129,048. The actual revenue and expenditure figures were £E.5,861,044 and £E.5,601,790 respectively and resulted in a surplus of £E.260,154 for the year.

3. The excess of £E.732,296 in the revenue figure is mainly accounted for by an increase of £E.464,273 in departmental receipts, £E.67,964 in sugar receipts, £E.48,695 in receipts from business profits tax and £E.120,096 in Gezira cotton receipts.

4. The excess of £E.472,142 in the expenditure figure includes the following items for which no provision was made in the budget:—

	£E.
Increase in rates and scope of special war allowance ...	172,306
Locust destruction (excess on token provision of £E.2,000) ...	62,279
Retrospective adjustments in credit to military authorities to compensate for increased costs of police and other civil equipment issued *ex* Stores and Ordinance Department since 1940	71,909
Increase in Sudan Government's contribution for year ended the 31st August, 1943, towards the cost of the Sudan defence forces from £E.479,080 to £E.598,850	119,770
	426,264

5. But while the revenue figure includes £E.495,000 as the contribution by the Sudan railways to general revenues, the actual railway surplus was £E.888,807. The difference of £E.393,807 has been allocated as under :—

	£E.	£E.
(a) Railways renewals account—		
(i) Difference between full charge for depreciation in 1943 and the amount of the approved programme	292,704	
(ii) Deficiency on account of assets scrapped and not replaced	1,978	
		294,682
(b) Exceptional war protection and emergency expenditure in 1943		2,430
(c) Railways capital account		96,695
		393,807

6. It will be observed that the general reserve account of the Sudan Government representing the accumulated unallotted revenue balance has increased during the year by £E.240,510 to £E.2,867,482; and that the excess of liquid assets over current liabilities and ascertained commitments at the end of 1943 totalled £E.9,477,331 (an increase of £E.793,505 during the year) a figure which exceeds for the first time the Sudan's market indebtedness in respect of loans of £E.8,895,245. The financial secretary states, however, that it must not be overlooked that when the war is over the Sudan Government will be faced with extensive demands for renewal of equipment and for repairs that have had to be postponed, apart from the need to finance post-war programmes of social and economic development; and that it is therefore a matter of first importance to maintain adequate reserves.

7. I am sending copies of this despatch to the Governor-General of the Sudan and to the Department of Overseas Trade.

I have, &c.
KILLEARN.

[XXIV]

[J 180/165/16] No. 57.

Lord Killearn to Mr. Eden.—(Received 13th January, 1945.)

(No. 1527.)

HIS Majesty's Ambassador presents his compliments to His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs and has the honour to transmit, with reference to embassy telegram No. 2721 of the 26th December, 1944, a statement from the Publicity Section of the British Embassy, Cairo, of the 25th November, 1944, regarding the problem of Sudan nationality.

Cairo, 29th December, 1944.

Enclosure in No. 57.

Sudan Nationality.

THE question of Sudan nationality was raised in the Sudan Advisory Council on the 4th December, when six members tabled a motion asking what the position is.

A statement in reply was prepared by the legal adviser to the Sudan Government. This statement, which is appended hereto, sets out the legal position. It will be seen that there is no question of any change being contemplated.

Following is an extract (from the report in the *Sudan Star* of the 5th December) from the speech which his Excellency the Governor-General delivered to the Advisory Council at the meeting in question:—

"The last item is a statement on the question of Sudanese nationality. I agreed to this being placed on the agenda at the request of six councillors in accordance with section 14 (3) of the Advisory Council Order.

"Owing to pressure of work in the Legal Department, this statement could only be circulated a short time before the meeting. It is not a statement of policy, but an explanation of the problem of Sudanese nationality with remarks on the principles of nationality under English and Egyptian law and the conditions of eligibility for a Sudan Government passport.

"It is obviously a complicated problem and one which you will want to consider carefully before forming any definite opinion on it."

Statement by the Legal Adviser to the Sudan Government.

THE object of this statement is not to enter into political controversy, but to explain to members of the Advisory Council the elements of the law of nationality and in particular the problem of Sudan nationality. The subject of nationality is not an easy subject and has, as you probably know, absorbed the attention of many learned lawyers throughout the world. It is a subject which all should approach with the attitude of students seeking for knowledge before they venture on the expression of decided opinions.

2. Generally speaking, there are three essential bases for nationality. There must be—

(*a*) A defined territory.
(*b*) A sovereign Government exercising sovereign powers over the territory and recognised internationally as a sovereign Government.
(*c*) A class of persons within the territory owing permanent allegiance to that sovereign Government.

(a) *A Defined Territory.*

3. This normally presents no difficulty. We all know, for example, if a certain area, town or village forms part of one country or another. We know that London and Liverpool form part of the United Kingdom, and not of France,

and that Cairo, Alexandria and Assuan form part of Egypt. Similarly in this country we know that Khartum, Wadi Halfa, Geneina and Juba form part of the Anglo-Egyptian Sudan and by a study of the map we can know the exact boundaries of the Sudan.

(b) *A Sovereign Government exercising Sovereign Powers over the Territory and recognised Internationally as a Sovereign Government.*

A full and formal sovereignty exists, for example, in Great Britain and in Egypt and also in other completely independent States. But there are other territories over which a Government without full and formal sovereignty exercises authority and jurisdiction. In this latter category are found territories held by a mandate from the League of Nations (such as Palestine and Transjordan) the inhabitants of which are not full subjects of the governing or mandatory Power. The Sudan Government, as you know, has not sovereignty over the Sudan, but exercises its authority and jurisdiction by virtue of certain agreements between the British Government and the Egyptian Government. Under articles III and IV of the Condominium Agreement the supreme military and civil command and full legislative powers are vested in the Governor-General. You will also know that the courts of the Sudan are not subject in any way to the courts of either His Britannic Majesty or His Majesty the King of Egypt and that all the judges of the Sudan courts are appointed by the Governor-General. The Sudan Defence Force swears allegiance to the Governor-General. It will be observed that in some ways the Sudan Government exercises powers commonly associated with the exercise of sovereign powers, but it should at the same time be clearly understood that these powers derive solely from the agreements between the British and Egyptian Governments.

(c) *A class of persons within that territory owing permanent allegiance to that sovereign Government.*

This includes normally as its major component part all persons born within the territory.

4. Under English law, the broad principle of nationality is that those persons are British subjects who are :—

(*a*) Born within British territory, or
(*b*) Born outside the territory if the father was a British subject and fulfilled certain other conditions which it is unnecessary to mention in detail.

It is fundamental to the English Law of Nationality that no distinction whatever is made on the ground of race or religion. In dealing with their own nationality problems the British never deviate from this principle. If, for example, a man who is a German by ancestry is born in England, he is a British subject, and in the same way a British subject may be Christian, Moslem, Hindu or adhere to any other of the many religions of the world. This is the normal rule throughout the civilised countries in Europe and America.

5. Under Egyptian law the broad principles are, so far as I am aware, the following :—

Egyptian nationals include—

(*a*) Persons born inside or outside Egypt to an Egyptian father.
(*b*) Illegitimate children born inside or outside Egypt of an Egyptian mother.
(*c*) Persons born in Egypt of an unknown parentage.
(*d*) Persons born in Egypt to a foreign father, who was himself born in Egypt if he belongs in race to the majority population of a country of Arab speech or Moslem religion.
(*e*) (And this is important.) Persons born in Egypt to a foreign father and habitually resident in Egypt until their majority, who opt for Egyptian nationality.

6. Under both English and Egyptian law foreigners satisfying certain conditions can be naturalised by an executive act of the Government.

7. A Nationality Law has been stated to be one of the laws necessary to the functioning of a State which has been granted international recognition, and the absence of such a law in any country is likely to lead to difficulties unless, as in the case of a mandated territory such as Palestine, the difficulties are met by the enactment of a " Citizenship law."

8. In the first place, any person travelling outside his own country reasonably expects to be able to call on the assistance of his country's representative in case of need, and he is compelled by international practice to carry a passport. Indeed, without a passport he is practically precluded from trave.. outside his own country. In the second place, it is common to all men who have reached a certain stage of political development to desire to be members of a political unit or community which has a generally recognised and undisputed international status.

9. How have the difficulties been met in the case of Sudanese travelling abroad?

(*a*) Sudanese abroad can call on the assistance of the consuls of His Britannic Majesty and those of His Majesty the King of Egypt.

(*b*) The issue of Sudan passports, which are neither British nor Egyptian passports, but Sudan Government passports, is permitted to the following classes of persons :—

(i)—(*a*) Persons born in the Sudan being members of the indigenous tribes and races of the Sudan.

(*b*) Persons wherever born being issue of a lawful marriage whose fathers come under (i) (*a*) provided that they have not (after coming of age) by voluntary act lawfully acquired the nationality of some other State.

(ii) Persons of Egyptian origin born and permanently established in the Sudan, together with their minor children, provided that such persons or their ancestors became permanently established in the Sudan before the Mahdia (1882).

(iii) Any persons not included in (i) or (ii) who have become permanently established in the Sudan and who—

(*a*) were themselves born in the Sudan of a father born in the Sudan, *or*

(*b*) do not possess the nationality of any other State,

and also, in both cases (*a*) and (*b*), their minor children.

(iv) The wife of any person coming under (i), (ii) or (iii) unless she is the national of some other State.

10. In the case of Palestine, which in some ways resembles the Sudan in its nationality problem owing to the absence of sovereignty in the governing Power (*i.e.*, in the case of Palestine, His Britannic Majesty's Government, and in the case of the Sudan, the Sudan Government), the natural desire of the Palestinians to have a defined status has been met by the enactment in 1925 of a "Citizenship Order" establishing a class of Palestinians which includes the following :—

(*a*) Former Turkish subjects habitually resident in the territory at the date of the order.

(*b*) Former Turkish subjects born in Palestine but resident abroad and opting for Palestinian citizenship.

(*c*) Persons born in Palestine to a father who was a Palestinian citizen.

(*d*) Persons born out of Palestine to a father who was a Palestinian citizen and either born in Palestine or naturalised.

(*e*) Persons born in Palestine of no other or known nationality.

In Palestine there are also provisions for naturalisation.

11. The position of the Sudanese is, indeed, anomalous. There is a certain well-defined territory known as the Anglo-Egyptian Sudan, the inhabitants of which are almost entirely Sudanese and known to the world as Sudanese. The territory is governed as one administrative unit under a Governor-General who exercises his authority solely by virtue of agreements between the British and Egyptian Governments, but who under the agreements has supreme military and civil command and powers of legislation for the territory, to whom the Sudan Defence Force owes allegiance, and who appoints all the judges of the Sudan courts, from whose decisions no appeal lies outside the territory. Sudan Government passports are issued to Sudanese. In the Anglo-Egyptian Treaty of 1936 reference is made to the Sudanese as a class of persons to whom certain benefits are to be granted. Yet in spite of all these facts there is no law defining who are included in the term "Sudanese."

12. One possible solution of the difficulty appears to be the passing of a citizenship ordinance which would in many respects resemble a Nationality Law in that it would define who the Sudanese are, and if this course is taken it appears probable that the best course to follow might be to adopt in the main the present rules of eligibility for Sudan Government passports as the basis for the ordinance: but it is clear that the whole matter would require the most careful consideration before a decision is made, and the aim of the present statement is primarily to explain to members of the Advisory Council the present position rather than to give a final opinion as to the best course of action to be followed.

Legal Department, Khartum,
25th November, 1944.